السنة الثامنة والسبعون ـ عدد 4025 — 20 جمادى الاولى 1410 (20 ديسمبر 1989)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 3 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 4.50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	طريقة الاشتراك: في المغرب ـ ستة أشهر	في المغرب ـ سنة	في الخارج
النشرة العامة	50 درهما	90 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بعده ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب		80 درهما	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	50 درهما	90 درهما	
نشرة الترجمة الرسمية	45 درهما	80 درهما	

يطلب الاشتراك من مديرية المطبعة الرسمية ـ الرباط ـ شالة

التليفون 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13

حساب الشيك البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاتفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

تنبيه هام

تجديد الاشتراك

يعاد الى أذهان جميع المشتركين في الجريدة الرسمية أن الاشتراك ينتهي في آخر السنة ولا يعتبر مجددا تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف عن ارسال الجريدة ، يتعين القيام في الحال بالاجراءات اللازمة لتجديد الاشتراك وفق أحكام المرسومين رقم 2.80.52 بتاريخ 6 ذي الحجة 1400 (16 أكتوبر 1980) ورقم 2.84.425 بتاريخ 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) المتعلقين بنشرات الجريدة الرسمية وبتحديد تعريفة الاشتراك فيها.

ويجب علاوة على ذلك أن يتضمن طلب تجديد الاشتراك رقم الاشتراك المبين في البطاقة الملصقة بنسخ الجريدة الرسمية الموجهة الى المشترك.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب ـ تقرير عن سنة 1988.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد أحمد بناني عن السنة المالية 1988 1639

تحويل منشآت عامة الى القطاع الخاص. ـ تكليف الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية بتنفيذ العمليات.

ظهير شريف رقم 1.89.182 صادر في 22 من ربيع الاول 1410 (23 أكتوبر 1989) يكلف بموجبه السيد مولاي الزين الزاهدي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ، بتنفيذ عمليات تحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص 1707

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

عقد قرض مبرم بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار.

مرسوم رقم 2.89.533 صادر في 9 ربيع الآخر 1410 (9 نوفمبر 1989) بالموافقة على العقد المبرم في 14 من ذي الحجة 1409 (18 يوليو 1989) بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شأن قرض مبلغه 9.000.000 وحدة حسابية أوربية في نطاق المساعدة برؤوس أموال لتمويل مشاريع منتجة 1707

اتفاق قرض مبرم بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية.

مرسوم رقم 2.89.536 صادر في 9 ربيع الآخر 1410 (9 نوفمبر 1989) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 8 محرم 1410 (11 أغسطس 1989) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن قرض مبلغه 31.000.000 وحدة حسابية يرصد لتمويل مشروع دعم تنمية التعليم الاساسي بالوسط القروي 1707

الموافقة على عقد القرض الممتد (الثاني) المبرم بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

مرسوم رقم 2.89.625 صادر في 23 من ربيع الآخر 1410 (23 نوفمبر 1989) بالموافقة على عقد القرض الممتد (الثاني) البالغ قدره 17.150.000 دينار عربي حسابي المبرم في 5 محرم 1410 (8 أغسطس 1989) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي 1708

الموافقة على اتفاق قرض مبرم بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

مرسوم رقم 2.89.653 صادر في فاتح جمادى الاولى 1410 (فاتح ديسمبر 1989) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 20 من صفر 1410 (22 سبتمبر 1989) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير في شأن قرض مبلغه 28.000.000 دولار أمريكي 1708

ضريبة عامة على الدخل.

مرسوم رقم 2.89.590 صادر في 4 جمادى الاولى 1410 (4 ديسمبر 1989) بتعيين المهن أو الاعمال المستثناة من نظام الربح الجزافي تطبيقا للمادة 20 من القانون رقم 17.89 المحدثة بموجبه ضريبة عامة على الدخل..... 1708

مرسوم رقم 2.89.591 صادر في 4 جمادى الاولى 1410 (4 ديسمبر 1989) لتطبيق القانون رقم 17.89 المحدثة بموجبه ضريبة عامة على الدخل..... 1709

الشغل. ـ تنظيم المصالح الطبية.

مرسوم رقم 2.88.190 صادر في 5 جمادى الاولى 1410 (5 ديسمبر 1989) يغير بموجبه المرسوم رقم 2.56.248 الصادر في 18 من رجب 1377 (8 فبراير 1958) المتعلق بتطبيق الظهير الشريف رقم 1.56.093 بتاريخ 10 ذي الحجة 1376 (8 يوليو 1957) المتعلق بتنظيم المصالح الطبية للشغل 1710

المؤسسات العامة. ـ اجراءات التسديد الخاصة على الديون المستحقة.

مرسوم رقم 2.89.582 صادر في 18 من جمادى الاولى 1410 (18 ديسمبر 1989) تمدد بموجبه الى الديون المستحقة على الدولة لبعض المؤسسات العامة اجراءات التسديد الخاصة المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.86.808 بتاريخ 30 من محرم 1408 (25 سبتمبر 1987) 1710

مراقبة الالتزام بنفقات الدولة.

مرسوم رقم 2.89.584 صادر في 18 من جمادى الاولى 1410 (18 ديسمبر 1989) بتتميم المرسوم رقم 2.75.839 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) المتعلق بمراقبة الالتزام بنفقات الدولة..... 1711

المركز الاستشفائي « ابن سينا ». ـ تعريفة الأعمال والخدمات.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1146.89 صادر في 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989) بتحديد تعريفة الاعمال والخدمات التي يقدمها المركز الاستشفائي « ابن سينا » 1711

المركز الاستشفائي « ابن رشد ». ـ تعريفة الأعمال والخدمات.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1147.89 صادر في 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989) بتحديد تعريفة الأعمال والخدمات التي يقدمها المركز الاستشفائي « ابن رشد » 1713

صفحة

تقييد التجار والشركات التجارية في السجل التجاري. ـ شروط تسليم الشهادة.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1408.89 صادر في 11 من صفر 1410 (13 سبتمبر 1989) بتغيير قرار وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية رقم 1030.73 الصادر في 4 شوال 1393 (31 أكتوبر 1973) بتحديد شروط تسليم الشهادة المقررة في الفصل 13 من الظهير الشريف الصادر في 22 من صفر 1345 (فاتح سبتمبر 1926) بوجوب تقييد التجار والشركات التجارية في السجل التجاري 1714

الرهن.

قرار لوزير المالية رقم 1699.89 صادر في 15 من ربيع الآخر 1410 (15 نوفمبر 1989) تحدد بموجبه فيما يخص محصول سنة 1989 اجراءات تطبيق الظهير الشريف رقم 1.57.295 بتاريخ 7 ربيع الاول 1377 (2 أكتوبر 1957) المتعلق برهن محاصيل القطن السنوية 1714

نصوص خاصة

أقاليم مراكش وقلعة السراغنة وخنيفرة. ـ احداث وتحديد دوائر تحسين المراعي.

مرسوم رقم 2.87.287 صادر في 16 من ذي القعدة 1407 (13 يوليو 1987) باحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى باولاد بوسبع (جماعة سيدي المختار القروية ، دائرة شيشاوة ، اقليم مراكش) 1715

مرسوم رقم 2.87.523 صادر في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988) باحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى بحضرة الرحامنة (جماعة الجعافرة القروية ، دائرة الرحامنة ، اقليم قلعة السراغنة) 1715

مرسوم رقم 2.87.524 صادر في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988) باحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى بحضرة السراغنة ، (جماعة معياط القروية ، دائرة قلعة السراغنة ، اقليم قلعة السراغنة)..... 1716

مرسوم رقم 2.87.917 صادر في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988) باحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى بالفايجة (اقليم خنيفرة)..... 1717

اقليم الحسيمة. ـ نزع ملكية قطعتين أرضيتين.

مرسوم رقم 2.89.100 صادر في 20 من رمضان 1409 (26 أبريل 1989) باعلان أن المنفعة العامة تقضي بمد شطر من القناة بقطر 500 ملم لتزويد مدينة الحسيمة بالماء الصالح للشرب وبنزع ملكية قطعتين أرضيتين لازمتين لهذا الغرض (اقليم الحسيمة) 1718

اقليم الخميسات. ـ نزع ملكية قطع أرضية.

مرسوم رقم 2.89.137 صادر في 20 من رمضان 1409 (26 أبريل 1989) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بمد قناة لجلب الماء انطلاقا من سد الكنزرة وذلك قصد تزويد مدينة الخميسات بالماء الصالح للشرب وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم الخميسات) 1718

آسفي. ـ نزع ملكية قطع أرضية.

مرسوم رقم 2.87.721 صادر في 10 ذي القعدة 1409 (14 يونيو 1989) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث تجزئة سكنية بحي القليعة بآسفي وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض 1721

اقليم أكادير. ـ نزع ملكية قطعة أرضية.

مرسوم رقم 2.89.349 صادر في 30 من ذي الحجة 1409 (3 أغسطس 1989) بإلغاء المرسوم رقم 2.81.292 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) باعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء أماكن لتوزيع الطاقة الكهربائية ومساكن لمستخدمي مركز الاستغلال بتاسيلة وبنزع ملكية القطعة الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم أكادير) 1722

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

« جمعية آباء وأولياء وأصدقاء الاطفال المعطوبين بالدار البيضاء. - جمعية ذات منفعة عامة.

مرسوم رقم 2.89.651 صادر في 2 ربيع الآخر 1410 (2 نوفمبر 1989) باعتبار الجمعية المسماة « جمعية آباء وأولياء وأصدقاء الاطفال المعطوبين بالدار البيضاء » الموجود مقرها بالدار البيضاء ، جمعية ذات منفعة عامة .. 1723

نسخ تعيين مفتش للصيدلة.

مرسوم رقم 2.89.534 صادر في 10 ربيع الآخر 1410 (10 نوفمبر 1989) بنسخ المرسوم رقم 2.88.216 الصادر في 29 من رمضان 1408 (16 ماي 1988) بتعيين مفتش للصيدلة 1723

اعتماد توسيع منطقة سلا الصناعية.

قرار للوزير الاول رقم 3.98.89 صادر في 29 من ربيع الأول 1410 (30 أكتوبر 1989) باعتماد توسيع منطقة سلا الصناعية..... 1723

منطقة الاستثمار الفلاحي الواقعة داخل دائرة السقي بسوس ماسة.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية رقم 1621.89 صادر في 29 من ربيع الاول 1410 (30 أكتوبر 1989) بتحديد مبلغ المساهمة المباشرة في ارتفاع قيمة الاراضي المسقية في منطقة الاستثمار الفلاحي الواقعة داخل دائرة السقي بسوس ماسة..... 1724

الشركة المغربية للايداع والائتمان. - الزيادة في رأس المال.

قرار لوزير المالية رقم 1632.89 صادر في 30 من ربيع الأول 1410 (31 أكتوبر 1989) بالاذن للشركة المغربية للايداع والائتمان بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر الزيادة في رأس مالها 1724

مدينة مراكش. - احداث مكتب طوبوغرافي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1778.89 صادر في 16 من ربيع الآخر 1410 (16 نوفمبر 1989) باحداث مكتب طوبوغرافي بمدينة مراكش ، مقر دائرة أحواز مراكش 1724

اقليما مراكش وقلعة السراغنة. - تاريخ الشروع في عمليات احصاء العقارات.

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1730.89 صادر في 16 من ربيع الآخر 1410 (16 نوفمبر 1989) بتحديد تاريخ الشروع في عمليات احصاء العقارات باقليمي مراكش وقلعة السراغنة 1725

اذن في ممارسة الهندسة المعمارية.

قرار للامين العام للحكومة رقم 1679.89 صادر في 17 من ربيع الاول 1410 (18 أكتوبر 1989) بالاذن لمهندس معماري في نقل مكتبه من مدينة الدار البيضاء الى مدينة خنيفرة..... 1725

قرار للامين العام للحكومة رقم 1638.89 صادر في 23 من ربيع الأول 1410 (24 أكتوبر 1989) في شأن الاذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1725

قرار للأمين العام للحكومة رقم 1639.89 صادر في 23 من ربيع الأول 1410 (24 أكتوبر 1989) في شأن الاذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1725

قرار للامين العام للحكومة رقم 1637.89 صادر في 24 من ربيع الأول 1410 (25 أكتوبر 1989) في شأن الاذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1725

المياه.

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1700.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب السيد محمد بن أحمد معضاوي ، الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة تارودانت بإقليم تارودانت 1725

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1701.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب السيد ابراهيم التلكجونني ، الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة تارودانت بإقليم تارودانت 1725

صفحة

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1702.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب ورثة المرحوم علي بن عثمان ، الترخيص لهم في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة تارودانت بإقليم تارودانت 1726

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1703.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب الجماعة النيابية افريجة لصالح المستفيد محمد امرايت ، الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة تارودانت بإقليم تارودانت 1726

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1704.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب السيد الحسين ايت الكاهوس ، الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة تارودانت بإقليم تارودانت 1726

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1705.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب السيد محمد بن العربي بن الحاج محمد ، الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة تارودانت بإقليم تارودانت 1726

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز رقم 1706.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب السيد عبد العزيز التازي ، الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة العطاوية بإقليم قلعة السراغنة 1726

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز رقم 1707.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب الشركة العقارية ليسبيريد ، الترخيص لها في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائرة آيت أورير بإقليم مراكش 1726

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز رقم 1708.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) بإجراء بحث في طلب التعاونية الفلاحية للاصلاح الزراعي « النجاح » ، الترخيص لها في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية بدائر أحواز مراكش بإقليم مراكش..... 1726

تفويض الامضاء.

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 3986 بتاريخ 14 من شعبان 1409 (22 مارس 1989) 1727

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة الداخلية والاعلام (الاعلام).

مرسوم رقم 2.88.278 صادر في 30 من ذي الحجة 1409 (3 أغسطس 1989) المتعلق باعادة تنظيم المعهد العالي للصحافة 1728

وزارة الصحة العمومية.

مرسوم رقم 2.89.25 صادر في 9 ربيع الاول 1410 (10 أكتوبر 1989) في شأن النظام الاساسي لهيئة الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات 1730

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

مرسوم رقم 2.89.55 صادر في 8 ذي الحجة 1409 (12 يوليو 1989) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بمستخدمي المعهد الوطني للبحث الزراعي 1733

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

ادارة الدفاع الوطني.

مرسوم رقم 2.89.18 صادر في 17 من ذي الحجة 1409 (21 يوليو 1989) بتغيير المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وكذا قواعد الادارة والمحاسبة 1736

مرسوم رقم 2.88.139 صادر في 17 من ذي الحجة 1409 (21 يوليو 1989) بتسليم لباس للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية 1737

مرسوم رقم 2.88.135 صادر في 9 ربيع الاول 1410 (10 أكتوبر 1989) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.510 الصادر في 15 من شوال 1397 (29 سبتمبر 1977) بتحديد الشروط التي يكلف بموجبها بعض الاطباء والصيادلة العسكريين بمهام التعليم في كليتي الطب والصيدلة 1738

مرسوم رقم 2.84.193 صادر في 29 من ربيع الاول 1410 (30 أكتوبر 1989) بتحديد الشروط التي يتم بموجبها ولوج أكاديمية أو مدرسة لتأهيل الضباط بالنسبة لخريجي مدارس تأهيل المترشحين 1739

صفحة

المجلس الاعلى للحسابات.

مرسوم رقم 2.84.807 صادر في 8 ذي الحجة 1409 (12 يوليو 1989) بتمديد الفقرة الانتقالية المنصوص عليها في القانون رقم 28.80 المتعلق بالنظام الاساسي لقضاة المجلس الاعلى للحسابات..... 1739

وزارة الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر.

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 1531.89 صادر في 28 من صفر 1410 (30 سبتمبر 1989) بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك مهندسي التطبيق..... 1740

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالتخطيط.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط رقم 1770.89 صادر في 15 من ربيع الآخر 1410 (15 نوفمبر 1989) باجراء مباراة لتوظيف مساعد واحد (1) في الاحصاء الرياضي بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي..... 1740

حركات الموظفين وتدابير التسيير

التسميات والترقيات 1741

نتائج المباريات والامتحانات 1742

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نـصـوص عـامـة

تـقـريـر

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله
من والي بنك المغرب السيد أحمد بناني
عن السنة المالية 1988

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378 ، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1988 ، وهي السنة المالية الثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

اتسمت سنة 1988 على الصعيد الدولي باستمرار اختلالات اقتصادية ومالية هامة. غير أن التطور الظرفي كان حسن الاتجاه في محيط ملائم في المجمل. وينعكس ذلك من خلال نمو الاقتصاد العالمي من 3,2 % إلى 3,8 % ، وتحسن خفيف لوضعية التشغيل، وتضخم معتدل، وتوسع تجاري هام وتغيرات أقل حدة بأسواق الصرف. إلا أن ازدهار النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية والانتعاشة الناجمة عنه في أسعار العديد من المواد الاولية لم يكن لهما سوى أثر محدود على الدول النامية. إذ لازالت هذه الاقطار تعاني على الخصوص من ممارسات تقييدية في المجال التجاري ومن عبء المديونية الذي زاد تفاقما من جراء ارتفاع معدل الفائدة ووقع الاختلالات في كل من ميزانيات الاقطار المتقدمة وحساباتها الخارجية. وقد شكلت هذه العوامل مرة أخرى عناصر اضطراب اعاقت، من جهة، النمو الدائم والمتناسق للنشاط الاقتصادي بهذه الاقطار وباقي بلدان العالم، ومن جهة أخرى، إصلاح النظام المالي الدولي.

وقد سجل الناتج الداخلي الاجمالي بالدول المصنعة تحسنا أهم مما كان متوقعا إذ انتقل من 3,3 % إلى 4 % ، يعزى إلى استقرار الاستهلاك الخاص عند مستوى عالي وخصوصا إلى ازدهار بين للاستثمار. وقد كان النمو اكثر أهمية بالولايات المتحدة وبوجه خاص باليابان حيث ارتفع على التوالي من 3,4 % إلى 3,8 % ومن 4,3 % إلى 5,8 % ، كما أنه بلغ 3,5 % في حضيرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وهي أعلى نسبة سجلت منذ أواخر السبعينات. غير أن تنامي النشاط الاقتصادي لم يسفر إلا عن تراجع طفيف للبطالة التي لازالت تشمل زهاء 28,5 مليون شخص في حضيرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يوجد 19 مليون منهم في أوروبا وحدها، مما يمثل على التوالي 7,3 % و 10,3 % من السكان النشطين. وفي هذه الظروف، ظلت الاجراءات الحمائية جد قاسرة ولازالت تبرز من خلال التدابير الهادفة إلى الحد من تشغيل العمال الاجانب وكذا استيراد بعض السلع. ومن جانب آخر، فان حركة الانتعاش بالاقطار النامية قد واكبها، كما كان الشان في العام الماضي، إسراع في ارتفاع أسعار الاستهلاك، إذ انتقل من 3 % إلى 3,3 % ، غير أنه خلافا لما وقع أثناء السنة الماضية، فان الفوارق قد ازدادت اتساعا من قطر لآخر. وهكذا، فان ارتفاع كلفة المعيشة لايزال عاليا نسبيا في الولايات المتحدة حيث بلغ معدله 4,2 % ، و 5,3 % في ايطاليا، وخصوصا في بريطانيا العظمى حيث وصل إلى 6,8 % . وعلى النقيض من ذلك، ظلت كلفة المعيشة منخفضة في فرنسا وخصوصا في المانيا واليابان. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف، في جزء منه، إلى تصاعد أسعار بعض المواد الاولية.

وقد تمكنت بلدان شرق أوروبا من جانبها من الرفع من معدل نمو ناتجها الداخلي الاجمالي من 2,6 % إلى أكثر من 3,4 % وذلك على الخصوص بفضل الزيادة في الاستثمارات وتنمية مبادلاتها مع الخارج.

أما زيادة الانتاج بالبلدان النامية، فقد وصلت إلى 3,6 % ولاتكاد بذلك تتجاوز نظيرتها للسنة الماضية. ورغم أن المحيط الدولي أصبح أقل ترديا، فان مصاعب هذه الدول لازالت قائمة بل واحتدمت بعض الشيء خاصة في الميدان المالي. وهكذا ازداد الميزان التجاري تفاقما خاصة على إثر اشتداد الحماية وضعف أسعار التصدير. كما أن عبء خدمة ديونها الذي ازداد استفحالا بسبب ارتفاع قيمة الدولار والزيادة البينة في سعر الفائدة قد أصبح يعوق الاستثمارات خصوصا وقد تواصل تطبيق برامج تصحيحية صارمة فيما ظلت التمويلات الممنوحة غير كافية. وعلاوة على ذلك، تبين أن تزايد الانتاج كان غير متساو فيما بين مختلف مجموعات الدول. وهكذا لم يصل معدل زيادة الانتاج في أفريقيا إلا 2,5 % ، وقد اتسم تقريبا بالركود في أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط. وبخلاف ذلك، ارتفع معدل النمو من 6,8 % إلى 7,3 % في الاقطار الآسيوية التي استفادت كثيرا من التوسع الاقتصادي للبلدان المتقدمة بفضل زيادة حجم صادراتها. وفي ذات الوقت، ازداد ارتفاع الاسعار سرعة في مجموع أقطار العالم الثالث حيث انتقل معدله من 40 % إلى 60 % في ظرف سنة. وكما كان الشأن في السنة الماضية، فقد شملت هذه الزيادة التي تبعث على الانشغال، أقطار أمريكا اللاتينية بصفة أساسية، حيث تم تسجيل معدل متوسط بلغ 253 % عوض 131 % في العام السابق. وفي باقي المناطق كان التحكم أحسن في التضخم، خاصة في افريقيا حيث تراجع من 16 % إلى 14 % .

وقد اتسمت سنة 1988 أيضا بنمو ملحوظ في المبادلات التجارية خاصة بفعل انتعاش الاقتصاد العالمي في وقت خفت فيه تقلبات اسعار الصرف. وهكذا بلغت زيادة التجارة الخارجية من حيث الحجم 8,5 % عوض 5,8 % خلال 1987 وتبدو على اية حال أكثر أهمية عند احتسابها بالأسعار الجارية، بحيث تقدر القيمة الاجمالية للمعاملات على السلع بمبلغ 2.840 مليار دولار على إثر ارتفاع بلغ معدله 14 % . إلا أن هذا التحسن الاجمالي لم يكن شاملا لا بالنسبة لمجموعات الأقطار ولا أصناف السلع ولا حتى أسعارها. ذلك أنه عاد بالنفع بالأساس على البلدان المتقدمة وبدرجة أقل على أقطار العالم الثالث التي لا زالت تواجه صعوبات في الأداءات. وبالاضافة إلى ذلك، ونظرا للتنافس المتزايد واستمرار اختلالات خطيرة في الحسابات الخارجية فقد واكب ذلك التقدم زيادة في الضغوط الحمائية وإبرام معاهدة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واتفاقيات داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار الاعداد للسوق الموحد لسنة 1993 ، والتي تنعكس من خلالها إرادة الأقطار الصناعية في إنشاء مجالات اقتصادية تفضيلية صعبة الولوج، من شأنها أن تعرقل نمو التجارة العالمية وتقلص أكثر من حصة العالم الثالث في السوق. لقد هيمن التباين على أسعار المنتوجات المتبادلة، إذ سجلت ارتفاعا بنسبة 18 % فيما يخص المواد الاولية غير النفطية، وبنسبة 6 % فيما يرجع للامتعة المصنعة وانخفاضا بمعدل 21 % فيما يتعلق بالهيدروكاربونات. وفي هذه الظروف، طرأ تحسن في معدلات التبادل بلغ 1,2 % في البلدان الصناعية و 1,8 % في البلدان النامية غير النفطية فيما سجلت تدهورا بنسبة 14,6 % في البلدان المصدرة للنفط. وزيادة على ذلك، فان القضايا المرتبطة بتنسيق وتنمية التجارة العالمية كانت محل مشاورات حادة خاصة بين الامم الصناعية وفي حضيرة الهيئات الدولية المتخصصة وبالتحديد في إطار الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، لكنها لم تؤد في المجال المتعدد الاطراف إلى نتائج حاسمة وملموسة.

هذا وتدهورت موازين الأداءات الجارية بالنسبة لغالبية مجموعات الأقطار وبوجه خاص البلدان النفطية حيث شهد العجز الجاري تفاقما بالغا، إذ انتقل من 4 إلى 23 مليار دولار فيما ارتفع عجز الدول المصنعة من 43 إلى 45 مليار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما الفائض الذي حصلت عليه الأقطار النامية غير النفطية فلم تطرأ عليه إلا زيادة معتدلة ولم يتجاوز 5 ملايير من الدولارات فيما تراجع فائض الدول الشرقية من 6 إلى 4 ملايير. ورغم تقلصها الواضح، فان الفوارق بين الاقطار العظمى لا تزال هامة ؛ وهكذا ظل فائض ألمانيا، البالغ 45 مليار، عند مستواه للسنة الماضية، وقد تراجع من 87 إلى 78 مليار فيما يخص اليابان، وسجل العجز الجاري بالولايات المتحدة، على إثر توسع حجم الصادرات بمعدل 27 % ، انخفاضا لاول مرة منذ 1982 إذ تدنى من 154 مليار إلى 129 مليار دولار.

إن تعزيز أرباح المقاولات بالاقطار المصنعة الناجم عن انهيار اسعار النفط واستعمال الطاقات الانتاجية بكاملها قد عمل ولا شك على الحد من ارتفاع الاسعار. إلا أن هذه الظاهرة لم يواكبها انخفاض في معدلات الفائدة التي سجلت سنة 1988 انتعاشة واضحة لا يمكن نسب مصدرها للتغيرات الاقتصادية وحدها. ذلك أن مكافأة بعض العملات القوية، كالمارك الالماني والفرنك السويسري على الخصوص، ظلت ضعيفة نسبيا، فيما كان سعر الفائدة المطبق على الدولار جد هام ولا يجوز تبريره إلا جزئيا بتحسن نتائج الاقتصاد الامريكي. ومهما يكن من أمر، فان مستويات معدلات الفائدة الحقيقية المعمول بها في الاسواق المالية العالمية لازالت تبدو جد مرتفعة. ذلك أن سنة 1988 تميزت بتعزيز قيمة العملة الامريكية والتطور المتباين الاتجاه للجنيه الاسترليني وانخفاض العملات المكونة للنظام النقدي الاوروبي. فعلا، وخلافا للتطور الملاحظ خلال العامين الماضيين، زادت قيمة الدولار بنسبة 12,4 % تجاه مجموع عملات نظام الصرف الأوروبي وبنسبة 2,8 % فقط إزاء الين الياباني، وفي الأخير، بمعدل 3,5 % بالنسبة للجنيه الاسترليني.

وفي الأخير، طرأت تقلبات هامة على ثمن الاونصة من الذهب خلال السنة، وقد ارتبط على الخصوص بالطلب وتطور سعر الدولار، وبلغ 410 دولار عند نهاية 1988 ، أي بانخفاض قدره 15,7 % في ظرف اثني عشر شهرا.

وبالرغم من انعقاد العديد من اللقاءات والمنتديات الدولية، لم يمكن التوصل إلى أي حل شامل لمشاكل مديونية أقطار العالم الثالث التي وصل مبلغها الجاري إلى 1320 مليار دولار عند نهاية السنة. إلا أنه تم الاتفاق على بعض المقترحات الجزئية كما سجلت بعض المواقف الانفرادية. وهكذا تم اقتراح القيام باقتناء بعض الديون على أن تخفض قيمتها، وإمكانية حيازة مساهمات عن طريق استخدام الديون وإصدار التزامات مضمونة قابلة للتداول. كما اقترحت بعض الدول، زيادة على منح تسهيلات جديدة من مصدر حكومي وغير مشروطة، إلغاء دفع فوائد الدين جزئيا أو بأكملها، بل وحتى أقساط رأس المال بالنسبة للأقطار الأكثر افتقارا. وبموازاة ذلك أجريت عمليات إعادة الجدولة، لكنها اقتصرت على الأقطار التي استوفت عددا معينا من الشروط بتطبيقها لبرنامج تصحيح مدعم من طرف صندوق النقد الدولي. وفي المجمل، وأمام الحاجيات الهامة للدول النامية إلى التمويل، تبين أن عرض الرساميل كان غير كاف كما أنه كان علاوة على ذلك، مخصصا بالاساس للاقطار الميسورة، ولم تكن المساعدة العمومية في مستوى التصريحات والالتزامات المتخذة في هذا الشأن، كما أن سلفات البنوك ظلت محدودة، واكتست في غالب الأحيان شكل قروض قصيرة الأجل فيما بقيت التسهيلات الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية خاضعة لاجراءات شرطية صارمة. وفي هذه الظروف، تبين أن تحويلات البلدان النامية من فوائد ورساميل لازالت تتجاوز الأموال التي أمكنها الحصول عليها.

وأمام استمرار هذه العراقل وخاصة منها صعوبة ولوج الأسواق العالمية للرساميل، بذلت الأقطار النامية وسعها من أجل مساندة دور المنظمات المالية العالمية خاصة عن طريق تعزيز رساميلها. أما البلدان المصنعة فقد سعت هي أيضا لدعم عمل تلك المؤسسات لكن بواسطة تعزيز البرامج الهادفة إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية وتصحيح التوازنات الأساسية. ولهذا الغرض فان كلا من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد عزز وسائل عمله، بدءا بزيادة الموارد، ثم بوضع مسطرة جديدة للتدخل وأخيرا بواسطة تكييف الأدوات الجاري بها العمل حسب الحاجيات الخاصة بالبلدان التي تعاني من المصاعب.

إلا أنه رغم التزايد الهام في طلبات التمويل فان صندوق النقد الدولي لم يقدم على أية منيحة جديدة من حقوق السحب الخاصة، وأرجأ مرة أخرى البث في زيادة عامة محتملة في حصص البلدان الأعضاء، وهي زيادة كان من شأنها أن ترفع من قدرته على توزيع القروض دون اللجوء المفرط إلى موارد الاقتراض. وعلى النقيض من ذلك، وسعيا إلى مواجهة الحالات التي تتطلب جهودا متواصلة من أجل التصحيح والتي لا تكفي لدعمها بفعالية اتفاقيات مؤازرة صرفة، لا تتعدى مدتها 18 شهرا على كل حال، فان الصندوق قرر الرفع من المبالغ التي يتم منحها بالفعل في إطار السلف الموسع والذي رفعت المدة القصوى لتسلسل أقساط السحب في إطاره من 3 إلى 4 سنين. وقد تم وضع نظام جديد تخضع السحوبات داخله لسقف نسبته 122 % من حصة الاكتتاب ويستهدف التعويض ليس فقط عن النقص الحاصل في إيرادات التصدير والمصاريف الاضافية عند الاستيراد، ولكن أيضا عن الآثار السلبية التي من المحتمل أن تطرأ على مختلف باقي الأركان المكونة للاداءات الجارية، بفعل عوامل خارجية غير متوقعة. ورغم هذه الاجراءات كلها، فان الاتفاقيات الجديدة المبرمة مع الدول الأعضاء، والتي وصل عددها إلى 29 وبلغت في المجموع 4,3 ملايير من حقوق السحب الخاصة عند نهاية 1988 ، لازالت تشمل بصفة أساسية قروض مؤازرة وتسهيلات للتصحيح الهيكلي. وعلاوة على ذلك، لم يبلغ مجموع القروض المفتوحة من لدن الصندوق خلال نفس الفترة إلا ما قدره 5,6 مليار من حقوق السحب الخاصة عوض 7 ملايير في العام الماضي فيما لم تتجاوز المبالغ المسحوبة فعليا 2,5 مليار عوض 3,5 مليار خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

ولقد سعى البنك الدولي من جانبه إلى تنمية موارده وأسس في شهر أبريل فرعا جديدا يتوفر على رأس مال قدره 1,1 مليار دولار، تكمن مهمته في ضمان الاستثمارات الاجنبية بأقطار العالم الثالث ضد المخاطر غير التجارية. وقد منح البنك، في الفترة ما بين يوليوز 1987 ويونيو 1988 ، 14,8 مليار دولار من القروض، خاصة للبلدان ذات الدخل المتوسط، كما أنه سمح بسحب 11,6 مليار، وهي مبالغ تساوي مجموع سلفاته خلال العام الماضي. وقد قام البنك من جهة أخرى بزيادة عامة في رساميله الذي انتقل من 96,6 إلى 171,4 مليار دولار، كما زاد من اقتراضاته بالسوق الدولية للرساميل إذ أصبحت تبلغ 10,8 مليار دولار في سنة 1988 . وستمكنه هذه الموارد من الرفع من حجم قروضه بنحو 10 % بالمتوسط خلال كل من السنوات الخمس القادمة. وبموازاة ذلك، زاد البنك من حجم عملياته في مجال التمويل المشترك، الذي انتقل من 5,2 إلى 6,6 مليار، مع البنوك التجارية وهيئات التنمية الثنائية أو المتعددة الأطراف.

أما الجمعية الدولية للتنمية، وهي فرع مستقل للبنك الدولي، فقد رفعت مبلغ قروضها المفتوحة من 3,5 إلى 4,6 مليار دولار وانتقلت المبالغ المسحوبة عنها من 3,1 إلى 3,4 مليار استفادت أقطار افريقيا الواقعة جنوب الصحراء من النصف منها.

وفيما يرجع للشركة المالية الدولية فقد قدمت بضع 762 مليون دولار في شكل قروض ومساهمات، عوض 328 مليون خلال السنة الماضية، وذلك من أجل تمويل 95 مشروعا استثماريا بمبلغ يقرب 1,3 مليار دولار.

ومهما بدت النتائج المحصل عليها في نهاية 1988 مدعاة للارتياح فان الظرفة الاقتصادية والمالية العالمية لازالت مختلة وتهدد بالاخلال بالتوازنات. وهذه الوضعية المتولدة عن أزمات متتالية منذ أوائل السبعينات كانت موضوع دراسات واهتمام سواء في أقطار الغرب أو الشرق، وفي بلدان الشمال والجنوب. غير أنه إذا كان المجتمع الدولي قد أصبح الآن مقتنعا بضرورة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية وخاصة ما تعلق منها بالمديونية والتي أصبحت مزمنة، فان هذا الوعي العام لم يتجسم بعد في اتخاذ مواقف منسجمة، بل وتسبب بعكس ذلك في مواقف دوغمائية جازمة أو ممارسات متباينة إلى حد أن وجهات النظر ظلت جد معاكسة لبعضها البعض ولا تدع المجال، في الوقت الراهن، للتفاؤل فيما يخص السعي الشمولي والمتعدد الأطراف إلى تصحيح الأوضاع. فسواء تعلق الأمر بإصلاح النظام النقدي الدولي أو استقرار أسعار كل من المنتجات المصنعة والمواد الأولية أو بتحديد معدلات الفائدة عند مستوى معقول أو إلغاء الممارسات الحمائية أو تسوية القضايا المرتبطة بالمديونية في إطار تراعى فيه مصالح الدائنين والمدينين، فان الاجراءات الجزئية التي تم اتخاذها ليست قمينة، على ما يبدو، بتوفير حل نهائي للمشاكل القائمة والتمكين من إرساء الأسس اللازمة لنمو معمم. وفي النهاية، ومراعاة لحتمية التضامن الدولي، ونظرا

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لتبعية اقتصاديات الدول لبعضها البعض، فان الاستراتيجية العالمية على الصعيد الاقتصادي والمالي ينبغي على الأقل أن تتوصل بسرعة إلى إزاحة عوامل عدم الاستقرار التي تعترض، بطبيعة الحال وبالدرجة الأولى، مسار الأقطار النامية.

إن تطور الظرفية العالمية، الذي سبق استعراض مميزاته الرئيسية بإيجاز، قد اشتمل على عناصر جد إيجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومن ضمنها يجدر التذكير بتزايد ملموس لحجم التجارة الدولية، وانتعاش الطلب على الفوسفاط ومشتقاته بأسعار أحسن، والانخفاض الجديد لسعر البرميل من النفط.

ويضاف إلى هذه العوامل الخارجية، موسم زراعي ممتاز، لم يلبث أن يمارس، زيادة على وقعه المباشرالخير، آثارا حميدة على باقي قطاعات الاقتصاد التي سجلت، فضلا عن ذلك، نموا ملحوظا. وقد تم دعم التحريك الذي كان لمختلف هذه الظاهرات من أصل داخلي وخارجي، بواسطة إجراءات متنوعة تندرج ضمن الاستراتيجية الاقتصادية، منها مواصلة تحرير المبادلات مع الخارج، والقرار المتخذ منذ سنين عديدة، والقاضي بتعزيز طاقة الانتاج وتحويل الفوسفاط، الذي أصبح يسمح الآن بتلبية الفرص التي يوفرها تطور السوق العالمية للفوسفاط.

وفي المجموع، كان نمو الناتج الداخلي الاجمالي قويا خلال سنة 1988 إذ بلغ 10 % بالأسعار الحقيقية، وهو من أعلى المعدلات على الاطلاق التي تم تسجيلها حتى الآن. وهذا التطور الذي يعزى أكبر قسط منه إلى الانتاج الزراعي الذي اتسع بما يقرب الثلث، قد شمل أيضا القطاعات الأخرى التي تنامت بقدر بالغ.

وقد حقق الاقتصاد الوطني والحالة هذه تقدمات جديدة على درب تقويم وإعادة التوازنات الاساسية. وهكذا تباطأ نسق تزايد الاسعار حيث لم يتجاوز نسبة 2,3 % . كما أن ميزان العمليات الجارية أفرز وللسنة الثانية على التوالي فائضا مرتفعا نسبيا، يساوي 1,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وبالرغم من الجهد الهام المبذول من أجل التصفية التامة لمؤخر الأداءات الخارجية المتراكمة فقد أمكن من جديد تدعيم احتياطيات الصرف بنسب هامة. ومن جانب آخر، وفي مجال المالية العمومية، أمكن تقليص عجز الصندوق للخزينة، إلى 3,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 4,2 % في العام الماضي والنسب العالية المسجلة منذ سنوات مضت. إن هذا التطور الذي يعزى إلى تزايد في المداخيل أكثر من تفاقم حجم النفقات، لايعبر بصفة تامة عن حاجيات الخزينة إلى التمويل الاجمالي التي تشتمل زيادة على ذلك، على تسديد أقساط الدين وتسديد متأخر الديون الداخلية. وعلى أساس ضبطها بهذه الطريقة، تكون النفقات الاجمالية للخزينة قد تجاوزت الموارد العادية بأكثر من 40 % بحيث مثل مجموع الحاجة إلى التمويل الاجمالي 9,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي. غير أنه، ولو تم احتسابه بهذه الطريقة، فان عجز الخزينة يظهر في تحسن ملموس بالمقارنة مع المستوى الذي سبق أن وصله منذ بضع سنوات فقط.

وهكذا فان التقدمات المشجعة التي تم إحرازها بالتدريج، في مجال إعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد قد مكنت بالفعل من إبرام اتفاق مؤازرة جديد مع صندوق النقد الدولي للفترة 1988 - 1989 . كما أنه تم تجديد أوفاق إعادة الجدولة في حين تواصل العمل ليس فقط ببرامج الاصلاحات الهيكلية بمساندة مالية من البنك الدولي، ولكن تم تمديدها، علاوة على ذلك، إلى ميادين جديدة.

إن هذا الجمع بين الازدهار السريع في النشاط والتقدمات المرموقة في اتجاه القضاء على الاختلالات، قد أصبح ممكنا بفضل الاسترسال في نهج استراتيجية اقتصادية تستهدف تشجيع الانتاج، خاصة عن طريق دعم الاستثمار، والتحكم في الطلب وفي اثاره سواء بواسطة زيادات معتدلة في الأجور أو بانفتاح أوسع للسوق الداخلية أمام مواد الاستهلاك من أصل خارجي، وفي ذات الوقت التأثير على الادخار بالابقاء على مكافأة مغرية. وبالاضافة إلى ذلك وعندما بدأ يتأكد تخفيف الضغوط التضخمية، وظهور تحسن في الحسابات الخارجية وكذا آفاق تزايد حثيث في الانتاج، جرى تعديل اتجاه السياسة النقدية بهدف مواكبة ودعم النشاط الاقتصادي عن طريق منح التسهيلات الكافية بقدر بالغ.

ومرة أخرى، اعتمد التأثير على الطلب قبل كل شيء الاعتدال في ارتفاع الدخول العمومية منها والخاصة، إذ تم تطويق الزيادات الممنوحة. كما تجلى أيضا في المزيد من الجهود من أجل تخفيض عجز الميزانية، الذي لازال مرتفعا والذي من شأنه أن يساهم بقدر هام في تجاوز الطلب للوفر المتاح. وفي الأخير، كان التأثير على الطلب مسايرا لمتابعة العمل باستراتيجية تشجيع الادخار الذي لازال يعتمد فيه كأداة رئيسية لابقاء أسعار الفائدة الحقيقية، على مستوى عال بما فيه الكفاية من أجل التوفير. وفي هذا الصدد، تم تخفيض أسعار الفائدة المطبقة خاصة على بعض قروض التجهيز، بغية تشجيع الاستثمار على الخصوص في حين تقرر إبقاء شروط مكافأة الودائع والتوظيفات المالية لأجل قصير عند مستواها السابق تقريبا.

وفي النهاية، تبين أن تزايد الاستهلاك كان معتدلا وأن نزعة الادخار وصلت مستوى قياسيا من شأنه أن يدعم الاستثمار بقدر بالغ. وبالفعل، تم تأمين تمويله بكامله بواسطة الادخار الوطني، في حين تم تفادي مخاطر التضخم التي كان من المحتمل أن تترتب عن إنشاء نقدي هام، وتطويق ارتفاع الأسعار بشكل تام تقريبا.

أما التأثير على العرض، فقد تجلى في اتخاذ عدة اجراءات لفائدة تنمية طاقة الانتاج. فبالاضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة المطبقة على قروض التجهيز، تم وضع مسطرة جديدة لتقديم السلفات الاستثمارية إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة بشروط تفضيلية. واستفاد العرض أيضا من التدابير المتخذة منذ سنين عديدة من أجل تحرير الاستيراد والتي مكنت من تزويد الانشطة الانتاجية بدون قيد سواء منها الموجهة نحو السوق الداخلية أو الخارجية، وفي مجال التبادل مع الخارج، جرى توقيع بروتوكول يهدف ملاءمة اتفاقية التعاون المبرمة سنة 1976 مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، فيما تم تمهيد السبيل لتعاون مثمر مع اقطار اتحاد المغرب العربي.

سعت السياسة المتبعة في مجال سعر الصرف إلى تفادي آثار عدم الاستقرار التي من الممكن أن تتسبب فيها حركات شاذة في قيمة العملات. وهكذا منذ وسط سنة 1985 لم يطرأ على الدرهم أي تغيير مفروض إلا ما كان من تغيرات لأسعار العملات الأجنبية بأسواق الصرف العالمية، وقد أدت إلى تقلبات في تسعيرات الدرهم كانت على أية حال، محدودة نسبيا، نتيجة استعمال سلة من العملات، لم يدخل عليها أي تغيير ولانزال نأخذ بالاعتبار أهمية هذه العملات ضمن تسديداتنا مع الخارج.

وفي هذه الظروف تميز تدبير السياسة النقدية بالاهتمام باحتواء توسع وسائل الاداء، مع الحرص على دعم التنمية، التي كانت جد هامة خلال هذه السنة. ولذلك رفع ضابط تزايد المجموعة النقدية من 10 % سنة 1987 إلى 13 % خلال 1988 ، وإذا تواصل العمل بتأطير طائفة من القروض، فان الحدود القصوى لنموها قد رفعت بقدر بالغ كما تقرر اسناد دور أكثر فعالية لأساليب التنظيم غير المباشرة بهدف سحب أية سيولة مفرطة. وفي النهاية لم يتجاوز تزايد وسائل الأداء، كما تم ضبطه بالمتوسط السنوي، نسبة 11,7 % ، وظل بالتالي دون معدل زيادة الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية وقدره 13,8 % ، بحيث أن سيولة الاقتصاد، التي كانت في توسع متواصل طيلة الأعوام السابقة، اتسمت بشبه الاستقرار.

وفي الخلاصة، بدا الاستهلاك معتدلا وتعززت الاستثمارات بكيفية ملموسة، في وضعية اتسمت بنمو هام. لذا، مكنت الموارد الداخلية من تغطية كل الحاجيات تقريبا وكان عجز الموارد على هذا المستوى وضيعا حيث لا يكاد يصل إلى 300 مليون درهم. غير أن الفارق يبدو ضخما إذا ما تم اعتبار حاجيات البلاد بأكملها. ذلك أن الناتج الداخلي الاجمالي قد ارتفع إلى مقدار 181 مليار في حين وصل مجموع الاستخدامات من استهلاك واستثمار ونفقات فعلية برسم الدين بعد إعادة الجدولة، إلى ما يقارب 205 مليار درهم، أي ما يشكل 113 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وإن فارقا كهذا ناتج عن أعباء تسديد الدين بما فيه الفوائد التي لاتزال جسيمة وتستلزم رغم الاسهام المتمثل في تحويلات دخول العمال المغاربة بالخارج، الالتجاء إلى التمويل الخارجي الذي ارتفع هذه السنة إلى قيمة مقابلة بالدرهم قدرها 12,5 مليار. وبذلك، يكون مجموع الموارد الداخلية المتاحة والمساعدات الخارجية المعبئة، قد تجاوز الحاجيات الداخلية، وأرصد الفارق لتنفيذ تحويلات لصالح الخارج، أدت إلى سحوبات هامة من الموارد وأضعفت بنفس المقدار إمكانيات النمو والاستثمار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن معطيات المحاسبة الوطنية كما تم تغييرها أخيرا من أجل الأخذ بالاعتبار لأسعار السوق لسنة 1980 ولبعض التغييرات الحاصلة في بنية الانتاج الوطني منذ سنة 1969 ، وهي السنة الأساس للسلسلة القديمة، تعبر بصفة أحسن عن تطور الوضعية الاقتصادية، لكنها لا تقدم حتى الآن العناصر الكافية لتحليل مفصل، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل والادخار بالنسبة لمختلف فئات العملاء الاقتصاديين، وهي عناصر لايمكن الاستغناء عنها من أجل تمويل الاقتصاد.

الانتاج

وصل الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا على أساس معطيات مقدرة بالأسعار الثابتة لسنة 1980 ، إلى ما قدره 101,4 مليار درهم خلال هذه السنة، وقد سجل بذلك زيادة قوية بنسبة 10 % تلي في الواقع، تراجعا بمعدل يقارب 3 % في العام الماضي. إن هذا التوسع الذي يعزى في حدود 53 % إلى النمو الفلاحي، قد ترتب أيضا عن التقدمات التي تحققت على مستوى باقي قطاعات النشاط، التي وصل اسهامها، على التوالي، إلى 21 % بالنسبة للقطاع الثاني و 19 % للقطاع الثالث و 7 % فيما يرجع للخدمات غير القابلة للمتاجرة التي تقدمها الادارات العمومية.

وقد أدى هذا التطور إلى تغيير هام في بنية الناتج الداخلي الاجمالي؛ وهكذا ارتفعت حصة القطاع الاول من 16,5 % إلى 19,8 % ؛ وبخلاف ذلك، تقلصت أنصبة القطاعات الأخرى من 29,2 % إلى 28,5 % بالنسبة للقطاع الثاني، ومن 37,7 % إلى 36,1 % فيما يخص القطاع الثالث، ومن 16,6 % إلى 15,6 % فيما يرجع للادارات العمومية.(1)

سجل الانتاج الزراعي خاصة على إثر ظروف مناخية جد ملائمة، توسعا إجماليا مرموقا وصل إلى 32 % ، وتحقق هذا التوسع على صعيد غالبية الزراعات، ومنها من أحرز مستوى قياسيا. وهكذا بلغ محصول الحبوب الرئيسية الأربعة كمية تجاوزت 78 مليون قنطار، خاصة بفضل تحسن بالغ في المردودات، تجاوز معدل 76 % . كما أن إنتاج الحوامض ناهز 1,3 مليون طن وسجل توسعا بما يقارب الثلث، وفاق محصول النباتات السكرية 4 ملايين طن مكن من استخلاص أكثر من نصف مليون طن من السكر وتغطية 70 % من الحاجيات. وسجلت أيضا زيادات هامة فيما يخص البواكير، والقطاني والحبوب الزيتية. وعلاوة على ذلك، تبدو الماشية التي أحصيت بما يناهز 26,4 مليون رأس، في تكاثر بنسبة 5 % .

وفي الأخير، وصل مجموع مجلوب الصيد البحري إلى أزيد من 550 ألف طن وهو في ارتفاع بمعدل 12,3 % من سنة لأخرى.

أما نشاط القطاع المعدني، الذي يعاني على الخصوص من صعوبات الترويج بالأسواق الخارجية منذ ثلاث سنوات، فقد سجل توسعا بنسبة 15 % ، مرده بالأساس، إلى الفوسفاط الذي تجاوز إنتاجه 25 مليون طن بعد أن حقق ارتفاعا بمعدل 17 "% تقريبا وبلغ بذلك مستوى لم يسبق له نظير. ذلك أن المبيعات للخارج وصلت إلى 14 مليون طن فيما استوعبت المعالجة المحلية لهذه المادة قرابة 44 "% من الانتاج وأحرزت سبقا بأكثر من سنتين بالنسبة للبرنامج المحدد في هذا المجال.

وتنامت القيمة المضافة لفرع « الطاقة والمياه » بنسبة 7 % ، مماثلة لنظيرتها للسنة الماضية. ويشمل هذا التطور زيادة انتاج الكهرباء بمعدل 5,6 % ونشاط التكرير بمعدل 15 "% فيما انتاب استخراج الفحم الحجري شبه ركود. وبالموازاة مع ذلك، ارتفع الاستهلاك بنسبة 7 "% وظل يشكل 89 % من الحاجيات.

وسجلت صناعة التحويل، على إثر الانتعاش المترتب عن الصادرات والطلب الداخلي معا، زيادة بنسبة 5 "% ساهمت فيها غالبية الفروع، ولاسيما الأسمدة، والصناعة الغذائية والنسيج.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2

أما قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي كان متأزما منذ سنوات عدة، فقد سجل توسعا بنسبة 10 % خلال 1988 ، شمل كلا من البنايات ومنشآت البنية الأساسية.

وتعززت أنشطة القطاع الثالث بمعدل 5 % إثر الزيادة المسجلة في مجال النقل والمواصلات والتجارة والخدمات الأخرى.

وفي الأخير، تنامت الخدمات غير القابلة للمتاجرة التي تؤديها الادارات العمومية بنسبة 4 % ، أي بنسق أدنى مما لوحظ في العام الماضي.

بلغ الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية، باعتبار ارتفاع كافة أسعار الانتاج بمعدل 3,5 % ، ماقدره 181 مليار درهم، بعد أن تنامى بمقدار 22 مليار أو 13,8 % عوض 4,4 مليار أو 2,8 % فقط خلال 1987 . أما الناتج الوطني الاجمالي الذي يشمل زيادة على ذلك صافي الدخول الخارجية بمقدار 3,3 مليار درهم فقد وصل إلى 184,3 مليار درهم وسجل بذلك زيادة نسبتها 10,3 عوض 3 % أثناء العام المنصرم.(1)

وقد أمن هذا الدخل الوطني الاجمالي التغطية الشاملة لحاجيات الاستهلاك والاستثمار لأول مرة، غير أنه لم يسمح في ذات الوقت بتسديد الدين الخارجي، الذي استلزم اللجوء إلى مساعدات خارجية جديدة.

الطلب

وهكذا، وصل مجموع نفقات الاستهلاك والاستثمار 181,3 مليار درهم وسمحت بتحقيق شبه توازن، لأول مرة منذ 1974 ، فيما بين الموارد الداخلية والاستخدامات، بينما وصل العجز الحاصل في العام الماضي، إلى 6,1 مليار وقد بلغ أوجه بنحو 12 مليار أو 12,7 % من الناتج الداخلي الاجمالي في سنة 1982 . ويعزى هذا التطور المرموق إلى توسع ملموس للعرض نسبته 13,8 % في مقابل طلب داخلي معتدل الارتفاع، بمعدل تحدد عند 9,8 % .

وبالفعل، تم تقدير الاستهلاك العمومي والخاص بمبلغ 135,6 مليار درهم، بزيادة نسبتها 9,1 % ، ويمثل 74,9 % من الناتج الداخلي الاجمالي في مقابل 78,2 % منذ عام مضى و 87 % في سنة 1981 . وقد أسفر عن إمكانية للاستثمار من موارد داخلية بما يزيد على 25 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

كما أن التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، المقدر بمبلغ 37 مليار درهم سجل نموا بنسبة 15,6 % ، مناقضا للانخفاض الملاحظ سنة من قبل والذي قدر بنسبة 3,3 % وقد أدى إلى الرفع من معدل الاستثمار إلى 20,4 % .

أما فيما يرجع للادخار الداخلي، الذي تقلص بنحو 3 % في العام الماضي فقد بلغ 45,4 مليار درهم بعد أن تزايد بنسبة 30,8 % . جلبت صافي الدخول الخارجية ما قدره 3,3 مليار درهم، ووصل الادخار الوطني الاجمالي إلى 48,7 مليار درهم فمثل ما نسبته 26,9 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ومكن بذلك من تغطية كل من نفقات التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت بما قدره 37 مليار، وتكوين مخزونات جديدة في حدود 8,7 مليار. بل وأسفر الادخار عن فائض قدره 3 مليار تم استخدامه لتمويل جزء من تسديد الدين.(1)

العلاقات المالية مع الخارج

أسفرت المبادلات التجارية مع الخارج عن رصيد سلبي في انخفاض بالمقارنة مع السنة الماضية، وقدره 9,4 مليار. وهكذا وصلت الصادرات إلى 29,4 مليار وقد ارتفعت بمبلغ 6,4 مليار أو بزيادة تفوق 27 % يعزى نحو ثلاثة أخماسها إلى مبيعات الفوسفاط ومشتقاته. أما الواردات، فإنها بلغت ما يربو على 39 مليار وتنامت

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 إلى 5

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بمعدل 10,9 % على إثر الارتفاع الحاصل على مستوى كافة مجموعات المنتوجات باستثناء المواد الطاقية. وفي هذه الظروف فان معدل تغطية الواردات بالصادرات قد تعزز بشكل بين، إذ انتقل من 66,3 % إلى 76 % .

ومن جهة أخرى، بلغت إيرادات السياحة 9,1 مليار درهم وارتفعت بما يناهز 17 % . وتقلصت تحويلات العمال المغاربة بالخارج بنسبة 19,3 % ، وهي التي تقدر بمبلغ 10,7 مليار درهم، بعد أن انتابها شبه ركود في العام الماضي، ويأتي هذا التطور مناقضا للزيادات الهامة التي تم تسجيلها فيما قبل. أما تحملات الفوائد برسم الدين الخارجي، فقد وصلت إلى مبلغ 8,4 مليار درهم وارتفعت بما يناهز 36 % .

وفي نهاية الأمر، يكون رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات قد أفرز فائضا بمبلغ 2,9 مليار درهم، يشكل 1,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 0,9 % خلال 1987 .

أما فيما يرجع للعمليات على الرساميل غير النقدية، فإنها أسفرت عن نقل مبالغ صافية باتجاه الخارج تصل إلى 1,3 مليار بعد أن شهدت شبه استقرار خلال السنة المنصرمة. وينطوي هذا الرصيد المتواضع في الواقع على حركات شملت مبالغ هامة حيث مثلت 12,5 مليار من الايرادات و 13,7 مليار من النفقات برسم التسديدالفعلي للدين وتصفية المتأخرات التجارية الخارجية.

وفي المجموع، أسفر ميزان الأداءات عن فائض قدره 1,7 مليار درهم تم تسخيره لدعم الاحتياطات الصافية للصرف.

المالية العمومية

لقد تواصل تصحيح المالية العمومية، بحيث تم تقليص عجز الصندوق من 6,7 مليار درهم إلى 5,6 مليار في ظرف سنة، أي ما يمثل نسبة 3,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 4,2 % خلال 1987 .

وهكذا، ارتفعت الموارد العادية بأكثر من الربع لتصل إلى 41,6 مليار أو 23 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 20,6 % في العام الماضي. ويعكس هذا التطور المرموق أثر الاصلاحات التي أدخلت على الضرائب والرسوم عند الاستيراد وعلى نظام الضريبة على القيمة المضافة، كما يعكس أيضا زيادة عائدات الاحتكارات. أما النفقات الجارية، فقد وصل مبلغها إلى 35,5 مليار، أي ما يعادل 19,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 18,8 % في العام الماضي، وذلك بفعل التوسع العام لنفقات التسيير، وفوائد الدين ودعوم أسعار الاستهلاك.

ونتيجة لذلك، بلغ الادخار العمومي 6,1 مليار درهم أو 3,4 % من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 1,9 % في 1987 .

وتم الرفع من نفقات الاستثمار بمقدار تجاوز مليارين لتصل إلى 11,7 مليار درهم، أي ما يشكل نسبة 6,4 % من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 6,1 % في السنة الماضية.

وعلاوة على ذلك، أمكن مرة أخرى تسديد مبلغ هام يناهز 2,6 مليار درهم، برسم الأداءات المتأخرة الداخلية.

وفي هذه الظروف فان التحملات الكلية للدولة برسم كل من النفقات الجارية، والمتعلقة بالاستثمار وتسديد الدين قد وصلت، رغم إعادة الجدولة، إلى ما يربو على 58,8 مليار درهم، أي ما يمثل قرابة ثلث الناتج الداخلي الاجمالي، وتبلغ الحاجة إلى التمويل الاجمالي 17,2 مليار درهم. وقد أمكن تغطيتها بمقدار 8,7 مليار بواسطة القروض الخارجية وبمبلغ 8,5 مليار عن طريق الاقتراضات الداخلية، وضمنها تمثل وسائل الأداء ذات الطابع النقدي 6,5 مليار.

النقد والائتمان

لم تخرج السياسة النقدية عن المبادىء الاعتيادية من حيطة وحذر، لكنها كانت سندا هاما للنمو الاقتصادي. وهكذا، بلغت المجموعة النقدية 86,7 مليار درهم، وتزايدت من نهاية سنة لأخرى بنسبة 14,7 % عوض 9,7 % خلال 1987 .

وقد شمل هذا التطور كلا من المتيسرات النقدية وشبه النقدية، وهو ناتج إلى حدود 58 % عن ارتفاع التزامات الخزينة و 27 % عن تنامي القروض المقدمة للاقتصاد، و 15 % عن تعزيز الأصول الخارجية.

وقد تم الانشاء النقدي، محسوبا على أساس معدل مبالغ نهاية الأشهر، بوتيرة سنوية متوسطة قدرها 11,5 % ، أعلى من النسبة التي سجلت خلال العام السابق وقدرها 9 % ، لكنها أدنى بقدر ملموس من نمو الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية والذي قدر بنسبة 13,8 % . وفي هذه الظروف، بقي معدل سيولة الاقتصاد بدون تغيير تقريبا.

الفلاحة والصيد البحري

سجل القطاع الفلاحي خلال سنة 1988 نتائج استثنائية همت جل أصناف المزروعات، كما أن إنتاج الصيد البحري عرف نموا بينا.(1)

وفي الواقع، فان الموسم الفلاحي استفاد من تساقطات مطرية مبكرة وأكثر غزارة من المتوسط، اتسمت بكونها حسنة التوزيع سواء في الزمان أو في المكان، واستمرت من أكتوبر إلى فبراير . غير أن الأمطار التي عرفها فصل الربيع كانت أقل غزارة، كما اتسم فصل الصيف بحرارة مرتفعة، مما أثر على المحاصيل الخريفية، خصوصا الأرز والقطن والزيتون والعنب. وفي نفس السياق، فاذا كان مجموع التراب الوطني قد عرف تساقطات مهمة، فان المنطقة الشرقية سجلت عجزا في الموارد المائية.

وفي هذه الظروف، فقد بلغت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري 20 مليار درهم على أساس الأسعار الثابتة لسنة 1980 ، مسجلة بذلك في ظرف سنة توسعا قويا نسبته 32 % ، مما عزز حصة هذا القطاع ضمن الناتج الداخلي الاجمالي التي انتقلت من 16,5 % إلى 19,8 % .

خلف هذا التطور الملائم آثارا إيجابية على باقي القطاعات الاقتصادية. وقد مكن على الخصوص من حصر واردات المنتوجات الفلاحية وتدعيم صادرات المواد الغذائية، وساهم في الحفاظ على ارتفاع طفيف لكلفة المعيشة نظرا للمستوى الجيد للعرض. كما أنه يعكس التأثير البالغ للظروف المناخية على نتائج النشاط الفلاحي الذي يزاول بالاساس في مناطق البور، وكذا عدم انتظام مستويات الانتاج الناجم عنه وهي ظواهر ذات أهمية بالغة، لاسيما وأن هذا النشاط يشكل مصدر الدخل لأكثر من 54 % من السكان ويوفر ما يناهز 40 % من مجموع مناصب الشغل ويسهم بنسبة مهمة في التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية. ولهذا، تم توسيع المساحات المسقية بواسطة ثلاثة وثلاثين سدا ضخما إلى جانب التجهيزات المائية الصغرى والمتوسطة على التوالي إلى 432 ألف و 825 ألف هكتار وذلك من أجل الحد من الآثار السيئة لتغير الظروف المناخية وتحسين الدخل القروي والاقتراب حسب الامكان من تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا بغية تعزيز الرصيد الفائض للميزان التجاري للمنتوجات النباتية.

وفي نفس الوقت، اتخذت السلطات العمومية تدابير عديدة ومتنوعة لصالح الوسط القروي. وهكذا تم رفع الأجر الأدنى المضمون للعمال الفلاحيين بنسبة 10 % ، وإعفاء العقود المتعلقة بعمليات الاقراض التي تقوم بها صناديق القرض الفلاحي من رسوم التسجيل والدمغة والمحافظة العقارية. كما تم الرفع من مبلغ الاعانات الممنوحة لمربي المواشي لبناء الأسطبلات واقتناء معدات الاستغلال الضرورية، وكذا الحفاظ على إعفاءات هامة للمنتوجات الفلاحية من الضريبة على

(1) يرجع للملحقات الاحصائية المرقمة من 8 إلى 20

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القيمة المضافة. كما حرصت السلطات العمومية مجددا على ضمان تموين كاف ومنتظم من الأسمدة والبذور المختارة وقامت بعمليات واسعة لمكافحة الجراد طيلة الموسم الفلاحي، خصوصا في جنوب وشرق البلاد، مما مكن من حماية المحاصيل.

ومن جهة أخرى، تم التوقيع مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية على بروتوكول ملاءمة اتفاقية التعاون المبرمة في 1976 وكذا على اتفاقية للصيد بهدف المحافظة على تيار المبادلات الفلاحية التقليدية والحد من الكميات المصطادة من طرف أساطيل المجموعة وكذا من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع البحري. وبالموازاة مع ذلك، تم إبرام اتفاق مع إسبانيا بهدف تنظيم مرور الصادرات الفلاحية الموجهة نحو السوق المشتركة عبر هذا البلد.

الحبوب

تميز موسم 1987 - 1988 بظروف مناخية جد ملائمة. وبالفعل، فان الأمطار المبكرة والغزيرة التي تساقطت منذ شهر أكتوبر قد مكنت من التعجيل بأعمال تهييء الأراضي وحرث مساحة تبلغ 5,2 مليون هكتار، أي بتوسع نسبته 4,8 % . وبالاضافة إلى ذلك، فقد استمر تهاطل الأمطار حتى شهر فبراير وهم مجمل التراب الوطني باستثناء المنطقة الشرقية. وبالرغم من النقص النسبي للأمطار في بداية فصل الربيع، التي عوضتها الرطوبة المرتفعة للتربة وتلتها تساقطات هامة في شهر مايو، فان إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة قد بلغ رقما قياسيا إذ وصل إلى 78,3 مليون قنطار، مسجلا توسعا بينا نسبته 86 % مقارنة مع الموسم السابق ومتجاوزا بذلك النتيجة الهامة المحققة في 1986 ، بفضل تحسن للمردودات نسبته 76,5 % . وعلاوة على ذلك، فان هذا التوجه الملائم قد هم كل الأصناف خصوصا منها الشعير الذي نما محصوله بنسبة تفوق الضعف من موسم لآخر، حيث بلغ 34,5 مليون قنطار وشكل عند هذا المستوى 43,5 % من مجموع إنتاج الحبوب. كما أن محصول القمح الطري انتقل من 13 مليون إلى 22,5 مليون قنطار، وهي كمية لم يسبق تحقيقها من قبل، ونتجت بشكل شبه اقتصاري عن ارتفاع المردودات الذي تجاوز الثلثين. وبالموازاة مع ذلك، بلغت محاصيل القمح الصلب والذرة على التوالي 17,7 مليون و 3,6 مليون قنطار، أي بنمو نسبته 56,9 % و 49,2 % ، بفضل زيادة ملموسة للمردودات.

وقد مكنت هاته النتائج من تخفيض واردات الحبوب التي همت أيضا هذه السنة القمح الطري في حدود 90 % ، حيث بلغت 15,1 مليون قنطار عوض 22 مليون في السنة السابقة. إلا أن تكاليف هاته المشتريات وصلت إلى 1.567 مليون درهم أي بتراجع محدود نسبته 3,9 % ، نظرا للارتفاع القوي للاسعار في السوق العالمية الذي يرجع أساسا إلى الجفاف الذي هم جل البلدان المنتجة. ومن جهة أخرى، فان صادرات الشعير التي كانت من قبل ضعيفة والتي صارت ضرورية نظرا لمستوى المخزونات المكونة سابقا، قد فاقت 2,6 مليون قنطار وجلبت ما قيمته 178 مليون درهما.

ونظرا لوفرة هذا المحصول فان كميات الحبوب التي تم تسويقها ما بين شهري يونيو ودجنبر 1988 من طرف الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني قد وصلت إلى 10,6 مليون قنطار مسفرة بذلك عن توسع بين نسبته 69 % مقارنة مع النصف الثاني من السنة السابقة. ومن جهة أخرى تم تحرير أسعار إنتاج الحبوب بهدف تخفيف تحملات الدولة والحث على تكييف أحسن مع بنية الاستهلاك؛ وقد تم الحفاظ على السعر الرسمي للقمح الطري عند مستواه في الموسم السابق أي 200 درهم للقنطار.

تسببت قلة أمطار فصل الربيع في تقلص المساحات المخصصة للأرز، كما أن الجفاف الذي عرفته بداية خريف 1988 أسفر عن تراجع في المردودات مما أدى إلى تحديد محصول الأرز في حوالي 334 مليون قنطار، أي بانخفاض نسبته 31,8 من موسم إلى آخر.

وفيما يتعلق بانتاج الحبوب الثانوية، خصوصا الخرطال والذرة البيضاء ، فقد بلغ 746 ألف قنطار مسجلا بذلك نموا يقارب 41 % ، يعزى في معظمه إلى تحسن المردودات بنسبة 30 % .

القطاني

لقد كان لتساقطات الأمطار الملائمة في بداية الموسم الفلاحي 1987 - 1988 تأثير حسن ايضا على نمو القطاني التي بلغ محصولها 4,5 مليون قنطار مسجلا بذلك ارتفاعا من سنة لأخرى بنسبة 43,5 % على إثر توسع بين للمردودات بنسبة 57,6 % على الرغم من تقلص المساحات بنسبة 8,7 % . وقد ساهم في هذا التحسن الاجمالي إنتاج الفول الذي وصل إلى 2,3 مليون قنطار، أي بتوسع قوي نسبته 82,2 % وكذا محصولا العدس والجلبان اللذان تصاعدا على التوالي إلى 509 ألف و 387 ألف قنطار فارتفعا بنسبة 43 % و 74,3 % نتيجة لزيادة هامة في المردودات. وعلى العكس من ذلك، فان محصول الحمص لم يبلغ سوى 556 ألف قنطار عوض 613 ألف قنطار في السنة السابقة.

البواكير

استفاد إنتاج البواكير من جهته من التساقطات المبكرة والمنتظمة التي سجلت ما بين شهري أكتوبر 1987 وفبراير 1988 وكذا من توسع المساحات المغطاة بنسبة 10 % ، فبلغ 397 ألف طن عوض 362 ألف طن في السنة السابقة خاصة بفضل الزيادة التي عرفتها محاصيل الطماطم. وعلى العكس من ذلك، فان الصادرات برسم موسم 1987 - 1988 تحددت في 144 ألف طن وسجلت تراجعا إجماليا نسبته 7,1 % ترتب عن تقلص إرساليات كل من الطماطم بنسبة 6,3 % والبطاطس بنسبة 9,6 % . ويعزى هذا التوجه غير الملائم إلى التوقفات الارادية والظرفية للشحنات الموجهة نحو المجموعة الاقتصادية الاوروبية من أجل دعم الأسعار، كما أنه يرجع أيضا إلى ضرورة إيقاف الارساليات عقب تطبيق السوق المشتركة لسعر مرجعي جد مرتفع ابتداء من شهر أبريل. وبالنسبة لامدادات الخضر الأخرى، فإنها لم تتغير من موسم لآخر حيث ظلت تناهز 8 آلاف طن.

وقد حصلت فرنسا على أكثر من تسعة أعشار مجموع صادرات البواكير التي قام مكتب التسويق والتصدير بإنجاز ما يناهز 67 % منها، محققا بذلك مدخولا يقارب 560 مليون درهم.

الحوامض

إن الأمطار الغزيرة التي تساقطت في بداية الموسم الفلاحي وكذا تناوب تهاطل المطر والانفراجات فيما بعد قد سمحا بنمو نباتي حسن لبساتين الحوامض. وهكذا، فقد بلغ إنتاج الحوامض مستوى لم يسبق له نظير، ناهز 1,3 مليون طن مسجلا بذلك تزايدا نسبته 30,5 % يرجع في حوالي 60 % منه إلى تزايد محصول صنف البرتقال المتأخر. وقد وصلت الصادرات إلى 581 ألف طن عوض 468 ألف طن بفضل النتائج الهامة المحققة في إرساليات أصناف « منتصف الموسم » ، والأنواع المتأخرة على وجه الخصوص التي فاقت 279 ألف طن مسجلة بذلك رقما قياسيا جديدا. وعلى العكس من ذلك، فان شحنات الكلمانتين التي بلغت ما يقارب 136 ألف طن، سجلت تراجعا نسبته 8,7 % يعزى إلى تطبيق المجموعة الاوروبية ابتداء من شهر دجنبر لسعر مرجعي جد مرتفع مما أدى إلى توقف الأرساليات لمدة تفوق الشهر. غير أن المجموعة ظلت تمثل الزبون الرئيسي حيث أنها اقتنت ما يفوق 70 % من مجموع صادرات الحوامض.

ومن جهة أخرى، تم بيع ما يناهز 54 % من المحصول الكلي للحوامض في السوق الداخلية التي تلقت 418 ألف طن موجهة للاستهلاك المباشر أي بتراجع نسبته 5,4 % ، وما يقارب 254 ألف طن بقصد التحويل عوض 48 ألف طن فقط خلال موسم 1986 - 1987 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن تسويق الجزء الأكبر من إرساليات الحوامض، ومن شحنات البواكير على الخصوص، في بلدان السوق المشتركة يواجه بعض الصعوبات، وبالاخص تواجد إجراءات تنظيمية أهمها السعر المرجعي الذي يعرف ارتفاعا متواصلا. ويبدو هذا الوضع جد مقلق خصوصا وأن اسبانيا ستستفيد عما قريب من المعاملة الخاصة بدول المجموعة وأن السوق المشتركة قد تحقق في أمد وجيز الاكتفاء الذاتي من الحوامض والبواكير.

الزراعات الصناعية

استفادت الزراعات السكرية من التساقطات الغزيرة في مناطق البور وكذا من زيادة الموارد المائية في المناطق المسقية، وحققت بذلك مجددا نتائج ممتازة. وقد بلغ إنتاج الشمندر بمفرده ما يناهز 3 ملايين طن مسفرا عن ارتفاع نسبته 8,6 % بالمقارنة مع المستوى القياسي المسجل في نهاية الموسم السابق، وذلك بفضل تحسن المردودات، خاصة في الغرب حيث وصل إلى 45 % . كما تضاعف محصول قصب السكر إلى 1,1 مليون طن، أي بتوسع نسبته 30,6 % ، يرجع إلى تزايد متزامن للمساحات والمردودات.

وبالموازاة مع ذلك، بلغت كميات السكر المستخرجة مستوى قياسيا ناهز 505 آلاف طن، مسجلة نموا بمعدل 18,8 % من سنة لأخرى ومتأتية في حدود ما يفوق ثلاثة أرباع من تحويل الشمندر، فمكنت من تغطية حوالي 70 % من الاستهلاك. وقد تحددت واردات السكر برسم سنة 1988 في 278 ألف طن وتراجعت في ظرف سنة بنسبة 5,4 % ، غير أن تكلفة هاته المشتريات بلغت 558 مليون درهم، أي في ارتفاع بمعدل 48,3 % يرجع بدوره إلى تزايد الأسعار العالمية.

إن قلة الأمطار خلال فصل الربيع وكذا الحرارة المرتفعة أثناء فصل الصيف قد أعاقا زراعة القطن التي تحدد إنتاجها في حوالي 291 ألف قنطار مسجلا بذلك تراجعا بمعدل 13,5 % من سنة لأخرى يعزى بدوره إلى انخفاض المردودات في المتوسط بنسبة 24,3 % خاصة في منطقة تادلة، وذلك بالرغم من توسع المساحات بمعدل 14,2 % .

زراعة الزيتون

تحدد محصول الزيتون في نهاية 1987 في 450 ألف طن عوض 400 ألف طن تم جنيها عند متم 1986 ، على إثر تحسن المردودات في المناطق الوسطى والشمالية. غير أن كميات الزيوت المستخرجة بلغت حوالي 35 ألف طن ولم تتغير من موسم لآخر.

أما محصول الزيتون الذي شرع في جنيه في أكتوبر 1988 ، فقد يصل حسب التقديرات الأولية، إلى حوالي 347 ألف طن أي بتراجع بنسبة 23 % نظرا للحرارة المرتفعة خلال الصيف التي أثرت على المردودات. كما أن إنتاج الزيت قد يتحدد في 30 ألف طن عوض 35 ألف طن في السنة السابقة.

الحبوب الزيتية

بلغ محصول الحبوب الزيتية التي تزايدت المساحات المخصصة لها خلال السنتين الاخيرتين بأكثر من الضعف مستوى قياسيا قدره 2,2 مليون قنطار، أي بتوسع بين نسبته 38,8 % . وتعزى هذه النتيجة الممتازة بنصيب وافر إلى إنتاج العباد الذي وصل إلى 1,5 مليون قنطار وسجل نموا بمعدل 25 % ، يرجع بصفة خاصة إلى تزايد المساحات المزروعة بنحو 23 % . وبالموازاة مع ذلك، ارتفع إنتاج الفول السوداني بما يقارب الضعف من موسم لآخر حيث انتقل من 346 ألف قنطار إلى 650 ألف قنطار عقب تزايد المساحات والمردودات في آن واحد.

زراعة الكروم

تحدد إنتاج النبيذ في 333 ألف هكتوليتر عوض 392 ألف هيكتوليتر في نهاية الموسم الماضي نظرا من جهة لاقتلاع الكروم من 10 % من المساحات المعدة لصناعة النبيذ والذي صار ضروريا بفعل قدم البساتين، ومن جهة أخرى للحرارة المرتفعة خلال الصيف التي أثرت على المردودات. وعلى العكس من ذلك، فان صادرات النبيذ المنجزة ما بين أكتوبر 1987 وآخر شتنبر 1988 قد همت ما يناهز 41 ألف هكتوليتر مسجلة بذلك ارتفاعا بمعدل 10,4 % ، وجلبت قيمة تقابل ما يقارب 27 مليون درهم.

تربية المواشي

استفاد قطاع تربية المواشي بدوره من انعكاسات الظروف المناخية الممتازة خلال الموسم الفلاحي 1987 - 1988 وكذا من رفع المساعدات الممنوحة من طرف الدولة لفائدة المربين من أجل البناء واقتناء معدات الاستغلال اللازمة، وحقق نتائج تبعث على الارتياح. وبالفعل، فقد بلغ عدد قطعان البقر والغنم والماعز 26,4 مليون رأس وتزايد بنسبة 5 % .

وبموازاة ذلك، همت الذبائح المراقبة من اللحوم الحمراء 130 ألف طن تقريبا عوض 126 ألف طن في السنة الماضية. وبخلاف ذلك، يبدو أن ارتفاع أثمان الأعلاف المركبة المستعملة لتربية الدواجن كان وراء حصر حصة اللحوم البيضاء في حدود 125 ألف طن، أي بتراجع نسبته 3,1 % . وقد ظل إنتاج البيض مستقرا عند حوالي 1,1 مليار وحدة بينما فاق إنتاج الحليب 804 مليون ليتر أي بتزايد قدره 2,7 % . ومن جهة أخرى، تقرر في آخر السنة الرفع من السعر المتوسط للتر الحليب من 2,13 درهم إلى 2,35 درهم لتشجيع إنتاج هذه المادة. ذلك أن واردات المواد الحليبية بلغت هذه السنة أيضا ما يقارب 30 ألف طن بقيمة تصل إلى 350 مليون درهم، أي بارتفاع يقدر على التوالي بمعدل 11 % و 19,7 % .

الصيد البحري

بلغ مجموع الكميات المصرح بها برسم الصيد الساحلي أكثر من 423 ألف طن، وقدرت قيمتها بما يناهز 955 مليون درهم، أي بارتفاع في كلتا الحالتين بنحو 15 % . وبموازاة ذلك، فان الكميات المصطادة من طرف أسطول أعالي البحار الذي يحمل العلم الوطني وصلت إلى 127 ألف طن أي في انتعاش بنسبة 4,3 % ، وارتفعت قيمتها إلى 2,1 مليار درهم، أي بتوسع يقارب الثلث. أما صادرات منتوجات الصيد الخام والمصنعة فلا زالت تناهز 187 ألف طن، إلا أنها جلبت إيرادا قدره 3,4 مليار درهم، أي في تحسن بنسبة 7,4 % . وقد قدر الاستهلاك الداخلي من السمك الطري بـ 154 ألف طن، أي بارتفاع نسبته 7,4 % .

واصلت الاستثمارات المرخصة في قطاع الصيد النمو البين الذي بدأ خلال السنتين الأخيرتين، حيث بلغت 552 مليون درهم عوض 315 مليون في 1987 و 75 مليون فقط سنة 1985 . وقد خصصت هذه الاستثمارات بصفة رئيسية لاقتناء 124 مركبا، منها 102 وحدة للصيد الساحلي، كما أنها سوف تمكن من إحداث ما يناهز 4400 منصب شغل للبحارة.

ومن جهة أخرى، تم إبرام اتفاقية للصيد لمدة أربع سنوات مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وتشتمل هذه الاتفاقية بصفة خاصة على تحديد مفصل لمناطق الصيد من أجل حماية نشاط الأسطول الساحلي الوطني، وكذا على إجراءات خاصة تهدف إلى ضمان تكاثر بعض أصناف الأسماك. وزيادة على ذلك، فقد أولي اهتمام خاص بتطوير البحث العلمي والتكوين المهني.

المعادن والطاقة

شهد قطاع المعادن والطاقة توجها ملائما خلال سنة 1988 تحت تأثير عوامل داخلية وبالأخص خارجية. وبالفعل، فقد تميزت الظرفية الدولية بقلة العرض وتضاؤل المخزونات مما أحدث غليانا لم يسبق له مثيل في أسواق المعادن الغير

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحديدية. وقد عرفت الأسعار اتجاها تصاعديا نتيجة لطلب عالمي قوي وصادر بالخصوص عن القطاع الصناعي في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وعلى العكس من ذلك، فقد ظلت وضعية السوق النفطية متدهورة حيث أن العرض تجاوز الطلب بينما سجلت أسعار البرميل مجددا انخفاضا هاما.

وفي هذه الظروف، فان الاستخراج المعدني كما يتبين من تطور المقياس الجديد الذي يستند أساسه إلى سنة 1982 قد تزايد بصفة جلية بأكثر من 20 % ، خصوصا بفضل نمو استخراج الفوسفاط. كما أن نسبة تصاعد مقياس الطاقة تبدو جد مرتفعة بأكثر من 8 % نتيجة لتوسع نشاط التكرير على وجه الخصوص.

الأساس 100 في 1982	1985	1986	1987	1988
مقاييس				
- الاستخراج المعدني	117,4	115,7	115,1	138,3
- إنتاج الطاقة	111,9	113,5	116,5	126,1

وفي المجمل، فقد تعزز إنتاج المعادن والطاقة بشكل ملموس. وقد عرفت إيرادات صادرات المواد المعدنية في ظرف سنة نموا قارب الثلث بينما تم تقليص كلفة الفاتورة النفطية بأكثر من 16 % . وقد خلف هذا التوجه آثارا إيجابية على مستوى كل من التجارة ومالية الدولة التي استفادت زيادة على ذلك من الفائض المتأتي من المنتوجات النفطية.

المعادن

بعد ثلاث سنوات من الانخفاض المتوالي سجلت القيمة المضافة لقطاع المعادن خلال سنة 1988 محسوبة بالأسعار الثابتة ارتفاعا بمعدل 15 % ، وانتقلت حصتها ضمن الناتج الاجمالي في ظرف سنة من 3,7 % إلى 3,8 % . وتعزى هذه النتيجة الاجمالية بصفة رئيسية إلى التوجه الملائم لمبيعات الفوسفاط، وبدرجة أقل لمبيعات المعادن الأخرى.

وبالاضافة إلى ذلك، فقد سجلت أسعار المواد المعدنية في السوق العالمية ارتفاعا بالغا هم جل المنتوجات باستثناء الحديد، ونتج عن انتعاش الطلب في البلدان المتقدمة. وقد تزايدت على الخصوص أسعار الفوسفاط وكذا تسعيرات مشتقاته.

وهكذا فان الانتاج المعدني المرتبط أساسا بإنتاج الفوسفاط ارتفع إلى حوالي 26 مليون طن، أي تزايد بمعدل 17,2 % بينما بلغت القيمة بمكان الاستخراج حوالي 6,2 مليار درهم، وسجلت توسعا يناهز 30 % (1). وعلى صعيد التصدير، فقد مكن نمو مبيعات جل المواد من رفع كمية الارساليات إلى أكثر من 15 مليون طن، وتحقيق تزايد بنسبة 9,1 % من سنة لأخرى عوض تراجع بمعدل 4,2 % سجل خلال السنة الماضية. وقد أدى كل من تزايد الكميات وبالأخص ارتفاع الأسعار إلى إيرادات تقدر بما يناهز 5 مليار درهم، مسجلة تحسنا جليا ومتأتية بنصيب وافر من قطاع الفوسفاط.

وبالمثل، فقد تكثفت المبيعات في السوق الداخلية لتتجاوز 11 مليون طن، مسجلة بذلك توسعا بنسبة 34,2 % مقابل قيمة تبلغ حوالي 2,7 مليار درهم، في نمو يناهز 44 % . ويمكن هذا التطور الذي يدخل في إطار سياسة معالجة المنتوج الخام محليا من رفع معدل التحويل إلى حوالي 43 % بينما لم يكن يبلغ إلا 13 % سنة 1980 .

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22

الفوسفاط

إن الظرفية المتدهورة التي ميزت السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته خلال السنوات الأخيرة قد حل محلها في سنة 1988 تحسن بين يرجع إلى تدعيم الانتعاش الذي بدأ في نهاية سنة 1987 وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الناتج عن الجفاف الذي عم أهم الدول المنتجة وكذا إلى إعادة هيكلة وحدات التحويل الأوروبية والأمريكية. إن تزامن هاته العوامل الذي أدى إلى تحسن كبير في أسعار المادة الخام وكذا إلى تدعيم أسعار المشتقات، قد مكن من الحصول على إيرادات تبدو في نمو بين حسب الأرقام الجمركية. وهكذا بلغت صادرات الفوسفاط الطبيعي 14,3 مليون طن وارتفعت صادرات المشتقات إلى 3,4 مليون طن. وقد جلبت هذه الصادرات في المجمل ماينا هز 11,5 مليار درهم، وهو مبلغ يبدو في ارتفاع يتجاوز النصف من سنة لأخرى ويتكون في أكثر من الثلث من مداخيل الفوسفاط، وفي أقل من الثلثين من إيرادات المشتقات. وفي الواقع، انتقل سعر الفوسفاط في ظرف سنة واحدة من 32 دولار إلى 36 دولار للطن مسجلا بذلك ارتفاعا هاما، بينما تبدو الزيادة في أسعار المنتجات المحولة أهم بكثير. ويبرز هذا التطور سداد سياسة التحويل المحلي التي بدأ العمل بها منذ عدة سنوات والتي تهدف إلى استبدال صادرات الفوسفاط الطبيعي في أوسع نطاق ممكن بمنتجات محولة.

بلغ إنتاج الفوسفاط القابل للتسويق الذي ظل شبه قار في السنة الماضية، أكثر من 25 مليون طن في سنة 1988 ، بعد أن تصاعد بنسبة 17,6 % ، كما أن المبيعات الاجمالية تجاوزت 25,1 مليون طن، وسجلت توسعا بمعدل 18,8 % ، من أجل مواجهة الارتفاع المستمر للطلب الداخلي وكذا الخارجي.

وهكذا شكل هذا الانتاج بما يقارب 96 % الجزء الأهم من الكميات المنتجة ومكن من تصدير 14,3 مليون طن، أي مايعادل 32 % تقريبا من التجارة العالمية للفوسفاط وكفل بذلك المحافظة على مركز البلد كأول مصدر. وزيادة على ذلك، فان الارساليات التي استفادت بشكل تام من الطلب القوي على الأسمدة قد جلبت قيمة مقابلة تناهز 4,2 مليار درهم محسوبة عند التسليم بميناء الشحن، أي بتوسع يقارب 35 % من سنة لأخرى. وهذا التوجه الملائم يخالف تماما الانخفاض الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين.

وبالفعل، فإذا كانت مشتريات أوروبا الغربية قد عرفت شبه ركود رغم أنها لازالت تمثل نصف الطلبيات، فان مقتنيات دول أوروبا الشرقية تنامت بما يناهز الثلث وشكلت ما يقرب من 22 % من اجمالي الصادرات. كما أن مشتريات باقي أقطار العالم التي ما فتئت تتزايد قد عرفت تصاعدا يناهز 12 % بينما ظل نصيبها في حدود 28 % . وحسب الدول فان اسبانيا التي اقتنت 2,3 مليون طن تبقى الزبون الأول متقدمة كل من بلجيكا وبولونيا والمكسيك. اما الكميات المبيعة في السوق المحلي، فإنها بلغت حوالي 10,9 مليون طن، بقيمة قدرها 2,3 مليار درهم، اي بارتفاع سريع تجاوز على التوالي 34 % و 52 % .

وهكذا بلغ معدل التحويل المحلي للفوسفاط 43 % عوض 38 % في السنة الماضية و 11 % فقط في سنة 1980 . وزيادة على ذلك، فقد تحدد إنتاج الأسمدة في 2,1 مليون طن حيث تضاعف تقريبا، بينما بلغ إنتاج الحامض الفوسفوري 2,6 مليون مرتفعا بما يقارب 40 % في ظرف سنة.

وعلى صعيد التصدير، بلغ إجمالي تسليمات الأسمدة 1,7 مليون طن، وارتفع بنسبة 140 % ، خاصة بفضل تسويق نوع جديد من المخصبات يدعى الديامونيك الذي وصلت إرسالياته إلى 857 ألف طن. ومن جهتها، تجاوزت تسليمات الحامض الفوسفوري 1,7 مليون طن، وأبدت توسعا يفوق الخمس. وقد مكنت بهذا المستوى من تعزيز المركز الأول للمغرب كبلد مصدر حيث أنها شكلت حوالي 42 % من التجارة العالمية لهاته المادة. وفي المجمل، فقد أسفرت المبيعات للخارج من المنتجات المشتقة عن نتيجة ممتازة تفوق 7,3 مليار درهم في توسع سنوي قدره 63,4 % بفضل تزايد كل من الكميات والأسعار. وفيما يتعلق بالأسمدة الموجهة للسوق المحلية، فقد همت كمية تبلغ 309 ألف طن بمبلغ قدره 400 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن المكتب الشريف للفوسفاط المعضد بالنتائج البارزة التي حصل عليها خلال 1988 ، يسعى لتعزيز مكانته في السوق العالمية سواء بالنسبة للمعدن الخام أو فيما يتعلق بالمشتقات، ويعتزم من أجل ذلك الشروع في استغلال أربع مناجم جديدة، وكذا توسيع المركب الكيماوي بآسفي، وأخيرا تشييد معملين جديدين للتحويل بالجرف الأصفر، بطاقة تمثل ضعف إمكانيات المعامل المتواجدة بنفس الموقع.

المنتوجات المعدنية الأخرى

على صعيد الأسواق الخارجية، كانت سنة 1988 جد مواتية للمنتوجات المعدنية الأخرى باستثناء الحديد، وذلك بفضل انتعاش الطلب في البلدان المصنعة وتضاؤل المخزونات من المعادن وكذا الاتجاه التصاعدي الهام للأسعار. بيد أن تحسن الظرفية الدولية لم ينعكس تماما على النشاط الانتاجي والتجاري للمنتوجات المعدنية الأخرى عدا الفوسفاط، والتي استفادت مع ذلك من ارتفاع الأسعارالذي حصل خلال هذه السنة. وهكذا ناهز الانتاج الاجمالي 948 ألف طن، في زيادة محدودة تقارب 7 % بينما مكن تصدير حوالي 760 ألف طن من جلب قيمة مقابلة تبلغ 782 مليون درهم وهي في توسع ملموس يفوق 23 % .

الرصاص

إن إستخراج الرصاص الذي طرأ عليه شبه ركود خلال السنة الماضية قد تحدد هذه السنة في 100 ألف طن، وسجل تراجعا خفيفا. وبخلاف ذلك، فان تسليم 40 ألف طن للخارج قد جلب مبلغا يناهز 159 مليون درهم. أما المبيعات المحلية لمعمل الصهر بزليجة المقدرة بـ 72 ألف طن فقد مكنت من إنتاج أكثرمن 68 ألف طن من الرصاص الخالص، تم تصدير 61 ألف منها مقابل 264 مليون درهم.

النحاس

إن إنتاج النحاس الذي شهد تقلصا خلال السنتين الماضيتين، قد تراجع إلى أقل من 38 ألف طن وانخفض بنسبة 7,8 % في سنة 1988 . كما أن الصادرات التي نزلت إلى أقل من 39 ألف طن سجلت انخفاضا بنسبة 15,5 % بلي التراجع بمعدل 18 % الملاحظ خلال سنة 1987 . غير أن الايراد الذي بلغ 245 مليون درهم، قد تزايد في ظرف سنة بنسبة 22,7 % بفضل تدعيم جديد للأسعار.

البارتين

إن إنتاج البارتين، الموجه كليا للخارج، قد تحسن بشكل بين في سنة 1988 ، حيث انتقل من 127 ألف إلى 322 ألف طن. وزيادة على ذلك، بلغت الارسالية 375 ألف طن، فسجلت توسعا بأكثر من 47 % ، وجلبت إيرادا يفوق 111 مليون درهم، أي بنمو يناهز 70 % .

المغنيز الكيماوي

انحصرت الكميات المستخرجة من المغنيز الكيماوي في حدود 30 ألف طن مسجلة تراجعا يقارب 30 % بالمقارنة مع السنة الماضية. غير أن تزويد الخارج بما يناهز 48 ألف طن، مكن من جلب حوالي 64 مليون درهم. ويبدو كل من ذلك الحجم وهذه القيمة في تحسن بنسبة 9,2 % وبما يقارب 16 % على التوالي من سنة لأخرى.

الفلبورين

إن إستخراج الفلبورين الذي قدر بأكثر من 100 ألف طن يبدو في توسع قوي بمعدل 28 % . غير أن المبيعات لم تصل إلى 90 ألف طن، ومع ذلك فقد جلبت حوالي 89 مليون درهم، وهو مبلغ في تزايد يفوق 11 % .

الزنك

بلغ إنتاج الزنك حوالي 21 ألف طن، وسجل في ظرف سنة ارتفاعا يفوق 9 % ويعقب الانهيار القوي المسجل في نهاية السنة الماضية. غير أن الصادرات التي حددت في 15 ألف طن تراجعت بأكثر من الربع، بينما تزايدت الايرادات المقدرة بـ 32 مليون درهم بشكل بين بموازاة مع حدة ارتفاع الأسعار.

الحديد

إن ضآلة تركيز معدن الحديد المتزامن مع بخس الأسعار وكذا صعوبة الاستغلال قد أثرا بشكل قوي على النشاط الانتاجي والتجاري للقطاع. وهكذا تراجعت الكميات المستخرجة والمصدرة بشدة حيث لم تتجاوز 135 ألف طن و 82 ألف طن على التوالي.

إن الأزمة التي أضرت بالقطاع المعدني منذ عدة سنوات خلت، قد أعقبها في سنة 1988 إنفراج ناتج عن انتعاش متزامن للطلب والأسعار. وقد عضد هذا الانتعاش التوجه السليم للسياسة المتبعة في مجال الفوسفاط والتي مكنت ليس فقط من الحفاظ على الحصة الهامة لهذا الأخير داخل السوق العالمية لهذه المادة، بل وكذلك من تعزيز مبيعات المواد المشتقة بشكل ملموس. وزيادة على ذلك فان تحسن الظرفية قد أدى إلى إعادة فتح منجم الكوبلت واستئناف الارساليات للخارج، كما أنه حث على توسيع بعض المناجم وبالاخص منها منجم النحاس في بليدة. وفي هذه الظروف الواعدة باستمرار تحسن الأسعار التي تظل لحد الآن دون مستواها في بداية العقد، فقد بذلت عدة جهود بهدف التنقيب عن المعادن وتدعيم المكتسبات، كما اتخذت عدة تدابير تشجيعية. وهكذا دخل في حيز التطبيق قانون جديد للاستثمارات المنجمية، وتم إلغاء الضريبة على الصادرات المعدنية، كما تم الترخيص بحسم مخصص لاعادة تكوين المناجم من الأرباح الخاضعة للضريبة.

الطاقة

إن تطور قطاع الطاقة الذي يتحدد بصفة رئيسية حسب مستوى النشاط الانتاجي قد تميز في سنة 1988 بانتعاش بين حيث أنه سجل زيادة تناهز 8 % . غير أن إسهام الموارد المختلفة عرف تغييرات هامة. وبالفعل، فان المساهمة المحلية تبدو في انخفاض، بينما سجلت الواردات تقدما طفيفا وتم اقتطاع جزء هام من مخزونات معامل التكرير المكونة في السابق. وبالاضافة إلى ذلك، فان الارتفاع الطفيف للمشتريات من الخارج قد تزامن مع تراجع جديد لأسعارالبترول مما مكن من تقليص تكلفة الطاقة بأكثر من 16 % في هذه السنة وتحديدها في 5,2 مليار درهم تقريبا، وهي أقل تكلفة تم تسجيلها منذ بداية العقد. وخلافا لذلك، فقد تم الابقاء على السعر الداخلي لاستهلاك الطاقة عند مستواه السابق، بينما تم من جديد الرفع من تسعيرات الكهرباء.

قدر الاستهلاك الكلي للطاقة بكمية تساوي 5,8 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، مسفرا بذلك عن زيادة سنوية بنسبة 7 % ، وهي وتيرة تمثل ثلاثة أضعاف مثيلتها في السنة السابقة. وقد مكنت المنتوجات النفطية التي تزايدت مبيعاتها بشكل بين من تغطية 77 % من الحاجيات عوض 76 % سابقا. وقد تحقق هذا التصاعد البين على حساب الفحم الحجري الذي تراجع نصيبه من 19,3 % إلى 17,7 % على إثر تقلص الطلبيات الصادرة سواء عن معامل السكر أم عن المحطات الحرارية، وخصوصا محطة جرادة التي تباطأ نشاطها بشكل جلي خلال سنة 1988 . وقد اتسم إسهام الغاز الطبيعي من جهته بالركود بينما تزايدت حصة الكهرباء من أصل مائي حيث انتقلت من 3,9 % إلى 4,2 % عقب تحسن مستوى خزانات السدود [1].

إن استعمال الموارد المحلية التي قدرت بـ 640 ألف طن المعادلة للنفط قد تدنى بنسبة 3,2 % ولم يمكن من تغطية سوى 11 % من الحاجيات عوض 12,1 % في السنة السابقة. وبالفعل، فإذا كان انتاج الكهرباء من أصل مائي قد عرف نموا

(1) يرجع للملحقات الاحصائية المرقمة من 23 إلى 26 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بمعدل 13,7 % ، فان إنتاج المحروقات لم يتغير بينما تراجع على العكس من ذلك الطلب على الفحم بنسبة 13,1 % من سنة لأخرى. وفي هذه الظروف، تحدد العجز الطاقي في 5,2 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، أي بتفاقم في ظرف سنة بنسبة 8,4 % ، ووصل معدل التبعية إزاء الخارج إلى 89 % .

المنتوجات النفطية

إن إستخراج البترول والغاز الطبيعي الذي كان ضئيلا لم يشهد في هذه السنة إلا تطورا محدودا بسبب انعدام اكتشافات هامة تمكن من مواجهة نضوب الحقول الموجودة. وهكذا، فان إنتاج المحروقات لم يبارح مستواه قبل سنة وظل يناهز 73 ألفا من الأطنان المعادلة للنفط. وبخلاف ذلك، فان استهلاك المنتوجات النفطية المكررة بلغ 4,5 مليون طن وسجل ارتفاعا بنسبة 9,1 % يعقب سنتين من الانخفاض. وقد هم هذا التطور الاجمالي جل المنتوجات، لكنه خص بالأساس مبيعات زيت الغاز والفيول التي شكلت ما يقرب من 75 % من الاستهلاك الكلي للبترول. وهكذا، فان مبيعات الفيول التي كانت قد تراجعت بمعدل 8,8 % خلال السنة الماضية، عرفت توسعا بنسبة 9,1 % في هذه السنة يرجع بصفة رئيسية إلى حجم مشتريات المحطات الحرارية ومعامل السكر. ومن جهتها فقد واصلت إمدادات زيت الغاز اتجاهها التصاعدي، حيث انتقل معدل نموها في ظرف سنة من 5 % إلى 11,5 % . وأخيرا فان تسليمات الوقود والغازات السائلة تزايدت مجددا بنسبتي 3,9 % و 9,3 % على التوالي.

وفي هذا الظرف المتميز بتزايد الحاجيات، فان نشاط معملي التكرير بالمحمدية وسيدي قاسم قد عرف نموا ملموسا. وهكذا سلم هذان المعملان بقصد الاستهلاك 4,6 مليون طن من المنتوجات النفطية المصفاة، أي بارتفاع بنسبة 11,6 % ، تم استخراجها عقب تحويل 5,1 مليون طن، بتزايد بمعدل 13,1 % . ومع ذلك، فان هذا النشاط المتجدد لم يتطلب اللجوء إلى كمية أكبر من الواردات حيث تم تأمينه بفضل سحب جزء من المخزونات التي سبق تكوينها. إن المشتريات من المحروقات المجلوبة أساسا من العراق والكويت بلغت 5 ملايين طن بقيمة لم تتجاوز 4,4 مليار درهم، أي بانخفاض يناهز 18 % من سنة لأخرى ويتعدى النصف بالنسبة للمستوى القياسي المسجل في سنة 1985 ، وذلك بسبب تراجع جديد لسعر البترول في السوق العالمية. أما أسعار البيع في السوق المحلية فقد ظلت قارة عند مستواها منذ ثلاث سنوات . ونتيجة لذلك فان الفائض الذي حققته الخزينة قد ارتفع وبلغ أكثر من ستة ملايير درهم في سنة 1988 .

الكهرباء

يقدر الانتاج الكلي الصافي للكهرباء حاليا بحوالي 8,2 مليار كيلواط/الساعة، أي بزيادة سنوية نسبتها 9,2 % مقابل 5 % في سنة 1987 . وقد نتج هذا النمو السريع بصفة رئيسية عن تزايد إسهامات المحطات الحرارية التي انتجت ما يناهز 7,2 مليار كيلواط، أي بارتفاع بمعدل 8,7 % عوض 2,7 % في السنة السابقة. وقد بلغ إنتاج المحطات الكهرمائية من الطاقة الذي استفاد مرة أخرى من تحسن مستوى خزانات السدود 916 مليون كيلواط/الساعة، إلا أن هذا التقدم المسجل لم يكن كافيا للمحافظة على نصيبه ضمن الانتاج الاجمالي الذي تراجع إلى 11,2 % بينما كان يشكل 30 % في سنة 1980 وأكثر من الثلث في سنة 1979 . أما الطلب على الكهرباء فقد قدر بـ 7,3 مليار كيلواط/الساعة، في تزايد بنسبة 9,4 % يفوق بشكل بين الزيادة المسجلة في السنة السابقة. ويعزى هذا التزايد بصفة رئيسية إلى نمو حاجيات القطاع الصناعي وبدرجة أقل إلى نمو الحاجيات العائلية. وقد تم الرفع مجددا من السعر المتوسط للكيلواط/الساعة بنسبة 5 % ابتداء من فاتح غشت 1988 .

الفحم

إن إنتاج الفحم الذي سبق له أن عرف إنهيارا قويا في السنة الماضية، قد اتسم بالركود في سنة 1988 وظل يناهز 637 ألف طن. ويرجع هذا التوجه إلى انخفاض طلبيات المحطة الحرارية بجرادة وإلى تفضيل المستعملين للفحم الصناعي. وبالفعل، فقد تحدد الطلب المحلي في 579 ألف طن في تراجع بمعدل 13,1 % بالنسبة للسنة الماضية، بينما تقلصت الصادرات التي تبدو متواضعة بأكثر من النصف. أما واردات الفحم المتأتية بنسبة ثلاثة أرباع تقريبا من كولومبيا، فقد بلغت أكثر من مليون طن وتزايدت بنسبة 5,2 % ، أي بوتيرة أقل أهمية من السنوات الأخيرة. وفي المجمل، فان الكميات المسلمة بالسوق الداخلية، والتي تمت حيازتها بالكامل تقريبا من لدن المحطات الحرارية ومعامل الأسمنت قد وصلت إلى 1,6 مليون طن حيث تبدو في تراجع طفيف.

إن الحرص على الحد بعض الشيء من التبعية الطاقية للبلاد قد حث على مضاعفة الجهود من أجل تنمية واستغلال الموارد المحلية والبحث عن تعاون تكنولوجي مع البلدان المجاورة. وهكذا فبالرغم من انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1988 ، فقد تم التوقيع على اتفاقيات جديدة للتنقيب عن النفط كما بوشرت عمليات حفر الآبار.

وفيما يتعلق بالكهرباء، فقد تميزت سنة 1988 بانتهاء الأشغال في المحطة المائية المشيدة قرب سد الحسن الأول، وباتخاذ قرار بانشاء محطتين جديدتين إحداهما في الجرف الاصفر والأخرى بسيدي شحو، كما تميزت من جهة بربط الشبكات الجزائرية والمغربية، ومن جهة أخرى بمشروع الوصل الكهربائي بين المغرب واسبانيا. وأخيرا، ينبغي الاشارة إلى متابعة الدراسات حول الاستغلال المحتمل للطاقة النووية وكذا لموارد طاقية أخرى.

الصناعة والسياحة

الصناعة

حقق القطاع الصناعي تقدما ملموسا في سنة 1988 . وبالفعل، سجل هذا القطاع بما فيه الصناعة التقليدية نموا قدره 5 % وارتفعت حصته ضمن تكوين الناتج الداخلي الاجمالي إلى 17 % . ومن جهة أخرى، يتبين من خلال المقياس الجديد للانتاج الصناعي أن نشاط هذا القطاع أبدى توسعا بنسبة 8,6 % مقابل 3 % في السنة السابقة. إن هذا المقياس الذي يستند أساسه إلى سنة 1982 يشمل 382 مادة تمثل كل الفروع والجزء الاعظم من الانتاج ويكتسب قدرة تمثيلية أكبر. إلا أن هذا المقياس تم إعداده وفقا للصناعات التي كانت موجودة في سنة 1982 وتبعا للوزن الخاص لكل منها. ولهذا لايمكنه أن يأخذ بالاعتبار تغيرات الانتاج وبالأحرى المنشآت الجديدة [1].

إن النتيجة البارزة المحصل عليها عند نهاية سنة 1988 تعزى بصفة خاصة إلى طلب داخلي متواصل نسبيا على أمتعة الاستهلاك والتجهيز وكذا إلى التوجه الملائم للظرفية الخارجية.

وفي هذا السياق، فقد تكثفت وتيرة النشاط في أغلب الفروع خاصة منها الموجهة نحو التصدير التي تسارع نموها وساهم بنسبة كبيرة في تعزيز النمو الاجمالي للقطاع. وكانت القطاعات المتعلقة بتحويل الفوسفاط، والملابس الداخلية ومواد البناء أكثر النشاطات حيوية.

وفي هذه الظروف، فقد إستعملت الطاقات الانتاجية بشكل أفضل، كما تم تعزيز عدد العاملين. وفضلا عن ذلك، تم الشروع في إنجاز مشاريع جديدة لانشاء وتوسيع المقاولات. وهكذا همت الاستثمارات الصناعية المقبولة حوالي 1.800 ملف في ارتفاع بمعدل 13 % وبلغ مجموعها 5,8 مليار درهم مقابل 4,7 مليار، أي بزيادة قدرها 23 % في ظرف سنة. وقد قدرت التوظيفات المتوقعة بنحو 60 ألف منصب وبدت في توسع بنسبة 10 % . إن الصناعة الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من مرونة إجراءات التمويل شكلت بمفردها 62 % من المشاريع وثلثي التوظيفات وربع الاستثمارات الصناعية المقررة. ومن جهة أخرى، فان ما يفوق ثلاثة أخماس المقاولات تعتزم تصدير إنتاجها بالكامل أو في جزء منه.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 27

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة

صناعة المعادن

إن الصناعات التعدينية والميكانيكية التي استفادت بصفة خاصة من تعزيز التجهيز في العديد من القطاعات والتي تساهم بنصيب يقارب 14 % في الانتاج الصناعي قد سجلت هذه السنة نموا قدره 8 % . ويعكس هذا التطور الذي تحقق عقب سنتين متواليتين من الانخفاض إنتعاشا شمل جل الفروع.

وبالفعل، فقد سجل نشاط التحويل الأولي للمعادن توسعا يناهز 25 % ويعزى في معظمه إلى امدادات الحديد الصلب إلى قطاع البناء. كما أن صناعة الأدوات التعدينية التي تراجعت طيلة أربع سنوات متتالية أبدت تحسنا بنسبة 2 % يعكس إنتعاش النجارة المعدنية وصنع الأواني المعدنية وتزايد إنتاج مشتقات الأسلاك، بينما تواصل على النقيض من ذلك تدهور إنتاج التلفيفات.

وقد شهد تركيب معدات النقل من جهته تحسنا بمعدل 9,3 % عقب التراجع بنسبة 4,9 % الملاحظ سنة من قبل. وهكذا تزايد تركيب كل من السيارات النفعية بمعدل 11,4 % ومعدات السكك الحديدية بنسبة 7,1 % والدراجات النارية بمعدل 4,5 % والسيارات الخصوصية بنسبة 7,4 % . بيد أن هذه الاخيرة لم تتجاوز 12 ألف وحدة، أي أقل من نصف الطاقات التقنية المتوفرة وأقل من ثلث مجموع السيارات المسجلة.

أما صنع آلات ومعدات التجهيز فقد سجل تراجعا قدره 11,2 % يعكس مع ذلك تطورات جد متباينة. وهكذا، تراجع إنتاج المعدات الصناعية بنسبة 16 % وإنتاج المعدات المختلفة بمعدل 17,6 % . وعلى النقيض من ذلك، تحسن إنتاج المحركات والتربينات بمعدل 16 % وإنتاج الآلات والمعدات الفلاحية بنسبة 13,2 % .

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
وتحويل المطاط ومواد البلاستيك

لقد تعزز خلال سنة 1988 النمو البارز لصناعات الكيماء وشبه الكيماء الذي تواصل أثناء السنوات الأخيرة بفضل توسيع الطاقات الانتاجية، حيث أن هذه الصناعات سجلت تقدما بمعدل 22 % . إن هذه الحيوية التي تعزى في معظمها إلى تحويل الفوسفاط قد تم إحرازها بفضل تطور ملائم للمبيعات في السوق الداخلية وعلى الأخص في الخارج. كما أن تحويل المطاط والبلاستيك سجل توسعا يبلغ 9 % ويلي نسبة 10 % المسجلة في السنة السابقة.

وهكذا وصل إنتاج الحامض الفوسفوري إلى 2,6 مليون طن أي بتوسع يناهز 40 % وارتفع إنتاج الأسمدة إلى 2,1 مليون طن، أي بما يكاد يبلغ الضعف. انتقل إثر ذلك معدل تحويل الفوسفاط في ظرف سنة واحدة من 38 % إلى 43 % . وقد عزز صنع الأصباغ والملمعات من جهته التحسن الذي بدأ في السنة الماضية حيث سجل هذه السنة ارتفاعا قدره 14 % على إثر التطور الملائم لنشاط قطاع البناء. وكان الشأن كذلك بالنسبة لانتاج المواد الصمغية والمواد البلاستيكية الذي تزايد بما يقارب 7 % بعد الركود الذي عرفه خلال سنة 1987 .

إن تحويل المطاط والبلاستيك الذي سجل تقدما يناهز 10 % في سنة 1987 قد تزايد هذه السنة بنفس الوتيرة تقريبا وعكس على الخصوص إرتفاعا بنسبة 12 % في إنتاج العجلات المطاطية و 9 % في إنتاج المواد المطاطية المختلفة و 5 % في إنتاج المواد البلاستيكية.

أمتعة الاستهلاك

الصناعات الغذائية
والمشروبات والتبغ

إن الصناعات الغذائية وصناعات المشروبات والتبغ التي استفادت من تموين متزايد على إثر وفرة الانتاج الفلاحي قد تسارعت وتيرتها بحوالي 7 % مقابل 2 % في سنة 1987 ، مما مكن من مواجهة تزايد الطلب النهائي مع تقليص اللجوء إلى واردات المنتوجات الخام وبالأخص منها واردات السكر والزيت التي تم الحد منها بنسبة 5 % في ظرف سنة واحدة. وفيما عدا الاستثناء البارز للمطاحن فان كل أجزاء الفروع قد استفادت من هذا التحسن.

وبالفعل، تزايدت صناعة السكر بمعدل 10,5 % وأنتجت حوالي 505 آلاف طن من السكر بواسطة تحويل الشمندر والقصب المتوفرين محليا مما مكن من تغطية حوالي 70 % من الحاجيات. كما أن نشاط معامل الزيوت إرتفع بنسبة 8,4 % وتوسع نشاط معامل الحليب بمعدل 3,4 % . وفي نفس الوقت، تنامى صنع مصبرات السمك بنسبة 3,7 % وسجل إنتاج المصبرات النباتية على الخصوص توسعا قدره 15,7 % بفضل نمو الصادرات. وبخلاف ذلك تراجع إنتاج المطاحن بنسبة 5 % عقب تقلص مبيعات المنتجات الصناعية طبقا للاتجاه الملاحظ عادة خلال السنوات التي يتحسن فيها محصول الحبوب. ومن جهة أخرى، فان ظروف صنع وتوزيع منتجات المطاحن قد عرفت تعديلات تهم على الخصوص الرفع من معدل إستخراج الدقيق الوطني من 78 إلى 80 كيلوغرام للقنطار من القمح والزيادة بنسبة 14 % في سعر البيع وتعزيز نظام ضبط ومراقبة التوزيع وتحديد حد أقصى للكميات المدعومة. كما أن نشاط المخابز ومعامل الحلويات والكعك عرف انخفاضا بمعدل 8,6 % .

أما فرع المشروبات والتبوغ فقد سجل تقدما قدره 8,7 % . إن تصنيع التبوغ الذي ظل قارا طيلة السنوات الثلاث الأخيرة قد تزايد بنسبة 2,3 % ، بينما سجل صنع المشروبات غير الكحولية توسعا بمعدل 16,7 % وارتفع إنتاج الجعة بمعدل 18,4 % . وعرف إنتاج النبيذ بمفرده انخفاضا قدره 4 % يعزى إلى تقلص الصادرات.

صناعة النسيج

إن المقياس الجديد لصناعة النسيج الذي يأخذ في الاعتبار من الآن فصاعدا الملابس الداخلية والملابس الجاهزة والنسج الصناعي للزرابي قد سجل ارتفاعا بمعدل 2,6 % فيما يرجع لصنع منتجات النسيج والملابس الداخلية. وفيما يتعلق بفرع الملابس الجاهزة، فان هذا المقياس يبدي تراجعا بنسبة 7,1 % في سنة 1988 بيد أن هذا التغير لا يعكس التطور الحقيقي لنشاط هذا الفرع، على الأقل لكون الانتاج في إطار نظام الاستيراد المؤقت لم يؤخذ في الاعتبار. وعلى النقيض من ذلك يبدو أن توسع هذا الفرع يبرز بشكل أفضل من خلال تنامي المبيعات للخارج. وبالفعل، سجلت جل النشاطات ضمن هذا القطاع تقدما ناتجا عن تزايد الطلب الداخلي والطلب الخارجي على الخصوص، بالرغم من أن حجم الصادرات ظل خاضعا لنظام تحديد الحصص.

سجلت صناعة الصوف التي تم تموينها في ظروف عادية بالمواد الأولية وبأثمان مستقرة، زيادة قدرها 5,4 % تعقب الزيادة بمعدل 6,1 % الملاحظة في سنة 1987 ، بينما تحسن نسج الحرير والخيوط المركبة بنسبة 3 % عقب سنتين متتاليتين من الانخفاض . كما أن نشاط إتمام وصقل الأقمشة تزايد بمعدل 6,9 % ، وتوسع إنتاج مصنوعات النسيج المعدة لاستعمال آخر غير الملبس بنسبة 3,5 % . وعلى النقيض من ذلك تراجعت صناعة القطن بمعدل 0,9 % بفعل تقلص مبيعات الأقمشة سواء في السوق الداخلية أو على مستوى التصدير. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لصنع الزرابي الذي سجل انخفاضا قدره 1,4 % عقب تحسن بلغ 6,1 % سنة من قبل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهته فان نشاط صناعة الملابس الداخلية الذي تزايد بنسبة 15 % في سنة 1987 قد سجل تقدما جديدا بمعدل 8 % . وتعزى هذه النتيجة إلى تعزيز تدفق الصادرات خاصة في إطار مسطرة الاستيراد المؤقت والبحث عن أسواق جديدة وتحديث المعدات وتصنيع منتجات ذات جودة عالية. وقد سجل إنتاج الملابس الجاهزة انخفاضا قدره 7,1 % يخالف نتائج التجارة الخارجية التي تبدي على عكس ذلك تقدما ملموسا في إمداد الخارج بمنتجات هذا الفرع. وفضلا عن ذلك، فقد تعرضت الصادرات للعرقلة خلال السنة، حيث أن نظام تحديد حصص دخول منتوجات النسيج إلى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية إستلزم إيقاف الارساليات لمدة خمسة أسابيع.

صناعة الجلد

إن الانخفاض الذي ميز صناعة الجلد خلال السنوات الخمس الأخيرة قد حل محله في سنة 1988 توسع بنسبة 6,8 % . وبالفعل، فقد زادت معامل الدباغة من إنتاجها بمعدل 8,3 % وارتفع تصنيع المنتوجات الجلدية بها يناهز الثلث. وبخلاف ذلك اتسم إنتاج الأحذية بالركود.

صناعة المواد الصيدلية

الصابون ومواد الصيانة

يتجلى من خلال المقياس الخاص بها أن صناعة الأدوية التي تمثل [illegible] % من القيمة المضافة الكلية للقطاع الصناعي سجلت زيادة تقارب 5 % في سنة 1988 عقب انخفاض بنفس القدر في السنة السابقة. وقد ارتفع إنتاج الصابون ومواد الصيانة من جهته بنسبة 7 % مقابل 14 % في سنة 1987 .

صناعة الورق والورق المقوى

تزايد نشاط فرع الورق والورق المقوى بمعدل 7,8 % بعد أن عرف تحسنا يناهز 5 % في سنة 1987 . وضمن هذه المجموعة، فان صنع عجين الورق الذي تم تزويده في معظمه بخشب الأوكالبتوس المستورد قد ارتفع بنسبة 6 % ، بينما تعززت المبيعات بمعدل 28 % على إثر تطور ملائم للصادرات التي شكلت 80 % منها وتم تسليم ما تبقى للسوق الداخلية وذلك لتلبية حاجيات المطابع وقطاع التلفيف الذي تعزز طلبه خاصة من أجل تزويد مصدري المنتوجات الفلاحية والمصبرات.

صناعات مختلفة

تميزت الصناعات المختلفة في المجمل بالتراجع. وبالفعل، فان إنتاج التجهيزات الطبية ومعدات المكاتب تراجع بنسبة 21,4 % . كما أن إنتاج المعدات الكهربائية والالكترونية تقلص بمعدل 7,5 % . وقد أبدت صناعة الخشب بمفردها تحسنا قدره 2 % .

مواد البناء – المباني والأشغال العمومية

مواد البناء

إن إنتاج مواد البناء الذي انتعش بفضل نمو حركة البناء قد تعزز بنسبة 12,3 % مقابل 5,8 % في سنة 1987 . وهكذا، وصل إنتاج الاسمنت إلى حوالي 4,3 مليون طن في ارتفاع يناهز 10 % ، وتزايد صنع كل من المكتلات بنسبة 24 % والمواد الخزفية بمعدل 3,7 % .

المباني والأشغال العمومية

سجل نمو قطاع المباني والأشغال العمومية نسبة قدرها 10 % واضعا بذلك حدا للاتجاه نحو الانخفاض شبه المتواصل منذ سنوات عديدة. وفضلا عن ذلك، تبدو الاستثمارات المنجزة ضمن هذا الفرع في توسع ملموس نسبته 15,6 % .

وقد انتعشت حركة البناء بشكل هام بفضل تحسن المداخيل، خاصة منها مداخيل الفلاحين، وتعززت من جديد كما يتبين في ذات الوقت من خلال الزيادة بنسبة 10 % في القيمة المضافة و 20 % في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت. وفي هذا الصدد تبدي إحصائيات رخص البناء ارتفاعا قدره 8 % في مساحة السقوف التي بلغت 8,3 مليون متر مربع، وزيادة بحوالي 23 % في القيمة الاجمالية لهاته المباني التي وصلت إلى 8,5 مقابل 6,9 مليار درهم. وقد إستقر عدد وحدات السكن المرتقبة عند حوالي 59 ألف وحدة يتكون الثلثان منها من مساكن الصنف الاقتصادي وما يناهز الربع من الشقق المعدة للكراء.

أما نشاط الأشغال العمومية فقد تدعم من جهته بنسبة 10 % بفضل تزايد حجم الصفقات العمومية التي همت بصفة خاصة صيانة وتوسيع شبكة الطرق وتجهيز الموانىء وتشييد السدود التلية.

إن القطاع الصناعي قد عرف تغيرات هامة خلال السنوات الأخيرة. ويتعلق الأمر على الخصوص بتحرر التجارة الخارجية سواء على مستوى الاستيراد أم على صعيد التصدير، وبتحرير الأسعار التي كانت إلى ذلك الحين خاضعة للموافقة، وبتحفيز داخلي وخارجي على الانتاج وتحسين الجودة. ومن المؤكد أن هذه العوامل كانت لها انعكاسات شديدة على بعض المقاولات غير أنها شكلت في المجمل تشجيعا ملائما. وبالاضافة إلى ذلك، فان آفاق إنشاء سوق أوروبية موحدة في سنة 1993 تعتبر من لدن العديد من رجال الصناعة بمثابة إتاحة إمكانيات هامة لتدعيم المكتسبات وتعزيز مكانتهم ضمن هذه المجموعة شريطة أن تواصل التعديلات الهيكلية الضرورية، ولو اقتصر الأمر على الحصول على نسبة أحسن بين الجودة والسعر.

السياحة

تواصلت بصفة أكيدة حركة انتعاش النشاط السياحي التي ابتدأت سنة 1987 . وهكذا وصل عدد الزوار الاجانب إلى 2.056.641 ، فتجاوز المليونين وتكاثر بنسبة 23,9 % . وقد استفاد القطاع الفندقي بكامله من هذا التوجه الملائم؛ وتم احصاء أكثر من 10 ملايين ليلة إقامة بالفنادق المصنفة وحدها، أي بزيادة 3 % التي تلي ارتفاعا بنسبة 4,8 % المسجلة في العام الماضي. كما أن الايرادات قدرت بمبلغ 9 مليار درهم، بزيادة 16 % . أما نفقات المواطنين بالخارج، فقد بلغت 1,2 مليار درهم؛ ونتيجة لذلك يصل الفائض الذي أفرزته الأسفار إلى 7,8 مليار، وقد تزايد بنسبة 17,2 % . (1)

دخول السياح

لقد تأكد أثناء سنة 1988 انتعاش الحركة السياحية الذي لوحظ خلال العام السابق، بحيث تجاوز العدد الاجمالي للزوار 2,9 مليون فسجل زيادة بنحو الربع، وهي تلي الارتفاع بمعدل 7 % في السنة الماضية. وتعزى هذه النتيجة إلى تنامي سياحة الاقامة وحدها، والتي شملت أكثر من 2,8 مليون، أي بزيادة تتعدى 26 % ، ومردها إلى توافد الزوار الاجانب بها يفوق الثلثين، وإلى دخول المواطنين فيما تبقى، وقد تجاوز عددهم 862 ألف، أي بارتفاع أكثر من الربع كذلك.

أما سياحة العبور، التي يتسم تطورها بعدم الانتظام والتي لا تمثل سوى 3 % تقريبا من المجموع، فلم تشمل إلا بضع 78 ألف سائح، وتبدو في انخفاض بمعدل 17,5 % ، فيما كانت نسبة الزيادة أكثر من 60 % .

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد شملت سياحة الاقامة الدولية من جانبها ما يناهز 1.980 ألف شخص أي بنمو بمعدل 26,4 % . ومن جهة اخرى، طرأت تغيرات ملحوظة فيما يخص توزيع دخول السياح بحسب الجنسية. وهكذا لايزال عدد الزوار القادمين من أوروبا مهيمنا، إلا أنه لم يتجاوز ثلثي المجموع نظرا لانخفاض عدد البريطانيين، والاسبان، وبدرجة أقل الألمانيين، وذلك رغم توافد أكثر للسياح الفرنسيين والايطاليين، والسكاندينافيين والبلجيكيين. وفي هذه الظروف وخلافا للتوجه الذي سبقت ملاحظته خلال الأعوام السابقة فان الحركة السياحية الصادرة عن البلدان العربية هي التي كانت مصدر تكاثر الزوار، حيث أنها شملت مايقارب 500 ألف شخصا ومثلت زهاء الربع من سياحة الاقامة الدولية. وهذا التكاثر الذي لم يسبق له نظير منذ عدة سنوات، يعزى في القسط الوافر منه إلى دخول المغاربيين، الذين لم يزد عددهم على 20 ألف في 1987 ، وقد تجاوز هذه السنة 430 ألف، منهم 370 ألف جزائري.

كما تغير توزيع توافد الزوار بحسب وسائل النقل، وهكذا تعززت حصة الطريق البرية وأصبحت تمثل أكثر من 40 % من الرواج السياحي، وتقلص نصيب الطريق البحرية فظل ضعيفا بنسبة 11 % ، وفي الأخير لايزال الدخول على متن الجو، ولو ارتفع بقدر محدود وسيلة النقل الأكثر استعمالا من طرف المسافرين، أي أكثر من نصف العدد الكلي.

وقد واكب توزيع المد السياحي أيضا، تغيرات بحسب المواسم، حيث تقلص دخول السياح خلال النصف الأول من السنة، وكان بالغ الزيادة خلال النصف الثاني منها، بحيث مثل ماينا هز 60 % من المجموع.

والظاهر أن قطاع الفنادق المصنفة لم ينتفع إلا جزئيا من تكاثر الزوار، فلم تزد ليالي الاقامة البالغة 8,8 مليون، إلا بنسبة 4 % فقط. ومن المحتمل ان يكون هذا التطور ناتجا عن تحول جزء من الطلب نحو وسائل الايواء غير المصنفة، والتي لاتخضع لحد الآن لاحصاء شامل.

أما على صعيد المناطق السياحية، فلا تزال أكدير تستأثر بازيد من ثلث فترات الاقامة الاجمالية، ومراكش بما يناهز 20 % ، في حين لم تمثل منطقة طنجة وتطوان إلا حصة لاتتعدى 17 % .

التجهيز والسياحة السياحية

إن الاستثمارات التي يعتبر اسهامها اساسيا في تنمية القطاع السياحي، قد سجلت المزيد من النمو. وهكذا أرصد غلاف مالي قدره 900 مليون خلال هذه السنة، من أجل تدعيم الطاقة الايوائية، وخصص منها أكثر من نصف هذا المبلغ لتجديد مؤسسات بأكدير، الرباط والدار البيضاء، ووزع ما تبقى فيما بين تشييد وتوسيع لعشرين وحدة. وهكذا تعززت طاقة الاستقبال بما يقارب 3.200 سرير إضافي، بحيث تجاوزت 79 الف سرير مصنف عند آخر دجنبر 1988 . وعلاوة على ذلك، لم تسفر طاقة الاستقبال الاضافية هذه عن اي تغير فيما يرجع لتركيبة الفنادق المصنفة التي لاتزال تتسم بهيمنة المؤسسات ذات المستوى الرفيع بنسبة 50 % .

وعلى المستوى الجهوي، نصبت الوحدات الجديدة بكيفية متوازنة نسبيا فيما بين الأقطاب السياحية الهامة، واستفادت أكدير ومراكش كلتاهما بنصيب 40 % من الأسرة التي شرع في استغلالها.

أما فيما يخص الاستثمارات الجاري انجازها، فتشمل مبلغا يناهز 4 ملايير من الدراهم سيصرف لانشاء 25 ألف سرير. وبالاضافة إلى ذلك، تقدر النفقات المرصودة للمشاريع المقبولة باربعة ملايير أخرى، وتتعلق بإنجاز أكثر من 20 ألف سرير.

ومهما كانت النتائج التي احرزها القطاع السياحي خلال سنة 1988 مرضية، فإنها مع ذلك، قابلة للتحسن. ذلك أنها إذا كانت تعكس مدى الجهود المبذولة في مجال التجهيز يتضح لدى التحليل أنه لا الانعاش ولاحتى تنظيم وتوفير أسباب الراحة والايواء المواتي للزوار، خاصة عن طريق تعزيز وسائل الاستقبال شبه الفندقية، ليست بعد في مستوى الآمال المعقودة. وعلاوة على ذلك، يبدو ان الخيار بين سياحة نخبوية وسياحة جماعية، لم يتم الفصل فيه بعد. لذا، يبدو من الناجع وضع والشروع في تطبيق استراتيجية تنطوي ضمنيا على مزايا نمو سياحي سريع ومكثف، وقبول التبعات التي من الممكن أن يسفر عنها، على حد سواء.

الأسعار - الأجور - السكـــان - التشغيل

الأســـعـــار

إن ميل الأسعار نحو التباطؤ المسجل خلال السنة الماضية قد تواصل في سنة 1988 . وبالفعل، فان ارتفاع كلفة المعيشة الذي تراجع من 8,8 % في سنة 1986 إلى 2,8 % في سنة 1987 لم يتجاوز 2,3 % هاته السنة. كما أن الزيادة على صعيد أسواق الجملة وعلى مستوى الانتاج الصناعي تحددت على التوالي في 4,3 % و 5,6 % وهي معدلات تفوق نسب 1 % و 3,6 % الملاحظة في سنة 1987 إلا أنها تقل عن مثيلاتها خلال السنوات السابقة.

وهكذا، وخلافا للتوجه نحو التباطؤ العام الذي ساد في سنة 1987 ، فقد عرفت المقاييس الثلاثة تطورات متباينة في سنة 1988 حسب بنيتها الخاصة. وبالفعل فان وفرة العرض التي أعقبت التحسن البين للانتاج الفلاحي وكذا التراجع الملموس لأسعار بعض المواد الغذائية المستوردة قد أديا إلى شبه إستقرار على مستوى المنتوجات الغذائية، كما تميزت تعريفات الخدمات بالتباطؤ. وفي هذه الظروف، كان الارتفاع الاجمالي لكلفة المعيشة معتدلا. وعلى العكس من ذلك، فان تزايد التكاليف على صعيد الانتاج الصناعي بدا في المجمل أسرع وتيرة مما كان عليه في سنة 1987 ، عقب الرفع من الأجر الأدنى القانوني وبالأخص على إثر تصاعد أسعار بعض المواد الأولية المستوردة وكذا الزيادة في الرسوم المفروضة على استيراد بعض المنتوجات.

وعلى أية حال، فان التوجه نحو الانفراج يظل الميزة الأساسية لتطور الأسعار في مختلف مراحل تتبعها خلال السنتين الأخيرتين. ويعزى هذا الانفراج في آن واحد إلى تحسن الانتاج الفلاحي وإلى ثبات أسعار العديد من المواد الأولية المستوردة عند مستوى منخفض نسبيا، وكذا إلى متطلبات الانفتاح بشكل أكبر على الخارج. إن التأثيرات المقرة للاعتدال لهاته العوامل المختلفة التي كان لها وقع ملائم على مستوى العرض، قد تدعمت فضلا عن ذلك بفعل تشكيلة الطلب الداخلي الذي تميز بتزايد أقل حدة مما مضى.

مقياس تكاليف المعيشة

لايزال تطور كلفة المعيشة يتابع هذه السنة عبر مقياس تمتد فترة أساسه من مايو 1972 إلى أبريل 1973 ، ويستند إلى سلة تتكون من 210 مواد تدخل ضمن استهلاك خمس فئات إجتماعية وإقتصادية من الأسر الحضرية ذات الدخل المتوسط. وبحكم قدم كل من فترة الاساس وعينة نقاط المتابعة، ونظرا للطابع المحدود لكل من امتداده الجغرافي وشريحة السكان التي يستند إليها فقد أصبح هذا المؤشر لايتلاءم إلا بصفة جزئية مع البنيات الحالية للاستهلاك والأسعار. ومع ذلك، فان التغييرات التي يمكن هذا المؤشر من ملاحظتها تحتفظ بمدلولها فيما يتعلق بالمواد المرصودة وشريحة السكان المعنية. إن هذا المقياس الذي تم إعداده من أجل متابعة تطور التكاليف عند الاستهلاك في ظروف خاصة، لايستجيب لمتطلبات الاستعمال المتوخى منه. ولهذا لايمكنه أن يشكل مقياسا للتضخم ومرجعا فعالا للاستدلال على المستوى العام لأسعار التقسيط. وقد أدى انعدام مؤشر خاص بهاته المجالات إلى الافراط في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استعمال مقياس تكاليف المعيشة. وقد تمت ملاحظة هذه الظاهرة وباشرت المصالح المختصة إعداد مقياسين جديدين يتخذان سنة 1989 كفترة أساس. وسوف يعتمد المقياس الأول الذي يمكن مقارنته بالمقياس الحالي على 600 مادة وسيقتصر على الوسط الحضري، بينما سيستند المقياس الثاني الأكثر شمولا إلى 744 من السلع والخدمات التي تدخل في استهلاك مجموع السكان.

وقد تحدد ارتفاع كلفة المعيشة محسوبا على الاساس القديم في 2,3 % في سنة 1988 ، وهو معدل يقل عن نسبة 2,8 % المسجلة سنة من قبل، كما أنه أدنى بكثير من معدلات 8,8 % و 7,7 % التي تم تسجيلها على التوالي في سنتي 1986 و 1985 (1).

تميز التطور الزمني للمقياس العام بالتقلبات الموسمية المعتادة التي كانت مع ذلك أكثر بروزا مما كانت عليه خلال السنوات السابقة. وبالفعل، فعقب الاتجاه التصاعدي الملاحظ عادة خلال الثلاثة أشهر الاولى تواصل التراجع الموسمي إلى غاية شهر يوليوز الذي انطلقت خلاله ارتفاعات فصل الصيف واستمرت حتى شهر أكتوبر. وبعد ذلك، تراجع المقياس من جديد في شهري نونبر ودجنبر بوتيرة نادرا ما تمت ملاحظتها في نفس الفترة من السنة.

لقد عم تباطؤ الأسعار كل المدن التي يشملها الاحصاء تقريبا. وتم تسجيل أدنى ارتفاع في مدينة القنيطرة بمعدل 1,7 % بينما لوحظ أقوى ارتفاع بنسبة 3,1 % في مدينة وجدة حيث سجلت خلال فصل الصيف بعض التوترات على صعيد أسعار المواد الغذائية وكذا الملابس، تعزى بصفة خاصة إلى طلب سكان المناطق الحدودية.

وبالمثل، فان كل المجموعات الأخرى باستثناء الملبس، سجلت أدنى ارتفاع لها منذ بدء العمل بهذا المقياس. غير أن ركن « النقل والتسلية وغير ذلك » الذي شهد تزايدا سريعا نسبيا أسهم بما يناهز النصف في التغير الاجمالي لكلفة المعيشة.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1987	المتوسط السنوي 1988	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
التغذية	54	394,5	396	0,4 +	0,3 +
الملبس	8,5	294,3	309,4	5,1 +	0,3 +
المسكن	13,5	309,4	321	3,7 +	0,4 +
الصيانة والصحة والعلاج ...	5,5	284,6	295,7	3,9 +	0,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك ...	18,5	423,9	446,8	5,4 +	1,1 +
المقياس العام	**100**	**373,8**	**382,4**	**2,3 +**	**2,3 +**

وفي المجمل، فان ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يتجاوز 0,4 % بفضل نمو العرض الذي أعقب التطور الملائم للقطاع الفلاحي. وضمن هذه المجموعة تراجعت أسعار كل من اللحوم بنسبة 2,5 % ، والخضر الطرية بمعدل 0,5 % ، وكذا أسعار التوابل والنباتات العطرية المستوردة بنسبة 17,9 % و 6 % على التوالي. وبخلاف ذلك، تصاعدت أسعار الفواكه والخضر الجافة بنسبة 18 % و 8,8 % بينما تم الرفع من الاثمان الخاضعة للتحديد لكل من الدقيق والحليب على التوالي بمعدل 14 % في شهر غشت و 11 % في شهر دجنبر.

إن ركن « النقل والتسلية وغير ذلك » الذي أسهم بما يناهز النصف في تزايد المقياس العام قد أسفر عن تصاعد قوي بمبلغ 5,4 % ، يعزى في معظمه إلى الرفع من أسعار النقل العمومي وكذا إلى ارتفاع أسعار المواصلات والسيارات والسلع المستديمة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 29 .

أسفر مقياس ركن « المسكن » الذي عكس زيادة كل من الأكرية وتعريفات الكهرباء والنفقات المرتبطة بالسكن عن ارتفاع بنسبة 3,7 % في سنة 1988 مقابل 4,1 % في السنة السابقة.

وفي الأخير، تحدد تصاعد ركن « الصيانة والصحة والعلاج » في 3,9 % عوض 5,6 % في سنة 1987 ، بينما بلغ تزايد مجموعة « الملبس » 5,1 % في سنة 1988 ، وفاق بذلك نسبة 4,6 % التي سجلت سنة من قبل.

مقياس أسعار الجملة

يتم تتبع تغيرات أسعار الجملة بواسطة مقياس يرجع أساسه إلى سنة 1977 يشمل 231 مادة زراعية وصناعية وطاقية تحتسب أسعارها باعتبار جميع الرسوم.

وقد تزايد هذا المقياس في سنة 1988 بوتيرة تبلغ 4,3 % وتفوق معدل 1 % المسجل في سنة 1987 ، غير أنها تقل بشكل بين عن معدلات السنوات السابقة. (1)

إن هذا المؤشر الذي تأثر في معظمه بتقلبات قوية في أسعار منتوجات تربية الماشية والأسماك قد سلك اتجاها شبه تصاعدي خلال الثمانية أشهر الأولى حيث بلغ ذروته في نهاية هذه الفترة، ثم تراجع خلال شهري شتنبر وأكتوبر من جراء الانخفاض الهام لأسعار الفواكه والأسماك، إلا أنه عاد ألى الارتفاع أثناء الشهرين الأخيرين من السنة.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1987	المتوسط السنوي 1988	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
القطاع الفلاحي	39,6	236,4	250,3	5,9 +	2,2 +
القطاع الصناعي	60,4	251,6	260	3,3 +	2,1 +
منه :					
- الطاقة	6,2	326,8	336	2,8 +	0,2 +
- الصناعات الغذائية	25	227,7	228,5	0,4 +	0,1 +
- الملبس والنسيج	7,3	208,2	213,2	2,4 +	0,2 +
- صناعات التعدين	10,4	287,4	312,7	8,8 +	1,1 +
- صناعات خفيفة أخرى ...	11,5	258,6	267	3,3 +	0,4 +
المقياس العام	**100**	**245,6**	**256,1**	**4,3 +**	**4,3 +**

لقد عكس المقياس الخاص بالقطاع الفلاحي الذي تصاعد بنسبة 5,9 % زيادة شبه عامة للاسعار. وهكذا سجلت أسعار الفواكه ارتفاعا بمعدل 16,4 % بينما عرفت أسعار منتوجات تربية الماشية تزايدا بنسبة 5,5 % يعزى بصفة خاصة إلى التصاعد القوي لأسعار الدواجن. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت أسعار الحبوب والقطاني زيادة معتدلة نسبيا بينما واصلت أسعار الزراعات الصناعية تراجعها، وإن كان ذلك بنسب أقل من السابق.

وقد عرفت أسعار الجملة للمنتجات الصناعية والطاقية بدورها ارتفاعا بنسبة 3,4 % فكرست بذلك الاعتدال الملاحظ منذ 1987 ، والذي يخالف بشكل واضح المستويات المسجلة خلال السنوات السابقة. غير أن هذا التطور الاجمالي يخفي تباينا قويا بين القطاعات. وبالفعل، فان الزيادات في الأسعار التي عرفتها الصناعات التعدينية والصناعات الخفيفة الأخرى كانت أكثر بروزا من الارتفاعات التي شهدتها الصناعات الغذائية وصناعة النسيج بينما تصاعدت كلفة الطاقة بوتيرة مماثلة للسنة الماضية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 30 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقياس أسعار الانتاج الصناعي

تمتد فترة أساس مقياس أسعار الانتاج الصناعي مابين يوليوز 1975 ويونيو 1976 ، ويستند هذا المقياس إلى أسعار 142 مادة يتم احتسابها دون اعتبار الرسوم.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1987	المتوسط السنوي 1988	التغيرات %
الصناعات الغذائية	46	230,5	232,5	- 0,9
الملبس والنسيج	13,5	363,6	396,7	- 9,1
صناعات التعدين	21,3	312	338,2	- 8,4
صناعات أخرى خفيفة	19,2	281,2	305,6	- 8,7
المقياس العام	**100**	**275,6**	**291,1**	**+ 5,6**

إن ارتفاع أسعار الانتاج الصناعي الذي يعزى إلى الرفع من الأجر الأدنى المهني المضمون و بالأخص إلى تزايد أسعار بعض المواد الأولية المستوردة قد تحدد في 5,6 % في سنة 1988 مقابل 3,6 % في سنة 1987 ، لكنه يبدو أقل ارتفاعا من السابق.

وقد هم هذا التوجه كل القطاعات باستثناء الصناعات الغذائية، وتمت ملاحظة زيادات هامة خصوصا خلال الربع الثاني من السنة، وبالأخص على صعيد القطاعات التصديرية مثل صناعات تحويل الجلد والخشب.

الأجور

لقد تم الرفع من قيمة الأجر الأدنى القانوني الذي ظل مستقرا منذ شتنبر 1985 ، بنسبة 10 % في فاتح يناير 1988 . وهكذا، انتقل الأجر المؤدى عن الساعة بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعة والتجارة والمهن الحرة من 3,93 إلى 4,32 درهم، في حين تم الرفع من الأجر اليومي في القطاع الفلاحي من 20,32 إلى 22,35 درهم. وفي القطاع العمومي، استفاد رجال التعليم من تعديلات هامة للرواتب في شكل تعويضات.

وبموازاة ذلك، تم الرفع من المعدل الشهري للتعويضات العائلية الذي لم يعرف أي تغيير منذ 1980 ، من 36 إلى 54 درهم بالنسبة للأطفال الثلاثة الأوائل. ومن جهة أخرى، انتقل الحد الأدنى الخاضع للاقتطاع من الرواتب والأجور من 6.000 إلى 8.400 درهم، ومع ذلك فان جزءا من الأجر الأدنى القانوني يظل خاضعا للضريبة.

السكان والتشغيل

قدر عدد السكان بـ 24,3 مليون نسمة، وتزايد بمعدل سنوي قدره 2,6 % يأخذ في الاعتبار نسبا لتزايد المواليد والوفيات تبلغ على التوالي 34,8 و 9,1 في الألف. وتمثل فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة 55 % من المجموع، وتبدو في ارتفاع سنوي بنسبة 3,2 % . كما يتزايد عدد سكان الحواضر الذين يشكلون ما يقارب 46 % من المجموع، بمعدل 3,6 % خاصة بسبب الهجرة القروية.

إن بنية كهاته تمارس بطبيعة الحال ضغوطا على عرض اليد العاملة مشكلة بذلك مصدر انشغال على صعيد توازن سوق الشغل.

وبالفعل، فقد تحدد عدد السكان النشيطين في الوسط الحضري في نهاية سنة 1987 ، حسب آخر المعطيات المتوفرة في حوالي 3,4 مليون شخص، يعتبر حوالي 500 ألف منهم بدون عمل. وهكذا، بلغت نسبة البطالة 14,3 % ، مقابل 15,5 % في نهاية سنة 1986 .

وفي نفس السياق، تبين النتائج الأولية لاستقصاء أجري ما بين شهري يوليوز 1986 ويونيو 1987 ، أن عدد السكان النشطين بالبادية يناهز 5,5 مليون شخص. ويقدر عدد السكان النشطين العاملين بـ 5,3 مليون شخص، يعتبر زهاء 60 % منهم من العمال الفلاحيين و 20 % من المستثمرين، خصوصا في ميداني تربية المواشي وزراعة الحبوب والقطاني اللذان يوفران على التوالي 33 % و 34 % من التشغيل بالبادية. أما القطاعات الأخرى فتشغل في المجمل 20 % من اليد العاملة، ويتعلق الامر بقطاعات الصناعة والصناعة التقليدية والمعادن والطاقة بنسبة 8,5 % ، والتجارة بنسبة 4,1 % ، والخدمات الأخرى بمعدل 4,6 % .

إن وضعية التشغيل في سنة 1988 ، كما يتجلى ذلك من خلال المعطيات الجزئية المتوفرة، قد تحسنت دون شك بفضل تسارع النماء الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات. وبالفعل، فان التطور الملائم للظرفية في القطاع الفلاحي قد أدى إلى استعمال أكبر لليد العاملة في البوادي. وفي قطاع الصيد أيضا، يتوقع أن تمكن الاستثمارات المقبولة من خلق أكثر من 4 ألف منصب شغل. وفي قطاعات الصناعة والبناء والسياحة والتجارة والخدمات الأخرى، حيث بلغت التوظيفات المصرح بها ما يناهز 26 ألف والتسريحات 8 ألف منصب، فان رصيد المناصب المحدثة قد بدا في ارتفاع بمعدل 7 % إذ بلغ 18 ألف منصب، وفر قطاعا البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الملبس والنسيج أكثر من الثلثين منها. أما تقليص أوقات العمل فقد شمل عددا أقل من العمال مقارنة بالسنة السابقة. وقد اتسم الوضع الاجتماعي بالهدوء وظل عدد التوقفات عن العمل محدودا وكذا عدد أيام الشغل الضائعة. ومن جهة أخرى، يتوقع أن يشمل التوظيف داخل الوظيفة العمومية حوالي 23 ألف شخص، كما ينتظر أن تسفر الاستثمارات الصناعية المقبولة عن خلق حوالي 60 ألف منصب شغل.

وعلى صعيد عمليات الانعاش الوطني التي تشمل برامج التجهيزات الأساسية وكذا أشغال الصيانة، فقد تم توفير ما يعادل التشغيل الدائم لحوالي 70 ألف عامل. وأخيرا، همت حركة الهجرة باتجاه العربية السعودية وفرنسا على الخصوص، حوالي 10 آلاف شخص.

لقد سعت السلطات العمومية أمام الانشغالات التي يثيرها مستوى التشغيل إلى تعزيز إجراءاتها الهادفة إلى التخفيف من توسع البطالة التي امتدت مع ذلك خلال السنوات الأخيرة لتشمل حتى خريجي الجامعات. وهكذا صدر قانون ينص على تقديم فروض دعم لفائدة الشبان المقاولين المتخرجين من التعليم العالي أو الحاصلين على كفاءة مهنية، لتمكينهم من إنشاء مقاولات صغرى ومتوسطة بشروط ملائمة. ومع ذلك يظل القضاء على البطالة عملا على المدى الطويل وسوف يتطلب مزيدا من الاهتمام خلال السنوات المقبلة.

التجارة الخارجية

مازال المحيط الدولي يتميز بتنافس حاد، وباشتداد الحمائية وعدم استقرار أسعار الفائدة وأسعار الصرف. إلا أنه تميز أيضا بانتعاشة قوية للطلب وارتفاع واضح في أسعار المواد الأولية، ماعدا أثمان البترول.

وبالاضافة إلى ذلك، تواصل العمل على الصعيد الداخلي، بسياسة تحرير التجارة الخارجية والصرف. وهكذا تم توسيع قائمة المواد المستوردة بدون قيد، حيث أن 90 % من المنتجات أصبحت حرة الاستيراد. وفي نهاية 1988 تمت تصفية الديون التجارية المتأخرة، كما أن تسليم العملة الأجنبية قد عاد إلى وضعه الطبيعي. وبالموازاة مع ذلك، بذلت جهود أخرى لانعاش الصادرات، إذ تقرر حذف بعض الضرائب وتليين مسطرات التصريح لدى الجمارك. وفي هذا السياق، أجريت مباحثات سامية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد مكنت بالاضافة إلى عقد اتفاق حول الصيد البحري وآخر يتعلق بمرور السلع المحلية عبر إسبانيا، من ابرام وفق تجاري يتعلق بتعديل محتويات اتفاق 1976 ، في أعقاب انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق المشتركة، ويرمي إلى الحفاظ على تيار المبادلات التقليدية مع المجموعة الأوروبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد تميزت المبادلات التجارية، والحالة هذه، بارتفاع ملموس في الصادرات، عقب نتائج الموسم الزراعي الاستثنائية والتزايد الواضح للطلب على الفوسفاط ومشتقاته وكذا ارتفاع أسعارها. أما الواردات، فقد استفادت من تدني أسعار النفط والكبريت. وفي المجموع وصلت المعاملات التجارية مع الخارج إلى 68,9 مليار درهم، وتنامت بنسبة 17,4 % عوض 3,4 % في 1987 ، لتمثل 38,1 % من الاناتج الداخلي الاجمالي في نظير 36,9 % أثناء العام الماضي.

بلغت الواردات قيمة مقابلة بالدرهم تفوق 39 مليار وتبدو وقد ارتفعت بمعدل 10,9 % ، يعزى بدوره في حدود الثلث تقريبا، إلى الزيادة في أسعار العديد من المواد وخاصة منها الغذائية. ووصلت الكميات المقتناة إلى 14,7 مليون طن وسجلت زيادة نسبتها 7,4 % تأتت بصفة رئيسية عن مشتريات المنتجات الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة. ومن جديد، انخفضت مصاريف الطاقة، لوحدها، فلم تتجاوز 5,2 مليار درهم، وهو مبلغ في تراجع بنسبة 16,4 % ناتج فقط عن انهيار أسعار البترول. ولذلك، ارتفعت باقي الواردات إلى 34 مليار درهم وشهدت توسعا بمعدل 16,8 % من حيث القيمة و 11,6 % في الحجم.

وبالمقابل، بلغت الصادرات 29,8 مليار درهم و 21,3 مليون طن، وارتفعت بمعدل 27,2 % و 18 % على التوالي، على إثر تزايد الكميات المصدرةمن الفوسفاط، والحامض الفوسفوري والأسمدة التي وصلت إيراداتها إلى 11,5 مليار درهم ومثلت بذلك 38,5 % من المبيعات الاجمالية. وبغض النظر عن تلك الصادرات، فقد جلبت باقي المبيعات 18,3 مليار درهم وتنامت بنسبة 15,5 % ، فيما كانت زيادة الكميات المسلمة، بمعدل 26 % ، أكثر أهمية. ويشير هذا التطور إلى انخفاض السعر المتوسط الاجمالي لهذه الشريحة من الصادرات، على الرغم من تدعيم أسعار بعض المنتجات، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة ولوج بعض الأسواق أكثر حساسية ومنافسة، من ضمنها أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وزيادة على ذلك، خضعت بعض المنتجات المصنعة من جهة لتحديد الكميات من جانب واحد ومن جهة ثانية تم عرضها بأسعار منخفضة، بحيث أن تزايد هذا الركن بمجموعه كان محدودا أكثر مما كان متوقعا وأقل أهمية عما مضى.

وقد انخفض العجز التجاري والحالة هذه، للسنة الثالثة على التوالي بمعدل 21 % في هذه السنة فبلغ 9,4 مليار درهم وشكل ما نسبته 5,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي وزهاء ثلث الصادرات. ووصل معدل التغطية الذي ما فتىء يتحسن منذ ثلاث سنوات، إلى ما قدره 76 % هذه السنة، وهو مستوى لم يتم التوصل إليه منذ فترة طويلة. كما أن معدلات التبادل كانت في الجملة، لصالحنا، حيث أسفرت عن زيادة بنسبة 8 % خصوصا وأنها تحققت دون تخفيض القيمة الخارجية للدرهم، وقد نتجت أساسا عن الاتجاه الحسن لأسعار المواد من أصل حيواني ونباتي وأسعار الفوسفاط ومشتقاته، وبالرغم من النسبة السلبية لأثمان مشتريات ومبيعات المواد الغذائية.

أسفر الميزان التجاري باعتبار السلع مسلمة بميناء الشحن، وكما يتضح ذلك بصفة مقتضبة من خلال الجدول الآتي، عن عجز قدره 5,9 مليار درهم، وقد تراجع بنسبة 32,7 % بالمقارنة مع نظيره للسنة الماضية.

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988
الواردات (1) مسلمة بميناء الشحن	31 300	35 194	31 493	32 097	35 611
الصادرات (2) مسلمة بميناء الشحن	19 110	21 740	22 104	23 390	29 751
الرصيد	- 12 190	- 13 454	- 9 389	- 8 707	- 5 860
التغطية (٪)	61,1	61,8	70,2	72,9	83,5

(1) دون اعتبار السلع المستوردة بدون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك المحروقات المخصصة لتزويد البواخر والطائرات.

وبالمثل، وعلى أساس احتساب مصاريف النقل والتأمين التي تقدر هذه السنة بمبلغ 3.522 مليون درهم عوض 3.174 مليون سنة 1987 ، ضمن الواردات، واعتبار الصادرات مسلمة بميناء الشحن، يكون العجز التجاري قد تدنى بنسبة 21 % ، وتم تقليصه إلى 9,4 مليار درهم، فأصبح بذلك يمثل قرابة أربعة أشهر من الصادرات مقابل ستة أشهر منذ سنة خلت. وفي ذات الوقت طرأ تحسن ملموس على معدل التغطية لما انتقل من 66,3 % إلى 76 % (1).

ويكشف تحليل التدفقات التجارية حسب أهم الأركان عن تعزيز هام لفائض الميزان الغذائي وميزان سلع الاستهلاك كما أنه يبرز تخفيفا واضحا للأرصدة السلبية التي خلفتها مبادلات أنصاف المنتجات، والمنتجات الطاقية والمواد الخام. وبخلاف ذلك، تفاقم العجز الناتج عن أمتعة التجهيز بشكل ملموس، على إثر الانتعاشة البينة للاستثمارات.

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988
المواد الغذائية	- 1 534	+ 389	+ 2 197	+ 2 366	+ 3 353
الطاقة ومواد التزييت	- 8 236	- 9 965	- 4 865	- 5 528	- 4 543
المواد الخام	+ 1 434	+ 214	- 492	- 848	- 142
أنصاف المنتجات	- 1 363	- 2 136	- 2 558	- 2 592	- 1 681
أمتعة التجهيز	- 6 333	- 6 367	- 7 832	- 7 066	- 8 393
مواد الاستهلاك	+ 746	+ 930	+ 1 046	+ 1 787	+ 2 024
المجموع	- 15 286	- 16 935	- 12 504	- 11 881	- 9 382

ويشير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية إلى أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لاتزال المتعامل الرئيسي مع بلادنا ولو تدنت حصتها النسبية ضمن مجموع الصادرات بسبب ترويج مشتقات الفوسفاط خارج أوروبا.

ومن جانب آخر، حتمت الظروف المتولدة عن المحيط الدولي ومن ضمنها توسيع السوق المشتركة، القيام بمساعي جديدة لولوج الأسواق الخارجية وربط الاتصال بزبناء محتملين. غير أنه أمام التنافس القوي والآثار المتوقعة من السوق الموحدة الأوروبية، يتعين الاقدام على التحولات اللازمة بقصد اكتساب القدرة على مواجهة متطلبات الطلب الخارجي.

الـــواردات

بعد أن انخفضت سنة 1986 وانتابها شبه الركود خلال 1987 ، بلغت قيمة الواردات 39.133 مليون درهم، فسجلت زيادة قوية نسبتها 10,9 % . وكانت ناتجة بقدر بالغ عن الكميات المجلوبة التي وصلت إلى 14,7 مليون طن وسجلت زيادة بمعدل 7,4 % . ومن الواضح، أن السعر المتوسط لدى الاستيراد قد ارتفع من جديد. غير أن هذا التطور الاجمالي ينطوي على حركات متباينة الاتجاه بحسب اختلاف الأركان، التي يبين تحليلها أن الكلفة المرجحة للمقتنيات قد ظلت في الجملة، قارة نسبيا.

وفي هذا الصدد، يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات. يتعلق الأول بالمواد الغذائية وأمتعة الاستهلاك التي ارتفعت قيمتها رغم تدني الكميات المقتناة. ويشمل الاتجاه الثاني انخفاض فاتورة الطاقة ولو تزايد الحجم المستورد. وفي الأخير، هناك فئة ثالثة من المواد، كأنصاف المنتجات، وأمتعة التجهيز والمواد الخام، وقد سجلت زيادات سواء من حيث الكمية أو من حيث القيمة.

وقد تغيرت، والحالة هذه، تركيبة الواردات، بحيث أن حصص أنصاف المنتجات، وأمتعة التجهيز والمواد الخام مثلت على التوالي 26,4 % و 22,3 % و 16,4 % من المجموع. وعلى النقيض من ذلك تراجع نصيب كل من المواد الغذائية والمنتجات الطاقية إلى ما نسبته 10,7 % و 13,2 % . وفي الأخير ظلت الأهمية النسبية لأمتعة الاستهلاك مستقرة عند حوالي 11 % .

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 إلى 36 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المواد الغذائية

وصلت القيمة المقابلة لمشتريات المواد الغذائية، التي سبق لها أن تقلصت بنسبة 8,1 % في 1987 ، إلى 4175 . مليون درهم خلال هذه السنة، وارتفعت بمعدل 4,9 % على إثر زيادة الأسعار رغم تضاؤل الكميات المستوردة بنسبة 25,6 % عوض ارتفاعها بمعدل 28,2 % في العام الماضي.

ويعزى ذلك الانخفاض، بالأساس، إلى تناقص المشتريات من القمح والذرة بنسبة 31 % وهي تمثل ما يربو على ثلث قيمة هذا الركن، ولم تشمل سوى 15 مليون قنطار نظرا للنتائج الملحوظة للموسم الزراعي الأخير، لكن تكلفتها البالغة 1.564 مليون درهم لم تخف إلا قليلا.

وقد شمل نفس الاتجاه، لكن بشكل أكثر بروزا، التموينات من السكر، إذ بلغت قيمتها 558 مليون درهم فارتفعت بما يناهز النصف، في حين تراجع حجمها بمعدل 5 % .

أما المصروفات من أجل استيراد المواد الغذائية الاخرى فقد وصل مجموعها إلى 2.053 مليون درهم، وسجل زيادة نسبتها 4,1 % وهي أقل بقدر ملموس من نمو الكميات بمعدل 16,4 % في أعقاب طلب قوي على الشاي والبن وتقلص الطلب على التبوغ والتوابل.

الطاقة ومواد التزييت

ارتفع الطلب على المنتوجات الطاقية ومواد التزييت بقدر ضئيل، إذ وصل إلى 6,3 مليون طن واستلزم دفع 5.156 مليون درهم، وهو مبلغ أقل بنسبة 16,4 % من السنة الماضية، على إثر انخفاض أسعار البرميل من النفط. وقد شملت الفاتورة النفطية كمية تناهز 5 ملايين من الأطنان، وسجلت لوحدها، انخفاضا يفوق السدس حيث انحصر مبلغها في 4.380 مليون درهم. وفيما يخص نفقات استيراد باقي منتجات هذه المجموعة، فإنها تقلصت بأكثر من 7 % ، ولم تمثل سوى 776 مليون درهم.

المواد الخام

استلزمت التموينات من المواد الخام صرف 6.408 مليون درهم، بارتفاع نسبته 17,5 % ، بينما تزايدت الكميات المقتناة بأكثر من الثلث. وهذا التطور ناتج، في آن واحد، عن انخفاض أثمنة الكبريت والأخشاب الخام وعن الزيادة في أسعار الزيوت النباتية.

شكلت مشتريات الكبريت اللازمة لانتاج الحامض الفوسفوري. قرابة 43 % من هذا الركن ووصلت إلى ما قدره 2.748 مليون درهم، فسجلت زيادة بنحو 32 % في مقابل ارتفاع ملموس من حيث الوزن، يفوق الخُمُسَيْن. أما اقتناءات المواد من أصل حيواني ونباتي، وقدرها 2.998 مليون درهم ، فقد ازدادت بنسبة 9 % من حيث القيمة وبما يقارب الخمس فيما يرجع للوزن. ويشمل هذا التطور بصفة خاصة الزيوت النباتية والأخشاب الخام.

أنصاف المنتجات

تمثل مشتريات أنصاف المنتجات، الضرورية بالنسبة للصناعات المحلية وللتصدير على حد سواء، أكثر من ربع الواردات وقد تجاوزت 10 ملايير درهم وسجلت توسعا بما يربو على الربع سواء من حيث القيمة أو الوزن. وشمل هذا التطور مجموع منتجات هذا الركن بدرجات متفاوتة، وخاصة منها المواد الكيماوية ومادة البلاستيك، والصفائح المعدنية وكذا الحديد والفولاذ.

أمتعة التجهيز

على نقيض ما طرأ من تراجع خلال العام الماضي، وصلت الطلبات على أمتعة التجهيز التي تأتي في الرتبة الثانية بعد أنصاف المنتجات، إلى 9 ملايير من الدراهم تقريبا، وتزايدت بنحو الخمس من حيث القيمة وبما يناهز الربع فيما يرجع للوزن. وقد سجل هذا التطور عن حركتين متباينتي الاتجاه : كانت الاولى نحو الارتفاع وتشمل الالات، والبواخر، والمصاعد والسيارات الصناعية. وكانت الثانية نحو الانخفاض وتهم التجهيزات الزراعية وخاصة منها الجرارات.

أمتعة الاستهلاك

بلغت قيمة مشتريات أمتعة الاستهلاك 4.319 مليون درهم، وسجلت توسعا بنسبة 5 % رغم تضاؤل الكميات بنحو 7 % . وتأتت هذه النتيجة عن انخفاض بالغ في كميات منتجات مختلفة ولو أن قطع الغيار والأدوية ومنسوجات الخيوط والقطن على الخصوص، تزايدت سواء من حيث الوزن أو القيمة.

الصادرات

وصل مجموع الصادرات إلى 29.751 مليون درهم، وسجل توسعا يربو على الربع، كما أن حجمها البالغ 21,3 مليون طن، شهد زيادة محدودة في بضع 18 % . وقد تأتى هذا الأداء الجيد، بصفة أساسية بفضل تعزيز مبيعات المواد الغذائية في أعقاب النتائج الحسنة للموسم الفلاحي، وارساليات الفوسفاط ومشتقاته على إثر انتعاش الطلب وعودة الأسعار إلى الارتفاع في الأسواق العالمية. وزيادة على ذلك، كانت أهم الأركان في ارتفاع ملموس أكثر مما مضى. وخلافا للتوقعات الموضوعة في هذا المجال، تراجعت ارساليات بعض مواد الاستهلاك بمفردها، خاصة على إثر إجراءات تقييدية لولوج السوق الأوروبية المشتركة.

وهكذا تكون بنية الصادرات قد تغيرت، إذ تقلصت حصة كل من المواد الغذائية وامتعة الاستهلاك وأصبحت محدودة في 25,3 % و 21,3 % . وبخلاف ذلك، ارتفع نصيب المواد الخام إلى 21,1 % ، وحصة أنصاف المنتجات من 24 % إلى 29 % فاصبحت تشكل أهم ركن. وفي الختام بلغت حصة باقي الأركان متضائلة ولم تتجاوز 3,3 % .

المواد الغذائية

تأثرت صادرات المواد الغذائية بسبب انخفاض أسعار بعض المنتوجات، وقد وصلت في المجموع إلى 7.528 مليون درهم وارتفعت بنحو 19 % فقط ولو تعززت الكميات بشكل ملموس بنسبة 39 % . فعلا، بلغت الكميات المصدرة إلى ما يفوق 1.440 ألف طن بقليل، وسجلت بذلك زيادة ببضع 400 ألف طن، مردها أساسا إلى مبيعات الشعير إلى الخارج، وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات. وعلى أي، تزايدت جميع الارساليات باستثناء البواكير التي تقلصت بنسبة 10,6 % من حيث الحجم ولم تجلب سوى 779 مليون درهم، على إثر توقفات عديدة لارساليات الطماطم في اتجاه أقطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وجلبت مبيعات الحوامض قيمة مقابلة بالدرهم بلغت 1.610 مليون، وتنامت بنسبة 10,7 % كما جلب منتوج الصيد البحري 3.427 مليون درهم، بزيادة قدرها 14,8 % . ومن جهة أخرى، سجلت مصدرات الفواكه والخضر نتائج مرضية.

المواد الخام

بعد أن تراجعت بنحو 10 % في السنة الماضية، جلبت صادرات المواد الخام 6.266 مليون درهم، وارتفعت بمعدل 36 % ولو أن الكميات لم تزد إلا بنسبة 10,5 % .

بلغت صادرات المعادن ما قدره 5.136 مليون درهم، فشكلت أكثر من أربعة أخماس هذا الركن، وتنامت بنسبة 35,8 % من حيث القيمة و 10,4 % فيما يرجع للحجم. ويشمل هذا التطور الملائم ارتفاعا بمعدل 9,2 % لارساليات الفوسفاط التي وصلت إلى 14,3 مليون طن وجلبت إيرادا قدره 4.154 مليون درهم،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بزيادة نسبتها 34,9 % . كما أنه يعكس تحسنا بينا لارساليات باقي المعادن التي تزايد مدخولها بنحو 40 % حيث وصل إلى 982 مليون درهم، وذلك على الخصوص بفضل تنامي الكميات المصدرة بنسبة الربع.

وبالمثل، بلغ مجموع مبيعات المنتجات من أصل حيواني ونباتي، وخاصة منها عجين الورق، ما قدره 1.130 مليون درهم وارتفع بمعدل 37,2 % يعزى بصفة رئيسية إلى تزايد الكميات المصدرة بنسبة 23,3 % .

المواد نصف المنتهية الصنع
والمنتهية الصنع

تتألف المواد المصنعة بنسبة تفوق 56 % من أنصاف المنتجات وقد جلبت مبيعاتها 15.344 مليون درهم، وهو مبلغ في ارتفاع لا يكاد يصل إلى 30 % في حين اتسعت الكميات بأكثر من النصف. غير أن حصتها ضمن مجموع الصادرات انتقلت في ظرف سنة من 50 % إلى 52 % تقريبا.

وتزايدت ارساليات أنصاف المنتجات لوحدها بما يربو على النصف من حيث الوزن والقيمة على حد سواء، وبلغت 8.642 مليون درهم، خاصة على إثر الطلب على مشتقات الفوسفاط. ذلك أن مصدرات الحامض الفوسفوري وصلت إلى ما قدره 4.672 مليون درهم، أي بتوسع نسبته 30,4 % ، وبلغت ارساليات المخصبات 2.638 مليون درهم وتنامت بثلاثة أضعاف تقريبا. وتزداد أهمية هذا التطور لكونه يشتمل على ارتفاع هام في الكميات. وفي المجموع انتقل السعر المتوسط للطن المصدرة من الحامض الفوسفوري، من 2.544 إلى 2.722 درهم، ومن 1.263 إلى 1.556 درهم فيما يخص الأسمدة.

هذا، وبلغت إرساليات المواد المنتهية الصنع 6.702 مليون درهم، وسجلت زيادة بنسبة 8,2 % ولو تراجعت كمياتها بمعدل 12,2 % . فإذا كانت مبيعات امتعة التجهيز قد انتعشت من حيث الوزن وخاصة فيما يرجع للقيمة، بحيث وصلت إلى 359 مليون درهم، فان الطلبات على مواد الاستهلاك كان اتجاهها أقل ملاءمة. ذلك أنها جلبت ما قدره 6.343 مليون درهم، ولم ترتفع إلا بقدر محدود ونسبته 7,6 % كما أنه طرأ عليها تراجع واضح من حيث الكميات وصل إلى 14,9 % خاصة فيما يتعلق بمنسوجات الخيوط والقطن، في حين تدنت أسعار الألبسة الجاهزة والملابس الداخلية. وبخلاف ذلك تميزت صادرات الأحذية، والألبسة الجلدية ومواد التعطير بتطور مرض.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

ظل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يتميز بهيمنة أوروبا، التي ارتقت النسبة المائوية للواردات منها إلى 63 % فيما انخفضت نسبة المصدر إليها إلى 67 % . وقد مثلت المبادلات مع السوق الأوروبية المشتركة 54 % من المجموع وخلفت عجزا تحدد في مبلغ 3.679 مليون درهم. وهكذا تزايدت الواردات، التي تبلغ قيمتها المقابلة بالدرهم 20.517 مليون، بمعدل 10,6 % فيما تنامت الصادرات، ومبلغها 16.838 مليون درهم بنسبة 17,4 % .

تؤلف لوحدها المعاملات مع فرنسا وهي الشريك التجاري الرئيسي، نسبة 24 % من المبادلات الكلية، وقد خلفت عجزا بلغ نحو مليار درهم. فتقاقم درهم وتزايدت بمعدل 12,7 % في حين أن الصادرات، البالغة 7.742 مليون درهم، لم ترتفع سوى بنسبة 12,2 % .

وبالنسبة لباقي الشركاء التجاريين الرئيسيين، خف العجز بمقدار ملموس بحيث تراجع من 5.166 مليون درهم إلى 1.935 مليون نظرا لتقلص الوضعية المدينة خاصة تجاه الولايات المتحدة، والأقطار العربية المصدرة للنفط، وكذا نتيجة تدعيم الفائض إزاء اليابان وبوجه خاص إزاء الهند التي اشترت كميات هامة من الحامض الفوسفوري، بينما أسفر التبادل التجاري مع الاتحاد السوفياتي عن عجز متزايد.

وفي الأخير، خلفت الصفقات التجارية مع باقي الأقطار رصيدا سلبيا بمبلغ 3.768 مليون درهم، وقد تفاقم بنسبة النصف، على إثر تنامي العجز خاصة بإزاء كندا والبرازيل والمكسيك.

من الواضح أن الواردات لا يمكن الاستغناء عنها وهي ضرورية لتحريك الجهاز الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالمواد الأولية أو بأمتعة التجهيز. وعلاوة على ذلك، فان التبعية للخارج فيما يخص الطاقة باتت شبه تامة. وفي هذه الظروف سيظل حجم الواردات خاضعا لحاجيات كل من السوق الداخلية ومصانع التحويل العاملة من أجل الخارج. ومن جهة أخرى، فان الطلب الدولي وكذا الأسعار وولوج الأسواق تتحكم إلى حد بعيد في مستوى الصادرات. لذا، سيظل التوازن الذي نسعى لتحقيقه فيما بين المشتريات والمبيعات، متوقفا، فيما يخصنا، في المقام الأول، على قدراتنا على صنع منتجات تطابق من حيث الجودة والسعر، متطلبات الطلب الخارجي، وفي المقام الثاني، على تكلفة الواردات، التي لم تعد تخضع منذ بضع سنوات مضت لقواعد العرض والطلب فحسب.

ليس من شأن تكوين الكتل الاقتصادية، في الشمال، والشرق كما في الغرب، أن تساعد على ازدهار مبادلات متناسقة ودائمة ذلك أن التكيف اللازم لمختلف هذه الظاهرات يشكل تحديا تزداد أهميته لاسيما أنه يعني بلدا كان داعية للتبادل الحر وعمل به باستمرار تقريبا. وتبقى هناك، معرفة ما إذا كانت الظروف المحلية قابلة لتدعيم استمرار هذا النظام وإذا كان في قدرة المتعاملين مواجهة ذلك التحدي دون مطالبة بامتيازات معينة.

العلاقات المالية مع الخارج

تأكد تحسن ميزان الأداءات خلال 1988 ، وقد لوحظ منذ بضع سنوات، ويعود ذلك إلى استمرار عوامل ملائمة من أصل خارجي أسهمت بقدر بالغ في تدعيم آثار التقويم الاقتصادي الكلي الذي بوشر منذ ست سنوات. فعلا، كان لتضافر إجراءات تشجيع الأنشطة الموجهة نحو التصدير والحفاظ على معدل الصرف الفعلي عند مستوى قابل للمنافسة دونما تخفيض للقيمة الخارجية للدرهم والزيادة الاستثنائية في الانتاج، خاصة منه الفلاحي، أن مكنت من الاستفادة من فرص التصدير الناشئة بالخصوص عن انتعاش التجارة العالمية وبوجه خاص عن الطلب على الفوسفاط. كما أن التراجع الجديد لسعر البرميل من النفط مكن من التخفيف بشكل ملموس من الفاتورة الطاقية. وهذا التطور الحسن ناتج أيضا، في الواقع، عن الاستمرار في إعادة جدولة الدين الخارجي، التي شملت هذه السنة ما قيمته بالدرهم 11,7 مليار، منها 2,7 مليار برسم الفوائد.

وتبدو هذه النتائج هامة خصوصا وأن التحويلات إلى الخارج فاقت الرساميل المحصل عليها. وعلى أي، فقد واكبها تحسن جديد لمعدلات التبادل، وأمكن إحرازها رغم تحرير الواردات، والانخفاض البين في دخول المدخرات من أجور العمال المغاربة بالخارج، وتزايد أعباء الدين من فوائد ورأس مال وكذا تسوية قدر بالغ من المتأخرات التجارية. وزيادة على ذلك، كادت تكون تلك النتائج أكثر أهمية لو أن الاقتصاد الوطني لم يفتأ يتعرض للآثار السلبية لتزايد المنافسة، ولتقييدات لولوج بعض الأسواق خاصة في أوروبا، والرفع من معدل الفائدة، وعدم استقرار الصرف.

وفي نهاية الأمر، وصل مجموع العمليات الجارية مع الخارج بضع 112 مليار درهم أو 62 % تقريبا من الناتج الداخلي الاجمالي، عوض 63 % سنة 1987 ، وتعكس هذه النسب مدى أهمية المبادلات مع الخارج. وكان توسع المداخيل الجارية، التي ارتفعت من 50,8 مليار إلى 57,4 مليار درهم، أكثر أهمية من زيادة النفقات التي ارتفعت من 49,4 مليار إلى 54,5 مليار. وعليه، فإن ميزان الأداءات الجارية قد خلف، للسنة الثانية على التوالي، فائضا هاما، يفوق 2,9 مليار درهم، مناقضا للعجز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المتوالي المسجل من سنة 1975 إلى 1986 . ويشكل الفائض الذي تم إفرازه زهاء 1,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 0,9 % في العام السابق وعجز بلغ أوجه سنة 1982 بمقدار 11,9 مليار درهم.

وعلاوة على ذلك، سمح هذا الفائض ليس فقط بمواجهة تصفية شبه تامة لمتأخر الأداءات الخارجية، والتي وصلت إلى ما يربو على 500 مليون دولار في نهاية سنة 1987 ، وبخروج قدر صافي للرساميل غير النقدية نظرا، بالأساس، لتسديد أقساط الدين، ولكن مكن أيضا من إفراز رصيد إيجابي نهائي لميزان الأداءات، جاء ليدعم احتياطيات الصرف للبلاد.

وبالفعل، ارتفعت القيمة المقابلة بالدرهم لصافي الأصول الخارجية لدى النظام المصرفي من 5.864 إلى 7.519 مليون، فسجلت بذلك زيادة بمعدل 28,2 % . وقد نتج هذا التطور عن الموجودات القابلة للتحويل، التي انتقلت من 5.846 إلى 7.501 مليون درهم، فيما ظل الرصيد الدائن للأوفاق الثنائية للأداء عند حوالي 18 مليون. ورغم هذا الازدهار الملموس، الذي رفع المتاحات من النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي، فانها لاتزال غير كافية لمواكبة سياسة تحرير الواردات، ودعم جهد الاستثمار الذي يعد ضروريا، ولو بالنسبة لصيانة البنيات الأساسية ليس إلا، وفي الأخير، لتؤدي إلى إدخال المزيد من الليونة على تدبير التسويات، وذلك لوضعها في مأمن من التقلبات الظرفية الداخلية والخارجية. وهكذا فان حجم الموجودات الخارجية الصافية لا يمثل سوى شهرين ونصف من الواردات بما فيها تكاليف النقل والتأمين، ولذا يدعو إلى المزيد من الدعم. (1)

ميـــزان الأداءات

لقد تضاءل عجز حساب السلع والخدمات من جديد، وللمرة الثانية على التوالي منذ 1974 يظهر رصيد العمليات الجارية فائضا ذا أهمية، وقد جاء هذا التطور في أعقاب ارتفاع إيرادات التصدير والسياحة، وتخفيف المصاريف المتعلقة بالصفقات الحكومية. وأمكن إحراز هذه التقدمات الجديدة بالرغم من التزايد القوي للواردات والمرتبط خاصة بحاجيات الأنشطة المنتجة، والتفاقم البين لمبلغ الفوائد المدفوعة برسم الدين، والانخفاض الملحوظ لدخول المدخرات من أجور العمال المغاربة بالخارج.

وفي المجموع، يظهر أن التوازن العام لميزان المدفوعات قد تم تأمينه، على غرار ما حدث في العام الماضي، كما يتضح من خلال الجدول أدناه، بفضل اتجاه الملائم للعمليات على السلع والخدمات وعلى الخصوص تخفيف العجز التجاري، أكثر منه إلى أداءات التحويل التي تضاءل الفائض الناتج عنها بصفة واضحة، أو إلى الرساميل الخارجية الصافية التي بدت سلبية لأول مرة منذ 1974 ، بما قدره 1290 مليون درهم، بعد أن كان لها في السنة الماضية دور ثانوي في تكوين الفائض النهائي لميزان الأداءات، وذلك، رغم إعادة جدولة مبالغ هامة.

الأرصدة بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987 *	1988 **
السلع والخدمات	16.979 -	19.343 -	16.065 -	13.332 -	10.100 -
أداءات التحويل	8.189 +	10.702 +	14.103 +	14.702 +	13.040 +
العمليات الجارية	8.790 -	8.641 -	1.962 -	1.370 +	2.940 -
الرساميل الخارجية	9.390 +	9.821 +	2.704 +	132 +	1.290 -
ـ الرساميل غيرالنقدية	(8.215 +)	(8.827 +)	(5.301 +)	(1.037 +)	(637 -)
ـ العمليات مع صندوق النقد الدولي	(1.175 +)	(994 +)	(2.597 +)	(905 -)	(653 -)
ميزان الأداءات	600 +	1.180 +	742 +	1.502 +	1.650 -

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام تقديرية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 37

السلع والخدمات

تواصل الميل إلى التقلص الذي ابتدأ في 1986 فيما يتعلق بالعجز الذي تسفر عنه عادة العمليات على السلع والخدمات حيث أنه سجل تراجعا واضحا، من 13.332 إلى 10.100 مليون درهم، وذلك ليس فقط على إثر ارتفاع المداخيل السياحية وانخفاض النفقات المتعلقة بالصفقات الحكومية، ولكن أيضا وبوجه خاص، بفعل تحسن الميزان التجاري. وعلى أية حال، فان هذا الرصيد شكل في نهاية الأمر ما يناهز 5,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 8,4 % سنة 1987 و 10,4 % في 1986 ، ومن الجائز أن يكون أقل مما هو عليه لولا تفاقم عبء فوائد الدين.

وهكذا تراجع العجز التجاري للسنة الثالثة على التوالي ولم يعد يمثل سوى 6,2 مليار درهم أو 3.4 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 5,6 % سنة 1987 ونسبة أقصاها 10.6 % في 1985 . وقد نتج تخفيف العجز هذا عن توسع الصادرات بنسبة 27 % بحيث انتقلت من 23.251 إلى 29.630 مليون في ظرف سنة. أجل، لقد كان لمبيعات الفوسفاط ومشتقاته، التي انتعشت بشكل واضح هذه السنة، دور هام في هذا التطور، لكن أسهمت فيه أيضا مواد أخرى، بنسب متفاوتة. أما المشتريات من الخارج، التي سجلت انكماشا بارزا خلال 1986 وشبه ركود أثناء 1987 ، فانها ارتفعت بمعدل 11,2 % في أعقاب غلاء أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية، وتقوية الطلب على أمتعة التجهيز. وفي هذه الظروف سجل معدل تغطية الواردات بالصادرات تحسنا ملموسا بلغ 82,8 % باعتبارها مسلمة بميناء الشحن وهو أعلى مستوى يلاحظ منذ 1974 .

وبالموازاة مع ذلك، انتقل العجز الذي أسفر عنه ركن نفقات النقل والتأمين من 1.612 إلى 1.720 مليون درهم. وبالفعل، تنامت المداخيل بأكثر من 16 % فبلغت 1.840 مليون درهم، فيما وصلت المصاريف المقابلة إلى 3.560 مليون درهم، ولم تسجل سوى زيادة محدودة بمعدل 11,4 % .

ونظرا لتكاثر عدد السياح، قدرت إيرادات العملة الأجنبية برسم الأسفار بمبلغ 9.050 مليون درهم، أي بزيادة 16 % . وقد أفرزت، بعد طرح المنيحات للقاطنين عند مغادرتهم للبلاد باتجاه الخارج، فائضا وصل إلى 7.850 مليون درهم في مقابل 6.700 مليون في العام السابق. أما المداخيل التي مرت بالفعل عبر المسالك البنكية فقد بلغت 8.275 عوض 7.322 مليون في العام الماضي بينما انتقلت النفقات من 1.038 إلى 1.130 مليون.

بعد الاستقرار الملاحظ في آخر السنة الماضية، وصل الرصيد السلبي لايرادات الاستثمار خلال هذه السنة إلى 8.660 مليون، وقد تفاقم بأكثر من الثلث، وتجاوز لأول مرة رصيد المبادلات التجارية. ويعزى هذا التغير أساسا إلى الزيادة السريعة للأداءات برسم خدمة الدين المتمثلة في الفوائد والتي وصلت، رغم إعادة جدولة ما يناهز 2,7 مليار درهم من الفوائد، إلى 8.400 مليون درهم أو ما نسبته 4,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 6.188 مليون و 3,9 % سنة 1987 . أما إيرادات العملة الأجنبية المتأتية عن التوظيفات بالخارج فقد ادرجت بمبلغ 150 مليون درهم.

وفي الأخير، تقلص العجز الناجم عن الصفقات الحكومية من جديد بحيث تراجع من 3.882 إلى 1.600 مليون درهم. ولذا، كانت حصته ضمن الرصيد السلبي لميزان السلع والخدمات، محدودة عند 15,8 % ، عوض 23,2 % بالنسبة لمجموع الخدمات الأخرى و 61 % فيما يرجع للمبادلات التجارية.

أداءات التحويل

خلافا للتوجه الذي لوحظ منذ سنوات عديدة، انحصر فائض أداءات التحويل في مقدار 13 مليار درهم عوض أكثر من 14 مليار خلال كل من السنتين الاخيرتين، وسجل بذلك انخفاضا هاما نسبته 11,3 % . ورغم تقلص هذا الفائض، فانه لازال يسهم بحصة وافرة في تحسن الحساب الجاري. وقد شمل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الانخفاض بالأساس تحويلات المدخرات من أجور العمال المغاربة بالخارج التي تراجعت، في ظرف سنة، من 13.268 إلى 10.701 مليون درهم، وانخفضت بما يناهز الخمس. ويثير هذا التطور انشغالا بالغا لكون هذه التحويلات عرفت ازدهارا بدون انقطاع تقريبا منذ فترة طويلة، وأن التبريرات المقترحة لهذا الانخفاض ليست كلها مبنية على أساس ولا مرضية تماما. إلا أن السبب المحتمل يكمن في كون العمال قد استوردوا بعض السلع، وخاصة منها السيارات التي لم يتم إدراجها على كل حال ضمن الواردات. ومهما يكن من أمر، مازالت هذه المداخيل تشكل عنصرا أساسيا في ميزان المدفوعات ومصدرا هاما للعملة الاجنبية. أما الارساليات من دخول الأجانب المقيمين أو الذين يغادرون البلاد بصفة نهائية، فقد انخفضت من 227 إلى 200 مليون درهم.

وفي ذات الوقت، تظهر أداءات التحويل العمومية فائضا بمقدار 1.350 مليون درهم، يفوق نظيره للسنة الماضية. ذلك أن المداخيل بلغت 1.710 مليون درهم. ووصلت المصروفات، المتعلقة على الخصوص بالمعاشات المدفوعة للخارج وبالمساهمة في النفقات الادارية للمنظمات الدولية، إلى ما قدره 360 مليون.

وفي المجمل، سمح الفائض الكلي لأداءات التحويل، رغم تراجعه البين، ليس فقط بتغطية عجز ميزان السلع والخدمات بكامله، والذي سجل في الواقع انخفاضا ملحوظا هذه السنة، ولكن مكن أيضا من الحصول على رصيد إيجابي بلغ 2.940 مليون درهم على صعيد الحساب الجاري؛ وقد كان لهذا الاخير، كما هو الشأن في 1987 ، دور حاسم في إعادة تكوين احتياطيات الصرف للبلاد.

الرساميل الخارجية

بعد أن تقلص بشكل قوي خلال 1987 ، أعقب فائض الرساميل غير النقدية، بما فيها العمليات التي أجريت مع صندوق النقد الدولي، عجز يبلغ هذه السنة 1.290 مليون درهم، ويأتي مناقضا للفوائض الهامة التي لوحظت في الفترة من 1975 إلى 1986 ، وتقدر بالمتوسط ببضع 7 ملايير من الدراهم لكل سنة، مع مبلغ أقصى قدره 13,2 مليار سجل في 1982 . وبالفعل، وصلت المبالغ المتلقاة إلى 12.458 مليون درهم وقد ارتفعت، ولاشك، بنسبة 14,8 % ، غير أن النفقات ارتفعت إلى مقدار 13.748 مليون وسجلت زيادة قوية، بمعدل 28,3 % ، وذلك بالرغم من إعادة جدولة بضع 9 ملايير درهم برسم الدين.

ويبرز مجلوب الرساميل الخاصة كما كان الشأن خلال العام الماضي عجزا مرتفعا نسبيا وصل إلى 2.880 مليون درهم. ويعزى هذا التطور أساسا إلى السلفات التجارية التي أسفرت، من جديد، عن رصيد سلبي. وفي هذا الصدد، لا تسمح الاحصائيات المتوفرة بالتمييز بين التسهيلات المقدمة للمصدرين وتلك التي تمنح للمستوردين، إلا أنه من المحتمل جدا أن تكون الأولى أكثر ميلا إلى الارتفاع في حين تبدو الثانية، بخلاف ذلك، أقل أهمية بالنظر إلى حجم الواردات. وقد أفرزت القروض والاستثمارات من جانبها فائضا محدودا نظرا لاستمرار ضعف المجلوبات المدرجة بهذا الركن، والتي لا تبدو متناسبة والامكانيات الموضوعة رهن إشارة من توفرت لديهم الرساميل ولا مع الفوائد التي يمكن للمغرب أن يجنيها من تلك العمليات.

وفيما يخص العمليات على مستوى الرساميل العمومية، فانها أبدت فائضا بمقدار 2.243 مليون درهم، وهو أدنى بكثير مما سجل في العام الماضي. ذلك أن الأموال المتلقاة ارتفعت من 8.175 إلى 11.243 مليون درهم منها 6.680 مليون من القروض بالعملة الأجنبية، قدم البنك الدولي القسط الأوفر منها. وبالموازاة مع ذلك، بلغ مجموع المصروفات المتمثلة أساسا في أقساط الدين 9 ملايير درهم تقريبا وقد زاد عبؤها بقدر بالغ رغم إرجاء آجال الاستحقاق.

لقد أسفرت العمليات مع صندوق النقد الدولي، التي باتت تتمثل في أرصدة سلبية منذ 1986 ، عن خروج مبالغ صافية للرساميل، هذه السنة أيضا، بما يناهز 650 مليون درهم. غير أنه تم إبرام اتفاق جديد مع الصندوق لمدة 16 شهرا ابتداء من شتنبر 1988 وذلك بهدف دعم برنامج التقويم الذي بوشر من قبل، ومواصلة جهود إعادة الهيكلة وتحسين وضعية ميزان الأداءات الجارية. ويحتوي الاتفاق على تسهيلات جديدة يصل مجموعها إلى 210 مليون من حقوق السحب الخاصة. وخلال سنة 1988 ، شمل استعمال الموارد المقدمة من طرف تلك المؤسسة تعبئة 40 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم الشطر السادس من قرض المؤازرة البالغ 230 مليون من حقوق السحب الخاصة والممنوح في آخر 1986 ، كما استعملت خلال شتنبر ودجنبر 1988 حصتين قدر كل واحدة منهما 35 مليون من حقوق السحب الخاصة، وتم ذلك في إطار اتفاق المؤازرة الجديد. وفي المجموع، وصلت القيمة المقابلة بالدرهم لتلك السحوبات 1.215 مليون، لكن مبلغ الاستردادات وصل إلى 1.868 مليون درهم.

ونتيجة لذلك، وبعد انخفاض طفيف خلال 1987 ، فان العبء الاجمالي الفعلي للدين الخارجي، الناجم عن مجموع تسديدات أقساط الدين وإضافة ما قدره 8.400 مليون درهم برسم الفوائد المدرجة في النفقات ضمن ركن إيرادات الاستثمار، قد تزايد بشكل ملموس إلى مقدار 22.148 مليون درهم. وهكذا تكون البلاد قد خصصت ما يزيد على ثلث المداخيل الجارية، أو ما نسبته 12,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي، لتغطية أعباء الدين، أي قسط وافر من القيمة المضافة التي ارتفعت بشكل استثنائي، والتي أمكن إفرازها لدعم الدخل الوطني.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لقد تم القيام بأعمال جديدة من أجل تبسيط المسطرات الادارية المتعلقة بالتجارة الخارجية وتنظيم الصرف.

وهكذا، جرى تمديد جديد لقائمة السلع ذات الاستيراد الحر، بحيث أصبحت تحتوي على أكثر من 90 % من المواد. كما أنه تقرر تمديد أجل تسديد المستوردات من 12 إلى 24 شهرا، وإعفاء المشتريات بدون أداء من تأشيرة مكتب الصرف.

وفيما يخص الصادرات، تقرر أيضا حذف تأشيرة الخروج ورسم التفتيش الذي كانت تخضع له منتوجات الصناعة التقليدية كما تقرر إنشاء شركة تأمين التصدير تقوم بتغطية الاخطار بشكل أوسع مما كان يشتمل عليه النظام السابق. ومن جهة أخرى، خفض من 10 ملايين إلى مليونين رقم الأعمال اللازم لكي يستفيد مصدرو المنتجات الصناعية من الاعفاءات الضريبية.

وأدخلت أيضا إجراءات عديدة لرفع القيود عن حركات عمليات الخدمات والرساميل. ذلك أنه أصبح بوسع السياح الأجانب من الآن فصاعدا أن يصحبوا معهم العملات الاجنبية دون أي تحديد للمبلغ أو تصريح بالجمارك. أما المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج، فقد خول لهم فتح حسابات بالدراهم القابلة للتحويل، لكن بمبلغ أولي يساوي 500 آلاف درهم. وفي الاخير، لم تعد لا الاستثمارات الأجنبية ولا التحويلات المترتبة عنها خاضعة لاذن من مكتب الصرف.

وفيما يخص سعر الصرف، لم يتخذ أي إجراء لتغيير قيمة الدرهم منذ يوليوز 1985 . وهكذا لا تعكس التغيرات المسجلة منذ ذلك التاريخ سوى تقلبات أسعار العملات الاجنبية بأسواق الصرف الدولية. ومن نهاية سنة لاخرى، تدنت قيمة الدرهم بمعدل 5 % بالنسبة للدولار الامريكي، لكنها ارتفعت بنسبة 6,8 % تجاه العملات المكونة للنظام النقدي الاوروبي. وقد ظلت بدون تغيير تقريبا حيال الجنيه الاسترليني وكذا الين الياباني. إلا أنه، على أساس المتوسط السنوي لاسعار الصرف اليومية، ظل الدرهم مستقرا نسبيا بالمقارنة سواء مع عملات النظام النقدي الاوروبي أو الدولار.

لقد سجل الحساب الخارجي تحسنا أكيدا، وهو ناتج في آن واحد عن الاجراءات المتخذة في إطار برنامج التقويم وعن تضافر عوامل من أصل خارجي وداخلي. فعلا، مكن كل من إنعاش الصادرات وتزايد المداخيل الجارية الاخرى ليس فقط من تصفية شبه تامة لمتأخرات الديون التجارية ومواجهة خدمة الدين،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولكن أيضا من التوصل إلى تعزيز مستوى احتياطيات الصرف. وعلى أي، لا يزال الرفع من الموجودات الخارجية غاية مستهدفة بإلحاح، وهي القمينة وحدها بتأمين شيء من حرية التصرف في تدبير التسديدات إزاء الخارج.

غير أن تسديد أقساط الدين أدى إلى اللجوء من جديد إلى تمويلات خارجية بقدر يكاد يساوي المبالغ المستحقة. وأمام النتائج الهشة المحصل عليها، لامناص هنالك من متابعة الجهود التقويمية مع السعي لتحديد تحملات الدين الخارجي التي يزداد عبؤها خصوصا وقد استلزمت تغطيتها هذه السنة ارصاد الجزء الأوفر من النمو الاقتصادي، الذي كان مرتفعا في الواقع وتم إحرازه بصعوبة؛ وكان ذلك على حساب حاجيات الاقتصاد، خاصة في مجال التنمية.

المالية العمومية

يندرج التطور الاجمالي للمالية العمومية كما كان الشأن فيما سبق، سواء على صعيد الاعداد أو التنفيذ، في إطار استمرار العمل ببرنامج التقويم الذي بوشر منذ عدة سنوات، مما يبلور الارادة في التوصل إلى تطابق موارد الخزينة ونفقاتها، الشيء الذي تتوقف عليه إلى حد كبير التوازنات الأساسية للاقتصاد. وقد كان هذا التطور خلال 1988 إيجابيا على عدة مستويات ولو أن بعض المؤشرات، أقل ملاءمة، تبعث على المزيد من اليقظة وتدعو إلى اعتماد استراتيجية معززة تهدف إلى زيادة أكثر في الموارد أو تحديد أكبر للنفقات، أو جمع متناسق بين الخيارين.

وبالفعل، مكن التطبيق التدريجي للعناصر الرئيسية للاصلاح الضريبي من التغلب على عدة تصلبات بنيوية، وقلب الوضعية التي كانت ميالة إلى جمود المداخيل، حيث ارتفعت هذه الأخيرة إلى مستوى لم يسبق له مثيل على الاطلاق بالقياس للناتج الداخلي الاجمالي، وقدره 23 % أو 41,6 مليار درهم. وقد ترتبت هذه النتيجة في البعض منها في الواقع، عن الاسهام الاستثنائي للربح الناجم عن الفرق بين أثمنة شراء المنتجات النفطية وبيعها.

وقد كان الاهتمام بتحديد النفقات الجارية بينا من جهته بحيث نوبعت سياسة الاعراض عن مؤازرة المقاولات والمؤسسات العمومية، والحد من دعوم الاثمان للاستهلاك وللانتاج. إلا أنه كان من اللازم رفع أجور ومرتبات بعض فئات الموظفين بقدر محدود والتي لم تشملها أية زيادة عامة منذ سنة 1983. غير أن الحدث البارز كان يكمن دون شك، في تعزيز هام للاستثمارات، وإن ظل عبء تحملات الدين جد ثقيل وقاسر، حتى بعد إعادة الجدولة. وفي الجملة، مثلت النفقات 32,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي، بمبلغ 58,8 مليار درهم، وخصص منه للتسيير نسبة 45 % تقريبا، وأكثر من 30 % لاعباء الدين الداخلي والخارجي، وما يقارب الربع للاستثمار.

وهكذا، فان ظهور فائض هام على صعيد العمليات الجارية، يفوق 6 مليار درهم أو 3,4 % من الناتج الداخلي الاجمالي، قد مكن من تمويل، بواسطة موارد الميزانية، ما يربو لأول مرة على نصف نفقات الاستثمار المنجزة والتي أمكن فضلا عن ذلك، تأمينها بنسبة أعلى عن طريق مساعدات خارجية، مرتبطة بدورها بتنفيذ المشاريع.

ولذلك، فان حاجة الخزينة إلى التمويل الصافي قد تم تقليصها من 4,9 % إلى 4,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي، أي 8,2 مليار درهم، رغم أن مجموع التسديدات الذي وصل إلى 2,6 مليار تجاوز المبالغ المتوقعة في البداية برسم المتأخرات. وهكذا، يكون قد تحقق الهدف المرسوم لتقويم المالية العمومية.

غير أن التحملات الاجمالية للخزينة تنامت مرة أخرى، بنسق أكثر سرعة من نمو الناتج الداخلي الاجمالي. كما أن العجز الحاصل في عمليات الخزينة والناتج عن مجموع التسديدات، بما فيها أقساط الدين، قد اتسع ليصل إلى 17,2 مليار درهم. لذلك، بات من الضروري اللجوء، من جديد، إلى الاقتراضات الخارجية بمبلغ 8,7 مليار، ونظرا لتعبئة إدخار داخلي بمقدار مليار من الدراهم فقط، إلى تمويل هام من أصل نقدي وصل إلى 6,5 مليار درهم.

قانون المالية

يعتبر إعداد القانون المالي لسنة 1988، كما كان الشأن خلال العامين الأخيرين، امتدادا لبرنامج تصحيح المالية العمومية الرامي إلى تخفيض عجز الميزانية.

ففيما يخص الموارد، تم اتخاذ ترتيبات في إطار مواصلة الاصلاح الجبائي، الذي يستهدف بالاساس الوضوح في العمليات. وفي هذا الصدد جرت مراجعة بعض معدلات الضريبة على القيمة المضافة من أجل الرفع من الايرادات؛ إلا أنه في نفس الوقت، تم التخفيف من الضرائب المطبقة على الاجور الدنيا وعلى أرباح المقاولات.

ومن جانب آخر، وفي إطار سياسة نشطة للامركزية وحتى تتمكن الجماعات المحلية من التوفر على الموارد المالية اللازمة لتحقيق مشاريع اجتماعية واقتصادية، سيدفع للجماعات مباشرة هذه السنة، ما نسبته 30 % من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، وتنخفض تبعا لذلك، موارد الميزانية العامة بنفس المقدار.

ويبرز قانون المالية لسنة 1988، في نهاية الأمر، تخفيضا جديدا للعجز الاجمالي، من 9,8 إلى 8,8 مليار درهم فيما كان يصل إلى 12,9 مليار سنة 1986.

ويبين الجدول التالي تطور أهم أركان الميزانية، كما تم إعدادها في إطار قوانين المالية للسنتين الاخيرتين. (1)

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1987 **	1988	1987 **	1988	1987	1988
الميزانية العامة	59.697	58.486	51.100*	51.148*	- 8.597	- 7.338
ـ التسيير	23.677	25.134				
ـ الدين العمومي	16.096	17.301				
ـ التجهيز	19.924	16.051				
الميزانيات الملحقة	622	683	622	683		
الحسابات الخاصة	9.665	8.788	8.471	7.267	- 1.194	- 1.521
قانون المالية	69.984	67.957	60.193	59.098	- 9.791	- 8.859

(*) تتألف موارد الميزانية العامة من :
ـ المداخيل العادية 33.700 مليون سنة 1987 و 32.878 مليون سنة 1988
ـ إيرادات الاقتراض : 17.400 مليون سنة 1987 و 18.270 مليون سنة 1988

(**) إن التحملات وموارد كل من الميزانية العامة والحسابات الخاصة لسنة 1987 قد تم تضخيمها بسبب القيود المحاسبية التي أجريت من أجل تسجيل الارصاد المؤقت لحصة 30 % من إيراد الضريبة على القيمة المضافة ـ أي 2.775 مليون ـ لفائدة الجماعات المحلية. وبداية من 1988، سيتم دفع هذه الحصة مباشرة للجماعات. لذا يلزم أخذ هذه العملية بالاعتبار عند القيام بالمقارنة مع سنة 1987

وهكذا، فان الميزانية العامة تبرز فائضا في التحملات بالقياس للموارد، ويبلغ 7,3 مليار وهو أدنى مما كان عليه في ميزانية 1987.

نفقات الميزانية العامة

تم حصر سقوف المبالغ القصوى للتكاليف عند 58,5 مليار درهم، تخصص منها نسبة 43 % لنفقات التسيير، و 29,6 % لخدمة الدين العمومي، و 27,4 % للاستثمارات.

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم التسيير غلافا ماليا قدره 25,1 مليار، بزيادة 6,2 % عوض 7,1 % في السنة الماضية. وتصل نفقات الموظفين إلى 16,4 مليار مسجلة ارتفاعا بنسبة 6,5 %، يعزى النصف منه تقريبا إلى خلق 22.450 منصبا للشغل بالاضافة إلى الوقع المالي لتحسين التعويضات العائلية. وتم رفع النفقات المخصصة للمعدات بنسبة 10,4 %، حيث وصلت إلى 6,2 مليار، وذلك تلافيا لتكوين

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 38 و 39

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مؤخرات جديدة في التسديدات المتعلقة بالماء والكهرباء، والمواصلات والرسوم البريدية، ومن أجل تعزيز ملموس لنفقات المعدات الخاصة للوزارات ذات الطابع الاجتماعي. أما التكاليف المشتركة، فتبلغ حوالي مليارين، أي بانخفاض 13 % بالمقارنة مع السنة السابقة، ويعزى هذا التدني إلى تقلص الدعوم المقدمة لصندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، والتي تراجعت، إجمالا من 1,4 مليار إلى 930 مليون درهم. وفي الأخير تم تحديد الاعتمادات برسم المصاريف غير المتوقعة في مبلغ 340 مليون، وذلك بهدف تأمين دفع الزيادات في الرواتب لفائدة هيئة التعليم بالسلك العالي.

وقدرت النفقات برسم خدمة الدين العمومي بمبلغ 17,3 مليار درهم، بزيادة 7,5 % ، مردها بصفة اقتصارية إلى ارتفاع يفوق ثلاثة أخماس تحملات الدين الداخلي، التي تبلغ 5,5 مليار منها ما يقارب 3,8 مليار من الفوائد. أما عبء الدين الخارجي فيبلغ، قبل إعادة الجدولة، 11,8 مليار درهم، ويسجل تراجعا بنسبة 7 % .

ويصل مجموع الاعتمادات المفتوحة للاستثمارات الى 16,1 مليار عوض 19,9 مليار في العام السابق، ويتعلق الأمر أساسا، بإتمام المشاريع الجارى تنفيذها، والقيام بأعمال الصيانة والبرامج المستفيدة من تمويلات خارجية. ويعزى تقلص الاستثمارات هذا إلى حذف التحويلات لفائدة الجماعات المحلية وانخفاض الدعوم من أجل التجهيز لصالح المؤسسات العمومية. وعلى أية حال، فإن هذا المسار ينعكس من خلال الاعتمادات المفتوحة لوزارة المالية، والتي تدنت من 6,2 إلى نحو 3,5 مليار، في حين خفضت باقي الاعتمادات في المجمل بنسبة 8,2 % ، وتبقى من أهم المستفيدين كل من وزارة التجهيز التي حصلت على ثلاثة ملايير، ووزارة الفلاحة ووزارة التربية الوطنية التي تلقت كل منهما 2,2 مليار درهم.

موارد الميزانية العامة

أدرجت الموارد بمبلغ 51,1 مليار درهم وتبدو في نفس المستوى بالمقارنة مع سنة 1987 . ويحتوى هذا المبلغ على زيادة الايرادات المرتقبة من الضرائب المباشرة والاقتراضات، ولكن قد أخذ فيه بالاعتبار اقتطاع نسبة 30 % من مجلوب الضريبة على القيمة المضافة، لصالح الجماعات المحلية.

وبالفعل، من المتوقع أن تصل الايرادات الجبائية إلى 30,7 مليار درهم ؛ بزيادة 7,4 % من ميزانية الأخرى. ومن المنتظر أن توفر الضرائب المباشرة ما قدره 8,5 مليار، أي بارتفاع نسبته 9,9 % ، يعزى بالأساس إلى تنامي مجلوب الضريبة على الشركات والضريبة على الأرباح المهنية الذي يمثل 42 % من هذا الركن ؛ وكان من المرتقب أن يعوض تخفيف معدل الضريبة على الشركات بتوسع دائرة تطبيقه، خاصة على بعض المؤسسات المالية. كما أن الايرادات برسم واجب التضامن الوطني سترتفع بنسبة 9,4 % خصوصا على إثر الرفع من المعدلات المطبقة على بعض الدخول. أما الاقتطاعات من الأجور، فقد تم تقديمها، بخلاف ذلك، بدون تغيير بالرغم من رفع الشطر المستفيد من الاعفاء الضريبي، من 6.600 إلى 8.400 درهم.

ويقدر مجلوب رسوم الجمرك بمبلغ 7,4 مليار، أي بزيادة 13,5 % وقد أحدث « اقتطاع جبائي عند الاستيراد » بمعدل 12,5 % يطبق على قيمة السلع، ليحل محل الضريبة الخاصة بنسبة 5 % والدمغة الجمركية التي تقدر بنسبة 2,5 % بالمتوسط ؛ ومن المتوقع أن يمكن هذا الرسم الجديد من الحصول على أكثر من 4 ملايير، فيما أدرجت رسوم الجمرك بحد ذاتها بمقدار منخفض يبلغ 3,1 مليار.

أما الضرائب غير المباشرة فقد تم تقديرها بمبلغ 13,3 مليار، بارتفاع لا يكاد يصل إلى 2,2 % . وفي هذه المجموعة تقدر الرسوم الداخلية على الاستهلاك بمبلغ 6,8 مليار منها 4 ملايير تتأتى عن المنتجات النفطية و 2,3 مليار عن التبوغ. وتمثل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة من جانبها، ما نسبته 70 % من المجموع، وتظل قارة عند حوالي 6,5 مليار. وفي الأخير أدرجت رسوم التسجيل والدمغة بمقدار 1.620 مليون

يصل مجموع المداخيل غير الجبائية إلى 2,1 مليار، وتتكون بكاملها تقريبا من موارد متنوعة ومن مدفوعات برسم احتكارات واستغلالات الدولة.

هذا واتسعت موارد الاقتراض من 17,4 مليار إلى 18,3 مليار درهم منها 16,1 مليار من أصل خارجي. وتجدر الاشارة إلى أن هذا المبلغ يحتوي على 6 ملايير، تمثل كسبا من إعادة الجدولة.

وفي المجموع، وعلى أساس الاعتمادات المفتوحة، يظهر أن حاجيات التمويل الاجمالية جد مرتفعة، بحيث تصل حتى بعد إعادة الجدولة، إلى 21 مليار درهم.

تنفيذ قانون المالية

تبدو النتائج الاجمالية وقد تجاوزت التقديرات على صعيد التنفيذ. وهكذا كان الأمر بالنسبة للموارد بفضل تحسن مردودية الجباية وكذا الايرادات الناجمة عن الكسب المحقق من مبيعات المنتجات البترولية، وفي الأخير، المداخيل التي تدرها احتكارات الدولة. وهكذا بلغت الموارد العادية الاجمالية 41,6 مليار درهم، فتجاوزت بها يقرب 6 ملايير توقعات الميزانية وبأكثر من 27 % مستواها للسنة الماضية. ومكن هذا التوسع الذي يشمل مجلوب الضريبة على القيمة المضافة بأكمله، من تغطية التسديدات بأكثر مما كان مرتقبا، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات.

وبالمقابل، بلغت النفقات 58,8 مليار، وهو مبلغ يتجاوز في حد ذاته ما كان متوقعا، وقد سجل زيادة بمعدل 19,3 % من سنة لأخرى. وتمثل عند هذا المستوى 32,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 31 % في العام السابق وأكثر من 40 % سنة 1981 . وقد وصلت النفقات الجارية الصرفة، ضمن هذا المجموع، إلى 26,3 مليار، والاستثمارات بما فيها تسوية مؤخر الأداء، إلى 14,3 مليار، والتحملات التي تم تسديدها بالفعل برسم الدين الداخلي والخارجي، من فوائد وأقساط رأس المال، إلى 18,2 مليار.

وفي هذه الظروف يبدو الرصيد الذي أسفر عنه تنفيذ العمليات العادية، ايجابيا للمرة الثانية على التوالي، وقد أمكن إفراز ادخار قدره 6,1 مليار، وهو ضعف ما تحقق في السنة الماضية.

أما العجز الاجمالي، فقد بلغ 17,2 مليار درهم، ومثل 9,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 10,4 % في العام السابق. ويتكون إلى حدود 9 ملايير من تحملات أقساط الدين، ويمثل صافي الحاجة إلى التمويل ما قدره 8,2 مليار. ويساوي هذا المبلغ الأخير 4,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وهو الحد الذي رسمته الخزينة لنفسها والتزمت به، مؤكدة بذلك نيتها على تنفيذ التزاماتها خاصة في مجال التجهيز وفي ذات الوقت الوفاء فيما يتعلق بآجال استحقاق الدين.

وتتضح من خلال الجدول التالي وضعية تحملات الخزينة وموارها عند آخر 1987 و 1988 (1).

بملايين الدراهم	1987	1988
I ـ المداخيل العادية	32.747	41.624
II ـ النفقات الاجمالية	49.316	58.837
1 ـ نفقات التسيير	26.636	26.357
2 ـ تحملات الدين العمومي	15.964	18.218
. فوائد	(7.191)	(9.178)
. رأس مال (الأمد المتوسط والطويل)	(8.773)	(9.040)
3 ـ نفقات التجهيز	10.716	14.262
(منها : تسديد متأخرالديون)	(1.051)	(2.580)
III ـ الادخار العمومي *	- 2.920	- 6.089
VI ـ الحاجة إلى التمويل الصافي **	- 7.796	- 8.173
V ـ عجز الميزانية (II - I)	- 16.569	- 17.213
التمويل الاجمالي	16.569	17.213
ـ الخارجي	6.977	8.744
ـ الداخلي	9.592	8.469
(منه : التمويل النقدي)	(2.571)	(6.545)

(*) يمثل الادخار العمومي فائض الموارد العادية بالنسبة لنفقات التسيير وفوائد الدين العمومي.
(**) الحاجة إلى التمويل الصافي تساوي عجز الخزينة، بعد طرح تحملات أقساط الدين.

(1) يرجع إلى الملحق الاحصائي 40

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المداخيل

وصلت الموارد العادية للخزينة إلى 41.624 مليون درهم، وحققت توسعا ملحوظا قدره 8.877 مليون أو 27,1 % ، وقد شمل مجموع المداخيل.

وهكذا جلبت المداخيل الجبائية، التي تمثل وحدها أكثر من تسعة أعشار من المجموع، مبلغ 37.795 مليون، بزيادة 23,1 % . ومكنت الأرباح المتأتية من بيع المنتجات البترولية، تحصيل 6.221 مليون، عوض 4.406 مليون في العام الماضي. ونتيجة لذلك، انتقل الضغط الجبائي الاجمالي من نسبة 19,3 % إلى 20,9 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وعلاوة على ذلك، تغير هيكل الجباية : فمثلت الاستخلاصات برسم الضرائب على الاستيرادات 19,3 % مقابل 18,4 % بعد إحداث رسم جمركي أدنى، بمعدل 2,5 % ، واقتطاع عند الاستيراد نسبته 12,5 % يطبق على قيمة البضائع، ويفوق بخمس نقط الرسوم السابقة المتكونة من الدمغة والضريبة الخاصة. أما حصة الضرائب غير المباشرة فقد ظلت بدون تغيير ومازالت تتجاوز نصف الموارد من أصل جبائي، في حين تدنى نصيب الضرائب المباشرة من 24,8 % إلى 23,8 % .

وبالفعل، فان هذه الاخيرة بلغت 8.982 مليون وتزايدت بمعدل 17,9 % وهو نسق إجمالي أدنى من نسبة ارتفاع مجموع المداخيل، ومتفاوت الأهمية من ركن لآخر. وتشكل الاقتطاعات من الرواتب والأجور بمبلغ 3.393 مليون أهم حصة، وقد تنامت بنسبة 14 % برغم الرفع من الشطر المعفى من 6.000 إلى 8.400 درهم. أما الاسهامات برسم الضريبة على الأرباح المهنية والضريبة على الشركات، فقد وصلت إلى 3.273 مليون، وارتفعت بمعدل 15,8 % ، خاصة بفضل أداء الحد الأدنى الذي أحدث أخيرا، والذي يتراوح معدله بين 0,30 % و 0,75 % من نتائج الاستغلال ؛ وبالاضافة إلى ذلك، فان تمديد الفترة الزمنية التي تقع فيها تسديدات هذا الرسم قد مكنت الخزينة من التوفر على المداخيل بصفة أسرع.

ومكن واجب التضامن الوطني الذي يمثل ثالث مصدر للضرائب المباشرة، من تحصيل مبلغ 835 مليون، بارتفاع 23 % على إثر تمديد هذه الضريبة إلى بعض الدخول التي لم تكن تخضع لها من قبل. أما المساهمة التكميلية، فقد جلبت 374 مليون وحققت أهم زيادة، حيث بلغت 35 % من سنة لأخرى بعد أن تضاعفت خلال 1987 .

استفادت الرسوم الجمركية كثيرا من التعديلات التي تبناها القانون المالي، وأمدت الخزينة بمبلغ 7.289 مليون، تجاوز نظيره للسنة الماضية بمعدل 29,3 % . وترتبت هذه النتيجة عن تضافر ارتفاع قيمة الاستيرادات، وإحداث الاقتطاع عند الاستيراد ورسم جمركي أدنى أساسي بمعدل 2,5 % .

أما الضرائب غير المباشرة التي تتكون من الرسوم الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، فقد بلغ مجموعها 19.267 مليون وتزايدت بنحو الربع، بينما لم تسجل إلا ارتفاعا معتدلا خلال السنوات الأخيرة. وضمن هذا المجموع تندرج الايرادات البترولية بما قدره 6.221 مليون، وبزيادة 41,2 % بالقياس لسنة 1987 والضريبة على القيمة المضافة، بمبلغ إجمالي يصل إلى 9.867 مليون، وقد تنامى بنسبة 20,3 % ، ومن المتعين أن يوزع على الميزانية العامة والجماعات المحلية بواقع 70 % و 30 % على التوالي، وتبلغ باقي الرسوم الداخلية على الاستهلاك التي تتأتى بالأساس من التبوغ، ما قدره 3.539 مليون، وتسجل زيادة بمعدل 11,9 % .

وصلت رسوم التسجيل والدمغة إلى 1.897 مليون، وسجلت تحسنا نسبته 13,5 % ، وقد استخلصت بصفة رئيسية من عمليات تفويت العقارات ومن الضرائب على السيارات.

وفي الأخير، طرأ على مداخيل الخزينة غير الجبائية تطور ملحوظ، يرتبط أساسا بإيرادات احتكارات واستغلالات الدولة، ذلك أنه ضمن مجموع تنامى من 2.047 مليون إلى 3.829 مليون بلغت العوائد ما يربو على مليارين، دفع منها المكتب الشريف للفوسفاط 740 مليون وبنك المغرب 600 ، برسم أرباح السنتين الأخيرتين. وزيادة على ذلك، وصلت الاسهامات برسم إيرادات الصيد إلى مليار درهم.

النفقات

وصلت النفقات الاجمالية للخزينة، بما فيها أقساط الدين بمبلغ 9 ملايير درهم وتسوية الأداءات المؤخرة بمبلغ 2,6 مليار، إلى ما قدره 58.837 مليون، وقد تنامت بمعدل 19,3 % عوض 7,6 % سنة 1987 ، وبمبلغ 9,5 مليار، تأتى في حدود 39 % عن نفقات التسيير، وبما يناهز 24 % عن خدمة الدين، وفيما تبقى، عن مجهود الخزينة من أجل التجهيز. وارتفع مبلغ الاستثمارات إلى 14.262 مليون، أي ما يمثل الربع من المجموع، عوض 21,6 % في العام الماضي و 14,8 % سنة 1986 . أما حصة مصاريف التسيير التي بلغت 26.357 ، فانها تدنت، لكنها مازالت تمثل بمعدل 45 % أكبر نسبة من النفقات الكلية، فيما كونت نفقات خدمة الدين بمبلغ 18.218 حصة نسبتها 31 % .

واستلزمت نفقات الموظفين والمعدات صرف 25.080 مليون، بزيادة 3 ملايير أو 14 % ، وهي نسبة تكاد تمثل ضعف تلك التي سجلت سنة 1987 . وأرصد تلثي المبلغ الاضافي إلى رفع مرتبات الموظفين خاصة في أعقاب تحسين نظام التعويضات الممنوحة إلى موظفي التعليم، فيما استعمل ما تبقى تقريبا لنفقات اقتناء المعدات ومصاريف مختلفة.

أما الدعوم لأسعار استهلاك المواد الأساسية، فقد تسببت في إنفاق 1.277 مليون، والذي لم يتجاوز إلا قليلا، رغم تزايده، نسبة 2 % من النفقات الكلية. وأرصدت إلى تمويل دعم أسعار السكر بما قدره 794 مليون، والزيوت الغذائية بمبلغ 149 مليون والقمح بمجموع 334 مليون، وقد تنامت هذه المصاريف بفعل ارتفاع كل من الكميات وأسعار هذه المواد.

وبذلك، تكون النفقات الجارية للخزينة، بما فيها فوائد الدين التي تبلغ 9.178 مليون، قد وصلت إلى 35.535 مليون درهم وسجلت زيادة بمعدل 19,1 % وهو أدنى بكثير من نسبة 27,1 % التي أحرزتها الايرادات العادية. ومن ثم، تعزز الادخار العمومي من جديد ووصل إلى ما قدره 6 ملايير.

ورفع مبلغ إصدارات الاستثمار للخزينة في ظرف سنة بأكثر من 20 % إلى 11.682 مليون درهم، بل حتى إلى 14.262 مليون أي بما يقارب الثلث إذا ما احتسبت الأداءات برسم الديون المتأخرة تجاه المقاولات الدائنة، وقدرها 2,6 مليار درهم تقريبا. وعلى أية حال، فان تصرفا كهذا، قد ساعد ولاشك، على انعاش الاستثمارات بالقطاعات الأخرى، ومنها على الخصوص استثمارات المؤسسات العمومية، التي استفادت، من جهة أخرى، من دعوم ميزانية التجهيز، والتي لاتزال هامة، في حين أن التصحيح التدريجي لتدبيرها المالي مكن من إفراز تمويل ذاتي أهم مما كان عليه فيما مضى.

وفي النهاية، فان المصروفات برسم الدين، بعد إعادة جدولة لما قدره 7,6 مليار درهم، قد ارتفعت إلى 18.218 مليون عوض 15.964 مليون درهم، وتمثل عند هذا المستوى ما يقرب من 44 % من الموارد و 10 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وتتألف بحصص متساوية من أداءات الفوائد و تسديد أقساط الدين. وزيادة على ذلك، فان المدفوعات المتعلقة بالديون الداخلية بلغت 6.995 مليون، منها 4.175 مليون كفوائد ترتبت بالخصوص عن الاقتراضات سواء من السوق المالية أو النقدية. وفي الختام، وصلت تحملات الدين الخارجي إلى 11.223 مليون، وقد تجاوزت الفوائد لوحدها 5 ملايير درهم.

تمويل عجز الخزينة

وفي هذه الظروف، تقدر الحاجة إلى التمويل الاجمالي بمبلغ 17,2 مليار درهم، أي بزيادة محدودة في 600 مليون في حين وصلت زيادة النفقات الاجمالية إلى 9,5 مليار درهم، مما يعكس الجهود التي بذلتها السلطات العمومية من أجل العودة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالتدريج إلى نهج التوازن المالي. غير أن أهمية المبالغ التي تعين تدبيرها تبين مدى جسامة العمل الذي ينبغي القيام به في هذا المجال. بالفعل، وحتى ولو لم تؤخذ بالاعتبار إلا حاجة التمويل الصافي، فان العجز بلغ 8,2 مليار، ومثل نسبة 4,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

ومهما يكن من أمر، فقد تم تمويل العجز الاجمالي للخزينة بحصص متساوية تقريبا، بواسطة موارد من أصل خارجي وداخلي، ومن ضمن هذه الأخيرة، كان اللجوء إلى الوسائل النقدية جد مرتفع.

التمويل الخارجي

مثلت المساعدات الخارجية المحصل عليها خلال 1988 ، ما يقابل قيمته 8,7 مليار درهم، منح منها صندوق النقد الدولي 1.215 مليون.

فقد واصلت هذه المؤسسة دعمها لسياسة تقويم المالية العمومية وأبرم اتفاق مؤازرة جديد، بمبلغ 210 مليون من حقوق السحب الخاصة لفترة تمتد إلى غاية آخر 1989 . أما السحوبات المتعلقة بسنة 1988 ، فقد تمت في شهر أبريل باستعمال ما تبقى من القرض ما قبل الأخير المبرم في دجنبر 1986 ، ثم في شتنبر ودجنبر، في إطار الاتفاق الجديد. وبالمقابل بلغ مجموع استردادات الخزينة برسم السحوبات السابقة 1.868 مليون درهم، مما أدى للمرة الثالثة على التوالي، ولو بنسبة أقل، إلى سحب مبلغ صافي من العملة الأجنبية قيمته 653 مليون درهم، خلال هذه السنة.

ومكنت القروض الخارجية الأخرى من الحصول على 7,5 مليار درهم عوض ما يناهز 5 ملايير لكل من السنوات الثلاث الماضية، وتفسر هذه الزيادة بتنامي مصاريف التجهيز. وتتألف القروض بكاملها تقريبا من مساعدات لأمد طويل، وقد قدمها أولا البنك العالمي في شكل سلفات قطاعية، ثم منحتها بعض الدول، كمساعدات مرتبطة بمشاريع أو قروض مشروطة بإنجاز بعض الاستيرادات، كما منحتها بعض الهيئات الدولية كتمويل مشترك لبرامج معينة.

وفي المجمل، إذا كانت رؤوس الأموال التي تلقتها الخزينة تبدو متجاوزة للاستردادات من نفس القبيل، فان التحويلات الاجمالية إلى الخارج برسم الدين من رأس مال وفوائد، تعدت بمبلغ 2,5 مليار درهم المساعدات المحصل عليها.

التمويل الداخلي

بلغت الاقتراضات من مصدر داخلي والمعبئة من لدن الخزينة ما قدره 8,5 مليار عوض 9,6 مليار درهم في العام الماضي.

ولم تخلف الاقتراضات الداخلية رصيدا صافيا للخزينة، نظرا من جهة لايرادات أقل أهمية مما سبق، واستردادات أكثر مبلغا على إثر حلول أجل استحقاق إقتراضات سابقة، ومن جهة أخرى بسبب إرجاع المخصص من أجل اقتناء العملة الأجنبية للمستوردين. وفي نهاية الأمر، يبدو أن الايداع لأجل لدى المحاسبين العموميين في إطار الاكتتاب لبناء مسجد الحسن الثاني، هو المصدر الصافي والوحيد للتمويل غير النقدي للخزينة هذه السنة. وعلى العكس من ذلك، بلغت المساعدات ذات الطابع النقدي 6,5 مليار بدل 2,6 مليار في العام السابق، وقد صدر عن البنوك التجارية ما قدره 3,5 مليار، و 1,5 مليار عن ودائع الخواص والمقاولات، وما تبقى عن البنك المركزي.

ففيما يتعلق بسلفات البنوك التجارية، فإنها تزايدت بمبلغ 3.517 مليون درهم، ووصلت اكتتابات المؤسسات المصرفية في أذينات الخزينة، في إطار الحد الأدنى الالزامي للسندات العمومية إلى 781 مليون وذلك على إثر تنامي الودائع تحت الطلب، كما بلغت التسليفات عن طريق السوق النقدية ما قدره 2.772 مليون درهم في حين انخفضت ودائعها لدى الخزينة.

وتزايدت من جهتها الودائع لدى مركز الشيكات البريدية والمحاسبين العموميين بما قدره 1.567 مليون، خاصة عقب تكوين ودائع لدى الخزينة، متأتية من الاكتتابات لبناء مسجد الحسن الثاني.

إن الخزينة التي ما فتئت منذ 1983 تخفض من التجاءاتها إزاء البنك المركزي، قد لجأت هذه السنة إلى سلفات بنك المغرب، بحيث أن ديون معهد الاصدار على الدولة، التي سبق أن تدنت في ظرف الأربع سنوات الماضية بأكثر من 2,6 مليار، تنامت هذه السنة بمبلغ 1.461 مليون، واكتست بصفة رئيسية، شكل تسبيقات غير مباشرة، تمثلت في تعبئة سفاتج جركية والتزامات مكفولة، في حين لم يزد التسبيق الرئيسي القانوني للدولة، إلا قليلا.

وبذلك، مثل التمويل النقدي قرابة 38 % من العجز الاجمالي للخزينة ولم يصدر سوى 6 % من هذا التمويل عن البنك المركزي.

وفي الختام، أدت الجهود المبذولة في إطار تصحيح المالية العمومية إلى تحسن هيكلي خاصة بفضل الاصلاح الجبائي، وإثر الانسحاب التدريجي للدولة من بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا إثر تسوية الديون المتأخرة، واعتماد ضوابط جديدة لارصاد الموارد وتوزيعها وكذا إثر موافقة الخزينة على مكافأة الأموال المحصلة بواسطة الاقتراضات على أساس شروط *السوق. ومن شأن هذه الاجراءات كلها، أن تكون لها أحسن الآثار على تطور المالية العمومية.

وفي انتظار ذلك، يتعين وضع اختيارات أخرى، نظرا لكون النتائج التي تم إحرازها لم تكتس بعد صبغة الدوام، ولذا ينبغي في أول الأمر إزالة مخلفات الماضي فيما يتعلق بالديون المتأخرة والمديونية الداخلية منها والخارجية وذلك في أحسن الظروف، كما يتعين السعي لتحقيق توازن مالية الدولة الذي يجب أن يرتكز على مداخيل مؤمنة ودائمة وتقوم على مبدأ المساواة في استخلاصها، كما يجب أن يرتكز أيضا على مصاريف يتحكم فيها أحسن مما مضى، وذلك في إطار سياسة عامة، أكثر شفافية واستمرارية مما سبق.

تطور النقد

لقد أولت السلطات النقدية خلال سنة 1988 إهتماما خاصا بدعم تنمية الاقتصاد في الوقت الذي تواصل عملها في الاطار العام لسياسة التقويم الرامية إلى إعادة التوازنات الاساسية للاقتصاد. وقد توجب نهج هذا السبيل خصوصا وقد أخذ يتأكد منذ بداية السنة تخفيف التوترات التضخمية والضغوط على الحساب الخارجي، كما تتأكد آفاق ارتفاع هام في الانتاج والاستثمارات والتصدير.

وهكذا، تم رفع سقوف القروض المصرفية المرخص بها، بشكل ملموس، ولو تواصل العمل بتأطير البعض منها، إلا أنه تقرر في ذات الوقت ضبط سيولة البنوك وذلك باعطاء دور أكثر أهمية وفعالية للاساليب غير المباشرة لتنظيم السيولة خاصة بواسطة الرفع من معدل الاحتياطي النقدي وحذف خصم الاوراق التجارية لدى معهد الاصدار. وعلاوة على ذلك، أدت ضرورة مواكبة انطلاقة النشاط الاقتصادي بالسلطات النقدية إلى إعادة النظر، بهدف تخفيضها، في معدلات الفائدة المدينة وإلى إدخال شيء من الليونة على أساليب إعادة تمويل القروض الممنوحة للمقاولة الصغرى والمتوسطة.

وهكذا ، ينعكس مسار الاجراءات التي تم تحديدها من خلال رفع ضوابط توسع الكتلة النقدية من 10 % سنة 1987 إلى 13 % خلال 1988 . وقد أخذ بالاعتبار عند تحديد هذا المعدل بصفة خاصة، إعادة تكوين الموجودات الخارجية بقدر هام، التي يؤشر بها التطور الملائم لميزان المدفوعات الكفيل أيضا بأن يسمح بزيادة إجمالية بما يقارب نسبة 12 % في القروض الداخلية بواقع نمو أقصاه 14 % فيما يخص الديون على الخزينة و 10 % فيما يرجع للقروض للاقتصاد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد وصلت نسبة توسع المجموعة النقدية في النهاية، إلى 14,7 % خلال السنة بكاملها، وهو مستوى يفوق شيئا ما المعدل المستهدف. وفيما استقر مستوى كل من التزامات الخزينة تجاه البنوك والقروض المقدمة للقطاع الخاص عند الحدود المرسومة في مستهل السنة، فان الفارق الملاحظ يعزى فقط إلى دخول أكثر أهمية مما كان متوقعا من العملة الأجنبية وإلى الزيادة الاستثنائية للودائع ذات الطابع النقدي التي أسند تدبيرها للخزينة العامة.(1)

هذا وعلى أساس متوسط المبالغ المسجلة عند نهاية الأشهر، تم إنشاء وسائل الأداء النقدية بنسق 11,5 % ، أعلى من نسبة 9 % المسجلة سنة 1987 ، وأدنى بشكل ملموس من معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية الذي يقدر بنسبة 13,8 % . وقد سمح هذا التطور لسيولة الاقتصاد، التي تنامت مكوناتها غير النقدية بقدر بالغ من جهة أخرى، بأن تتسم بالاستقرار الذي أسهم في تحسن الحساب الخارجي وتراجع جديد في التضخم يتناقض والتوسع المتواصل الملاحظ طيلة السنوات الماضية.

المجموعة النقدية

تواصل توسع الحجم الاجمالي لوسائل الأداء بدون انقطاع خلال النصف الأول من السنة، وذلك بالأساس على إثر ارتفاع الديون على الخزينة حيث بلغ معدل الزيادة 6,4 % عوض 4,9 % في السنة الماضية. وقد كان هذا الاتجاه أكثر بروزا، ولو انقطع في شهر غشت ثم في نونبر، خلال الستة أشهر الأخيرة من السنة، نتيجة لاعادة تكوين الموجودات من العملة الأجنبية، أولا، ولتنامي القروض الداخلية ثانيا، ثم عقب دخول النقد الأجنبي من جديد عند نهاية السنة. وهكذا، بلغت المجموعة النقدية في نهاية الأمر 86.659 مليون درهم، فسجلت من نهاية سنة لأخرى زيادة قدرها 11.113 مليون درهم أو 14,7 % في نظير 6.698 مليون أو 9,7 % في سنة 1987 وقد شمل هذا التسارع بنسب متفاوتة، كلا من الموجودات النقدية، التي انتقلت معدلات نموها السنوية من 7 % إلى 9,5 % فيما يخص العملة الائتمانية، ومن 13,6 % إلى 18 % فيما يرجع للعملة الكتابية، ولشبه العملة التي زادت بنسبة 13,1 % مقابل 4,5 % .

ونتيجة لذلك، طرأ تغيير ملموس على هيكل المجموعة النقدية. فقد اتسعت حصة الودائع تحت الطلب من 51,9 % إلى 53,4 % ، فيما تراجع نصيب شبه النقد بقليل، من 21,6 % إلى 21,3 % وكذا الأهمية النسبية للعملة الائتمانية، من 26,5 % إلى 25,3 % ، مما يؤكد الميل إلى الانخفاض لحصة النقد المتداول ضمن وسائل الأداء.

بملايين الدراهم	1986	1987		1988	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ المتيسرات النقدية	53.223	59.212	+ 11,3	68.192	+ 15,2
العملة الائتمانية	18.694	20.004	+ 7	21.914	+ 9,5
العملة الكتابية	34.529	39.209	+ 13,6	46.278	+ 18
ب ـ شبه العملة	15.625	16.334	+ 4,5	18.467	+ 13,1
ودائع لأجل	15.625	16.334	+ 4,5	18.467	+ 13,1
المجموعة النقدية الكلية (أ + ب)	68.848	75.546	+ 9,7	86.659	+ 14,7

العملة الائتمانية

وصل مبلغ المتداول من الأوراق والنقد المعدني إلى 21.914 مليون درهم عند نهاية دجنبر، فارتفع في ظرف سنة بـ 1.910 مليون أو 9,5 % عوض 1.310 مليون أو 7 % في العام الماضي. وقد كان التطور الظرفي للعملة الائتمانية مطابقا لدورتها الموسمية ؛ ذلك أنها سجلت انكماشا خلال الربع الأول من السنة، ثم أخذت تتزايد ابتداء من شهر أبريل، فارتفعت بشكل قوي خلال شهر يوليوز. ولو أن الذروة التي بلغتها خلال هذا الشهر تندرج في إطار اعتيادي فانها تكتسي رغم ذلك بعدا استثنائيا تفسره الحاجة إلى كميات هامة من الأوراق المالية، الناجمة في آن واحد عن تسويق محصول وافر من الحبوب، وموسم العطلات، وتوافد السياح والعمال المغاربة بالخارج وكذا الاحتفاء بعيد الأضحى. أما حركة الانكماش الموسمي للعملة الائتمانية التي تقع عادة خلال الأشهر الأخيرة من السنة، فقد كانت مبكرة أكثر من المعتاد، إذ حلت في بداية غشت واستمرت إلى غاية نونبر، قبل السحوبات التي تلاحظ عادة عند نهاية السنة.

ومازال القسط الأهم من قيمة الأوراق المتداولة، أي 96,2 % يتكون من الفئتين الرئيسيتين، غير أن نسبة الأوراق من فئة 100 درهم تراجعت بعض الشيء، حيث تقلصت من 88,7 % إلى 85,8 % فيما انتقلت حصة الأوراق من فئة 50 درهم من 7,7 % إلى 10,4 % .

العملة الكتابية

توالى ارتفاع العملة الكتابية بدون انقطاع طوال السنة، باستثناء شهري غشت ونونبر خاصة بسبب اتساع نفقات الخزينة، وقد اقترن في أواسط السنة، بتنامي القروض المقدمة للاقتصاد. وبلغ مجموع الودائع تحت الطلب 46.278 مليون درهم عند نهاية السنة وسجل زيادة سنوية قدرها 7.070 مليون أو ما نسبته 18 % عوض 4.679 مليون أو 13,6 % في العام السابق.

بملايين الدراهم	1986	1987		1988	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي	32.005	36.100	+ 12,8	41.603	+ 15,2
ـ ودائع لدى بنك المغرب	479	534	+ 11,5	861	+ 61,2
ـ ودائع لدى البنوك	31.526	35.566	+ 12,8	40.742	+ 14,6
ودائع لدى المحاسبين العموميين	2.524	3.108	+ 23,1	4.675	+ 50,4
مجموع العملة الكتابية	34.529	39.208	+ 13,6	46.278	+ 18

الودائع تحت الطلب
لدى النظام المصرفي

لازالت الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي تؤلف نسبة 90 % من العملة الكتابية، وقد بلغت في المجموع 41.603 مليون عند نهاية دجنبر 1988 ، وسجلت ارتفاعا قدره 5.503 مليون أو 15,2 % في نظير 4.095 مليون أو 12,8 % سنة 1987 .

ارتفعت الودائع لدى بنك المغرب إلى ما قدره 861 مليون درهم، وتبدو وقد زادت بمبلغ 327 مليون أو 61,2 % في نظير 55 مليون أو 11,5 % في العام السابق.

وقد وصل مبلغ الودائع تحت الطلب التي أسندت للبنوك التجارية إلى 40.742 مليون فتزايدت بما قدره 5.176 مليون أو 14,6 % عوض 4.040 مليون أو 12,8 % . وتظل الودائع غير المكافأة هامة ضمن هذا المجموع، إذ أنها تكون نسبة 58 % تقريبا من مجموع الودائع المصرفية. وتمثل حسابات الشيكات بمبلغ 21.063 مليون درهم، ما يربو قليلا على نصف الودائع تحت الطلب، وتصل الزيادة، القريبة من نظيرتها للسنة السابقة، إلى 2.334 مليون أو 12,5 % . وتزايدت حسابات العمال المغاربة بالخارج، وقدرها 10.818 مليون، للسنة الثانية على التوالي بنسق أقل

(1) يرجع إلى الملحقات الاحصائية من 41 إلى 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

منه بالنسبة لمجموع الودائع المصرفية، ومع ذلك مازالت تمثل ضمن هذه الأخيرة قرابة 27 % ، فقد ارتفعت بمبلغ 772 مليون أو 7,7 % في مقابل 976 مليون أو 10,8 % سنة 1987 .

وبلغت الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية 11.065 مليون، أي بارتفاع 1.404 مليون أو 14,5 % في نظير 318 مليون أو 3,4 % فقط سنة 1987 . وظلت حصتها ضمن الودائع تحت الطلب قارة عند نسبة 27,2 % .

أما الحسابات على دفاتر، التي مازالت تكافأ بمعدل أدنى قدره 8,5 % فقد بلغت 6.160 مليون درهم، وسجلت ارتفاعا قويا وصل إلى 1.438 مليون أو ما نسبته 30,5 % ، الذي يعقب زيادة أكثر أهمية، أي 1.528 مليون أو 47,8 % خلال سنة 1987 . وبالتالي، اتسعت حصتها ثانية، إذ انتقلت في ظرف سنة من 13,3 % إلى 15,1 % من مجموع الحسابات تحت الطلب.

وقد ظل مجموع الحسابات الدائنة الأخرى عند مستوى قدره 2.454 مليون درهم، بدون تغيير من نهاية عام لنهاية اخر.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

وصل مجموع الودائع التي أوكلها كل من المقاولات والخواص إلى المحاسبين العموميين، إلى 4.675 مليون درهم فسجل ارتفاعا بالغا قدره 1.567 مليون أو 50,4 % ، عوض 584 مليون أو 23,1 % في العام السابق. وفيما لم تزد الحسابات لدى مركز الشيكات البريدية، البالغة 1.207 مليون، إلا بقدر 78 مليون، فان ذلك الارتفاع يعزى أساسا إلى الودائع لدى الخزينة، التي وصل مجموعها إلى 3.468 وسجل نموا قدره 1.489 مليون أو 75,2 % إثر تكوين ودائع تحت الطلب لدى الخزينة في إطار الاكتتابات من أجل بناء مسجد الحسن الثاني.

شبه العملة

تتألف شبه العملة من الحسابات والأذينات ذات الاستحقاق الثابت، وقد بلغت في المجموع 18.467 مليون، فارتفعت بمقدار 2.133 مليون أو 13,1 % في نظير 709 مليون أو 4,5 % فقط عند آخر 1987 . وتعكس الانتعاشة الملاحظة خلال سنة 1988 زيادة القدرة التنافسية لهذه التوظيفات التي تحسن مردودها على إثر التباطؤ البين الحاصل في معدل التضخم. إلا أن نصيب شبه العملة ضمن المجموعة النقدية تراجع مرة أخرى ولا يكاد يتعدى 21 % ، بينما كان يمثل 24 % في 1985 .

سيولة الاقتصاد

تتكون سيولات الاقتصاد حاليا، من الموجودات النقدية وشبه النقدية، ومن الودائع لدى صندوق التوفير الوطني، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي، وأذينات الخزينة العمومية ذات الأجل القصير، التي يكتتبها الخواص، والمخصصات لاقتناء العملة الأجنبية وكذا من « أوراق الخزينة » . وقد بلغت السيولات، المحسوبة على هذا الشكل، 94.060 مليون درهم بالمتوسط، وهو مبلغ في تزايد بمقدار 11.490 مليون درهم أو 13,9 % عوض 8.970 مليون أو 12,2 % في نهاية العام الماضي.

وهكذا فان تكوين السيولات قد تم في نهاية الأمر، بمعدل مماثل لنمو الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية، أي 13,8 % ، بحيث أن سيولة الاقتصاد التي تقاس باعتماد نسبة العنصر الأول إلى الثاني، قد ظلت قارة بعد أن كانت في توسع متواصل خلال الأعوام الأخيرة. وينعكس هذا الاستقرار أيضا من خلال نمو أقل بروزا منه خلال 1987 ، لنسبة حجم السيولات إلى مجموع الانفاق الوطني الاجمالي كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم وبالمتوسط في نهاية الأشهر	1986 المبالغ	1987 المبالغ	1987 التغيرات %	1988 المبالغ	1988 التغيرات %
أ ـ المجموعة النقدية	**66.900**	72.901	+ 9	**81.309**	+ 11,5
المتيسرات النقدية	50.657	57.274	+ 13,1	64.130	+ 12
شبه العملة	16.243	15.627	- 3,8	17.179	+ 9,9
ب ـ الأصول السائلة	**6.700**	**9.669**	+ 44,3	**12.751**	+ 31,9
مجموع السيولات (أ+ب)	**73.600**	**82.570**	+ 12,2	**94.060**	+ 13,9
الناتج الداخلي الاجمالي	*154.625	*159.002	+ 2,8	*181.000	+ 13,8
الانفاق الوطني الاجمالي	*163.549	165.065	+ 0,9	181.800	+ 10,1
معدل سيولة الاقتصاد					
. السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي	* 47,6	*51,9		51,9	
. المتيسرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	* 32,8	* 36		35,4	
شبه العملة + الأصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	* 14,8	*15,9		16,5	
السيولات / الانفاق الوطني الاجمالي	* 45	50		51,7	

(*) أرقام مصححة.

وعلى أية حال واكب ذلك الاستقرار انخفاض من 36 % إلى 35,4 % في نسبة الموجودات النقدية إلى الناتج الداخلي الاجمالي وارتفاع نسبة الادخار السائل من 15,9 % إلى 16,5 % . ويعزى هذا التطور المزدوج و الايجابي، في آن واحد، إلى الاستمرار في مراقبة نمو وسائل الأداء وتنويع الأصول، والحفاظ على معدلات الفائدة الدائنة عند مستوياتها السابقة، رغم تباطؤ ارتفاع الأسعار. وهكذا، فان ضبط الانشاء النقدي في 1988 ، قد أسهم، رغم الزيادة في سرعة دوران النقود، في تحسن الحساب الخارجي وفي تخفيف الضغوط التضخمية في ظرفية تنطبع في الواقع، بازدهار استثنائي في الانتاج، واعتدال في الاستهلاك، وتزايد اقتطاعات الدولة، بما عمل بشكل ملموس على تضييق الفارق السلبي بين العرض والطلب.

مقابلات المجموعة النقدية

نتج إصدار النقود خلال 1988 ، بنسب متفاوتة، عن نمو العناصر المقابلة الثلاث. كان توسع الديون على الخزينة مصدرا للتكوين الاضافي لوسائل الأداء بنسبة 58 % فيما أسهم ازدياد كل من القروض للاقتصاد والأصول الخارجية إلى حدود 27 % و 15 % على التوالي.

وفي هذه الظروف، تكون تركيبة مقابلات المجموعة النقدية قد تغيرت، حيث اتسعت حصة كل من ديون الخزينة من 49,7 % إلى 50,8 % في ظرف سنة واحتياطيات الصرف من 7,7 % إلى 8,6 % فيما تراجع نصيب القروض المقدمة للاقتصاد من 42,6 % إلى 40,6 % .

بملايين الدراهم	1986 المبالغ	1987 المبالغ	1987 التغيرات %	1988 المبالغ	1988 التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية	4.343	5.864	+ 35	7.519	+ 28,2
الديون على الخزينة	35.392	37.963	+ 7,3	44.508	+ 17,2
منها: بنك المغرب	9.287	8.183	- 11,9	9.644	+ 17,9
محفظة السندات العمومية	23.451	26.605	+ 13,4	30.158	+ 13,4
القروض المقدمة للاقتصاد	**29.760**	**32.518**	+ 9,3	**35.520**	+ 9,2
مجموع المقابلات	69.495	76.345		87.547	
عناصر مختلفة	- 647	- 799		888	

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الموجودات الخارجية

تقلص المبلغ الصافي للموجودات الخارجية أثناء شهر يناير، ثم ارتفع بعد ذلك باستثناء شهري أكتوبر ونونبر. وقد وصل مجموع احتياطات الصرف في نهاية الأمر، إلى 7.519 مليون درهم، بعد أن تعزز بقدر ملموس خلال شهر دجنبر، فسجل زيادة سنوية بمبلغ 1.655 مليون أو 28,2 % بعد الارتفاع الذي تحقق في نهاية سنة 1987 ، وقدره 1.521 مليون أو 35 % . وقد شمل بالاساس التحسن الملاحظ خلال 1988 الموجودات بالعملة الأجنبية التي يديرها بنك المغرب، والتي بلغت 4.293 مليون فزادت بها قدره 1.308 مليون أو 43,8 % . أما الاصول الخارجية لبنوك الودائع، المكونة في غالبيتها من الديون الناشئة على الخارج، فقد انتقلت من جانبها، من 2.879 مليون إلى 3.266 مليون درهم.

وقد أمكن إحراز هذا التوسع، خاصة بفضل الزيادة البينة في فائض العمليات الجارية، بما سمح بتصفية شبه تامة للديون التجارية المتأخرة التسديد، والرفع من مبلغ العملة الأجنبية إلى ما يعادل شهرين ونصف من الواردات بما فيها تكاليف التأمين والنقل.

الديون على الخزينة

وصل مجموع الديون على الخزينة إلى 44.508 مليون درهم وسجل زيادة قدرها 6.545 مليون أو 17,2 % عوض 2.571 مليون أو 7,3 % عند نهاية السنة الماضية. ويفسر التسارع الملاحظ خلال 1988 ، والذي يعزى في جزء منه إلى الودائع تحت الطلب برسم بناء مسجد الحسن الثاني، بأن الخزينة العمومية كان عليها أن تواجه مصاريف أكثر أهمية، خاصة منها استرداد الايداع المخصص لاقتناء العملة الأجنبية.

وهكذا، فان التجاءات الخزينة إلى النظام المصرفي أخذت تزداد بدون انقطاع طيلة النصف الأول من السنة. وخلال النصف الثاني منها ظلت عند مستوى عال، ولو اتسم تطورها بتباين الاتجاهات.

فعلا، رفعت الخزينة من ديونها تجاه البنك المركزي إلى ما قدره 9.644 مليون درهم، فزادت منها بمبلغ 1.461 مليون أو 17,9 % في ظرف سنة بينما خفضت منها بمقدار 1.104 مليون أو 11,9 % في السنة الماضية. وبالموازاة مع ذلك، وسعت الخزينة من التجاءاتها لدى البنوك التجارية إلى حدود 30.158 مليون درهم، أي بمبلغ 3.553 أو 13,4 % ، وهو معدل مماثل لنظيره خلال سنة 1987 . وقد نتجت هذه الزيادة بما يقارب خمسة أرباع عن الاكتتابات الحرة في السندات، التي ارتفعت بمبلغ 2.771 مليون إلى 17.813 مليون. أما المحفظة الدنيا الاجبارية للسندات العمومية للبنوك، والتي مازالت محددة في نسبة 35 % من الودائع تحت الطلب، فقد وصل مبلغها إلى 12.345 مليون درهم، وزاد بمبلغ 782 مليون أو 6,8 % . وفي الاخير، تراجعت ودائع البنوك لدى المحاسبين العموميين من 67 مليون إلى 31 مليون في ظرف سنة.

بلغت ديون المقاولات والخواص على الخزينة، التي تتكون من موجوداتها تحت الحساب لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية ما مجموعه 4.675 مليون، وحققت توسعا هاما قدره 1.567 مليون أو 50,4 % ، يعزى إلى الاموال المودعة في إطار بناء مسجد الحسن الثاني.

القروض المقدمة للاقتصاد

وصل مبلغ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من موارد نقدية إلى 35.520 مليون درهم عند آخر 1988 ويبدو أنه شيئا ما دون الحجم المرخص به، وذلك، في الواقع، بفضل تنامي العمليات على « أوراق الخزينة » ، والتي لم تدرج ضمن مقابلات المجموعة النقدية.

هذا، وإن تزايد القروض للاقتصاد، الذي كان بطيئا نسبيا خلال الخمسة أشهر الأولى، قد تسارع في وسط السنة وبعد ذلك في شهر أكتوبر ونونبر، بحيث أنها بلغت عند نهاية دجنبر 3.002 مليون أو 9,2 % عوض 2.758 مليون أو 9,3 % عند آخر السنة الماضية. وبينما تقلصت قروض بنك المغرب بمبلغ 52 مليون أو بنسبة 0,6 % ، خاصة على إثر حذف التسهيلات الممنوحة للبنوك برسم سقف إعادة الخصم في بداية السنة، فان الزيادة المحققة سنة 1988 تعزى إلى التمويلات المقدمة من لدن البنوك فقط. فقد زادت هذه الأخيرة من المساعدات التي تمولها من مواردها بمبلغ 3.054 مليون أو 12,7 % إلى ما قدره 27.048 مليون، أي 76 % من مجموع قروض النظام المصرفي عوض 74 % في العام الماضي.

عناصر مختلفة

بلغت المجموعة النقدية إلى غاية آخر دجنبر 1988 ما قدره 86.659 مليون درهم، فيما وصل مجموع المقابلات، في نفس الفترة، إلى 87.547 مليون درهم. ويمثل الفارق، أي 888 مليون، فائض الاستعمالات النقدية بالنسبة للموارد من نفس القبيل للنظام المصرفي.

الائتمان

لم تحد سياسة الائتمان قط عن التوجهات الحذرة التي تم تحديدها حتى الآن بهدف دعم جهود تصحيح الاقتصاد، إلا أنه تخللها تليين ملموس هذه السنة، وذلك من أجل مواكبة النمو من جهة، ومن جهة أخرى مواصلة تحديث أسلوب التمويل ووسائل المراقبة المتبعة.

وفيما يتعلق بضبط القروض المصرفية على الخصوص، جرى تسطير معدلات تزايد السلفات الخاضعة لحد أقصى في حدود أقل تقييدا مما سبق كما أنه تمت مراجعة معدلات الفائدة المدينة نحو الانخفاض وتعززت الاجراءات الانتقائية. وبالاضافة إلى ذلك، ظل التمويل الاجمالي لقطاع الانتاج مؤمنا بكيفية حرة إلى حد بعيد، بحيث أن حصة القروض الخاضعة للتأطير لم تتجاوز 43 % من مجموع التسهيلات المقدمة للمقاولات.

فعلا، وصل مجموع السلفات الموزعة من لدن كافة مؤسسات السلف قرابة 59 مليار درهم، وقد تزايدت بستة ملايير أو 11 % . ومن جانب آخر، تمت تعبئة أزيد من 3 ملايير درهم بسوق « أوراق الخزينة » ، بحيث ارتفع حجم الموارد التي تلقاها كل من المقاولات والخواص، من 55 مليار سنة 1987 إلى 62 مليار هذه السنة، أي ما يعادل نسبة 34 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

سياسة الائتمان

تواصل دعم السلطات النقدية لسياسة إقتصادية شمولية تستهدف إعادة التوازنات الأساسية، خاصة بواسطة أعمال كمية. وهكذا اهتمت أثناء 1988 ، بتركيز أكثر على النمو وتعزيز مسلسلات تحرر تمويل الاقتصاد. ذلك أنه بدا من اللازم، لتنحية سلبيات تدبير ظل لفترة طويلة متسما بالتشدد، إدخال بعض الليونة على مجموعة الاجراءات الجاري بها العمل، سيما وأن التوقعات التي تم انجازها في مستهل السنة كانت تسمح بترقب آفاق جيدة بالنسبة للانتاج وكذا الحد من التوترات التضخمية والضغوط على الحساب الخارجي.

وبالفعل، إذا تواصل العمل بتأطير قسط من القروض المصرفية هذه السنة من أجل مراقبة مصدر هام للانشاء النقدي، فقد تم الرفع من معدلات الزيادة المرخص بها في هذا الصدد، بينما ظلت سلفات البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، تقدم لفائدة المصدرين والمستثمرين بدون قيد وبشروط تفضيلية. ومن جهة أخرى، وحتى توفر أسباب انطلاق الاستثمار، ارتأت السلطات أنه من المناسب تخفيض بعض

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أسعار الفائدة المدينة، فيما أبقت أسعار مكافأة الادخار، رغم تباطؤ التضخم، على ما كانت عليه، وذلك من أجل الحفاظ على طابع التحفيز الذي تمتاز به.

غير أن السعي للتخفيف من الأثر التوسعي للقروض المقدمة للاقتصاد، مخافة أن تتسبب على الخصوص كل من الديون المتزايدة على الخزينة والمداخيل من العملة الأجنبية في خلق سيولة مفرطة لدى البنوك، قد أدى بالبنك المركزي إلى الرفع من معدل الاحتياطي النقدي، وحذف السلفات القصيرة الأجل التي كانت تمنح للبنوك في شكل إعادة الخصم، كما أنها دعت هذه الأخيرة إلى التعبئة بقدر أهم لمحفظتها من الديون الناشئة على الخارج، لدى مراسليها الأجانب.

وبموازاة مع هذه الاجراءات الرامية إلى ضبط توسع الائتمان، أدخلت إصلاحات من أجل الزيادة من فعالية الأساليب الجاري بها العمل. وهكذا تم القيام زيادة على حذف الموافقة المسبقة من أجل إعادة الخصم بإدخال شيء من اللين على كيفيات منح القروض المتوسطة الأجل للمقاولات الصغرى والمتوسطة كما تقرر الرفع من المدة الدنيا لأوراق الخزينة، من 10 أيام إلى 30 يوما، ومن معدل الجزاء، من 8 % إلى 12 % ، المطبق في حالة عدم مراعاة المعاملات القانونية.

وفي الأخير، تواصل مسلسل رفع الحواجز فيما بين المسالك البنكية وتطوير هياكل التمويل خلال 1988 ، وذلك بالتدخل الفعلي للبنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي لتلقي الودائع، واعتماد تقنية المزايدة على أذينات الخزينة بالسوق النقدية، كما أنشئت مؤسسات للائتمان تستجيب لتمويلات متميزة كبنك العمل، وبنك الجماعات المحلية. وتستهدف السلطات النقدية من وراء مواكبة التحرر التدريجي لتوزيع القروض، وتجميع الودائع وتكوين أسعار الفائدة التي من شأنها أن تعمل على تعميم وتنويع الوسطاء الماليين، عن طريق إذكاء المنافسة على وجه الخصوص، المزيد من ترشيد توزيع الموارد وتمكين كل من المدخرين والمقترضين من الاستفادة من شروط أفضل.

مراقبة السلف

إن رفع ضابط توسع المجموعة النقدية من 10 % في 1987 إلى 13 % خلال سنة 1988 ، بعد أن تم تحديد التزايد الأقصى للاستدانة النقدية للخزينة إلى 14 % وتقدير نمو الموجودات الخارجية، قد مكن من تحديد الزيادة المرخص بها للقروض الخاضعة للتأطير في نسبة 3 % خلال النصف الأول من السنة و 8 % بالنسبة للسنة بكاملها، عوض 1 % و 3 % على التوالي في 1987 . ويبرر تبني هذا التوسع، الذي يأخذ بالاعتبار التمويلات التكميلية الموضوعة تحت تصرف المقاولات، آفاق نمو اقتصادي هام. وعلاوة على ذلك، وسعيا وراء تخفيف شدة التأطير، تواصل العمل، على غرار السنوات الماضية بتحديد السقوف الفردية مع اعتبار الجهود التي تبذلها كل مؤسسة على حدة من أجل تعزيز أموالها الذاتية، وتجميع موارد قارة وتمويل القطاعات ذات الأسبقية.

والحاصل أنه ورغم كون القروض الخاضعة لحد أقصى التي وصلت إلى 25.657 مليون درهم، قد ارتفعت بمبلغ 2.092 مليون أو 8,9 % ، وهي نسبة تتجاوز الضابط المحدد مسبقا، فان الضغوط الممارسة على طلب القروض المصرفية قد أمكن تحديدها بفضل التسهيلات الاضافية التي استفادت منها المقاولات عن طريق سوق « أوراق الخزينة » حيث ارتفعت المعاملات من 3.136 مليون إلى 3.870 مليون درهم. والواقع أن الوضعية المالية للمقاولات تحسنت خاصة على إثر المصاريف التي أدتها الخزينة العمومية. وسجلت السلفات الممنوحة خارج التأطير من جهتها زيادة ملموسة بلغت 1.237 مليون أو 24,1 % ، فوصلت إلى ما قدره 6.369 مليون درهم ومثلت 20 % من مجموع التسهيلات عوض 18 % في العام الماضي. وقد شمل هذا التوسع القروض المقدمة للمصدرين، التي ارتفعت بمبلغ 578 مليون أو ما نسبته 13,9 % ، وبصفة خاصة القروض المتوسطة الأجل القابلة لاعادة الخصم التي تنامت بمقدار 659 مليون أو 68,6 % ، في أعقاب اعتماد مسطرة مبسطة لمنح القروض لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي المجموع، بلغت الالتزامات البنكية 32.026 مليون درهم وتزايدت بمقدار 3.329 مليون أو 11,6 % عوض 1.575 مليون أو 5,8 % إلى غاية نهاية 1987 .

التأثير على السيولة

تفاديا لأخطار تجاوز الأهداف المرسومة، والتي كان من المحتمل أن تترتب عن إجراءات تليين المراقبة على الائتمان، أقدم معهد الاصدار على ممارسة عمل تقييدي على سيولة البنوك، سيما وقد تدعمت السيولة عقب أداءات الخزينة والمداخيل الهامة من العملة الأجنبية.

وهكذا، فان معدل الاحتياطي النقدي الذي تم رفعه إلى 5 % خلال 1987 قد انتقل إلى 6 % في شهر ماي 1988 ثم إلى 7 % في شهر دجنبر، مما تسبب لخزائن البنوك في اقتطاع إضافي يناهز مليار درهم. بموازاة مع ذلك، ومن أجل حث البنوك على اللجوء إلى السوق النقدية لتأمين القسط الأوفر من حاجتها إلى إعادة التمويل وتخصيص تسهيلات البنك المركزي بأسعار ثابتة للاستثمار والتنمية، تقرر في شهر يناير حذف جاذبة إعادة خصم القروض القصيرة الأجل التي أصبح مبلغها ذا أهمية ثانوية بعد أن ظل بدون تغيير منذ سنين عديدة. وفي هذه الظروف، تزايدت إثر ذلك وبشكل ملموس التجاءات البنوك إلى التسهيلات بأسعار متغيرة، حيث انتقلت بالمتوسط من 4,6 مليار درهم سنة 1987 إلى 6,2 مليار خلال 1988 ومثلت على هذا الأساس 63 % من مجموع التجاءات البنوك لمعهد الاصدار. وبلغت القروض للتصدير التي تمت إعادة خصمها خارج الحد الأقصى، وبمعدلات فائدة قارة، ما قدره 3,2 مليار درهم بالمتوسط، أي ما يشكل ثلث التسهيلات الاجمالية التي منحها بنك المغرب للبنوك. وفي الأخير، تم استعمال الجاذبة المخصصة لتعبئة القروض المقدمة لتسويق الحبوب، بكاملها طيلة النصف الأخير من السنة وقد رفع مبلغها إلى 500 مليون في شهر يوليوز.

التأثير بواسطة أسعار الفائدة

إن الحرص على مواكبة انتعاش النمو الاقتصادي وازدهار الاستثمارات قد أدى بالسلطات النقدية إلى إعادة النظر في أسعار الفائدة المدينة بقصد تخفيضها، إذ ركزت اهتمامها بالأساس على القروض المتوسطة الأجل. ومما يبرر هذا القرار على الخصوص، أنه كان من المتوقع خلال 1988 تخفيف تسارع الأسعار وإفراز فائض على صعيد العمليات الجارية لميزان الأداءات. وبخلاف ذلك، ولكي لا يعرقل التوجه نحو تعزيز الادخار، وباستثناء تخفيض معدل مكافأة الودائع لمدة 12 شهرا، من 12 % إلى 11 % ، فانه لم يطرأ أي تغيير على أسعار الفائدة الدائنة، وظلت إيجابية بقدر بالغ، بالنظر إلى النسق المعتدل للتضخم.

كما أنه لم تتغير معدلات إعادة التمويل المطبقة من لدن بنك المغرب على مساعداتها الخاضعة لأسعار الفائدة المحددة، إذ أن جل تدخلاته تتم من الآن فصاعدا عن طريق السوق النقدية بمعدلات لم يطرأ عليها أي تغيير هي الأخرى خلال سنة 1988 . ذلك أن معهد الاصدار ارتأى أن الرفع من الاحتياطيات الالزامية كافي لوحده لتأمين اعتدال نشاط البنوك.

وفيما يتعلق بالشروط التي تتعامل بها البنوك، تم تخفيض معدل الفائدة على القروض القصيرة الأجل غير القابلة للتعبئة من 14 % إلى 13 % في شهر أبريل، مما خفض بنقطة واحدة الفارق الذي يفصله عن السعر المطبق على القروض القابلة للتعبئة، والذي بقي محددا عند 12 % . وبالمثل، خفضت خلال شهر يناير معدلات الفائدة على القروض المتوسطة الأجل، من 14 % إلى 12 % ومن 15 % إلى 13,5 % بحسب قابليتها للتعبئة أم لا. فيما تم تقليص المعدلات المطبقة على السلفات لأجل طويل بنقطتين، إلى 14 % . وقد شملت أيضا حركة الانخفاض هذه جدول أسعار الفائدة المطبق من لدن المؤسسات المالية المتخصصة، بحيث تدنت بنقطة واحدة أو نقطتين بحسب المدة، بالنسبة للبنك الوطني للانماء الاقتصادي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وتراجعت بنقطة ونصف فيما يخص القرض العقاري والسياحي. (1)

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 ، 56 ، 57 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسسات الموزعة للقرض

البنوك

يصل المبلغ الاجمالي لموازنات الخمسة عشر بنكا للودائع إلى أزيد من 88 مليار درهم، وقد تزايد بمقدار 6,5 مليار أو 7,9 % في سنة 1988 ، في مقابل 9,8 مليار أو 13,7 % في العام الماضي. هذا وتعززت شيئا ما حصة المؤسستين الأوليين ضمن ذلك المجموع حيث بلغت 50,1 % في نظير 49,9 % أثناء السنة السابقة. وبخلاف ذلك تراجع نصيب البنوك المتوسطة الستة من 43,3 % إلى 43,1 % ضمن النشاط المصرفي في حين ظلت الأهمية النسبية للبنوك الصغرى بدون تغير عند 6,8 % .

مبلغ الحصيلة بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الموازنات		النسبة المائوية ضمن المجموع	
	1987	1988	1987	1988	1987	1988
13.000 فأكثر	2	2	40.820	44.252	49,9	50,1
من 5.000 إلى 13.000 ...	6	6	35.430	38.062	43,3	43,1
أقل من 5.000	7	7	5.609	6.025	6,8	6,8
المجموع	15	15	81.859	88.339	100	100

اتسعت شبكة البنوك خلال 1988 بإضافة 21 فرعا جديدا، بحيث وصل العدد الكلي للشبابيك إلى 820 ، لايزال أكثر من النصف منها متمركزا في الساحل الأطلسي. وتتوفر مدينة الدار البيضاء بمفردها على أزيد من ربع عدد تلك الشبابيك وقد تجمعت لديها ما يربو على ثلث مجموع الودائع البنكية.

التطور العام للموارد والاستخدامات

بلغت الموازنة المجمعة لبنوك الودائع ما يناهز 76 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1988 ، وسجلت زيادة قدرها 9,415 مليون أو 14,2 % عوض 5.532 مليون أو 9,1 % في السنة الماضية.[2]

وفيما يتعلق بالاستخدامات، ينضوي ذلك التوسع على ارتفاع الديون على الخزينة بمبلغ 3,5 مليار، والقروض للاقتصاد بمقدار 3,2 مليار، والأموال السائلة وكذا حسابات الاحتياطيات بما قدره 1,4 مليار. أما مصدر الزيادة بالنسبة للموارد فانه يكمن في تنامي كل من الودائع، بمبلغ 7,3 مليار، والأموال الذاتية بما يناهز مليار درهم.

الاستخدامات

يصل مجموع التسهيلات التي تمنحها البنوك للمقاولات والخواص باضافة مساعداتها للمؤسسات المالية المتخصصة، إلى 32.026 مليون درهم، بعد أن سجل توسعا قدره 3.329 مليون أو 11,6 % ، يتجاوز بكثير نظيره أثناء السنة الماضية أي 1.574 مليون أو 5,8 % . غير أن حصة هذه التسهيلات ضمن مجموع استخدامات البنوك تقلصت من جديد فتراجعت من 43,3 % إلى 42,3 % . وبلغت القروض الموجهة لتطعيم خزائن البنوك، التي تتكون في حدود 55 % من التسهيلات للصندوق، ما قدره 17.656 مليون درهم وقد تزايدت بمقدار 936 مليون أو 5,6 % عوض 563 مليون أو 3,5 % أثناء العام الماضي. ومن جانبها وصلت السلفات المتميزة، التي تمنح في غالبيتها خارج حدود التأطير، 14.370 مليون مسجلة ارتفاعا بلغ 2.393 مليون أو 20 % ، وهو أهم مما لوحظ في العام السابق أي 1.011 مليون أو 9,2 % ، وقد نتج عن توسع القروض من أجل التجهيز بنسبة 47,6 % ، وبمعدل 14,6 % و 13,9 % على التوالي فيما يرجع للتسهيلات الممنوحة لكل من التصدير والسكن. وفي هذا المجال، فان معامل الاستخدام لقروض الاسكان، الذي أبقي عند نسبة 6 % من المستوجبات، قد تمت مراعاته باستمرار من جانب البنوك كافة. إلا أن هذه الأخيرة لم تف من جديد بمتطلبات معامل الاستخدام للقروض المتوسطة الأجل القابلة لاعادة الخصم الذي لا يزال محددا في نسبة 5,5 % من المستوجبات.

(2) يرجع للملحق الاحصائي 51 .

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	نهاية 1987	نهاية 1988	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1987	نهاية 1988	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					الموارد				
الموجودات السائلة									
وحساب الاحتياطيات	2.050	3.497	+ 1.447	+ 70,6	الرساميل والاحتياطيات	3.513	4.477	+ 964	+ 27,4
الديون على الخزينة	26.672	30.189	+ 3.517	+ 13,2	المخصصات	782	641	- 141	- 18
منها :					الودائع تحت الطلب	35.566	40.742	+ 5.176	+ 14,6
ـ محفظة السندات العمومية .	(26 605)	(30 158)	(+ 3 553)	(+ 13,4)	الودائع لأجل	16.334	18.467	+ 2.133	+ 13,1
ـ الودائع	(67)	(31)	(- 36)	(- 53,7)	الالتزامات الخارجية	549	842	+ 293	+ 53,4
القروض للاقتصاد	28.261	31.542	+ 3.281	+ 11,6	مساعدات معهد الاصدار ..	7.682	8.244	+ 562	+ 7,3
تسليفات للمؤسسات المالية					ـ منها التجاءات على				
المتخصصة	436	484	+ 48	+ 11	سندات خصوصية	(4.128)	(4.121)	(+ 7)	(0,2-)
السندات بالمحفظة	6.298	6.925	+ 627	+ 10	مساعدات المؤسسات				
الموجودات الخارجية[1]	754	955	+ 201	+ 26,7	المالية المتخصصة	7	19	+ 12	+ 171,4
التعقيرات	1.849	2.143	+ 294	+ 15,9	(سندات مودعة لضمان)				
					موارد مختلفة إضافية	1.887	2.303	+ 416	+ 22
المجموع	66.320	75.735	+ 9.415	+ 14,2	المجموع	66.320	75.735	+ 9.415	+ 14,2

(1) باستثناء الديون على الخارج المدعمة ضمن القروض للاقتصاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت مساعدات البنوك للخزينة العمومية 30.189 مليون درهم، أي قرابة 40 % من مجموع الاستخدامات بعد أن سجلت زيادة قدرها 3.517 مليون أو 13,2 % . وقد نتج هذا التوسع بالاساس، عن تنامي محفظتها من السندات العمومية التي وصلت إلى 30.150 مليون درهم في نهاية دجنبر 1988 ، تتألف 59 % منها من الأذينات المقتناة من السوق المالية، ويتكون الباقي من الاكتتابات في إطار الحد الأدنى الاجباري، ونسبته 35 % من مستوجبات البنوك.

ووصل مبلغ السندات بحوزة البنوك إلى 6.925 مليون درهم، فزاد بمقدار 627 مليون أو ما نسبته 10 % ، على إثر تنامي حجم السندات الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة والمكتتبة من طرف البنوك، في إطار معاملات الاستخدامات الاجبارية من القروض المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم، وقروض الاسكان، وأذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لأجل سنة واحدة.

وفي الأخير، سجلت الأصول السائلة وحسابات الاحتياطيات وقدرها 3.497 مليون درهم. زيادة إجمالية بلغت 1.447 مليون أو 70,6 % ، خاصة على إثر تنامي موجودات البنوك لدى معهد الاصدار والذي يعزى بدوره إلى الرفع من معدل الاحتياطي النقدي.

الموارد

بلغت الودائع البنكية تحت الطلب ولأجل 59.209 مليون درهم وسجلت ارتفاعا قدره 7.309 مليون أو ما نسبته 14,1 % . ويعزى ما يناهز الربع منه عوض النصف أثناء السنة الماضية، إلى زيادة ودائع العمال المغاربة القاطنين بالخارج، التي وصلت إلى 16.643 مليون وشكلت 28,1 % من مجموع الودائع بالبنوك. وقد تميز تطور حسابات المقيمين بانتعاش الودائع الأجلة وتزايد سريع مرة أخرى للحسابات على دفاتر بحيث أن هذه الموارد التي تستفيد من المكافأة بلغ قدرها الاجمالي 23.707 مليون، واتسعت نسبتها ضمن مجموع ودائع القاطنين، من 43,7 % إلى 55,7 % .

وقد تمكنت البنوك بالتزامها، من جانب آخر، بنسبة تساوي بالمتوسط 77 % بين أصولها السائلة والأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى سيولات من جهة، ومستلزماتها عند الطلب ولأجل قصير من جهة أخرى، من أن تراعي بكل سهولة متطلبات معامل السيولة القانوني، المحدد في 60 % على الأقل.

وسجلت الأموال الذاتية، بمبلغ 4.477 مليون درهم ارتفاعا قدره 964 مليون أو ما نسبته 27,4 % ، يعزى إلى حدود 273 مليون للزيادة في رأس المال التي أقدمت عليها 7 بنوك، وإلى الرفع من الاحتياطيات بمقدار 691 مليون. وفي هذا الصدد، تمت مراعاة معامل الملاءة، وهو عبارة عن نسبة الأموال الذاتية للبنوك إلى مستوجباتها تحت الطلب ولأجل.

المؤسسات المالية المتخصصة

بلغت الحصيلات المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمسة 30.802 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1988 ، وسجلت زيادة قدرها 3.358 مليون أي بوتيرة 12,2 % ؛ مماثلة لتلك التي تم احرازها في العام الماضي. ويمثل ذلك المجموع نسبة قدرها 40,7 % من موازنات البنوك كافة، في نظير 41,4 % خلال 1987 .

الاستخدامات

يعزى توسع استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة بالأساس إلى تنامي القروض التي تقدمها للاقتصاد، وبدرجة أقل إلى تزايد مساعداتها للخزينة.

وهكذا بلغت السلفات للاقتصاد 20.681 مليون درهم وشكلت أكثر من ثلثي قروض المؤسسات المالية المتخصصة، وقد تنامت بمقدار 2.471 مليون أو 13,6 % عوض 2.144 مليون أو 13,3 % في العام السابق. ويعود هذا الارتفاع في غالبيته إلى زيادة سلفات القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي بمبلغ 1.328 مليون أو 20 % و 1.141 مليون أو 14,9 % على التوالي. أما القروض الصادرة عن البنك الوطني للانماء الاقتصادي، فلم تسجل إلا توسعا طفيفا فيما تراجعت قروض صندوق الايداع والتدبير بمقدار 74 مليون أو بمعدل 8,3 % .

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة[1]

بملايين الدراهم	نهاية 1987*	نهاية 1988	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1987*	نهاية 1988	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					الموارد				
ديون على الخزينة	2.662	3.545	+883	+ 33,2	الأموال الذاتية	2.715	2.903	+188	+ 6,9
ديون على البنوك	375	555	+180	+ 48	مساعدات الدولة	594	604	+10	+ 1,7
قروض للاقتصاد[2]	18.210	20.681	+2.471	+ 13,6	اقتراضات خارجية	9.124	9.619	+495	+ 5,4
قروض للجماعات العمومية	204	262	+58	+ 28,4	اقتراضات داخلية	5.717	6.786	+1.069	+ 18,7
محفظة السندات	3.071	3.105	+34	+ 1,1	ـ سندات إلزامية وأذينات	5.281	6.302	+1.021	+ 19,3
استعمالات أخرى	608	804	+196	+ 32,2	. سندات إلزامية	(1.618)	(1.811)	(+193)	(+ 11,9)
استعمالات مختلفة صافية	2.314	1.850	-464	- 20,1	. أذينات	(3.663)	(4.491)	(+828)	(+ 22,6)
					ـ قروض وتسليفات البنوك	436	484	+48	+ 11
					ودائع لأجل قصير	9.294	10.890	+1.596	+ 17,2
					منها :				
					ودائع مجمعة	(1.051)	(1.575)	(+524)	(+ 49,9)
المجموع	27.444	30.802	+3.358	+ 12,2	المجموع	27.444	30.802	+3.358	+ 12,2

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي، الصندوق المغربي للتقاعد.
(2) بما فيها أوراق المديونية المكتتب فيها.
(*) أرقام مصححة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ووصلت الديون على الخزينة، التي تتكون بنسبة تربو على الثلثين من الالتزامات المكتتبة من لدن صندوق الايداع والتدبير، إلى 3.545 مليون درهم وتبدو في ارتفاع قدره 883 مليون أو 33,2 % عوض 147 مليون أو 5,8 % في العام السابق، بحيث أن حصتها ضمن مجموع استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة مثلت 11,5 % .

وقد ظل حجم السندات بحوزة المؤسسات المالية المتخصصة بدون تغيير تقريبا، إذ لم يتجاوز 3.105 مليون درهم، بعد أن شهد في نهاية 1987 توسعا بالغا بمقدار 1.041 مليون أو 51,3 % . وتمثل محفظة السندات، التي يتوفر عليها بالأساس صندوق الايداع والتدبير نسبة 10 % من مجموع موازنات هذه المؤسسات.

وارتفع مجموع الديون على البنوك، من جهته، والبالغ 555 مليون درهم، بما قدره 180 مليون أو 48 % ، بعد أن سجل انخفاضا وصل إلى 272 مليون أو 42 % في السنة المنصرمة.

وفي الأخير وصل مبلغ القروض للجماعات العمومية إلى 262 مليون درهم وسجل انتعاشة بمقدار 58 مليون أو 28,4 % .

وفيما يتعلق بالموارد، نتج تطورها خلال 1988 بالأساس عن تنامي الودائع والاقتراضات.

وهكذا ارتفعت الودائع إلى 10.890 مليون درهم، وتزايدت بمقدار 1.596 مليون أو 17,2 % في نظير 757 مليون أو 8,9 % عند نهاية العام السابق، وشكلت بذلك 35,4 % من مجموع الموارد عوض 33,9 % سنة من قبل. ووصل مجموع الموجودات لدى صندوق الايداع والتدبير، التي تتألف في غالبيتها من ودائع صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى 9.253 مليون درهم، أي ما نسبته 85 % من مجموع الودائع التي تلقتها المؤسسات المالية المتخصصة، وقد تزايدت بمبلغ 1.062 مليون أو 13 % بدل 701 مليون أو 9,4 % في العام الماضي، وبمقدار 1.373 مليون درهم سجلت الأموال المودعة بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي من جانبها ارتفاعا بلغ 322 مليون أو 30,6 % عوض 21 مليون أو 2 % فقط في العام الماضي، وشكلت بالتالي 12,6 % من المبلغ الاجمالي للودائع لدى المؤسسات المالية المتخصصة. وفي الأخير، فان تلقي الودائع بشكل فعلي هذه السنة من طرف القرض العقاري والسياحي، قد مكن هذه المؤسسة من تجميع 202 مليون درهم.

أما الاقتراضات الخارجية، التي تم إحصاؤها بمبلغ 9.619 مليون درهم، فقد مثلت قرابة ثلث موارد المؤسسات المالية المتخصصة. وسجلت بذلك ارتفاعا قدره 495 مليون أو 5,4 % أي بنسق أدنى من نظيره للسنة الماضية، أي 1.361 مليون أو 17,5 % . وهكذا فان القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي اللذان وسعا من التجائهما خلال 1987 إلى التمويل الخارجي تواليا بمبلغ 522 مليون أو 59,5 % و 848 مليون أو 17,3 % ، لم تزد منها أثناء هذه السنة إلا بما قدره 181 مليون أو 12,9 % و 247 مليون أو 4,3 % . وبالمثل لم يرفع البنك الوطني للانماء الاقتصادي من تمويله من مصدر خارجي البالغ 2.030 مليون درهم إلا بمقدار 67 مليون أو 3,4 % .

شهدت الاقتراضات الداخلية، وقدرها 6.786 مليون درهم، توسعا إجماليا وصل إلى 1.069 مليون أو 18,7 % عوض 276 مليون أو 5,1 % فيما قبل، ومثلت بذلك ما نسبته 22 % من موارد المؤسسات المالية المتخصصة. وقد نتج هذا التطور عن كل من الاصدارات الاقتراضية طويلة الأمد لهذه المؤسسات حيث أنها تزايدت بمبلغ 193 مليون أو 11,9 % واكتتابات البنوك في سندات متوسطة الأجل، بزيادة قدرها 828 مليون أو 22,6 % .

ومن جانب آخر، قامت المؤسسات المالية المتخصصة بتعزيز أموالها الذاتية بقدر خفيف بحيث بلغت 2.903 مليون درهم، وتزايدت بمقدار 188 مليون أو 6,9 % عوض 649 مليون أو 31,4 % فيما قبل، إلا أن حصتها ضمن مجموع الموارد، تقلصت شيئا ما، إذ تراجعت من 9,9 % إلى 9,4 % .

توزيع السلف

وصلت المساعدات التي يمنحها كل من بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة، إلى ما قدره 58,8 مليار درهم مسجلة بذلك توسعا بمبلغ 5,8 مليار أو 11,1 % عوض 4,5 مليار في آخر 1987 . وباعتبار تبادل السيولات فيما بين المقاولات بواسطة « أوراق الخزينة » ، فان القدر الاجمالي للموارد المقدمة للاقتصاد خلال 1988 بلغ 61,6 مليار درهم وشكل 34 % عوض 33,6 % سنة 1987 من الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية. وتؤلف القروض المؤطرة 43 % من هذه التسهيلات.

ويعرض الجدول أدناه توزيع مجموع القروض بحسب أصلها، ومصدر تمويلها ومدتها :

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1986	1987	1988
حسب مصدر توزيعها			
. معهد الاصدار	5.496	6.501	6.626
. بنوك الودائع	26.820	28.261	31.542
. المؤسسات المالية المتخصصة	10.066 *	18.210 *	20.681
ـ منها أوراق الخزينة	(-)	(619)	(1.034)
المجموع	**48.382**	**52.972**	**58.849**
حسب تمويلها			
. معهد الاصدار	9.661	10.629	10.747
. بنوك الودائع(1)	26.027 *	27.850 *	31.822
. المؤسسات المالية المتخصصة	12.694 *	14.493 *	16.280
المجموع	**48.382**	**52.972**	**58.849**
حسب مدتها			
ـ الأمد القصير	30.965 *	33.640 *	36.661
. معهد الاصدار	5.496	6.501	6.626
. بنوك الودائع	23.158	24.252	26.374
. المؤسسات المالية المتخصصة	2.311 *	2.887 *	3.661
ـ الأمد المتوسط والطويل	17.417	19.332	22.188
. بنوك الودائع	3.662	4.009	5.168
. المؤسسات المالية المتخصصة	13.755	15.323	17.020
أ ـ مجموع القروض	**48.382**	**52.972**	**58.849**
ب ـ المقاولات والخواص (أوراق الخزينة)	**840**	**2.517**	**2.836**
المجموع (أ + ب)	**49.222**	**55.489**	**61.685**

(1) بما فيها المساعدات المقدمة لمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الأدبيات.
(*) أرقام مصححة.

القروض حسب
مصدر توزيعها

إن القروض الموزعة من طرف بنوك الودائع، وقدرها 31.542 مليون درهم، قد سجلت زيادة ملحوظة بلغت 3.281 مليون أو 11,6 % عوض 1.441 مليون أو 5,4 % فقط سنة من قبل. غير أن نصيبها ضمن مجموع القروض ظل بدون تغيير تقريبا من سنة لأخرى حيث استقر عند 53,6 % .

وزادت المؤسسات المالية المتخصصة من سلفاتها للاقتصاد إلى ما قدره 20.681 مليون درهم، أي بارتفاع 2.471 مليون أو 13,6 % وهي نسبة تجاوزت من جديد معدل تزايد القروض البنكية؛ وبالتالي، انتقلت أهميتها النسبية ضمن القروض الاجمالية من 34,4 % في 1987 إلى 35,1 % خلال 1988 .

كانت التسهيلات الممنوحة مباشرة من لدن بنك المغرب بمبلغ 6.626 مليون درهم ولم تسجل سوى ارتفاعا محدودا، وقدره 125 مليون أو 1,9 % عوض 1.005 أو 18,3 % في نهاية السنة المالية الماضية، وتكون نسبتها ضمن مجموع القروض الصادرة عن النظام المصرفي والمالي قد تراجعت من 12,3 % إلى 11,3 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القروض بحسب التمويل

بلغت القروض التي تمولها بنوك الودائع 31.822 مليون درهم وتنامت بمقدار 3.972 مليون أو 14,3 % في نظير 1.823 مليون أو 7 % سنة من قبل.

ووصل مجموع السلفات الممولة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة إلى 16.280 مليون درهم وسجل زيادة قدرها 1.787 مليون أو 12,3 % عوض 1.799 مليون أو 14,2 % عند نهاية العام السابق.

أما مساعدات معهد الاصدار، فقد ارتفعت بمبلغ 118 مليون أو ما نسبته 1,1 % فقط عوض 968 مليون أو 10 % في 1987 ، لتصل إلى 10.747 مليون درهم. وشمل هذا التباطؤ كلا من التسبيقات المباشرة وإعادة التمويل بواسطة السندات التجارية للبنوك.

القروض بحسب المدة

وصل مجموع التسهيلات لأجل قصير إلى 36.661 مليون درهم بعد أن اتسعت بمبلغ 3.021 مليون أو ما نسبته 9 % ، فمثلت 62,3 % من مجموع القروض الموزعة عوض 63,5 % في العام الماضي. وقد تم توزيعها في الغالب من طرف البنوك التجارية.

وهكذا بلغت السلفات المتوسطة والطويلة الأجل 22.188 مليون درهم فحققت زيادة قدرها 2.856 مليون أو 14,8 % عوض 1.915 مليون أو 11 % خلال السنة السابقة، بحيث انتقل إسهامها ضمن مجموع القروض من 36,5 % إلى 37,7 % . ويعزى ذلك الارتفاع إلى كل من تسهيلات البنوك التي تنامت بنسبة 30 % ، والمؤسسات المالية المتخصصة التي وسعت من مساعداتها بنسق أقل سرعة، تحدد في 11 % فتراجع بذلك نصيبها من 79 % سنة 1987 إلى 77 % خلال 1988 .

القروض بحسب
قطاعات النشاط

تم ضبط توزيع القروض بواسطة التصريحات التي تبعث بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة إلى المصلحة المركزية للمخاطر والتي لا تشمل إلا التسهيلات التي تربو على 100.000 درهم.

وحسب الطريقة التي أحصيت بها، تكون قد بلغت هذه التسهيلات 33 مليار درهم إلى نهاية دجنبر 1988 وشكلت 63,2 % من مجموع القروض الموزعة، وقد حققت ارتفاعا قدره 2.531 مليون أو 8,3 % عوض 1.292 مليون أو 4,4 % أثناء العام الماضي.

ويتضح من خلال الجدول التالي أن كل القطاعات تقريبا استفادت من قروض متزايدة.

بملايين الدراهم	دجنبر	دجنبر	دجنبر	التغيرات %	
قطاعات النشاط	1986	1987	1988	دجنبر 87 / دجنبر 86	دجنبر 88 / دجنبر 87
الفلاحة والصيد	3.717	3.891	4.144	4,7	6,5
الزراعات	1.945	2.177	2.529	11,9	16,2
ـ الأنشطة الملحقة بالفلاحة	1.303	1.155	1.003	11,4 -	13,2 -
ـ الصيد البحري	196	259	302	32,1	16,6
ـ أنشطة أخرى	273	300	310	9,9	3,3
المعادن والصناعة	14.255	14.983	16.070	5,1	7,3
ـ الطاقة	639	449	199	29,7 -	55,7 -
(منها النفط والوقود)	(451)	(295)	(105)	(34,6 -)	(64,4 -)
ـ المعادن	1.504	1.482	1.285	1,5 -	13,3 -

بملايين الدراهم	دجنبر	دجنبر	دجنبر	التغيرات %	
قطاعات النشاط	1986	1987	1988	دجنبر 87 / دجنبر 86	دجنبر 88 / دجنبر 87
ـ مواد البناء، المباني والأشغال العمومية	2.028	1.969	2.086	2,9 -	5,9
ـ الصناعات الميكانيكية	1.910	2.080	2.170	8,9	4,3
ـ الصناعات الكيماوية	1.208	1.580	1.676	30,8	6,1
ـ الصناعات الغذائية	3.168	3.056	3.321	3,5 -	8,7
ـ صناعات النسيج	2.501	2.779	3.563	11,1	28,2
ـ صناعات مختلفة	1.297	1.588	1.770	22,4	11,5
الخدمات وغيرها	11.211	11.601	12.792	3,5	10.3
ـ التجارة	4.086	4.438	5.124	8,6	15,5
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1.349)	(1.351)	(1.471)	(0,1)	(8,9)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(1.227)	(1.437)	(1.655)	(17,1)	(15,2)
(تجارة النسيج والجلود)	(280)	(316)	(372)	(12,9)	(17,7)
ـ وسطاء التجارة والصناعة	197	206	248	4,6	20,4
ـ النقل وما يلحق به	971	956	984	1,5 -	2,9
(النقل البحري)	(544)	(530)	(480)	(2,6 -)	(9,4 -)
ـ الفنـــادق	277	565	640	104	13,3
ـ أعمال عقارية	1.005	1.153	1.105	14,7	4,2 -
ـ أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1.072	1.459	1.810	26 -	24,1
ـ عناصر مختلفة	2.073	2.824	2.881	4,5	2
المجموع	29.183	30.475	33.006	4.4	8,3
ـ قروض لأجل قصير	20.199	20.876	22.438	3,4	7,5
ـ قروض لأجل متوسط وطويل	8.984	9.599	10.568	6,8	10,1

بلغت التسبيقات الممنوحة لقطاع « الفلاحة والصيد » 4.144 مليون درهم، وتزايدت بمقدار 253 مليون أو 6,5 % عوض 174 مليون أو 4,7 % في العام السابق. وطرأ انخفاض بمعدل 13,2 % على الأنشطة الفرعية خلال هذا العام أيضا، وبخلاف ذلك، سجلت السلفات المقدمة للزراعات والصيد البحري ارتفاعا بنسبة 16,2 % و 16,6 % . إلا أن حصة قطاع الفلاحة والصيد ضمن مجموع القروض المصرح بها، ظلت قارة عند حوالي 12,6 % .

وكانت المساعدات المقدمة للمعادن والصناعات بمبلغ 16.070 مليون درهم، وتنامت بمقدار 1.087 مليون أو 7,3 % عوض 728 مليون أو 5,1 % عند نهاية السنة المنصرمة، وتزايدت من جديد التسهيلات الممنوحة لصناعات الأنسجة والصناعات المختلفة بنسبة 28,2 % و 11,5 % على التوالي، وبعكس ذلك تقلص تمويل قطاعي الطاقة والمعادن. أما المساعدات الموزعة على الأشغال العمومية والصناعات الغذائية، والتي كانت في انخفاض أثناء السنة المنصرمة، فقد زادت قليلا خلال هذا العام بما نسبته 5,9 % و 8,7 % .

وفي الأخير، سجلت السلفات المقدمة للقطاع الثالث، وقدرها 12.792 مليون درهم، توسعا بلغ 1.191 مليون أو 10,3 % بدل 390 مليون أو 3,5 % فقط خلال السنة الفارطة وقد شمل هذا التطور مجموع الفروع ما عدا الأعمال العقارية التي تقلصت بمعدل 4,2 % . وهكذا استفادت الأنشطة الأخرى من قروض متزايدة، وسجلت أهم الارتفاعات في مجال التجارة والفنادق والأنشطة المالية، بمعدل 15,5 % و 13,3 % و 24,1 % على التوالي.

توازن خزائن البنوك

إذا كانت العوامل المستقلة لم تمارس أثرها التقليدي بشكل ملموس على خزائن البنوك إلا أثناء شهر فبراير ثم بالخصوص خلال شهر يونيو ونونبر، فان هذه الأخيرة كانت في سنة 1988 موضع سحوبات هامة على إثر رفع معدل الاحتياطي النقدي من 5 % إلى 6 % في شهر ماي ثم إلى 7 % في شهر دجنبر. ونتيجة لذلك، تزايد لجوء البنوك إلى وسائل إعادة التمويل ليصل بالمتوسط إلى 10 ملايير درهم و 13,8 % من مواردها الكلية عوض 13 % في 1987 . وهذا الالتجاء، الذي يكتسي طابعا مستديما منذ سنوات عدة، يتم علاوة على ذلك، في قسط منه بواسطة معدلات تفضيلية ويشكل بالتالي مصدر تمويل قليل الكلفة بالنسبة للبنوك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير أنه في المجمل، لم تطرأ توترات حادة على خزائن البنوك إذ أن معهد الاصدار أقدم على تزويدها بما يلزم وبدون تقييد وبمعدلات ظلت تقريبا عند مستوياتها للسنة الماضية. والواقع أن رفع الاحتياطيات الاجبارية كان يستهدف ولاشك، تطويق السيولات البنكية، ولكن، وبوجه خاص، تفادي الاسراف الذي من المحتمل أن يترتب عن تليين مراقبة الائتمان.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

تميز تطور خزائن البنوك خلال 1988 ، حسب ما تم استنتاجه من خلال تحليل العوامل المؤثرة الواردة في الجدول أدناه، بتضييق تدريجي إلى غاية شهر يونيو، وقد حل محله انفراج متزايد لكنه محدود. وهكذا طرأ تقييد لخزائن البنوك من جراء خروج العملة الأجنبية وتقلص استدانة الخزينة العامة تجاه البنك المركزي ابتداء من الشهرين الأولين من السنة. ورغم التحسن الحاصل في شهري مارس وإبريل والمرتبط بنفقات الدولة، زادت شدة ذلك التقييد في شهر يونيو خاصة في أعقاب تسديد الخزينة العمومية لتسهيلة الصندوق التي يمنحها البنك المركزي من جهة، والسحوبات المالية برسم الرفع من الاحتياطيات الاجبارية من جهة ثانية. لذا، ولكي تحقق توازن خزائنها، زادت البنوك من التجاءاتها لاعادة التمويل، بحيث رفعت مبلغه من 7,7 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1987 إلى 12,6 مليار في آخر يونيو 1988 .

وقد تلى تدهور سيولة البنوك ابتداء من شهر يوليوز، رغم خروج حجم هام من الأوراق المالية، ميل نحو الانفراج استمر إلى نهاية السنة. ونتج هذا التحول في الاتجاه عن عودة التزامات الخزينة العامة إلى الارتفاع وعن مداخيل العملة الأجنبية، ومكن تضافر العاملين معا من تحديد العجز الحاصل في خزينة البنوك في مقدار 8,2 مليار درهم في شهر دجنبر وحصر مداه في 562 مليون بالمقارنة مع بداية السنة.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة(1) ملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة «البنك المركزي»	246 -	1.987 -	3.490	3.778
منه :				
ـ الأوراق والقطع البنكية المتداولة	(350 +)	(334 -)	(1.907 -)	(2.000 -)
ـ الودائع	(471 -)	(440 -)	(350 -)	(327 -)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(125 -)	(1.143 -)	(1.233 -)	(1.451 -)
. الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	781 -	399 -	358 +	1.307 +
. ديون معهد الاصدار على الخزينة ...	1.286 +	1.104 -	1.568 +	1.519 +
. ديون مختلفة لمعهد الاصدار	153 -	96 +	123 -	124 +
. عناصر أخرى	1.012 -	1.431 +	928 -	266 +
المجموع	906 -	4.765 -	2.615 -	562 -
ـ التجاءات البنوك لمعهد الاصدار(2)	906 +	4.765 +	2.615 +	562 +

(1) تعبر العلامات الموجبة عن الأثر التوسعي على السيولة، والعلامات السالبة عن الأثر التضييقي.
(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاءات وعلامة (+) زيادة في هذه الأخيرة.

ويستنتج في نهاية الأمر أن الأثر السلبي المتمثل أساسا في الزيادة من خروج الأوراق المالية بشبابيك البنوك والرفع من الاحتياطيات الاجبارية، والذي يقدر بمبلغ 3,7 مليار درهم قد تم تعويضه بالوقع التوسعي لتنامي الأصول الخارجية والتزامات الخزينة تجاه البنك المركزي وقدرها 1,3 مليار و 1,5 مليار درهم.

كيفية إعادة تمويل البنوك

يتضح من خلال الجدول أدناه تطور التجاءات البنوك لاعادة التمويل لدى بنك المغرب ومؤسسات أخرى خلال سنة 1988 :

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
التجاءات الى مؤسسات أخرى	136	79	238	113	209	177	208	308	140	110	29	19
الالتجاء إلى معهد الاصدار	7.796	8.703	8.588	8.138	8.601	12.477	11.094	10.940	10.297	9.834	13.447	8.244
ـ تسبيقات ..	(4.042)	(5.071)	(5.077)	(4.832)	(5.442)	(9.172)	(7.816)	(7.273)	(6,641)	(6.401)	(9.608)	(4.123)
ـ خصم ...	(3.754)	(3.632)	(3.511)	(3.306)	(3.159)	(3.275)	(3.278)	(3.667)	(3.656)	(3.433)	(3.839)	(4.121)
المجموع ...	7.932	8.792	8.826	8.251	8.810	12.624	11.302	11.248	10.437	9.444	13.476	8.263

تزايد مجموع إعادة التمويل من لدن البنوك بمبلغ 1.282 مليون أو 14,7 % عوض 2.058 مليون أو 31 % خلال 1987 بحيث وصل إلى ما يناهز 10 ملايير درهم بالمتوسط الشهري. وقد تم أساسا لدى البنك المركزي إلى حدود 64 % ، في شكل تسبيقات بمعدلات متغيرة بالسوق النقدية، ويتكون ما تبقى التسهيلات بأسعار فائدة محددة، المقدمة برسم التمويلات التفضيلية والتي لم تعد تمثل سوى 36 % في مقابل 45 % في سنة 1987 .

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

بموازاة مع التضييق المتزايد في خزائنها خلال النصف الأول من السنة عمدت البنوك باستمرار إلى رفع التجاءاتها لمعهد الاصدار من 7,6 مليار درهم في آخر دجنبر 1987 إلى 12,4 مليار عند نهاية يونيو 1988 ، بحيث أنها بلغت 9 ملايير درهم بالمتوسط خلال هذه الفترة. ونظرا للمدى المحدود للانفراج الواقع ابتداء من شهر يوليوز، فان هذه الالتجاءات كانت معتدلة الانخفاض فيما بعد، باستثناء شهر دجنبر عندما بلغت 8,2 مليار درهم فقط. ولما ظل قدرها مرتفعا من يوليوز إلى نونبر، فانها وصلت بالمتوسط إلى 10,6 مليار خلال النصف الثاني من السنة.

وفي المجموع، بلغت تسبيقات بنك المغرب بمعدلات فائدة متغيرة 6,3 مليار بالمتوسط الشهري، ووصلت أوجها بمقدار 9 ملايير في شهري يونيو ونونبر، كما أنها تمت بأسعار تراوحت بين 9,50 % و 11,25 % عوض 10 % و 11,25 % في سنة 1987 .

أما التسهيلات الممنوحة بأسعار محدودة والتي أصبحت مخصصة بالأساس لتعبئة القروض من أجل التصدير، فقد وصل مبلغها إلى 3,5 مليار، وتراجعت أهميتها النسبية ضمن المساعدات الكلية للبنك المركزي من 45 % إلى 36 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السوق النقدية

بالاضافة إلى تدخلات معهد الاصدار، تمكن السوق النقدية من تبادل السيولات فيما بين البنوك وبين البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة.

وهكذا تبلغ السلفات فيما بين البنوك 362 مليون بالمتوسط الشهري، وقد تراجعت بالمقارنة مع العام الماضي حيث وصلت حينئذ إلى 403 مليون درهم.

وبالمثل، تقلصت الاسهامات الصافية للمؤسسات المالية المتخصصة، من 181 مليون إلى 109 مليون في ظرف سنة.

وقد تمت الصفقات بأسعار فائدة تراوحت بين 7,75 % و 10,50 % عوض 8,25 % و 9,75 % خلال 1987 .

الادخار والاستثمارات

بلغ الناتج الداخلي الاجمالي خلال 1988 ما قدره 181 مليار درهم بالأسعار الجارية وسجل زيادة هامة في حين وصل الاستهلاك الذي شهد توسعا معتدلا، إلى 135,6 مليار درهم. وفي هذه الظروف ارتفع الادخار الداخلي إلى مبلغ 45,4 مليار وتنامى بنسبة 30,8 % ، تفوق بكثير معدل توسع الدخل. وبالاضافة إلى ذلك، انتقلت نسبة الادخار إلى مستوى لم يسبق له نظير، أي 25,1 % ، بينما لم تكن تتجاوز 13 % خلال 1981 .

أما الطلب الداخلي، فقد بلغ 181,3 مليار منها 45,7 مليار من الاستثمارات. ونتيجة لذلك، يكون الاختلال البنيوي فيما بين الطلب الداخلي والناتج الداخلي قد تدنى بشكل ملموس إذ تراجع قدره من أكثر من 6 ملايير إلى 300 مليون في ظرف سنة، وقد وصل أقصاه 12 مليار خلال 1982 .

غير أن مجموع الحاجيات إلى تمويل النفقات الداخلية والتحملات الفعلية للدين، بعد إعادة الجدولة، قد وصل إلى حوالي 205 مليار، مما شكل نسبة 113 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وقد أبدت عجزا قدره 24 مليار بالمقارنة مع الموارد الداخلية، وهو دون شك أقل مما سجل في السابق رغم أنه لايزال مرتفعا. وتم تأمين تغطية هذا العجز بنسب متساوية بواسطة الايرادات المتأتية من تحويلات مدخرات العمال المغاربة بالخارج والمساعدات الخارجية، التي تبين لأول مرة هذه السنة أنها دون الرساميل المنقولة باتجاه الخارج والتي مثلت ما قدره 13,6 مليار درهم. ووصلت، باضافة مبلغ 8,6 مليار اللازم لخدمة الدين، إلى ما مجموعه 22,2 مليار، و 12,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

وهكذا يبدو عبء الدين ثقيلا جدا، وقد شكل بالطبع السحب من الموارد الوطنية المتاحة المترتب عن ذلك، عائقا لتكوين إجمالي للرأس مال الثابت أكثر أهمية مما تم تحقيقه، الشيء الذي عرقل وتيرة النمو، اللازم لعدة أسباب، سيما وأنه كفيل بافراز الموارد الضرورية لتسديد الديون الخارجية. ومع ذلك فان الاستثمار سجل بعض الانتعاش بحيث وصل إلى ما قدره 45,7 مليار درهم وقد تم تمويله بأكمله عن طريق الادخار الوطني، الذي سمح زيادة على ذلك، بتوفير فائض بنحو 3 ملايير. وإذا كان هذا المبلغ متواضعا، فانه يعكس رغم ذلك انقلابا في الاتجاه ويبرز التقدمات المحققة في مجال إعادة التوازنات.

وتعود أسباب التحسن النسبي لوضعية الادخار خلال 1988 إلى تظافر عدة عوامل ملائمة. فمن جهة، يحتمل أن يكون الارتفاع البالغ للادخار الوطني، خاصة في القطاع الفلاحي، قد ساعد على تزايد نسبة الادخار. إلا أن هذه الزيادة كان من الممكن من جهة ثانية ألا تصل إلى هذا المستوى لو لم تتخذ، منذ سنين مضت، إجراءات شاملة لتشجيع تكوين الادخار وتدعيمه. وترتكز هذه الاجراءات على انتظام الطلب، وتنويع أدوات الادخار ولاسيما المحافظة على شروط مكافأة مغرية وفيما يرجع بصفة خاصة للقطاع العمومي، أمكن مرة أخرى الحصول على قدر من الادخار على إثر تدابير التصحيح المطبقة.

أما انتعاش الاستثمار، الذي كان هاما خاصة وأنه شمل كلا من القطاع العام والخاص، فقد حث عليه التطور الملائم للنشاط الاقتصادي، والتحسن المتزايد للوضعية المالية للدولة والمقاولات الحرة؛ وقد كان أيضا وليد الاجراءات المختلفة التي تم اتخاذها لصالح الاستثمار. وفي هذا الصدد تم وضع مسطرة جديدة من أجل تمويل مشاريع إنشاء وتوسيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإحداث صندوق لمساندة المقاولين الشباب. وبالمثل، أدخلت تليينات خلال 1988 على تنظيم الصرف فيما يرجع للاجراءات المشترطة في مجال الاستثمارات، وتفويت الرساميل وتحويلات الدخول سواء من لدن الأجانب أو المواطنين.

إن المعطيات الاحصائية المتاحة لحد الآن لا تسمح بوضع حصيلة شاملة للعناصر المكونة للادخار ولا لاستخدامها. وفي هذه الظروف، سيتم فقط تحليل تطور الأصول السائلة أو لأجل قصير للقطاعات غير المالية ووضعية أسواق الرساميل لأجل متوسط وطويل. ذلك أن عدم التوفر على بيان عام للعمليات المالية والذي يعتبر ذا فائدة لا جدال فيها، يجعل من المتعذر التمييز بين التدفقات المالية الخاصة بكل فئة من العملاء الاقتصاديين، وبالتالي لا يمكن نفادي الاستعمال المزدوج بصفة تامة.

السيولات والسوق المالية

إن تطور الأصول السائلة والاكتتابات بالسوق المالية، التي تعد من العناصر المعروفة، ورغم أنه لا يشمل مجموع التدفقات المكونة للادخار، يعطي فكرة عن سلوك العملاء الاقتصاديين في مجال التوظيف المالي وخاصة عن مدى تفضيلهم للسيولة.

وصل مجموع الأصول السائلة الاضافية التي تم تكوينها والتوظيفات الاجمالية بالسوق المالية، إلى 19 مليار خلال 1988 ، وهو مبلغ مقارب لما تم تسجيله في السنوات السابقة، إلا أن الأصول النقدية تحتل ضمن ذلك المجموع مكانة أهم، على حساب الموجودات ذات أمد أطول.

وهكذا ارتفعت الأصول المتاحة فورا، بمبلغ 9 ملايير عوض 6 ملايير في سنة 1987 ، والتوظيفات السائلة ولأجل قصير بمقدار 3 ملايير بدل 5,3 مليار فيما ظلت الاكتتابات في الأدينات، والسندات الالزامية ذات الأمد المتوسط والطويل قارة تقريبا بمجموع 6,7 مليار.

أما بورصة القيم للدار البيضاء، فقد شهدت نشاطا متواصلا، إذ حققت رقم أعمال ملحوظ، يفوق بنسبة 65 % نظيره في السنة الماضية. وخلافا لما حدث خلال الأعوام السابقة، فقد ترتبت هذه النتيجة الاستثنائية، عن التطور المتزامن لتبادل الأسهم والمعاملات على سندات الدولة، غير أنها لم تشمل سوى مبلغ محدود.

الموجودات النقدية والادخار السائل أو القصير الأجل

ويبين الجدول التالي مختلف الأصول السائلة أو القصيرة الأجل، وكذا تطورها خلال السنتين الأخيرتين.

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر		التغيرات المطلقة	
	1987 *	1988	1987	1988
المتيسرات النقدية	59.212	68.192	+ 5.989	+ 8.980
الودائع المصرفية لأجل	16.334	18.467	+ 709	+ 2.133
الودائع لدى صندوق التوفير الوطني	1.053	1.236	+ 156	+ 183
الودائع لدى المؤسسات المالية المتخصصة	1.051	1.575	+ 20	+ 524
الودائع لأجل لدى الخزينة	-	1.500	-	+ 1.500
أدينات الخزينة على صيغ				
ـ لأجل ستة أشهر	1.335	2.067	+ 372	+ 732
ـ لأجل سنتين	793	1.770	+ 793	+ 977
ـ لأجل ثلاث سنوات	2.007	-	- 137	- 2.007
المخصصات لاقتناء العملة الأجنبية	2.138	239	+ 1.073	- 1.899
أوراق الخزينة	3.143	3.870	+ 2.303	+ 727
المجموع	87.066	98.916	+ 11.278	+ 11.850
معدل الزيادة	+ 14,9	+ 13,6	-	-

(*) أرقام نهائية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وصل مجموع السيولات إلى 98.916 مليون درهم، وسجل زيادة بلغت 11.850 مليون أو 13,6 % عوض 11.278 مليون أو 14,9 % في سنة 1987 . وقد تنامى الادخار لأجل قصير الذي تجمع لدى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة والمقاولات الحرة، بما قدره 3.567 مليون، وبلغت الرساميل القصيرة الأجل التي اجتذبتها الخزينة 3.209 مليون، لكنها لم تغط الاستردادات التي سددتها وقدرها 3.906 مليون، والتي من المحتمل أن يكون قد أرصد جزء منها لتعزيز الأصول النقدية التي أصبحت تشكل أكثر من ثلاثة أرباع السيولات الجديدة عوض ما يربو بقليل على النصف أثناء السنة المنصرمة.

الموجودات النقدية

سجلت المتاحات النقدية لدى العملاء الاقتصاديين، التي من الجائز أن تشتمل على قدر يتعذر تحديده من الأموال غير المستثمرة، ارتفاعا قدره 8.980 مليون أي بمعدل 15,2 % .

الودائع شبه النقدية
التي تديرها البنوك

سجلت الودائع لأجل نموا قدره 2.133 مليون أو 13,1 % . ويظهر أهم مما كان عليه خلال السنتين الماضيتين، لكن أقل من نسق تزايد المتاحات النقدية ومن النسبة التي تحققت على صعيد المبلغ الاجمالي للادخار.

ويبدو هذا التطور وقد جاء نتيجة لاحداث اقتطاع عند المصدر من عائد الودائع لأجل وتوسع أصول أخرى منافسة من جهة، ولكن من جهة أخرى للاستمرار في تطبيق معدلات فائدة مغرية، بل وأصبحت الودائع لمدة 12 شهرا مؤهلة لمكافأة حرة على غرار الودائع ذات آجال أستحقاق أطول.

الودائع لدى
المؤسسات المالية

بالاضافة إلى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق التوفير الوطني اللتين كانتا تحرزان على موارد العموم بصفة مباشرة، أقبل ابتداء من هذه السنة كل من القرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي على استلام الودائع ووصل مجموع الأموال التي تلقتها كافة هذه المؤسسات إلى 2.811 مليون درهم، أي ما لا يكاد يشكل نسبة 5 % من الودائع التي تجمعت لدى البنوك.

بلغت الأموال المودعة بصندوق التوفير الوطني 1.236 مليون درهم وقد ارتفعت بمقدار 183 مليون أو 17,4 % خلال هذه السنة، أي بمعدل مماثل لسنة 1987 . ونتجت هذه الزيادة عن تكاثر المودعين الذين انتقل عددهم من 542.700 إلى 555.900 ، وكذا عن الرصيد الايجابي المتوسط لكل دفتر الذي ارتفع من مبلغ 1.940 درهم إلى 2.223 درهم. ورغم هذا القدر فانه لا سبيل إلى مقارنة الوديعة المتوسطة لكل دفتر بالقدر الأقصى المسموح به وهو 150.000 درهم، كما أنها أدنى بكثير من الرصيد المتوسط للحسابات على دفاتر المفتوحة لدى البنوك.

وارتفع المبلغ الجاري للودائع تحت الطلب، والحسابات على دفاتر والودائع لأجل التي يديرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، إلى 1.373 مليون درهم، وتزايد بما قدره 322 مليون أو 30,6 % وقد كان قارا تقريبا خلال 1987 .

الأموال المتلقاة
من لدن الخزينة

استرسلت الخزينة في إصدار أذينات لمدة ستة أشهر المطلوبة نظرا للمكافأة التي توفرها والتي ظلت محددة في نسبة 10,5 % ، وكذلك للاعفاء الضريبي الذي تتمتع به. وقد وصل قدرها الجاري إلى 2.067 مليون درهم، مسجلا بذلك توسعا بمبلغ 732 مليون أو 54,8 % ، بعد أن تنامت بمعدل 38,6 % خلال 1987 ، وبأكثر من الضعف سنة 1986 .

وهكذا قامت الخزينة خلال النصف الثاني من 1988 باصدار اقتراض مستمر لأمد عامين، بسعر فائدة 11 % معفى من الضرائب وبالأداء المسبق، وحصلت على ما قدره 977 مليون درهم.

وفي الأخير، استفادت الخزينة من إسهام إضافي بمبلغ 1.500 مليون درهم في شكل ودائع لأجل، في إطار تدبير الأموال المتلقاة عن طريق الاكتتاب من أجل بناء المسجد الأكبر الحسن الثاني.

غير أنه باعتبار استرداد 2.007 مليون برسم أقساط الاقتراضات لأجل 3 سنوات وإعادة ما قدره 1.899 مليون برسم المخصص من أجل اقتناء العملات الأجنبية، فان الرساميل القصيرة الأجل تبدي في النهاية رصيدا سلبيا.

أوراق الخزينة الصادرة
عن المقاولات

ارتفع مبلغ أوراق الخزينة، التي ازدهر ترويجها منذ إحداثها في دجنبر 1986 ، إلى 3.870 مليون درهم عند نهاية 1988 ، وقد تنامت بمقدار 727 مليون، بعد أن سجلت توسعا قدره 2.303 مليون أثناء العام الماضي. ويفسر اتساع هذه السوق خاصة بكونه يوفر للمقترضين سلفا إضافيا بالنسبة للقروض التي تندرج في إطار حجم الائتمان المحدد ضمن المخطط النقدي.

السوق المالية

وصل قدر الادخار الذي توفر عن طريق السوق المالية، إلى 6.726 مليون درهم، وهو مبلغ يكاد يعادل نظيره للسنة السابقة.

وهكذا فان مجموع ما احرزت عليه الخزينة والمؤسسات شبه العمومية، من رساميل متوسطة وطويلة الأجل، وصل إلى 3.488 مليون، وقد تدنى بمبلغ 1.041 مليون بالمقارنة مع سنة 1987 . وعلى النقيض من ذلك، بلغت الاصدارات الاجمالية الناجمة عن الشركات 3.238 مليون، وسجلت ارتفاعا قدره 943 مليون في ظرف سنة.

بملايين الدراهم (*)	1984	1985	1986	1987	1988
أذينات الدولة لأجل متوسط (1)	32	40	2.939	1.295	276
سندات إلزامية للدولة وأذينات لأجل طويل	1.078	1.239	1.173	1.574	1.712
(منها : سندات إلزامية لأجل 15 سنة).	(905)	(943)	(1.017)	(1.256)	(1.647)
إصدارات شبه عمومية بضمان من الدولة.	883	1.070	1.024	1.660	1.500
إصدارات الشركات	1.305	1.215	2.095	2.295	3.238
المجموع	3.298	3.564	7.231	6.824	6.726

(*) يتعلق الأمر بمبالغ الاكتتابات الاجمالية.
(1) باستثناء السندات الالزامية والأذينات المكتتبة من لدن البنوك.

الاصدارات العمومية
والاصدارات المضمونة
من طرف الدولة

إن الرساميل لأجل متوسط وطويل المعبأة من طرف الخزينة لم تتجاوز قط خلال هذه السنة ما مجموعه 1988 مليون درهم، وقد وصل مبلغها إلى 2.869 مليون و 4.112 مليون على التوالي، عند نهاية السنتين الماضيتين.

ويعزى هذا التطور إلى إصدارات الأذينات لأجل متوسط التي تحددت في مقدار 276 مليون، يشتمل على 26 مليون من الاكتتابات بواسطة حساب الرسمال.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ذلك أنه لم يتم عرض واحد للعموم سوى إصدار لأذينات أمدها 5 سنوات بسعر 11,5 % ، لكنه لم يكن مستمرا بحيث لم يسمح الاكتتاب فيه إلا أثناء الأسبوع الأخير من كل شهر. ولم يشمل هذا الاصدار المفتوح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، مواطنين كانوا أم أجانب، وكذا لغير المقيمين، إلا مجموع 250 مليون درهم، نظرا لانخفاض سعر الفائدة وعدم إتاحة الاكتتاب بشكل دائم.

أما التوظيفات الطويلة الأجل في سندات الدولة، فقد جلبت 1.712 مليون درهم في نظير 1.574 مليون في العام السابق. وشملت الاقتراضات بواسطة سندات لأجل 15 سنة المصدرة بأربعة أقساط، وبسعر 11 % ، قدرا إجماليا وصل إلى 1.647 مليون، اقتناها بكاملها تقريبا كل من صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين. ولم تتعدّ الاكتتابات في أذينات لأجل 10 سنوات، المكافأة بمعدل 8 % ، برسم احتياطي الاستثمار ما قدره 67 مليون درهم ، نظرا لحذف الاكتتاب الاجباري للمقاولات الحرة في أذينات التجهيز عقب دخول الضريبة على الشركات في حيز التطبيق.

وفيما يتعلق بالاكتتابات في الاقتراضات المضمونة من طرف الدولة، فانها تراجعت بالنسبة لمستوى سنة 1987 ولم تبلغ سوى 1.500 مليون. وحصل القرض العقاري والسياحي بمفرده على 900 مليون منها، عن طريق ثلاثة اقتراضات بلغ كل واحد منها 300 مليون، بسعر 11 % ولمدة 15 سنة. وقامت كل من الجماعة الحضرية للدار البيضاء وشركة مفاحم المغرب بعرض اقتراضين لكل منهما بقدر إجمالي وصل إلى 400 مليون ولمدة 15 سنة. وفي الأخير استفاد صندوق تجهيز الجماعات من قرضين لأمد 5 سنوات وبسعر 9 % ، بلغا في المجموع 200 مليون، كان اكتتابها من نصيب صندوق الايداع والتدبير بمفرده.

تكوين الشركات
والزيادات في رأس المال

سجلت مبالغ رأس المال المقدمة من أجل تكوين شركات جديدة أو الزيادة في رأس مال المؤسسات القائمة، توسعا مرموقا حيث وصلت إلى 3.238 مليون درهم؛ وبهذا التطور تتأكد الظاهرة التي تمت ملاحظتها خلال السنوات الأخيرة والواردة في الجدول التالي:

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988
الزيادات في رأس المال	1.104	1.030	1.134	2.005	2.708
تكوين الشركات	201	185	961	290	530
الزيادة الاجمالية في الرسمال	1.305	1.215	2.095	2.295	3.238
تخفيضات في رأس المال	126 -	85 -	107 -	105 -	149 -
صافي الزيادة في الرسمال	1.179	1.130	1.988	2.190	3.089

أقدمت 748 شركة على الزيادة في رأس مالها بما قدره 2.708 مليون درهم، أي بزيادة 703 مليون، وقد تم الحصول عليه نقدا بصفة أساسية، لصالح شركات المساهمة، وباعتبار فروع النشاط يكون رأس مال المؤسسات الصناعية قد تعزز بمقدار 1.024 مليون، وبمبلغ 650 مليون بالنسبة للشركات المالية، و 432 مليون فيما يخص المقاولات التجارية.

هذا، واستلزم إنشاء 1.579 شركة جديدة إسهامات رأسمالية بقيمة إجمالية قدرها 530 مليون درهم، تمثل ارتفاعا بيّنا من سنة لأخرى. وتدعم القطاع الصناعي بإحداث 554 مقاولة، والقطاع التجاري، باضافة 345 مؤسسة ووصل عدد الشركات العقارية الجديدة إلى 239.

وفي النهاية، يكون التدفق الصافي للرساميل لفائدة الشركات، باعتبار ما وقع من تخفيضات في رأس المال وحل للمؤسسات قد وصل إلى 3.089 مليون درهم وسجل توسعا قدره 899 مليون أو 41,1 % بالمقارنة مع سنة 1987.

بورصة القيم بالدار البيضاء

إستنادا لمؤشرات عديدة، يتضح أن نشاط بورصة القيم قد شهد توسعا ملموسا.

وهكذا، ارتفع رقم الأعمال الاجمالي بنسبة تربو على 65 % ، إلى 654 مليون درهم. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى سوق التفويت المباشر للقيم الذي سجل توسعا جد قوي.

وقد مثلت المعاملات على قيم الدولة لوحدها 385 مليون درهم، أي ثلاثة أخماس حجم الأعمال المتداول خلال 1988 . وقد تم تزويد السوق بكيفية منتظمة، بأذينات الخزينة المعروضة للعموم، التي لاتزال مطلوبة نظرا لما تمتاز به من سيولة وللفائدة التي تدرها.

وتنامت أيضا مبادلات الأسهم حيث شملت ما قدره 268 مليون درهم عوض 71 مليون فقط سنة 1987 . وقد جاء هذا التطور نتيجة لارتفاع سعر بعض القيم عقب تزايد الطلب عليها، الشيء الذي مكن حامليها من إحراز أرباح هامة مما حثهم على عرض جزء من السندات التي هي بحوزتهم. بالفعل، لم يحدث أي إدراج للقيم بالسوق خلال 1988 ، وظل عدد السندات المقبولة في التسعيرة الرسمية محدودا في مبلغ 30,2 مليون، وإذا سجل هناك توسع بنسبة 14 % من نهاية سنة لأخرى، فذلك يعزى بصفة اقتصارية إلى الزيادات في رأس المال.

وبالمثل، وصلت الرسملة بالبرصة إلى 3.604 مليون درهم بعد الارتفاع بنسبة 29,5 % الناتج ليس فقط عن تزايد السعر المتوسط العام، ولكن أيضا عن التوزيع المجاني لأكثر من 625.000 سهما.

وفي الأخير، بلغت الربيحات التي وزعتها الشركات ما قدره 331 مليون درهم، أي ما يمثل معدل مردودية يتجاوز 9 % بالمتوسط.

الاستثمارات

وصل مبلغ الاستثمارات التي تم تحقيقها خلال 1988 إلى 45,7 مليار درهم وسجل ارتفاعا بنحو 5 ملايير أو 12 % ، بعد أن تراجع بمقدار 3,8 مليار أو 8,6 % خلال العام الماضي. وتمثل المخزونات ضمن ذلك المجموع 8,7 مليار وبالتالي، فان التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت قد بلغ 37 مليار، وتنامى بمعدل 15,6 % ، بحيث أن معدل الاستثمار، المتمثل في نسبة ذلك العنصر إلى الناتج الداخلي الاجمالي، سجل ارتفاعا فوصل إلى 20,4 % ، ومن ثم انقطع الاتجاه نحو الانخفاض الملاحظ منذ سنة 1984 . وتعتبر هذه النتيجة مشجعة سيما وأن هذه الانطلاقة تشمل كلا من القطاع العمومي والقطاع الحر.

وبالموازاة مع ذلك، بلغ مجموع الادخار الوطني ما قدره 48,7 مليار، أي بزيادة 6 ملايير أو 14 % . وقد سمح بتغطية شاملة للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، بل وأسفر عن فائض بلغ 3 مليارات أي ما يعادل الرصيد الايجابي الذي أفرزته المعاملات الجارية لميزان الأداءات. ومكن هذا الفائض من إعادة تكوين احتياطيات الصرف بمبلغ 1,7 مليار وتسديد ما قدره 1,3 مليار برسم أقساط الدين الخارجي. وفي هذه الظروف، توجب اللجوء إلى التسليفات الخارجية بمقدار 12,4 مليار درهم من أجل أداء ما تبقى من أعباء الدين.

ويبين الجدول أدناه، تطور التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، والعناصر المكونة له خلال الخمس سنوات الأخيرة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988
المعدات والأدوات	10.658	12.277	14.342	13.778	15.845
البناء	7.918	8.664	9.099	9.438	11.326
الأشغال العمومية	6.414	7.832	8.361	7.344	8.078
الاصلاحات والأغراس	518	598	603	706	
تربية المواشي	446	557	688	719	1.709
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت.	**25.954**	**29.828**	**33.093**	**31.985**	**36.958**
الانتاج الداخلي الاجمالي	**112.345**	**129.587**	**154.625**	**159.002**	**181.000**
نسبة الاستثمار	23,1	23,1	21,4	20,1	20,4

كانت الزيادة من نصيب كل العناصر التي يتألف منها التكوين الاجمالي لرأس المال. وهكذا سجلت اقتناءات المعدات والتجهيز، ارتفاعا قدره 2.067 مليون أو 15 % لتصل إلى 15.845 مليون درهم، وقد أسهمت لوحدها وبهذا المبلغ في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت بحصة 43 % . كما أن الانجازات في حقل البناء تزايدت بمقدار 1.888 مليون أو 20 % لتصل إلى 11.326 مليون درهم بحيث ارتفعت حصتها إلى 30,6 % . واستلزم تنفيذ الأشغال العمومية غلافا ماليا قدره 8.078 مليون درهم أو 10 % ، لكن إسهامها تدنى مرة أخرى من 23 % إلى 21,9 % ، وفقا للتوجه المعهود منذ سنين عديدة. وفي الأخير، ارتفع مجموع رأس المال المستثمر في القطاع القروي، البالغ 1.709 مليون، بنسبة 20 % .

أما مجموع الاستثمارات المقبولة في غضون سنة 1988 في إطار قوانين تشجيع المقاولات، فقد وصل إلى 5.784 مليون وسجل زيادة تناهز الربع. ويشمل أكثر من 1.800 مشروعا خاصة في قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد مناصب التشغيل زهاء 60 ألفا. هذا وتمثل أنشطة النسيج والجلد قرابة 40 % من المجموع فيما يؤلف فرع الكيمياء وشبه الكمياء ما يربو بقليل عن الربع. وفي الأخير لا تزال الدار البيضاء تشكل أهم منطقة لاستقبال المشاريع الاستثمارية.

مـولاي

لقد تميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 1988 بازدهار هام حتى ولو بقيت هناك بعض الجوانب التي لا تبعث على الرضى.

إذ أمكن الحصول على نتائج مرضية جاءت ثمرة لخمس سنوات من إصلاحات عميقة وتحرير للأسعار والتجارة الخارجية وكذا من تصحيح للمالية العمومية. غير أن هذه النتائج كانت أيضا وليدة تضافر عدة عوامل خارجية مواتية.

وهكذا، فقد أشارت كل معطيات المحاسبة العمومية إلى تحسن ملموس وحقق القطاع الفلاحي على الخصوص، بفضل ظروف مناخية جيدة، سلسلة من الانتاجات منقطعة النظير، شملت أهمها الحبوب والحوامض، والحبوب الزيتية والنباتات السكرية. كما أن استخراج ومبيعات الفوسفاط ومشتقاته وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وبموازاة ذلك، أحرزت القطاعات الأخرى أيضا على تقدمات هامة. وهكذا تنامت الصناعة بنسق عال وتدعمت السياحة، كما تميز بزيادة هامة كل من نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية، ونشاط التجارة والنقل.

وفي المجموع، كان النمو الحقيقي بالغ الأهمية كما كان ارتفاع الدخل الوطني ملموسا جدا، في وقت تم فيه التحكم في تزايد الأسعار في جو من الاستقرار الاجتماعي. وظلت وضعية التشغيل موضع انشغال رغم تحسنها.

ولقد خلف هذا التطور، بطبيعة الحال، آثارا عادت بالنفع العميم على الاقتصاد الوطني وخاصة فيما يرجع لميزان الأداءات والمالية العمومية.

فقد شهدت وضعية المالية الخارجية التي كانت تبعث على الانشغال منذ أمد غير بعيد، تطورا ملائما، كما تحققت إعادة التوازن الخارجي المنشود للسنة الثانية على التوالي. ومكن، بالفعل، نمو الانتاج من مواجهة تزايد الطلب الداخلي خاصة فيما يرجع للمنتجات الغذائية وأسهم الفائض في تعزيز مستوى الصادرات. ومهما يكن من أمر، فقد تم حصر الاستهلاك بفضل الاستراتيجية الناجعة المعتمدة فيما يخص اعتدال الرفع من الأجور وتحرير الأسعار والوارادات. وقد سجلت الواردات زيادة غير مفرطة، بحيث تراجع العجز التجاري. وبفضل تزايد مداخيل السياحة وتحويلات المواطنين العاملين بالخارج وهي التي لاتزال هامة رغم أنها سجلت نقصا بينا، أسفرت العمليات الجارية لميزان الأداءات، عن رصيد إيجابي هام. وعلاوة على ذلك، فقد تعزز المدخر من الدخل إثر توفر فرص توظيف عديدة ومكافأة مغرية وبلغ مستوى لم يسبق له مثيل.

وتواصل العمل في مجال المالية العمومية، ببرنامج التقويم والاصلاح الذي شرع فيه منذ عدة سنين، وبالتطبيق التدريجي لاجراءات الاصلاح الجبائي. وأدت هذه الأعمال إلى تدعيم الادخار العمومي، نتيجة ارتفاع في المداخيل العادية أهم من الزيادة في النفقات العادية. وعلاوة على ذلك، شكل هذا الانجاز حافزا للرفع من الاستثمارات والاسراع في تسديد متأخرات الأداء. إلا أن تكاليف الدين من تسديد للفوائد وإرجاع رأس المال، لا تزال تكون عبئا ثقيلا جدا وتمثل قدرا هاما يسحب من موارد الخزينة، وبصفة عامة، فهي عبارة عن اقتطاع هام من الدخل الوطني. كما أن لها وقع سلبي على النمو؛ وهو الذي يبدو ضروريا لا لصيانة وتعزيز البنية الأساسية للبلاد فحسب، ولكن أيضا لتدعيم الطاقة الانتاجية وبالتالي للاسهام في خلق فرص للشغل والتمكين من تسديد الدين بوسيلة أنجع.

ومن جهة أخرى فان هذه النتائج المشجعة والمرضية التي تم إحرازها في وقت وجيز نسبيا، قد خلقت مناخا ملائما للانتاج وظهرت المشاريع الاستثمارية في نمو مرتفع. كما أنها خلفت صدى حميدا في الخارج، بزرت أولى مظاهره في تجديد اتفاقية إعادة الجدولة، والحصول على تسهيلات إضافية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا من خلال إعادة النظر في المعاهدة المبرمة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية كما تزامنت مع إنشاء اتحاد المغرب العربي.

غير أن هذه النتائج نفسها، والتطور المستقبلي الملائم الذي يمكن أن توحي به وكذا أمل ربح جزء من الدين الخارجي الناشىء عن المقترحات الأخيرة التي تقدمت بها الهيآت الدولية في هذا المجال، كل هذه العوامل تحث على الاحتراس من التفاؤل المفرط فيما يخص الوضعية الاقتصادية للبلاد، إذ لا يجوز اعتبار ما تحقق بفضل التقويم مكسبا تاما ونهائيا، بل يجب الحفاظ على الانجازات المحصل عليها وتدعيمها لأنها ليست في مأمن من تقلب الظروف الملائمة التي أسهمت في إحرازها. ذلك أن بعض العوامل الخارجية التي كانت مواتية قد أصبحت تبدو في مستهل سنة 1989 في تطور غير ملائم. ومن بينها أن سعر برميل البترول أخذ يرتفع بشدة، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة. وكذلك الأمر فيما يرجع لسعر صرف الدولار الذي بلغ هو الآخر مستوى عاليا، بينما تتزايد معدلات الفائدة. ومن الجائز، من جهة أخرى، أن لا تتحقق بسهولة وفي جميع المجالات نفس النتائج الحسنة والاستثنائية التي أمكن إحرازها خلال العام الماضي. وفي هذه الظروف، فان الانتاج المرتقب لا يعدو أن يكون متواضعا نسبيا، حتى ولو أن الأمطار الأخيرة تبعث على الأمل في محصول زراعي أهم مما كان منتظرا فيما قبل.

وبصرف النظر عن التطور الظرفي، فان الاصلاح الذي بوشر منذ خمس سنوات لم يتمكن في الحقيقة من أن يشمل جميع الميادين. فعلى صعيد المالية العمومية بصفة خاصة فان الاجراءات المختلفة المعتمدة في إطار الاصلاح لم تؤد بعد إلى الرجوع إلى وضع مالي قويم، وهو الكفيل وحده بتنحية نهائية للضغوطات المحتملة على الحساب الخارجي وكذا على الأسعار. وفي نفس السياق، فان موطن الضعف الثاني للاقتصاد الوطني يكمن في اتساع البطالة التي يستلزم الحد منها انتعاشا قويا للاستثمار، والذي يطرح بدوره مشكلة التمويل، ويدعو إلى اعتماد استراتيجية طويلة الأمد لتشجيع الادخار المحلي منه والأجنبي. إلا أنه يخشى أن تجلب الزيادات في الأجور من ورائها تضخما في الطلب وضغوطات على الأسعار. إن هذه الملاحظات تحمل على الاعتقاد بأن المكتسبات، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لا تزال لم تكتس بعد صبغة الاستمرار. الشيء الذي لا يحتمل معه أي ارتخاء في المجهودات الشجاعة التي بذلت حتى الآن. بل يتعين على العكس من ذلك، التفكير في حلول بنيوية تخضع لمبدإ تحسن الدخل عن طريق أكبر زيادة ممكنة في الانتاج والاستثمار. كما أنه لا يجب أن يكون تحسن الاقتصاد الوطني حافزا على التخلي عن السياسة التقويمية المطبقة منذ أزيد من خمس سنوات وبالتالي إبطال الجهود التي بذلت في هذا المجال. ذلك أن العجز التجاري لا يزال مرتفعا ويزيد في استفحال مستوى المديونية التي نتج قسط كبير منها عن ذلك الاختلال. وكذلك الشأن فيما يرجع لعجز المالية العمومية الذي لا يقل أهمية إذ لا يزال مرتفعا،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولذلك يتطلب حلولا جذرية من أجل تحقيق التكافؤ بين مستوى كل من الموارد والنفقات. وفي هذا الاطار فإن كلا من الدولة والمقاولات الحرة والخواص مدعو، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاهتمام بتأمين ملائمة أفضل بين موارده ومداخله، وذلك بواسطة دعم الادخار. وأمام التحولات الهامة التي أخذت تظهر على الصعيد الخارجي حيث تتكون تجمعات اقتصادية يصعب التعاون معها، وأمام التغييرات التي طرأت على الحقل الداخلي حيث لايزال مشكل التشغيل ومشكل النمو يكتسيان أهمية قصوى، فان الشعار الدائم يكمن في الانسجام معها وذلك من أجل الحفاظ على المكتسبات بل وتدعيمها.

وأما الميدان المالي فانه مقبل هو الآخر على تغييرات هامة في إطار الاصلاح الذي بوشر العمل به منذ عدة سنين. وفي هذا الصدد، تكون عدة عناصر أساسية محورا لهذا الاصلاح. ومن ضمنها لجوء أكبر لتقنيات وقواعد السوق وإدخال منافسة أكثر، ومنح قروض تفضيلية لصالح الانتاج والاستثمار وتبسيط الأساليب والمسطرات المتبعة، وإحداث سوق نقدية ومالية بمفهومها الحقيقي ورفع تأطير القروض. ومهما يكن من أمر، فإن السياسة النقدية لن تتخلى أبدا عن قواعد الحيطة والحذر اللازمة في هذا المجال ولكنها ستعمل على تقديم كافة الوسائل الضرورية للنمو الحقيقي للاقتصاد.

الرباط، يونيو 1989
أحمد بنائي

تغيرات الحساب الختامي لبنك المغرب

وصل مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب في نهاية دجنبر 1988 إلى 30.951,4 مليون درهم، مسجلا زيادة قدرها 3.607,1 مليون درهم أو 13,2 % عوض 5,5 % في سنة 1987.

تبرز الفقرات التالية بإيجاز التغيرات الرئيسية التي سجلتها أركان كل من الأصول والخصوم :

الأصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

انتقل مجموع هذا الركن من سنة لاخرى من 3.723,2 إلى 5.009,2 مليون درهم. وقد كان موزعا كالتالي :

- الموجودات من الذهب	124,7	مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي	389,4	مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3,5	مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل	4.263,7	مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	227,9	مليون درهم

بلغ الارتفاع المسجل في هذا الركن 1.286 مليون ونتج عن الزيادة في الموجودات من العملات القابلة للتحويل بمبلغ 1.314,9 مليون، والتي حد منها مع ذلك الانخفاض بها قدره 28,6 مليون و 0,3 مليون على التوالي في الموجودات من حقوق السحب الخاصة وفي الاكتتاب في صندوق النقد العربي.

أوفاق الأداء

لازال ركن « أوفاق الأداء » يبلغ 18,3 مليون درهم ولم يسجل أي تغيير بالنسبة للمستوى الذي وصل إليه عند نهاية السنة السابقة.

المساعدات المالية للدولة

أدرجت « المساعدات المالية للدولة » بمبلغ قدره 10.094,9 مليون درهم، أي بتزايد في ظرف سنة يبلغ 1.523,2 مليون.

ولم تتغير من نهاية سنة لأخرى التسبيقات الاتفاقية التي بلغت 5.500 مليون درهم والتي منحت للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي بإحداث بنك المغرب. ويصل عدد هذه الاتفاقيات إلى ستة ويرجع تاريخها على التوالي إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتوبر 1977 و 9 أبريل 1980. وتحدد مبلغ كل من الأوليين في 250 مليون درهم، وأدرجت الثالثة بمبلغ 500 مليون، فيما وصلت كل من الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي إلى 1.000 مليون و 2.000 مليون و 1.500 مليون.

وقد استعملت تسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر بأكملها في حدود 3.298 مليون بدلا من 2.907 في نهاية السنة السابقة.

لم تشهد التسليفات الأخرى أي تغيير في سنة 1988. ويتعلق الأمر بأذينتين للخزينة مبلغهما 100,4 مليون و 38,4 مليون درهم تم تأجيل استحقاقهما إلى 31 دجنبر 1989 بنفس المبالغ، وتمثل الأولى مبلغ التسبيق المقدم للدولة من أجل سحب البسيطة من التداول في سنة 1958 داخل ما كان يسمى سابقا بمنطقة الشمال، بينما تشكل الثانية مقابل تكفل معهد الاصدار بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959.

وارتفعت التسبيقات المتمثلة في تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة لفائدة الخزينة إلى 1.158,1 مليون، أي بزيادة قدرها 1.132,2 مليون.

الحسابات البريدية الجارية

تراجعت « الحسابات البريدية الجارية » إلى 31,1 مليون درهم، في انخفاض بمبلغ 4,2 مليون درهم من نهاية سنة لأخرى.

عمليات السلف

بلغ مجموع « عمليات السلف » 14.870,3 مليون درهم مسجلا في ظرف سنة ارتفاعا قدره 686,4 مليون.

وبالفعل، فقد وصلت محفظة السندات المسحوبة على الخارج إلى 3.681,6 مليون وتزايدت بمبلغ 392,1 مليون.

كما أن مبلغ التسبيقات ارتفع إلى 10.156 مليون، في توسع قدره 864,8 مليون.

وبخلاف ذلك، لم تتجاوز محفظة السندات المسحوبة على المغرب 400,7 مليون وأبدت تراجعا قدره 535,5 مليون.

وبلغت بدورها السندات الجاري تحصيلها 632 مليون مسجلة انخفاضا قدره 35 مليون من نهاية سنة لاخرى.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

بلغ ركن « استعمال الرسمال والاحتياطيات » بعد طرح الاندثارات التي تمت برسم سنة 1988، 739,9 مليون درهم مقابل 676,1 مليون في السنة السابقة.

عناصر مختلفة

وصل مجموع ركن « عناصرالاصول المختلفة » إلى 187,7 مليون درهم مسجلا ارتفاعا قدره 51,9 مليون بالنسبة لمستواه عند نهاية دجنبر 1987.

الخصوم

الأوراق المتداولة

انتقل مبلغ الأوراق المتداولة من 20.592,2 مليون إلى 22.568,6 مليون درهم عند حصر الحساب الختامي، مسجلا بذلك زيادة قدرها 1.976,4 مليون أي بنسبة 9,6 % بدلا من 6,4 % في سنة 1987 و 15,3 % في سنة 1986.

وقد كانت الاوراق المتداولة في نهاية شهر دجنبر 1988 تتوزع كالتالي :(1)

7.623.270	ورقة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 38.118.350
82.574.839	ورقة ونصف ورقة من فئة 10 دراهم	بالدراهم 825.748.395
47.001.556	ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهما	بالدراهم 2.350.077.825
193.546.278	ورقة من فئة 100 درهم	بالدراهم 19.354.627.800
	المجموع	بالدراهم 22.568.572.370

النقود المعدنيةالمتداولة

بلغ مجموع النقود المعدنية المتداولة 357,7 مليون درهم، في تزايد قدره 23,9 مليون أو 7,2 % بدلا من 6,5 % في سنة 1987.

(1) تجدر الاشارة إلى أن البنوتة الواردة في الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد كانت النقود المتداولة بتاريخ 30 دجنبر 1988 موزعة كالتالي :

أ ـ قطع الذهب

7.376	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما	بالدراهم	1.844.000
1.694	قطعة تذكارية من فئة 500 درهما	بالدراهم	847.000

ب ـ قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم	6.377.796
651.739	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	3.258.695
26.618	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما	بالدراهم	1.330.900
8.974	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم	بالدراهم	897.400
3.783	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما	بالدراهم	567.450
3.123	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما	بالدراهم	624.600

ج ـ قطع النيكل

92.423.165	قطعة من فئة 50 سنتيم	بالدراهم	46.211.578
151.699.518	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم	151.699.518
19.333.632	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	96.668.160

د ـ قطع برونز الأليمنيوم

151.747.693	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم	7.587.384,65
155.957.922	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدراهم	15.595.792,20
120.227.839	قطعة من فئة 20 سنتيمات	بالدراهم	24.045.567,80

هـ ـ قطع الأليمنيوم

16.815.024	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدراهم	168.150,24
	المجموع	بالدراهم	357.723.991,89

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا و عملات أجنبية قابلة للتحويل

أدرج هذا الركن بمبلغ 734.5 مليون درهم، في انخفاض في ظرف سنة بما قدره 21,3 مليون. ذلك أن كلا من «الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل» و«الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» قد تراجعت جميعها بمبلغ 21,9 مليون بينما ارتفعت حسابات «المنظمات الدولية» بمقدار 0,6 مليون درهم.

أوفاق الأداء

لازال ركن «أوفاق الأداء» يندرج بمبلغ 0,3 مليون درهم، ويظل بذلك دون تغيير.

الودائع وغيرها من الالتزامات

بلغ مجموع «الودائع وغيرها من الالتزامات» 3.911,6 مليون درهم، في توسع قدره 1.777,8 مليون بالمقارنة مع مستواه منذ سنة. وقد همت الزيادة كل الاركان، وخاصة حسابات الأبناك التي تصاعدت بمبلغ 1.292,9 مليون والحسابات الأخرى التي ارتفعت بها قدره 390.4 مليون.

منح حقوق السحب الخاصة

ظل مبلغ 433,6 مليون درهم الذي يمثل «منح حقوق السحب الخاصة» دون تغيير من سنة لاخرى.

رأس المال والاحتياطيات

وصل ركن «رأس المال والاحتياطيات» إلى 1.563,8 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 228,5 مليون.

عناصر مختلفة

بلغ الرصيد الاجمالي «لعناصر الخصوم المختلفة» 1.381,3 مليون درهم مسجلا تراجعا قدره 378,2 مليون من نهاية سنة لأخرى.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1988

الحصيلة في نهاية دجنبر 1988
(بعد توزيع الأرباح)

الأصول	بالدراهم		الخصوم	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	5.009.128.768,75		**الأوراق والنقود المتداولة**	22.926.296.361,89
ـ الموجودات من الذهب	124.737.746,10		ـ الأوراق	22.568.572.370
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389.404.377,19			357.723.991,89
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3.494.489,32		**الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل**	735.546.012,74
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل	4.263.606.531,14		ـ الالتزامات ذهبا	
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	227.885.625		ـ الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	524.619.825,43
أوفاق الأداء	18.287.318,24		ـ الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	5.792.369,54
المساعدات المالية للدولة	10.094.947.064,77		ـ المنظمات الدولية	204.133.617,77
ـ أذينة الخزينة (التبادل النقدي) (1)	110.439.060		**أوفاق الأداء**	233.924,43
ـ أذينة الخزينة (النقود المعدنية (2)	38.419.235,10		**الودائع وغيرها من الالتزامات**	3.911.586.858,90
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الأساسي)	5.500.000.00		ـ الحساب الجاري لخزينة العمومية	1.068.944,46
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	3.298.000.000		ـ البنوك « حسابات العمليات »	310.202.465,22
ـ تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة	1.158.088.769,67		ـ البنوك « حسابات الاحتياطيات »	2.583.075.000
الحسابات البريدية الجارية	31.098.777,38		ـ حسابات أخرى	850.078.343,74
علميات السلف	14.870.296.245,82		ـ التزامات أخرى	167.162.105,48
ـ محفظة السندات المسحوبة على المغرب	400.662.164,75		**منيحات حقوق السحب الخاصة**	433.628.327,61
ـ محفظة السندات المسحوبة على الخارج	3.681.596.431,09		**الرسمال والاحتياطيات**	1.563.817.499,29
ـ التسبيقات	632.064.236,44		ـ الرسمال	30.000.000
إستخدام الرسمال والاحتياطيات (3)	739.932.905,31		ـ الاحتياطيات	1.533.817.499,29
عناصر أخرى	187.709.231,58		**عناصر أخرى**	1.381.291.326,99
مجموع الأصول	30.951.400.311,85		**مجموع الخصوم**	30.951.400.311,85

(1) الفصل 35 ، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ ـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).
(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ ـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1988

الخصوم	بالدراهم	الأصول	بالدراهم
نفقات الادارة	236.127.331,06	إيرادات الخصم	386.282.887,50
تحملات مختلفة	144.117.786,59	الفوائد	766.620.150,53
منها : تحملات الفوائد والعملات	68.372.020,82	العمولات	106.000.024,11
	380.245.117,65	إيرادات مختلفة	15,739,920,87
إندثار العقارات	14.610.360,91		
إندثار المعدات والاثاث والسيارات	23.999.272,45		
إندثار مصاريف التأسيس (دار السكة)	1.177.100		
	420.031.851,01		
صافي أرباح السنة المالية	854.611.132		
	1.274.642.983,01		1.274.642.983,01

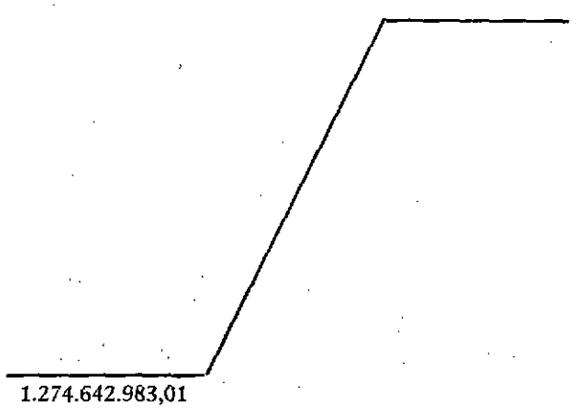

الملحقات

م. 1 ـ بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

بملايين الدراهم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988*
القطاع الاول	**13.653**	**9.747**	**13.154**	**11.791**	**12.226**	**14.482**	**20.014**	**15.219**	**20.089**
الفلاحة والغابات والصيد	13.653	9.747	13.154	11.791	12.226	14.482	20.014	15.219	20.089
القطاع الثاني	**22.923**	**23.515**	**24.179**	**24.504**	**24.844**	**26.279**	**26.392**	**26.903**	**28.861**
صناعة الاستخراج	3.411	3.468	3.293	3.421	3.642	3.624	3.441	3.370	3.880
الطاقة والماء (1)	2.396	2.361	2.444	2.563	2.623	2.749	2.912	3.123	3.341
صناعة التحويل	12.466	12.653	13.321	13.881	14.479	14.504	15.636	16.224	17.035
البناء والأشغال العمومية	4.650	5.033	5.121	4.639	4.100	4.402	4.403	4.186	4.605
القطاع الثالث	**28.727**	**28.912**	**30.899**	**30.212**	**32.087**	**33.061**	**33.884**	**34.794**	**36.534**
النقل والمواصلات	3.878	4.036	4.251	4.539	4.666	4.862	4.925	5.137	5.394
خدمات أخرى (2)	9.527	9.403	9.789	9.856	10.258	10.641	11.005	11.277	11.840
التجارة (3)	15.322	15.473	16.859	15.817	17.163	17.558	17.954	18.380	19.300
الانتاج الداخلي الاجمالي	**65.303**	**62.174**	**68.232**	**66.507**	**69.157**	**73.822**	**80.290**	**76.916**	**85.484**
الادارات العمومية	**8.787**	**9.868**	**10.740**	**12.024**	**12.780**	**13.297**	**14.620**	**15.263**	**15.874**
الناتج الداخلي الاجمالي	**74.090**	**72.042**	**78.972**	**78.531**	**81.937**	**87.119**	**94.910**	**92.179**	**101.358**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 2 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

التغيرات بالنسبة المائوية بالمقياس للسنة السابقة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	*1988
القطاع الأول	28,6 -	35	10,4 -	3,7	18,5	38,2	24 -	32
الفلاحة والغابات والصيد	28,6 -	35	10,4 -	3,7	18,5	38,2	24 -	32
القطاع الثاني	2,6	2,8	1,3	1,4	5,8	0,4	1,9	7,3
صناعة الاستخراج	1,7	5 -	3,9	6,5	0,5 -	5 -	2,1 -	15
الطاقة والماء (1)	1,7 -	3,5	4,9	2,3	4,8	5,9	7,2	7
صناعة التحويل	1,5	5,3	4,2	4,3	7,1	0,9	3,8	5
البناء والأشغال العمومية	8,2	1,7	9,4 -	11,6 -	7,4	–	4,9 -	10
القطاع الثالث	0,6	6,9	2,2 -	6,2	3	2,5	2,7	5
النقل والمواصلات	4,1	5,3	6,8	2,8	4,2	1,3	4,3	5
خدمات أخرى (2)	1,3 -	4,1	0,7	4,1	3,7	3,4	2,5	5
التجارة (3)	1	9	6,2 -	8,5	2,3	2,3	2,4	5
الانتاج الداخلي الاجمالي	4,8 -	9,7	2,5 -	4	6,7	8,8	4,2 -	11,1
الادارات العمومية	12,3	8,8	12	6,3	4,1	9,9	4,4	4
الناتج الداخلي الاجمالي	2,8 -	9,6	0,6 -	4,3	6,3	8,9	2,9 -	10

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 3 ـ تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	*1988
القطاع الاول	13.653	10.206	14.225	15.034	16.851	21.498	29.797	23.992	32.480
الفلاحة والغابات والصيد	13.653	10.206	14.225	15.034	16.851	21.498	29.797	23.992	32.480
القطاع الثاني	22.923	26.924	29.628	32.954	37.384	43.238	49.356	52.116	58.800
صناعة الاستخراج	3.411	4.413	3.949	4.109	5.306	5.629	4.453	4.440	5.490
الطاقة والماء (1)	2.396	2.361	3.009	4.049	4.957	6.190	11.240	11.680	12.920
صناعة التحويل	12.466	14.301	16.087	18.224	20.741	24.032	25.995	28.626	31.740
البناء والأشغال العمومية	4.650	5.849	6.583	6.572	6.380	7.387	7.668	7.370	8.650
القطاع الثالث	28.727	31.473	37.273	37.976	44.103	49.934	58.800	65.183	70.970
النقل والمواصلات	3.878	4.463	5.145	5.982	7.024	8.323	9.127	10.353	11.580
خدمات أخرى (2)	9.527	10.388	11.827	12.633	14.558	16.680	18.770	19.832	21.680
التجارة (3)	15.322	16.622	20.301	19.361	22.141	24.931	30.903	34.998	37.710
الانتاج الداخلي الاجمالي	65.303	68.603	81.126	85.964	98.338	114.670	137.953	141.291	162.250
الادارات العمومية	8.787	10.431	11.772	13.179	14.007	14.837	16.672	17.711	18.750
الناتج الداخلي الاجمالي	74.090	79.034	92.898	99.143	112.345	129.507	154.625	159.002	181.000

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 4 - تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالمقياس للسنة السابقة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	*1988
القطاع الأول	**25,2 -**	**39,4**	**5,7**	**12,1**	**27,6**	**38,6**	**19,5 -**	**35,4**
الفلاحة والغابات والصيد	25,2 -	39,4	5,7	12,1	27,6	38,6	19,5 -	35,4
القطاع الثاني	**17,5**	**10**	**11,2**	**13,4**	**15,7**	**14,1**	**5,6**	**12,8**
صناعة الاستخراج	29,4	10,5 -	4,1	29,1	6,1	20,9 -	0,3 -	23,6
الطاقة والماء (1)	1,5 -	27,4	34,6	22,4	24,9	81,6	3,9	10,6
صناعة التحويل	14,7	12,5	13,3	13,8	15,9	8,2	10,1	10,3
البناء والأشغال العمومية	25,8	12,5	0,2 -	2,9 -	15,8	3,8	3,9 -	17,4
القطاع الثالث	**9,6**	**18,4**	**1,9**	**16,1**	**13,2**	**17,8**	**10,9**	**8,9**
النقل والمواصلات	15,5	15,3	16,3	20,4	15,5	9,7	13,4	11 8
خدمات أخرى (2)	9	13,9	6,8	16,8	13	12,5	5,7	9 3
التجارة (3)	8,5	22,1	4,6 -	14,4	12,6	24	13,3	7,7
الانتاج الداخلي الاجمالي	**5,1**	**18,3**	**6**	**14,4**	**16,6**	**20,3**	**2,4**	**14,8**
الادارات العمومية	**18,7**	**12,9**	**12**	**6,3**	**5,9**	**12,4**	**6,2**	**5,9**
الناتج الداخلي الاجمالي	**6,7**	**17,5**	**6,7**	**13,3**	**15,3**	**19,4**	**2,8**	**13,8**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 5 - بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	*1988
الناتج الداخلي الاجمالي	74.090	79.034	92.898	99.143	112.345	129.507	154.625	159.002	181.000
الدخل الخارجي الصافي	1.627	1.230	888	1.773	2.641	2.558	7.604	8.038	3.330
الدخل الوطني الاجمالي المتاح	**75.717**	**80.264**	**93.786**	**100.916**	**114.986**	**132.065**	**162.229**	**167.040**	**184.300**
الاستهلاك النهائي الوطني	**63.086**	**68.772**	**78.489**	**83.176**	**94.986**	**104.992**	**118.963**	**124.300**	**135.600**
- الخواص	49.497	53.695	61.490	66.550	77.418	84.475	95.375	100.928	108.900
- الادارات العمومية	13.589	15.077	16.999	16.626	17.478	20.517	23.588	23.372	26.700
التوفير الوطني الاجمالي	**12.631**	**11.492**	**15.297**	**17.740**	**20.090**	**27.073**	**43.266**	**42.740**	**48.700**
استعمال الدخل الوطني الاجمالي المتاح	**75.717**	**80.264**	**93.786**	**100.916**	**114.986**	**132.065**	**162.229**	**167.040**	**184.300**

(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 6 ـ حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988 *
الموارد									
الناتج الوطني الاجمالي	**75.717**	**80.264**	**93.786**	**100.916**	**114.986**	**132.065**	**162.229**	**167.040**	**184.300**
(-) الدخل الخارجي الصافي	1.627	1.230	888	1.773	2.641	2.558	7.604	8.038	3.300
الناتج الداخلي الاجمالي	**74.090**	**79.034**	**92.898**	**99.143**	**112.345**	**129.507**	**154.625**	**159.002**	**181.000**
(+) رصيد الموارد	**6.929**	**10.379**	**11.807**	**7.819**	**10.957**	**10.608**	**8.924**	**6.063**	**300**
واردات السلع والخدمات	19.968	26.597	29.944	28.919	37.908	42.806	41.942	41.582	44.400
صادرات السلع والخدمات	13.039	16.218	18.137	21.100	26.951	32.198	33.018	35.519	44.100
مجموع الموارد المتاحة	**81.019**	**89.413**	**104.905**	**106.962**	**123.302**	**140.115**	**163.549**	**165.065**	**181.300**
الاستعمالات									
الاستهلاك النهائي الاجمالي	**63.086**	**68.772**	**78.489**	**83.176**	**94.896**	**104.992**	**118.963**	**124.300**	**135.600**
الاستهلاك النهائي الخصوصي	49.497	53.695	61.490	66.550	77.418	84.475	95.375	110.928	108.900
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	13.589	15.077	16.999	16.626	17.478	20.517	23.588	23.372	26.700
الاستثمارات	**17.933**	**20.641**	**26.216**	**23.786**	**28.406**	**35.123**	**44.586**	**40.765**	**45.700**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	16.478	20.512	25.376	24.233	25.954	29.928	33.093	31.985	36.958
تغير المخزونات	1.455 +	129 +	840 +	447 -	2.452 +	5.195 +	11.493 +	8.780 +	8.742 +
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	**81.019**	**89.413**	**104.705**	**106.962**	**123.392**	**140.115**	**163.549**	**165.065**	**181.300**

(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988 *
التوفير الوطني الاجمالي	12.631	11.492	15.297	17.740	20.090	27.073	43.266	42.740	48.700
صافي الرساميل المتلقاة	170	178	234	170	220	220	198	128	100
حاجة التمويل	5.132	8.971	10.685	5.876	8.096	7.830	1.122	–	–
مجموع الموارد	**17.933**	**20.641**	**26.216**	**23.786**	**28.406**	**35.123**	**44.586**	**42.868**	**48.800**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	**16.478**	**20.512**	**25.376**	**24.233**	**25.954**	**29.928**	**33.093**	**31.985**	**36.958**
تغير المخزونات	1.455 +	129 -	840 +	447 -	2.452 +	5.195 +	11.493 +	8.780 +	8.742 +
طاقة التمويل	–	–	–	–	–	–	–	2.103	3.100
مجموع الاستعمالات	**17.933**	**20.641**	**26.216**	**23.786**	**28.406**	**35.123**	**44.586**	**42.868**	**48.800**

(*) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1987 – 1986			1988 – 1987		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1.110	11.255	10,1	1.105	17.659	16
القمح الطري	1.178	13.019	11,1	1.212	22.534	18,6
الشعير	2.315	15.433	6,7	2.499	34.540	13,8
الذرة	368	2.400	6,5	396	3.580	9
المجموع	**4.971**	**42.107**	**8,5**	**5.212**	**78.313**	**15**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بآلاف القناطير	من يونيو 1986 إلى مايو 1987	من يونيو 1987 إلى مايو 1988	من يونيو إلى دجنبر 1988
القمح الطري	9.223	5.404	9.186
القمح الصلب	470	411	278
الشعير	4.977	866	580
الذرة	1.367	682	563
المجموع	**16.037**	**7.363**	**10.607**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1987 – 1986			1988 – 1987		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	211	1.273	6	207	2.320	11,2
الحمص	77	613	8	73	556	7,6
الجلبان	45	222	4,9	46	387	8,4
العدس	90	356	4	65	509	7,8
قطاني مختلفة	107	673	6,3	93	731	7,9
المجموع	**530**	**3.137**	**5,9**	**484**	**4.503**	**9,3**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 11 ـ تصدير البواكير

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1985 إلى شتنبر 1986		من أكتوبر 1986 إلى شتنبر 1987		من أكتوبر 1987 إلى شتنبر 1988	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	74	100	71	95	79	89
البطاطس	59	69	46	52	46	47
خضر أخرى	3	4	6	8	7	8
المجموع	**136**	**173**	**123**	**155**	**132**	**144**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1985 إلى يوليوز 1986			من أكتوبر 1986 إلى يوليوز 1987			من أكتوبر 1987 إلى يوليوز 1988		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع
البرتقال	809	286	422	650	204	305	913	335	440
الفواكه الصغيرة	346	136	178	290	93	151	300	77	136
حوامض أخرى	30	4	6	20	4	12	40	3	5
المجموع	**1.185**	**426**	**606**	**960**	**301**	**468**	**1.253**	**415**	**581**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالأطنان)	المردود (الأطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالأطنان)
1986 – 1987 *				
الغرب	20.840	614.370	29,5	82.700
تادلة	21.460	976.510	45,5	126.000
دكالة	14.020	993.670	70,9	123.200
ملوية	4.650	168.110	36,1	20.100
المجموع	**60.970**	**2.752.660**	**45,1**	**352.000**
1987 – 1988				
الغرب	22.560	963.370	42,7	130.400
تادلة	20.150	981.500	48,7	130.500
دكالة	14.420	893.790	62	117.600
ملوية	4.140	151.530	36,6	14.500
المجموع	**61.270**	**2.990.190**	**48,8**	**393.000**

* أرقام مصححة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الأطنان بالهكتار)	الانتاج (بالأطنان)			إنتاج السكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع	
1986							
الغرب	15.743	12.177	65,5	761.002	36.258	797.260	70.000
ملوية	1.063	971	35,4	33.108	1.288	34.396	4.600
المجموع	**16.806**	**13.148**	**63,3**	**794.110**	**37.546**	**831.656**	**74.600**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الأطنان بالهكتار)	الانتاج (بالأطنان)			إنتاج السكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع	
1987 *							
الغرب	15.940	11.980	67,9	787.375	25.497	812.872	68.800
ملوية	1.140	960	55,7	50.413	3.030	53.443	4.500
المجموع	**17.080**	**12.940**	**66,9**	**837.788**	**28.527**	**866.315**	**73.300**
1988							
الغرب	16.370	13.980	76,6	1.038.180	32.630	1.070.810	103.500
ملوية	1.260	980	61,3	56.140	3.950	60.090	8.300
المجموع	**17.630**	**14.960**	**75,6**	**1.094.320**	**36.580**	**1.130.900**	**111.800**

(*) أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 15 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام(1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1987 – 1986*			1988 – 1987		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	12.000	252.700	21,1	12.800	192.400	15
دكالة	1.100	17.700	16,1	1.100	17.000	15,5
الغرب	1.600	44.200	27,6	2.300	49.000	21,3
الحوز	700	19.700	28,1	1.300	29.600	22,8
ملوية	100	2.900	29	200	3.600	18
المجموع ..	**15.500**	**337.200**	**21,8**	**17.700**	**291.600**	**16,5**

(*) أرقام مصححة.

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 16 ـ زراعة الزيتون(1)

بالأطنان	1986 – 1985	1987 – 1986*	1988 – 1987**
إنتاج الزيتون	400.000	450.000	347.000
إنتاج الزيوت	35.000	35.000	30.000

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 17 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1987 – 1986*			1988 – 1987		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	88	1.228	14	108	1.535	14,2
الفول السوداني ..	21	346	16,5	34	650	19,1
المجموع ..	**109**	**1.574**	**14,4**	**142**	**2.185**	**15,4**

(*) أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 ـ إنتاج النبيذ

بآلاف الهكتولتر	1986	1987	1988
مكناس ـ فاس ..	308	277	220
القنيطرة	36	27	41
الدار البيضاء ...	65	51	43
وجدة	41	37	29
المجموع ..	**450**	**392**	**333**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 19 ـ تربية المواشي
ـ الاحصاء الكلي للقطعان ـ

بآلاف الرؤوس	1986	1987	1988
البقر	2.851	3.177	3.400
الغنم	14.545	16.136	16.900
الماعز	5.276	5.807	6.100
المجموع ..	**22.672**	**25.120**	**26.400**

ـ الذبائح المراقبة ـ

بآلاف الرؤوس وبالأطنان	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1986	524	78.664	2.737	35.660	927	9.416	4.188	123.740
1987*	608	80.629	2.785	37.270	903	8.549	4.296	126.448
1988	532	76.139	3.104	43.706	1.022	9.976	4.658	129.821

(*) أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 20 ـ الصيد البحري

بالأطنان	1986	1987*	1988**
الانتاج	**594.100**	**489.700**	**550.100**
ـ الصيد بالشواطئ	444.800	367.900	423.100
ـ الصيد بأعالي البحار	149.300	121.800	127.000
الاستهلاك المحلي	**142.700**	**143.400**	**154.000**
الصادرات	**169.800**	**186.100**	**187.000**
ـ السمك الطري والمجمد	54.500	57.700	49.000
ـ القشريات و الرخويات	55.500	69.200	70.900
ـ السمك المصبر	56.000	52.400	59.200
ـ منتوجات مستخرجة من السمك ..	3.800	6.800	7.900

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 21 ـ بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1985	1986	*1987	**1988	1985	1986	*1987	**1988
الفحم الحجري	774,5	775	634,2	636,7	63,2	50	20,1	8,9
النفط الخام	22,2	23,2	18,3	18,3	–	–	–	–
مقياس الاستخراج(1) (الاساس = 100 في 1982)	**117,4**	**115,7**	**115,1**	**138,3**	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	20.779	21.427	21.270	25.015	14.790	13.696	13.060	14.260
البارتين	463,4	179,8	126,8	321,6	516,4	258,1	254,5	375
معدن الحديد	180	195,6	279,4	134,5	148,2	117	108,2	82,2
معدن الرصاص	153	105,7	104,4	100,2	55,7	33,9	31,2	40,1
المانغنيز الكيماوي	43,7	40,3	42,5	30	51,3	51,1	43,7	47,7
معدن النحاس	59,6	54,7	41	37,8	56,7	55,7	45,7	38,6
الفليورين	74,4	83	78,5	100,5	64,8	76,4	89,8	89,6
معدن الزنك	28,2	31,8	19,5	21,3	26,2	27,3	20,2	14,8
معدن الانتموان	1,7	1,4	1,1	0,6	1,7	1,5	2,5	0,5

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالمعادن . أما المواد ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة ضمن مقياس الطاقة .

(*) أرقام مصححة .

(**) أرقام مؤقتة .

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن .

م . 22 ـ بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه)(1)

بآلاف الدراهم	1984	1985	1986	*1987	**1988	بالنسبة المائوية للمجموع 1988
الفوسفاط	3.685.255	3.781.770	3.792.579	3.988.000	5.300.000	85,5
معدن الرصاص	309.058	347.772	252.761	335.179	317.700	5,1
معدن النحاس	172.015	154.449	138.424	95.974	128.130	2,1
المياه المعدنية	79.039	93.062	101.536	113.101	142.100	2,3
الفليورين	48.436	66.927	62.665	54.872	78.400	2,3
المانغنيز الكيماوي	52.328	48.724	45.791	44.490	28.600	0,5
البارتين	83.786	67.180	20.396	17.500	51.200	0,8
معدن الحديد	12.895	16.195	16.626	19.320	13.450	0,2
معدن الزنك	39.129	44.745	31.217	25.181	36.400	0,6
معادن أخرى(2)	44.526	63.738	72.497	91.332	102.450	1,6
المجموع	**4.526.467**	**4.684.562**	**4.534.492**	**4.784.949**	**6.198.430**	**100**

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن .

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي ، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن قطاع الطاقة .

* أرقام مصححة .

** أرقام مؤقتة .

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 23 - بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1982)	1985	1986	1987	*1988	1988 / 1987 %
المقياس العام	**111,9**	**113,5**	**116,5**	**126,1**	**8,2**
الفحم	105,4	105,4	86,3	86,6	0,3
النفط المصفى	105,6	99,9	103,5	117,1	13,1
الكهرباء	118,6	127	132,4	139,8	5,6

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 24 - بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1985	1986	*1987	**1988	1988 / 1987 %
إنتاج الفحم الحجري	آلاف الأطنان	774,5	775	634,2	636,7	0,4
إنتاج النفط الخام	»	22,2	23,2	18,3	18,3	–
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الأمتار المكعبة	94,5	91	73,7	73,7	–
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكلواط الساعة	6.770	7.105,5	7.463,6	8.150	9,2
- من أصل مائي	»	470	625	805,7	916	13,7
- من أصل حراري	»	6.300	6.480,5	6.657,9	7.234	8,7

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.
المكتب الوطني للكهرباء.

م. 25 - بيان تطور ميزان الطاقة

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1985		1986		*1987		**1988	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم الحجري	662	12,8	900	16,9	1.049	19,3	1.029	17,7
المنتوجات النفطية[1]	4.296	83,3	4.192	78,7	4.126	75,8	4.500	77,2
الغاز الطبيعي	72	1,4	69	1,3	56	1	56	0,9
الكهرباء من أصل مائي	126	2,5	167	3,1	215	3,9	243	4,2
المجموع	**5.156**	**100**	**5.328**	**100**	**5.446**	**100**	**5.828**	**100**
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	367	62,6	360	58,3	373	56,4	324	50,6
النفط والغاز الطبيعي	93	15,9	91	14,7	73	11	73	11,4
الكهرباء من أصل مائي	126	21,5	167	27	215	32,6	243	38
المجموع	**586**	**100**	**618**	**100**	**661**	**100**	**640**	**100**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1985		1986		*1987		**1988	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
العجز في الطاقة	4.570		4.710		4.785		5.188	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		88,6		88,4		87,9		89

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 26 ـ بيان تطور استهلاك الطاقة

	1985	1986	*1987	**1988	1988/1987 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء	2.265	2.320	2.420	2.631	+ 8,7
(بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	145	142	139	135	- 2,9
الوقود الممتاز	310	319	340	363	+ 6,8
بترول المصابيح	68	62	62	63	+ 1,6
بترول المحركات النفاثة	278	260	265	270	+ 1,9
زيت الغاز	1.464	1.537	1.614	1.800	+ 11,5
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل[1]	2.068	1.866	1.702	1.857	+ 9,1
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)	378	415	454.	496	+ 9,3
البوطان	355	391	424	458	+ 8
البروبان	23	24	30	38	+ 26,7
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة)	6.042	6.343	6.716	7.350	+ 9,4
الفحم (بآلاف الاطنان)[1]	1.103	1.461	1.681	1.647	- 2
الفحم الحجري	655	644	666	579	- 13,1
الفحم المستورد	448	817	1.015	1.068	+ 5,2

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.
المكتب الوطني للكهرباء.

م. 27 ـ بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1982)	الترجيح	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1988/1987 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	1.000	106,9	106,7	113	117,5	* 121	131,3	+ 8,6
الصناعات الغذائية	105	109,5	106,4	104,9	105,4	* 112,2	119,4	+ 6,4
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	95	110,2	120,3	125,7	130,9	* 129,9	140,6	+ 8,2

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

(الاساس 100 في سنة 1982)	الترجيح	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1988/1987 %
المشروبات والتبغ	65	108,8	113,6	115,8	112,1	* 112,7	122,5	+ 8,7
منتوجات النسيج والملابس الداخلية	113	106,6	111,7	121,8	140,1	* 142,4	146,1	+ 2,6
الملابس باستثناء الاحذية	25	111,7	108,1	101,3	112,7	* 108,7	101	- 7,1
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	28	112,5	101,2	98	94	* 74	79	+ 6,8
الخشب والمنتوجات الخشبية	34	102,8	101,2	98,7	98,6	* 103,5	105,7	+ 2,1
الورق والورق المقوى	50	105,5	101,8	103	104,7	110,1	118,7	+ 7,8
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	117	95,3	87,4	89,2	83,1	88	98,8	+ 12,3
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية	18	103,4	97,5	227,2	220,9	229,2	285,5	+ 24,7
منتوجات معدنية	72	107,1	106,9	104,5	96,5	* 95,7	97,9	+ 2,3
آلات ومعدات التجهيز	18	94,7	88	109,1	123,9	* 121,3	107,7	- 11,2
معدات النقل	37	95,4	74,5	98,9	106,3	101,1	110,5	+ 9,3
معدات كهربائية وإلكترونية	33	93,6	103,6	122	138,5	134,6	124,5	- 7,5
آلات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	84,2	90,9	123,9	117,2	* 113,3	89,1	- 21,4
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	154	119,4	122,8	126,5	140,9	* 154,8	184,5	+ 19,1
منتوجات من المطاط والبلاستيك	32	101,6	103,1	103,7	103,6	113,9	124,1	+ 9
صناعات تحويلية أخرى	2	115,5	105,7	87,2	102,6	* 115,6	116,9	+ 1,1

(*) أرقام مصححة.

المصدر : وزارة التخطيط.

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1984	1985	1986	1987	1988	1988/1987 %
سياحة الاقامة	**1.936.020**	**2.180.106**	**2.128.219**	**2.247.809**	**2.841.840**	**26,4**
أ. السياح من جنسية أجنبية	**1.335.041**	**1.536.563**	**1.470.637**	**1.566.254**	**1.979.049**	**26,4**
أوروبا	**1.006.187**	**1.149.329**	**1.223.584**	**1.355.805**	**1.335.061**	**- 1,5**
الفرنسيون	365.725	401.392	393.834	444.663	484.961	9,1
الاسبان	172.506	198.102	286.128	367.153	329.477	- 10,3
البريطانيون	144.361	155.007	166.101	145.961	108.784	- 25,5
الألمان	134.139	162.799	156.474	172.418	168.239	- 2,4
دول أخرى	189.456	232.029	221.047	225.610	243.600	8
بلدان عربية	**151.358**	**202.556**	**130.656**	**68.525**	**492.553**	**618,8**
المغرب العربي	102.493	149.877	81.588	20.265	434.558	1.144,4
دول أمريكا	**131.117**	**137.188**	**67.614**	**84.358**	**91.065**	**8**
الولايات المتحدة	104.704	100.735	38.749	58.629	66.560	13,5
بلدان أخرى	**46.379**	**47.490**	**48.783**	**57.566**	**60.370**	**4,9**
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	**600.979**	**643.543**	**657.582**	**681.555**	**862.791**	**26,6**
سياحة العبور	**72.062**	**73.334**	**58.225**	**94.046**	**77.592**	**- 17,5**
المجموع	**2.008.082**	**2.253.440**	**2.186.444**	**2.341.855**	**2.919.432**	**24,7**

المصدر : وزارة السياحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1987		1988												التغيرات (%)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 88 / دجنبر 87	*1988 / *1987
التغذية	394,3	391,5	393	399,3	403,4	401,4	394,5	338	385,8	394,6	401,8	403,7	398	388,8	396	0,7 -	0,4 +
الملبس	294,3	305	305,5	305,4	305,8	306,1	308,3	308,7	309,6	310,8	311,2	312,8	313,1	315,4	309,4	3,4 +	5,1 +
المسكن	309,4	314,4	315	316,2	317,6	318,6	319,3	320,3	320,7	322,1	322,9	325,1	326,7	327,6	321	4,2 +	3,7 +
الصيانة، الوقاية و العلاج	284,6	290,8	290,8	291,8	291,6	291,7	293,4	294,9	295,4	298,4	298,5	298,7	301,5	302,6	295,7	4,1 +	3,9 +
النقل والتسلية وغير ذلك	423,9	432,5	437,2	438	440,3	445,6	447,4	446,2	446,7	447,5	452,1	453,3	453,8	453,8	446,8	4,9 +	5,4 +
المقياس العام	**373,8**	**375,8**	**377,6**	**381,3**	**384,2**	**384,3**	**381,2**	**377,7**	**376,8**	**382,2**	**387,1**	**388,8**	**386,2**	**381,6**	**382,4**	**1,5 +**	**2,3 +**

التغيرات بالنسبة المائوية * بالقياس للسنة السابقة	1983	1984	1985	1986	1987	1988
التغذية	4,8 +	13,1 +	7,6 +	9,3 +	0,7 +	0,4 +
الملبس	5,2 +	9 +	6,9 +	5 +	4,6 +	5,1 +
المسكن	7,8 +	10,2 +	7 +	7,4 +	4,1 +	3,7 +
الصيانة والوقاية والعلاج	10,2 -	10 +	7,9 +	7,5 +	5,6 +	3,9 +
النقل والتسلية وغير ذلك	8,9 -	14 +	8,7 +	9,4 +	6,6 +	5,4 +
المقياس العام	**6,2 +**	**12,5 +**	**7,7 -**	**8,8 +**	**2,8 +**	**2,3 +**

(*) المتوسط السنوي.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الاساس : 100 = 1977)

	1987		1988												التغيرات (%)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 88 / دجنبر 87	*1988 / *1987
القطاع الفلاحي	**236,4**	**245,7**	**247,3**	**250,3**	**247,5**	**254,4**	**253,7**	**247,4**	**250,5**	**258,2**	**255,2**	**245,7**	**245,2**	**247,6**	**250,3**	**0,8 +**	**5,9 +**
الحبوب والقطاني الجافة	222,8	226	227,5	231,3	230,9	232,4	227,3	222,3	220,1	220,3	220,6	223,4	222,7	225,5	225,4	0,2 -	1,2 +
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	237,9	240,5	239,9	237,3	236,6	237,4	235,4	233,1	233,2	230,2	228,5	225,9	228,5	232,6	233,2	3,3 -	2 -
زراعات الخضر	259,3	270,3	271,8	276,7	276,8	278,7	274,9	272,6	271	271,6	273,2	269,8	264,9	263,5	272,1	2,5 -	4,9 +
منتوجات الغرس وزارعة الكروم	279,4	306,3	315,8	329,5	328,7	350,7	328,9	323,1	332,4	343	342,1	303,7	302,5	301	325,1	1,7 -	16,4 +
منتوجات تربية المواشي	180,9	179	180,6	178,3	179	196,4	198,7	183,9	176,2	198,3	205,7	198,9	194,7	199,9	190,9	11,7 +	5,5 +
المنتوجات الغابوية	249,2	257	257,3	264,1	266,6	269,9	273,2	275,5	276,1	276,4	275,7	280	280,3	281,3	273	9,5 +	9,6 +
منتوجات الصيد البحري	310,5	350,2	346,4	350,8	318,8	311,5	343,5	336,2	385,3	403,6	352,1	314,4	324,9	327,2	342,9	6,6 -	10,4 +
القطاع الصناعي	**251,6**	**252,6**	**254,1**	**256,2**	**258,2**	**258,4**	**258,3**	**259,4**	**259,8**	**261,1**	**262,7**	**263,1**	**265,2**	**265,5**	**260,2**	**5,1 +**	**3,4 +**
الطاقة	326,8	329,9	329,9	329,9	329,9	329,9	334,2	334	334,1	335,8	339	345,1	345,1	345,1	336	4,6 +	2,8 +
الصناعات الغذائية	227,7	225,8	227,6	228,6	229,2	228	226,5	226	226,6	229	230,6	229,5	229,8	230	228,5	1,9 +	0,4 +
الألبسة والنسيج	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	214	214	214	214	214	214	214	218,1	218,1	213,2	4,8 +	2,4 +
صناعات التعدين	287,4	292,9	293,2	300,7	309,4	309,8	310,1	316,5	316,6	316,7	319,5	319,8	319,8	319,8	312,7	9,2 +	8,8 +
صناعات خفيفة أخرى	258,6	261,1	265	267,3	267,9	268,1	268,4	269,4	270	270,3	271,1	272	280,1	280,9	270,9	7,6 +	4,8 +
المجموع	**245,6**	**249,9**	**251,4**	**253,9**	**253,9**	**256,8**	**256,5**	**254,7**	**256,1**	**259,9**	**259,7**	**256,2**	**257,3**	**258,4**	**256,2**	**3,4 +**	**4,3 +**

* المتوسط السنوي.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1986		1987		1988 *	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة						
والشحن والتأمين	11.920	34.608	13.641	35.271	14.657	39.133
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	18.328	22.104	18.015	23.390	21.254	29.751
الرصيد	+ 6.408	- 12.504	+ 4.374	- 11.881	+ 6.597	- 9.382
التغطية (بالنسبة المائوية)	–	63,9	–	66,3	–	76

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1987			1988 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2.654**	**3.980**	**11,3**	**1.974**	**4.175**	**10,7**
الطاقة ومواد التزييت	**6.119**	**6.170**	**17,5**	**6.263**	**5.156**	**13,2**
زيت البترول الخام	4.836	5.332	15,1	5.001	4.380	11,2
المواد الخام	**3.031**	**5.454**	**15,5**	**4.097**	**6.408**	**16,4**
من أصل حيواني ونباتي	866	2.750	7,8	1.030	2.998	7,7
من أصل معدني	2.165	2.704	7,7	3.067	3.410	8,7
أنصاف المنتوجات	**1.628**	**8.194**	**23,2**	**2.091**	**10.323**	**26,4**
المنتوجات المنتهية الصنع	**209**	**11.473**	**32,5**	**232**	**13.071**	**33,3**
مواد التجهيز	121	7.363	20,9	150	8.752	22,3
الفلاحي	(12)	(494)	(1,4)	(11)	(409)	(1)
الصناعي	(109)	(6.869)	(19,5)	(139)	(8.343)	(21,3)
مواد الاستهلاك	88	4.110	11,6	82	4.319	11
المجموع	**13.641**	**35.271**	**100**	**14.657**	**39.133**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**5.817**	**5.106**	**4.329,4**	**3.980**	**4.175,4**
القمح	3.324	2.579	1.485,7	1.446,4	1.414,6
السكر	481,8	398,2	411,9	376,5	558,3
المنتوجات اللبنية	296,1	292,5	341,9	292,7	350,3
الشاي	479,5	551,7	467,8	476,9	586,9
القهوة	172,5	203,8	297,2	244,3	250
التبغ	311,5	323,6	442,4	392,5	324,2
مواد أخرى	751,6	757,2	882,5	750,7	691,1
الطاقة ومواد التزييت	**8.991,8**	**10.809,7**	**5.429,4**	**6.169,6**	**5.155,7**
زيت البترول الخام	8.393,7	9.931,3	4.587,4	5.331,5	4.379,8
مواد أخرى	598,1	878,4	842	838,1	775,9

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988 *
المواد الخام	**4.541,1**	**6.046,6**	**5.604,5**	**5.453,8**	**6.407,5**
الزيوت والحبوب الزيتية	1.131,6	1.532,4	1.063	665,2	663,4
الأخشاب الخام	652,3	718,4	724,5	916,2	1.145,1
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	425,9	488,9	518	529,7	534,1
الكبريت الخام	1.445,4	2.268,2	2.259,1	2.085,4	2.748,2
مواد أخرى	885,9	1.038,7	1.039,9	1.257,3	1.316,7
أنصاف المنتوجات	**6.494,4**	**7.422,5**	**7.527**	**8.194**	**10.323**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	724	390,7	310,9	331,5	397,6
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	581,7	760,8	682,9	751,1	880,1
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	1.610,4	1.979	2.140,3	2.161,1	2.861,5
المواد البلاستيكية والمصطنعة	474,8	634,8	683	794,8	1.053,8
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	358,4	443,2	466,8	437,8	483,3
الورق والورق المقوى	367,1	428,1	461,1	551,2	676,7
لوازم الانابيب	392,6	82,8	83,3	90,7	94,2
مواد أخرى	1.985,4	2.703,1	2.698,7	3.075,8	3.875,8
مواد التجهيز	**6.459,5**	**6.532,5**	**8.248,1**	**7.363,3**	**8.751,6**
الفلاحي	214,5	382,1	628,2	494,6	408,9
الصناعي	6.245	6.150,4	7.619,9	6.868,7	8.342,7
مواد الاستهلاك	**2.091,7**	**2.757,8**	**3.469,5**	**4.110,0**	**4.319,3**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	281,8	373,7	533,1	534,8	464
الأجزاء وقطع الغيار للسيارات السياحية	119,3	152,3	189	219,6	254,2
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	189,2	192,7	283,8	308,2	280,3
الادوية	223,6	279,6	360,6	365,6	387,8
مواد أخرى	1.277,8	1.759,5	2.103	2.681,8	2.933
المجموع	**34.395,5**	**38.675,1**	**34.607,9**	**35.270,7**	**39.132,5**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1987			1988 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.041**	**6.346**	**27,1**	**1.446**	**7.528**	**25,3**
مواد الطاقة والتزييت	**402**	**642**	**2,7**	**442**	**613**	**2,1**
مواد الخام	**14.251**	**4.606**	**19,7**	**15.747**	**6.266**	**21,1**
من أصل حيواني ونباتي	133	823	3,5	164	1.130	3,8
من أصل معدني	14.118	3.783	16,2	15.583	5.136	17,3
أنصاف المنتوجات	**2.239**	**5.602**	**24**	**3.547**	**8.642**	**29**
المنتوجات المنتهية الصنع	**82**	**6.194**	**26,5**	**72**	**6.702**	**22,5**
مواد التجهيز	8	297	1,3	9	359	1,2
مواد الاستهلاك	74	5.897	25,2	63	6.343	21,3
المجموع	**18.015**	**23.390**	**100**	**21.254**	**29.751**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1984	1985	1986	1987	1988 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**4.283,1**	**5.494,8**	**6.525,9**	**6.345,7**	**7.527,8**
الحوامض	1.057,4	1.492,7	1.725,4	1.454,1	1.609,7
البواكير	524,5	605,1	795,7	867,1	779,1
مصبرات السمك	554,6	722,3	874,4	784,6	904,4
السمك الطري	327,6	513,6	869	904,4	881,8
الرخويات	881,1	982,5	1.047,7	1.288,3	1.612,2
مصبرات الخضر والفواكه	435,2	561,3	606,2	616,9	666,6
عصير الفواكه والخضر	161,2	251,3	143,5	84	367,9
مواد أخرى	341,5	366	464	346,3	706,1
الطاقة ومواد التزييت	**755,8**	**845,1**	**563,8**	**641,7**	**612,9**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**459,9**	**573,7**	**688,5**	**823,5**	**1.129,9**
عجينة الورق	200,7	145,7	247,2	333,5	505,7
النباتات وأجزاء النباتات	53,1	84,8	100,4	108,7	91,8
الأغرة	44,9	54,6	54,7	61,8	78,8
مواد أخرى	161,2	288,6	286,2	319,5	453,6
المواد الخام من أصل معدني	**5.515,2**	**5.687,4**	**4.424,1**	**3.783,1**	**5.135,7**
الفوسفاط	4.619,3	4.816	3.747,9	3.080,3	4.154,1
الرصاص	198,3	159,5	96,1	122,6	159,8
النحاس	191,5	210	189	206,5	287,1
سلفات الباريوم	180,2	157,4	79,1	65,8	112
مواد أخرى	325,9	344,5	312	307,9	422,7
أنصاف المنتوجات	**5.131**	**5.286,2**	**4.969,3**	**5.601,7**	**8.642,2**
الحامض الفوسفوري	3.515,9	3.132,3	3.028	3.583,9	4.672,2
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	760,1	1.202,1	914,4	890	2.637,5
الرصاص	166,4	221,4	207,9	251,9	321,2
خيوط القطن	181,4	176,7	233,8	252,8	209,9
مواد أخرى	507,2	553,7	585,2	623,1	801,4
المنتوجات المنتهية الصنع	**2.964,5**	**3.852,9**	**4.931,9**	**6.194,3**	**6.702**
الملابس الجاهزة	1.031,6	1.302,4	1.701,3	2.346,5	2.443,3
الزرابي	394,6	394,5	473,3	542,1	556
الملابس الداخلية	323,3	469,1	756,7	1.088,7	1.190,2
الأحذية	229,3	324,8	348,5	367,1	475,7
مواد أخرى	985,7	1.362,1	1.652,1	1.849,9	2.036,8
المجموع	**19.109,5**	**21.740,1**	**22.103,5**	**23.390**	**29.750,5**

(*) أرقام مؤقتة .

المصدر : مكتب الصرف .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 ـ توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1987	1988 *	1987	1988 *	1987	1988 *
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	**18.553**	**20.517**	**14.345**	**16.838**	**4.208 -**	**3.679 -**
فرنسا	7.701	8.681	6.902	7.742	799 -	939 -
إسبانيا	3.093	3.063	1.587	2.130	1.506 -	933 -
ألمانيا الاتحادية	2.358	2.762	1.459	1.677	899 -	1.085 -
إيطاليا	1.932	2.163	1.280	1.673	652 -	490 -
ابريطانيا العظمى	1.067	1.155	628	870	439 -	285 -
هولندا	829	956	826	897	3 -	59 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.060	1.196	934	1.114	126 -	82 -
البرتغال	227	184	267	251	40 +	67 +
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الأوروبية	286	357	462	484	176 +	127 +
أهم العملاء الآخرين	**9.657**	**8.888**	**4.491**	**6.953**	**5.166 -**	**1.935 -**
الدول العربية	4.899	4.456	1.458	2.163	3.441 -	2.293 -
الولايات المتحدة الأمريكية	3.218	2.722	377	632	2.841 -	2.090 -
الاتحاد السوفياتي	1.024	950	379	63	645 -	887 -
اليابان	430	613	1.009	1.359	579 +	746 +
الهند	86	147	1.268	2.736	1.182 +	2.589 +
دول أخرى	**7.061**	**9.728**	**4.554**	**5.960**	**2.507 -**	**3.768 -**
المجموع	**35.271**	**39.133**	**23.390**	**29.751**	**11.881 -**	**9.382 -**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 37 – ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1987 *			1988 **		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ ـ السلع والخدمات	**35.525,6**	**48.857,4**	**13.331,8 -**	**43.820**	**53.920**	**10.100 -**
1. البضائع المسلمة بميناء الشحن	23.250,7	32.184,0	8.933,3 -	29.630	35.790	6.160 -
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1.582,9	3.194,9	1.612,0 -	1.840	3.560	1.720 -
3. أنواع نقل أخرى	559,7	364,7	195,0 +	480	570	90 -
4. الأسفار	7.800,0	1.100,0	6.700,0 +	9.050	1.200	7.850 +
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	130,1	6.539,0	6.408,9 -	150	8.810	8.660 -
6. معاملات حكومية	712,6	4.594,5	3.881,9 -	1.200	2.800	1.600 -
7. خدمات أخرى	1.489,6	880,3	609,3 +	1.470	1.190	280 +
ب ـ أداءات التحويل	***15.244,4***	***542,1***	***14.702,3 +***	***13.600***	***560***	**13.040 +**
8. الخصوصية	14.361,9	227,3	14.134,6 +	11.890	200	11.690 +
9. العمومية	882,5	314,8	567,7 +	1.710	360	1.350 +
الحساب الجاري (أ+ب)	**50.770,0**	**49.399,5**	**1.370,5 +**	**57.420**	**54.480**	**2.940 +**
ج ـ الرساميل الغير النقدية	**9.115,8**	**8.079,3**	**1.036,5 +**	**11.243**	**11.880**	**637 -**
الخصوصية	941,2	2.415,9	1.474,7 -	–	2.880	2.880 -
العمومية	8.174,6	5.663,4	2.511,2 +	11.243	9.000	2.243 +
د ـ العمليات مع صندوق النقد الدولي	**1.734,2**	**2.639,2**	**905 -**	**1.215**	**1.868**	**653 -**
المجموع	**61.620,0**	**60.118,0**	**1.502,0 +**	**69.878**	**68.228**	**1.650 +**

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام تقديرية.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1987	قانون المالية لسنة 1988
نفقات التسيير	**23.677**	**25.134**
السلطات العمومية	207	250
موظفو الوزارات	15.351	16.351
معدات الوزارات	5 581	6.161
التحملات المشتركة	2.338	2.032
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	200	340
نفقات الدين العمومي	**16.096**	**17.300**
نفقات الاستثمار	**19.924**	**16.051**
الميزانية العامة	**59.697**	**58.486**

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية .

م . 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1987	قانون المالية لسنة 1988
الضرائب المباشرة	7.715	8.480
حقوق الجمرك	5.073	7.360
الضرائب الغير المباشرة	13.004	13.286
حقوق التسجيل والتنبر	2.843	1.620
الأملاك المخزنية	90	95
الاحتكارات والاستغلالات	1.360	857
مواد مختلفة	769	1.105
مداخيل ناجمة عن تخفيف النفقات	2.796	25
مداخيل استثنائية	–	–
مداخيل الاقتراض	17.400	18.270
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	**51.100**	**51.148**

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية .

م . 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1987 *	الوضعية عند نهاية 1988**
1. الموارد العادية	**32.747**	**41.624**
الضرائب المباشرة	7.621	8.982
رسوم جمركية	4.644	7.289
الضرائب الغير المباشرة	11.363	13.406
رسوم التسجيل والدمغة	2.666	1.897
الاحتكارات والاستغلالات	475	1.264
الأملاك المخزنية	97	107
مداخيل أخرى	1.016	1.718
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	459	740
مواد بترولية	4.406	6.221
2. التحملات	**39.492**	**47.217**
النفقات العادية	29.827	35.535
فوائد الدين العمومي	7.191	9.178
التسيير	22.004	25.080
دعم اسعار الاستهلاك	632	1.277
الرصيد العادي	**+ 2.920**	**+ 6.089**
نفقات الاستثمار	**9.665**	**11.682**
عجز الميزانية	- 6.745	- 5.593
3. تغيرات الديون المتأخرة	**- 1.051**	**- 2.580**
عجز التمويل (1 ـ 2 + 3)	**- 7.796**	**- 8.173**
التمويل الصافي	**7.796**	**8.173**
التمويل الخارجي	316	3.177
. الهبات	–	–
. اقتراضات خارجية	316	3.177
صندوق النقد الدولي	- 905	- 653
التمويل الداخلي	8.385	5.649
. التسليفات الداخلية	5.814	- 896
. التمويل النقدي	2.571	6.545
منه : ـ (بنك المغرب)	(- 1.104)	(1.461)
ـ (البنوك)	(3.091)	(3.517)
ـ (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(584)	(1.567)

* أرقام مصححة .

** وضعية مؤقتة .

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الخزينة .

م . 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1987			نهاية دجنبر 1988		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	**20.004**	**1.310**	**7,0**	**21.914**	**1.910**	**9,5**
النقود الكتابية	**39.208**	**4.679**	**13,6**	**46.278**	**7.070**	**18,0**
الودائع :						
– لدى بنك المغرب	534	55	11,5	861	327	61,2
– لدى البنوك	35.566	4.040	12,8	40.742	5.176	14,6
– لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	3.108	584	23,1	4.675	1.567	50,4
أ – المتيسرات النقدية	**59.212**	**5.989**	**11,3**	**68.192**	**8.980**	**15,2**
ب – المتيسرات شبه النقدية	**16.334**	**709**	**4,5**	**18.467**	**2.133**	**13,1**
المجموعة النقدية (ا+ب)	**75.546**	**6.698**	**9,7**	**86.659**	**11.113**	**14,7**

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1986	1987	1988
النقود الائتمانية	27,2	26,5	25,3
النقود الكتابية	50,1	51,9	53,4
المتيسرات شبه النقدية	22,7	21,6	21,3

المصدر : بنك المغرب .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1987			نهاية دجنبر 1988		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	**5.864**	**1.521**	**35,0**	**7.519**	**1.655**	**28,2**
. بنك المغرب	2.985	1.280	75,1	4.293	1.308	43,8
. بنوك الودائع	2.879	241	9,1	3.226	347	12,1
الديون على الخزينة	**37.963**	**2.571**	**7,3**	**44.508**	**6.545**	**17,2**
. الديون الخاصة ببنك المغرب	8.183	1.104 -	11,9 -	9.644	1.461	17,9
. البنوك (محفظة السندات العمومية)	26.605	3.154	13,4	30.158	3.553	13,4
. الودائع لدى المحاسبين العموميين	3.175	521 -	19,6	4.706	1.531	48,2
منها (البنوك)	(67)	(63 -)	(48,5 -)	(31)	(36 -)	(53,7 -)
القروض المقدمة للاقتصاد	**32.518**	**2.758**	**9,3**	**35.520**	**3.002**	**9,2**
. بنك المغرب	8.524	1.038	13,9	8.472	52 -	0,6 -
. بنوك الودائع	23.994	1.720	7,7	27.048	3.054	12,7
مجموع المقابلات	**76.345**	**6.850**	**9,9**	**87.547**	**11.202**	**14,7**
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	799 -					

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1986	1987	1988
الموجودات الخارجية الصافية	6,3	7,7	8,6
الديون على الخزينة	50,9	49,7	50,8
القروض المقدمة للاقتصاد	42,8	42,6	40,6

المصدر : بنك المغرب.

م . 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	20.004	19.981	19.823	19.786	19.962	20.121	20.453	22.528	22.477	21.845	21.828	21.471	21.914
النقود الكتابية	39.208	39.732	40.496	41.230	41.890	42.516	43.003	43.737	43.233	44.632	45.889	44.733	46.278
مجموع المتيسرات النقدية	**59.212**	**59.713**	**60.319**	**61.016**	**61.852**	**62.637**	**63.456**	**66.265**	**65.710**	**66.477**	**66.717**	**66.204**	**68.192**
المتيسرات شبه النقدية	**16.334**	**16.577**	**16.841**	**16.920**	**16.965**	**17.025**	**16.894**	**16.498**	**16.785**	**17.352**	**17.710**	**18.119**	**18.467**
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	**75.546**	**76.290**	**77.160**	**77.936**	**78.817**	**79.662**	**80.350**	**82.763**	**82.495**	**83.829**	**85.427**	**84.323**	**86.659**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	20.592	20.503	20.370	20.242	20.520	20.637	20.930	23.214	23.211	22.478	22.513	22.095	22.569
النقد المعدني المتداول	334	334	334	335	337	340	340	345	352	355	357	356	358
يسقط منها :	**20.926**	**20.837**	**20.704**	**20.577**	**20.857**	**20.977**	**21.270**	**23.559**	**23.563**	**22.833**	**22.870**	**22.451**	**22.927**
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	922	856	881	791	895	856	817	1.031	1.086	988	1.042	980	1.013
المجموع	**20.004**	**19.981**	**19.823**	**19.786**	**19.962**	**20.121**	**20.453**	**22.528**	**22.477**	**21.845**	**21.828**	**21.471**	**21.914**

المصدر : بنك المغرب.

م. 45 ـ بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	534	496	869	1.006	1.043	934	974	903	1.014	883	832	802	861
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	35.566	36.212	36.426	37.012	37.280	38.014	38.225	38.859	38.010	38.027	39.453	39.323	40.742
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**36.100**	**36.708**	**37.295**	**38.018**	**38.323**	**38.948**	**39.199**	**39.762**	**39.024**	**38.910**	**40.285**	**40.125**	**41.603**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.129	976	1.122	1.037	1.061	1.127	1.119	1.189	1.183	1.189	1.188	1.247	1.207
الودائع لدى الخزينة	1.979	2.048	2.079	2.175	2.506	2.441	2.685	2.786	3.026	4.533	4.416	3.361	3.468
المجموع	**3.108**	**3.024**	**3.201**	**3.212**	**3.567**	**3.568**	**3.804**	**3.975**	**4.209**	**5.722**	**5.604**	**4.608**	**4.675**
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لأجل	16.334	16.577	16.841	16.920	16.965	17.025	16.894	16.498	16.785	17.352	17.710	18.119	18.467
المجموع	**16.334**	**16.577**	**16.841**	**16.920**	**16.965**	**17.025**	**16.894**	**16.498**	**16.785**	**17.352**	**17.710**	**18.119**	**18.467**
المجموع العام	**55.542**	**56.309**	**57.337**	**58.150**	**58.855**	**59.541**	**59.897**	**60.235**	**60.018**	**61.984**	**63.599**	**62.852**	**64.745**

المصدر : بنك المغرب.

م. 46 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	18.729	19.167	19.353	19.591	20.094	20.478	21.201	21.262	20.270	19.858	20.396	20.448	21.063
الحسابات الجارية	9.661	9.582	9.398	9.826	9.576	9.683	9.379	9.572	9.753	10.031	10.245	10.264	11.065
الحسابات على دفاتر	4.722	4.917	5.075	5.188	5.300	5.400	5.421	5.548	5.688	5.788	5.916	6.053	6.160
ودائع أخرى	2.454	2.546	2.600	2.407	2.310	2.453	2.224	2.477	2.299	2.350	2.896	2.558	2.454
المجموع	**35.566**	**36.212**	**36.426**	**37.012**	**37.280**	**38.014**	**38.225**	**38.859**	**38.010**	**38.027**	**39.453**	**39.323**	**40.742**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 ـ بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية													
الصافية(1)													
معهد الاصدار	2.985	2.024	2.113	2.205	2.379	2.652	2.587	2.625	3.172	3.345	3.245	2.943	4.293
بنوك الودائع	2.879	2.973	2.957	2.969	2.939	2.960	2.949	3.282	3.357	3.199	3.156	3.035	3.226
المجموع	**5.864**	**4.997**	**5.070**	**5.174**	**5.318**	**5.612**	**5.536**	**5.907**	**6.529**	**6.544**	**6.401**	**5.978**	**7.519**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	8.183	9.633	9.226	9.560	9.824	9.759	7.126	10.261	9.711	9.682	10.361	5.583	9.644
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	26.605	27.401	29.209	29.653	29.044	30.059	33.989	30.973	29.654	29.838	31.431	34.971	30.158
ودائع البنوك لدى الخزينة	67	66	50	94	68	85	54	56	62	52	59	49	31
ديون المؤسسات والخواص	3.108	3.024	3.201	3.212	3.567	3.568	3.804	3.975	4.209	5.722	5.604	4.608	4.675
المجموع	**37.963**	**40.124**	**41.686**	**42.519**	**42.503**	**43.471**	**44.973**	**45.265**	**43.636**	**45.294**	**47.455**	**45.211**	**44.508**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	8.524	8.156	7.508	7.741	7.553	7.620	7.794	7.738	8.030	7.854	7.691	8.459	8.472
بنوك الودائع	23.994	24.840	24.502	24.581	25.003	25.112	25.874	26.874	26.394	26.041	26.686	26.978	27.048
المجموع	**32.518**	**32.996**	**32.010**	**32.322**	**32.556**	**32.732**	**33.668**	**34.612**	**34.424**	**33.895**	**34.377**	**35.437**	**35.520**
المجموع	**76.345**	**78.117**	**78.766**	**80.015**	**80.377**	**81.815**	**84.177**	**85.784**	**84.589**	**85.733**	**88.233**	**86.626**	**87.547**
ميزان العناصر الأخرى	- 799	- 1.827	- 1.606	- 2.079	- 1.560	- 2.153	- 3.827	- 3.021	- 2.094	- 1.904	- 2.806	- 2.303	- 888
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية	**75.546**	**76.290**	**77.160**	**77.936**	**78.817**	**79.662**	**80.350**	**82.763**	**82.495**	**83.829**	**85.427**	**84.323**	**86.659**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 48 ـ بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابله للتحويل لدى معهد الاصدار	2.948	1.817	2.048	1.979	2.059	2.138	2.421	2.252	2.873	3.170	3.184	2.919	4.264
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	32	129	33	2	66	254	252	159	98	69	70	4	3
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	228	226	226	227	228	227	226	227	226	227	229	229	228
المجموع	**3.723**	**2.687**	**2.822**	**2.723**	**2.868**	**3.134**	**3.414**	**3.153**	**3.712**	**3.981**	**3.998**	**3.667**	**5.010**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الأخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	3.428	3.516	3.678	3.742	3.783	3.838	3.821	4.209	4.282	4.202	4.165	3.708	4.068
المجموع	**3.446**	**3.534**	**3.696**	**3.760**	**3.801**	**3.856**	**3.839**	**4.227**	**4.300**	**4.220**	**4.183**	**3.726**	**4.086**
مجموع الموجودات الاجمالية	**7.169**	**6.221**	**6.518**	**6.483**	**6.669**	**6.990**	**7.253**	**7.380**	**8.012**	**8.201**	**8.181**	**7.393**	**9.096**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي	204	202	201	201	201	201	201	201	204	204	228	204	204
التزامات أخرى لمعهد الاصدار	552	479	526	335	306	299	644	345	354	450	543	538	531
منها : (العملات الغير القابلة للتحويل)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
إلتزامات بنوك الودائع	549	543	721	773	844	878	872	927	925	1.003	1.009	673	842
المجموع	**1.305**	**1.224**	**1.448**	**1.309**	**1.351**	**1.378**	**1.717**	**1.473**	**1.483**	**1.657**	**1.780**	**1.415**	**1.577**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**5.864**	**4.997**	**5.070**	**5.174**	**5.318**	**5.612**	**5.536**	**5.907**	**6.529**	**6.544**	**6.401**	**5.978**	**7.519**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1987	1988											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	8.407	8.407	8.407	8.407	8.407	8.798	5.500	8.798	8.798	8.798	8.798	5.500	8.798
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	26	1.320	1.046	1.317	1.538	1.122	1.757	1.594	1.157	1.199	1.716	396	1.158
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	-	104	-	-	56	-	79	-	-	-	93	-	-
حساب الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	35	29	28	30	37	28	27	48	30	39	27	30	31
المجموع الاجمالي	**8.607**	**9.999**	**9.620**	**9.893**	**10.177**	**10.087**	**7.502**	**10.579**	**10.124**	**10.175**	**10.773**	**6.065**	**10.126**
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	424	366	394	333	353	328	376	318	413	493	412	482	482
المجموع الصافي	**8.183**	**9.633**	**9.226**	**9.560**	**9.824**	**9.759**	**7.126**	**10.261**	**9.711**	**9.682**	**10.361**	**5.583**	**9.644**
أوراق عمومية													
. معهد الاصدار	3.554	4.091	5.036	5.077	4.747	5.432	9.149	7.811	7.220	6.641	6.401	9.608	4.123
. بنوك الودائع	23.051	23.310	24.173	24.576	24.297	24.627	24.840	23.162	22.434	23.197	25.030	25.363	26.035
المجموع	**26.605**	**27.401**	**29.209**	**29.653**	**29.044**	**30.059**	**33.989**	**30.973**	**29.654**	**29.838**	**31.431**	**34.971**	**30.158**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1987	1988										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
ودائع البنوك لدى الخزينة	67	66	50	94	68	85	54	56	62	52	59	49	31
ديون المؤسسات والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	3.108	3.024	3.201	3.212	3.567	3.568	3.804	3.975	4.209	5.722	5.604	4.608	4.675
مجموع الديون الصافية على الخزينة	37.963	40.124	41.686	42.519	42.503	43.471	44.973	45.265	43.636	45.294	47.455	45.211	44.508

المصدر : بنك المغرب.

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1987	1988										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	2.022	1.642	1.537	1.392	1.363	1.205	1.197	1.295	1.519	1.475	1.292	1.614	1.807
التسبيقات	5.835	5.831	5.561	5.630	5.687	5.734	5.835	5.936	6.035	6.054	6.082	6.182	6.033
السندات الجاري تحصيلها	667	683	410	719	503	681	762	507	476	325	317	663	632
المجموع	8.524	8.156	7.508	7.741	7.553	7.620	7.794	7.738	8.030	7.854	7.691	8.459	8.472
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	19.985	20.781	20.445	20.478	20.829	20.879	21.524	22.456	21.792	21.242	21.821	21.998	21.880
قروض لأجل متوسط	2.719	2.764	2.757	2.800	2.869	2.923	3.026	3.081	3.231	3.388	3.436	3.530	3.702
قروض لأجل طويل	1.290	1.295	1.300	1.303	1.305	1.310	1.324	1.337	1.371	1.411	1.429	1.450	1.466
المجموع	23.994	24.840	24.502	24.581	25.003	25.112	25.874	26.874	26.394	26.041	26.686	26.978	27.048
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	32.518	32.996	32.010	32.322	32.556	32.732	33.668	34.612	34.424	33.895	34.377	35.437	35.520

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 51 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقروض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986	نهاية يونيو 1987	نهاية دجنبر 1987	نهاية يونيو 1988	نهاية دجنبر 1988
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	**2.269**	**1.944**	**2.050**	**2.677**	**3.497**
نقود بالصندوق	409	374	499	441	532
بنك المغرب	36	82	76	121	379
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	1.824	1.488	1.475	2.115	2.586
2. الديون على الخزينة	**23.580**	**26.264**	**26.672**	**34.043**	**30.189**
الودائع وما شابهها	130	111	67	54	31
أذينات الخزينة	23.450	26.153	26.605	33.989	30.158
3. القروض للاقتصاد	**26.820**	**27.337**	**28.261**	**29.543**	**31.542**
لأجل قصير (1)	23.518	23.579	24.252	25.193	26.374
لأجل متوسط	2.646	2.699	2.719	3.026	3.702
لأجل طويل	1.016	1.059	1.290	1.324	1.466
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**303**	**320**	**436**	**419**	**484**
5. سندات بالمحفظة	**5.640**	**5.474**	**6.298**	**6.203**	**6.925**
المساهمات	542	585	623	774	717
سندات أخرى	5.098	4.889	5.675	5.429	6.208
6. الموجودات الخارجية (2)	*** 680**	**700**	**754**	**1.106**	**955**
النقود	141	162	168	151	162
البنوك والمراسلون بالخارج	539	538	586	955	793
7. مستعقرات	**1.496**	**1.536**	**1.849**	**1.862**	**2.143**
8. استعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	**60.788**	**63.575**	**66.320**	**75.853**	**75.735**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986	نهاية يونيو 1987	نهاية دجنبر 1987	نهاية يونيو 1988	نهاية دجنبر 1988
الموارد					
1. رأس المال والاحتياطيات	**2.406**	**2.582**	**3.513**	**4.080**	**4.477**
2. المخصصات	**959**	**1.131**	**782**	**730**	**641**
3. ودائع تحت الطلب	**31.526**	**34.393**	**35.566**	**38.225**	**40.742**
حسابات الشيكات	16.635	19.061	18.729	21.201	21.063
حسابات جارية	9.343	8.757	9.661	9.379	11.065
حسابات على دفاتر	3.194	4.116	4.722	5.421	6.160
ودائع أخرى	2.354	2.459	2.454	2.224	2.454
4. ودائع لاجل	**15.625**	**15.178**	**16.334**	**16.894**	**18.467**
حسابات وأذينات لاجل استحقاق ثابت	15.625	15.178	16.334	16.894	18.467
5. التزامات خارجية	**740**	**477**	**549**	**872**	**842**
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	346	347	318	350	436
البنوك والمراسلون بالخارج	394	130	231	522	406
6. تسليفات معهد الاصدار	**7.490**	**7.587**	**7.682**	**12.447**	**8.244**
على سندات عمومية	3.325	4.099	3.554	9.149	4.123
على سندات خصوصية	4.165	3.488	4.128	3.298	4.121
على سندات تمر عن طريق البنك الوطني الانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–
7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**161**	**401**	**7**	**177**	**19**
8. موارد مختلفة صافية	**1.881**	**1.826**	**1.887**	**2.428**	**2.303**
المجموع	**60.788**	**63.575**	**66.320**	**75.853**	**75.735**
	2.698	2.555	2.673	2.714	3.113

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج وخصم الشيكات المسحوبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.
(*) أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب.

م. 52 ـ بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986 *	نهاية دجنبر 1987 *	نهاية دجنبر 1988
الاستعمالات			
1 . الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها	**134**	**89**	**154**
2 . الديون على الخزينة	**2.516**	**2.662**	**3.545**
. الودائع لأجل وما شابهها	239	435	176
. أذينات وسندات الالتزام للدولة	2.277	2.227	3.369
3 . الديون على البنوك	**647**	**375**	**555**
. الودائع تحت الطلب	258	138	250
. ودائع لأجل وتسليفات	389	237	305
4 . القروض للاقتصاد	**16.066**	**18.210**	**20.681**
. لأجل قصير	2.311	2.887	3.661
. لأجل متوسط وطويل	13.755	15.323	17.020
5 . قروض للجماعات العمومية	**800**	**204**	**262**
6 . سندات بالمحفظة	**2.030**	**3.071**	**3.105**
. المساهمات	531	554	574
. سندات أخرى	1.499	2.517	2.531
7 . التعقيرات	**393**	**519**	**650**
8 . استعمالات أخرى صافية	**1.810**	**2.314**	**1.850**
المجموع	**24.396**	**27.444**	**30.802**

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986 *	نهاية دجنبر 1987 *	نهاية دجنبر 1988
الموارد			
1 . الأموال الذاتية	**2.066**	**2.715**	**2.903**
منها : إمدادات مالية من الدولة	(94)	(94)	(94)
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الأصول	(472)	(621)	(586)
2 . مساعدات الدولة	**589**	**594**	**604**
3 . الاقتراضات الخارجية (لأكثر من سنة)	**7.763**	**9.124**	**9.619**
4 . الاقتراضات الداخلية	**5.441**	**5.717**	**6.786**
ـ سندات الالتزام وأذينات	5.138	5.281	6.302
. سندات الالتزام	1.681	1.618	1.811
. الأذينات	3.457	3.663	4.491
ـ قروض وتسبيقات بنكية	303	436	484
5 . ودائع لاجل قصير	**8.537**	**9.294**	**10.890**
منها : ودائع مجمعة (1)	(1.030)	(1.051)	(1.575)
6 . موارد أخرى صافية	–	–	–
المجموع	**24.936**	**27.444**	**30.802**

(*) أرقام مصححة.
(1) الودائع المجمعة من طرف القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 – بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1987	1988										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**16.720**	**17.401**	**16.816**	**16.879**	**16.969**	**16.957**	**17.475**	**18.448**	**18.338**	**17.612**	**17.648**	**17.772**	**17.656**
تسهيلات الصندوق	8.697	9.659	9.468	9.417	9.607	9.970	10.135	10.726	10.532	10.059	10.227	10.402	9.750
الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	2.951	2.758	2.575	2.794	2.796	2.631	3.085	2.804	2.958	2.914	2.833	2.958	3.462
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	3.000	2.959	2.781	2.727	2.609	2.432	2.343	2.925	2.993	2.814	2.680	2.544	2.439
خصم الشيكات	586	562	583	526	531	553	509	528	415	416	506	538	721
تسبيقات مختلفة	1.486	1.463	1.409	1.415	1.426	1.371	1.403	1.465	1.440	1.409	1.402	1.330	1.284
قروض أخرى	**11.977**	**11.858**	**11.971**	**12.004**	**12.158**	**12.233**	**12.487**	**12.757**	**12.811**	**12.994**	**13.341**	**13.741**	**14.370**
قروض للتجهيز	1.766	1.798	1.786	1.820	1.884	1.941	2.051	2.099	2.218	2.327	2.381	2.465	2.606
قروض للتصدير	4.206	4.120	4.139	4.108	4.059	4.086	4.158	4.251	4.309	4.368	4.321	4.500	4.818
قروض للسكنى	2.151	2.173	2.183	2.194	2.207	2.206	2.209	2.246	2.314	2.370	2.394	2.423	2.449
قروض للاستهلاك	990	959	975	994	1.018	1.024	1.079	1.088	1.064	1.065	1.124	1.132	1.162
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	436	358	339	341	427	437	419	358	345	347	412	470	484
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	1.669	1.664	1.700	1.720	1.731	1.707	1.699	1.735	1.663	1.668	1.659	1.726	1.671
اعتمادات أخرى	759	786	849	827	832	832	872	980	898	849	1.050	1.025	1.180
المجموع *	**28.697**	**29.259**	**28.787**	**28.883**	**29.127**	**29.190**	**29.962**	**31.205**	**31.149**	**30.606**	**30.989**	**31.513**	**32.026**
* منها :													
قروض لأجل قصير	24.688	25.200	24.730	24.780	24.953	24.957	25.612	26.787	26.547	25.807	26.124	26.533	26.858
قروض لأجل متوسط	2.719	2.764	2.757	2.800	2.869	2.923	3.026	3.081	3.231	3.388	3.436	3.530	3.702
قروض لأجل طويل	1.290	1.295	1.300	1.303	1.305	1.310	1.324	1.337	1.371	1.411	1.429	1.450	1.466

المصدر : بنك المغرب.

م. 54 – بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1986												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	1.887	2.395	1.488	1.321	1.711	2.386	2.408	3.230	3.393	5.160	6.144	3.325
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.533	3.459	3.460	3.315	3.155	3.114	3.696	3.700	3.776	3.743	3.914	4.165
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	6 .	4	4	–
المجموع (1)	**5.420**	**5.854**	**4.948**	**4.636**	**4.866**	**5.500**	**6.104**	**6.930**	**7.175**	**8.907**	**10.062**	**7.490**
المتوسط اليومي للالتجاءات	4.690	5.153	5.036	4.536	4.495	4.984	5.398	6.963	6.567	7.949	9.489	8.549

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1987												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.219	3.650	3.378	3.470	4.665	4.099	5.029	5.313	4.640	7.150	7.093	3.554
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.926	3.872	4.005	3.765	3.634	3.488	3.924	3.709	3.788	3.940	3.754	4.128
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (1)	**8.145**	**7.522**	**7.383**	**7.235**	**8.299**	**7.587**	**8.953**	**9.022**	**8.428**	**11.090**	**10.847**	**7.682**
المتوسط اليومي للالتجاءات	7.521	7.571	7.088	7.076	7.349	7.746	8.277	9.209	8.824	10.026	11.028	9.909
1988												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.092	5.036	5.077	4.747	5.440	9.149	7.811	7.220	6.641	6.401	9.608	4.123
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.704	3.667	3.511	3.391	3.161	3.298	3.283	3.720	3.656	3.433	3.839	4.121
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الإقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (1)	**7.796**	**8.703**	**8.588**	**8.138**	**8.601**	**12.447**	**11.094**	**10.940**	**10.297**	**9.834**	**13.447**	**8.244**
المتوسط اليومي للالتجاءات	7.554	8.422	8.425	8.468	8.482	11.293	11.076	10.726	10.801	9.978	12.165	10.003

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988
1. بنوك الودائع (1)	
ا ـ حسابات تحت الطلب	
حسابات عادية	دون مقابل
الأموال المحولة من طرف الأشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	8 (2)
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5
ب ـ الحسابات على الدفاتر	8.5 (حد أدنى)
ج ـ الودائع بالدرهم القابلة للتحويل	معدل حر
د ـ الحسابات لأجل وسندات الصندوق	
لمدة 3 أشهر	8.5 (حد أدنى)
لمدة 6 أشهر	10.5 (حد أدنى)
لمدة 12 أشهر	11 (3)
لأكثر من 12 شهرا	معدل حر
2. صندوق التوفير الوطني	**9 (4)**
3. المؤسسات المالية المتخصصة	
ا ـ القرض العقاري والفندقي	
أذينات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9 (5)
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11 (5)
ب ـ البنك الوطني للانماء الاقتصادي	
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9 (6)
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11 (7)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988
ج ـ الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	
ودائع تحت الطلب	5 (حد أقصى)
حسابات على الدفاتر	9 (حد أقصى)
أذينات لمدة سنة مخصصة للبنوك	4,25 (8)
4. سندات على الخزينة	معدل حر (9)

(1) قرار وزير المالية رقم 85/350 بتاريخ 25 مارس 1985 .
(2) قرار وزير المالية رقم 83/1309 بتاريخ 14 نونبر 1983 .
(3) قرار وزير المالية رقم 88/430 بتاريخ 29 مارس 1988 .
معدل حر ابتداء من فاتح فبراير 1989 . قرار وزير المالية رقم 89/162 بتاريخ 30 يناير 1989 .
(4) قرار وزير المالية رقم 85/546 بتاريخ 16 مايو 1985 .
(5) رسالة وزير المالية رقم 612/3 بتاريخ 29 مارس 1988 .
(6) رسالة وزير المالية رقم 606/3 بتاريخ 29 مارس 1988 .
(7) رسالة وزير المالية رقم 610/3 بتاريخ 29 مارس 1988 .
(8) رسالة وزير المالية رقم 902/3 بتاريخ 10 يونيو 1987 .
(9) قرار تنظيمي رقم 47 بتاريخ 22 دجنبر 1986 .

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988
5. الخزينة	
ا ـ أذينات على صيغ موجهة للجمهور	
ـ لمدة 6 أشهر	10,5 (1)
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 10,78)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 أشهر 10,677)	
ـ لأجل متوسط	14 – 13
ـ لمدة سنتين (إصدار دائم)	12
ب ـ أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية	
وشركات التأمين)	
ـ السوق النقدي (2)	
ـ إصدارات دائمة	
. لمدة شهر واحد	8,5
. لمدة 3 أشهر	8,75
. لمدة 6 أشهر	9
. لمدة 12 شهرا	9,5
ـ إصدارات بالمزاد (3)	معدل متغير
ـ الحد الأدنى من السندات العمومية	
. لمدة 6 أشهر	4,25 (1)
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 أشهر : 4,040)	
. لمدة سنة	4,25 (4)
(المردود الحقيقي بعد انتهاء ستة أشهر : 4,438)	
ـ أذينات لمدة 5 سنوات	6,5
ج ـ أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين	
. لمدة 5 سنوات	7,5 (5)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988
د ـ أذينات إسمية خاصة استعمال « احتياطي الاستثمار »	
. لمدة 10 سنوات	8 (6)
هـ ـ سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة	
. لمدة 10 سنوات	10,5 (7)
. لمدة 15 سنة	11 (7)

(1) قرار وزير المالية رقم 562 - 85 بتاريخ 29 مارس 1985 .
(2) قرار وزير المالية رقم 391 - 88 بتاريخ 4 يناير 1988 .
(3) دورية بنك المغرب 88/G/219 بتاريخ 15 دجنبر 1988 .
(4) قرار وزير المالية رقم 677 - 78 بتاريخ 29 يونيو 1978 .
(5) قرار وزير المالية رقم 496 - 85 بتاريخ 30 أبريل 1985 .
(6) قرار وزير المالية رقم 63 - 83 بتاريخ 18 يناير 1983 .
(7) رسالة وزير المالية رقم 3 - 604 بتاريخ 29 مارس 1988 .

م. 56 ـ هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988
أ . تسهيلات للأبناك	
1 ـ خصم السندات الخصوصية :	
المعدل الأساسي	- (1)
الديون المترتبة على الخارج	7
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	7
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	6
2 ـ خصم أذينات الخزينة	8,5
3 ـ تسبيقات داخل السوق النقدية	
(سندات عمومية أو خصوصية)	بمعدل متغير
4 ـ تسبيقات خاصة للبنوك	18
5 ـ قروض بنكية متوسطة الأجل	
(بضمانات أو بدون ضمانات الدولة أو ص . م . ض .) (2)	7
ب . مساعدات للدولة	
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	8,5
تعبئة السفاتج الجمركية	8,5
تسبيقات على سندات الالزام المكفولة	8,5

(1) دورية بنك المغرب 87/G/246 بتاريخ 15 دجنبر 1987 .
(2) الصندوق المركزي للضمان .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988	
	الأقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع(1)		
أ. القروض القصيرة الاجل		
ـ القابلة للتعبئة		
الديون على الخارج	9	
تسبيقات التمويل المسبق للصادرات	9	
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11 (2)	
سندات تخزين الحبوب	8	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	12	
ـ الغير القابلة للتعبئة : كافة القروض	13	
ب. القروض المتوسط الاجل		
ـ القابلة للتعبئة		
قروض مزدوجة ممنوحة لبعض المقاولين	9 (3)	
قروض أخرى قابلة للتعبئة(4)	12 (5)	
ـ الغير القابلة للتعبئة		
سلف للسكنى (ق. ع. ك. لاتتجاوز 500.000 درهم ولمدة لاتتجاوز 7 سنوات)	12	
قروض أخرى	13,5	
ج. القروض الطويلة الاجل		
كافة القروض	14	
د. التحصيل مع السلف العاجل		
(خصم الشيكات)	13 (6)	
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
أ. القروض المتوسطة الاجل (المدة لاتتجاوز 7 سنين)		12 (5)
ب. القروض الطويلة الأجل		13 (5)
ج. قروض إيجارية		13 (5)
د. الصناعات المتوسطة والصغيرة		12

(1) قرار وزير المالية رقم 351 - 85 بتاريخ 25 مارس 1985 المغير سنة 1988 بقرار وزير المالية رقم 429 - 88 بتاريخ 29 مارس 1988 .

(2) يتعلق الأمر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات . ويضاف إلى هذا المعدل في حالة « الضمانات غير المشروطة » العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 2 % فيما يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,70 % فيما يخص ضمانات المرافقة ، و 1,40 % فيما يتعلق بضمنات التعبئة . أما بنسبة للقروض في شكل « ضمانات مشروطة » فإن النسب التي تطبقها البنوك لا يمكن أن تتعدى 10,5 % فيما يرجع لقروض التمويل المسبق ، و 10,20 % فيما يخص المرافقة و 9,90 % فيما يتعلق بقروض التعبئة . ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 0,50 % لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 9 لقرار تنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب) .

(3) قرار وزير المالية رقم 1411 - 88 بتاريخ 14 نونبر 1988 .

(4) يصل معدل الفائدة بنسبة للقروض المتوسطة لأجل الخاصة « بالتصدير » « وبالتموين » إلى نسبة 9 % (الدورتين الصادرتين عن بنك المغرب رقم 1 ـ ق ـ 86 و 2 ـ ق ـ 86) .

(5) قرار وزير المالية رقم 432 - 88 بتاريخ 29 مارس 1988 .

(6) تضاف إلى هذا المعدل عمولة دنيا قدرها درهمان بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا ، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 6 لقرار تنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب) .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي (1)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1988 (3)
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية	
1) القصيرة الأجل	
- سندات التخزين	8
- الحبوب والقطاني	10
- قروض أخرى	11
2) المتوسطة والطويلة الأجل	
- الاستثمار الفلاحي لمدة لاتتجاوز 7 سنوات	11
- الاستثمار الفلاحي لمدة تفوق 7 سنوات	12
- الصناعات التحويلية للمواد الفلاحية	
. لمدة لاتتجاوز 7 سنين	12
. لمدة تفوق 7 سنين	13
- السكن القروي	12
- حيازة الملكية	13
ب. الصناديق المحلية (2)	
1) القصيرة الأجل	
- الحبوب والقطاني	7
- تسليفات للحصاد	3
- قروض أخرى	8,5
2) المتوسطة الأجل	
- الاستثمار الفلاحي	10,5

(1) نسبة الفائدة واحدة ومعفاة من الضريبة على القيمة المضافة.
(2) يطبق هذا النظام بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 6.000 درهم.
(3) رسالة وزير المالية رقم 3 - 599 بتاريخ 29 مارس 1988 .

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي (1)

	القيمة العقارية الكلية الكلية	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1988 (2)
أ. القطاع السكني		
1) النظام العام		
- بناء بقصد السكنى الشخصية	لاتتجاوز 500.000 درهم	12
	تفوق 500.000 درهم	13
- بناء السكن المعد للكراء		12
2) التمويل المسبق للمتعهدين		13,5
3) سلفات السكن الاقتصادي		12
4) تجهيز البقع		13,5
ب. القطاع الفندقي		
1) القروض الفندقية		
. لمدة لاتتجاوز 15 سنة		13,5
. لمدة تفوق 15 سنة		14,5
2) النقل السياحي		13,5
ج. القرض العقاري		13,5

(1) نسبة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة.
(2) قرار وزير المالية رقم 432 - 88 بتاريخ 29 مارس 1988 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 58 ـ أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب[1]
(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1987		نهاية مارس 1988		نهاية يونيو 1988		نهاية شتنبر 1988		نهاية دجنبر 1988	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,45242	1,45678	1,41177	1,41601	1,36203	1,36613	1,33225	1,33625	1,35308	1,35714
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية . .	7,7784	7,8222	(2) 7,9327	7,9736	8,3574	8,3990	8,5124	8,5540	8,1901	8,2311
1 جنيه أسترليني	14,567	14,637	14,919	14,990	14,282	14,351	13,348	14,415	14,805	14,874
1 مارك ألماني	4,9203	4,9439	4,7842	4,8076	4,5897	4,6123	4,5299	4,5521	4,6191	4,6417
1 فلوران هولندي . . .	4,3757	4,3961	4,2617	4,2824	4,0700	4,0899	4,0196	4,0392	4,0899	4,1098
100 فرنكات بلجيكية . .	23,505	23,617	22,876	22,985	21,906	22,011	21,622	21,725	22,029	22,134
1 فرنك سويسري . .	(2) 6,0535	(2) 6,0819	5,8001	5,8283	5,5363	5,5634	5,3543	5,3805	5,4470	5,4738
1000 ليرة إيطالية . . .	6,6658	6,6990	6,4543	6,4856	6,1881	6,2182	6,0867	6,1163	6,2712	6,3015
100 شلين نمساوي	69,875	70,202	68,117	68,436	65,241	65,547	64,427	64,728	65,678	65,984
100 بسيطة إسبانية . . .	(2) 7,1700	(2) 7,2061	(3) 7,1508	(3) 7,1854	6,8992	6,9326	6,8602	6,8932	7,2293	7,2635
100 يان ياباني	6,3989	6,4286	6,4012	6,4372	6,2601	6,2894	6,3313	6,3606	6,5505	6,5805

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة.

(2) أسعار يوم 30 دجنبر 1987 .

(3) أسعار يوم 30 مارس 1988 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ظهير شريف رقم 1.89.182 صادر في 22 من ربيع الاول 1410 (23 أكتوبر 1989) يكلف بموجبه السيد مولاي الزين الزاهدي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ، بتنفيذ عمليات تحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف ـ بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا ، أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 24 منه ؛

وبعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

اصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

المادة الاولى

ابتداء من 22 ربيع الاول 1410 (23 أكتوبر 1989) يكلف السيد مولاي الزين الزاهدي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ، بتنفيذ عمليات تحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص.

المادة الثانية

ينشر ظهيرنا الشريف هذا في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من ربيع الأول 1410 (23 أكتوبر 1989).

مرسوم رقم 2.89.533 صادر في 9 ربيع الآخر 1410 (9 نوفمبر 1989) بالموافقة على العقد المبرم في 14 من ذي الحجة 1409 (18 يوليو 1989) بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شان قرض مبلغه 9.000.000 وحدة حسابية أوربية في نطاق المساعدة برؤوس أموال لتمويل مشاريع منتجة.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 18 من جمادى الاولى 1409 (28 ديسمبر 1988) ولاسيما المادة 26 منه ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 14 من ذي الحجة 1409 (18 يوليو 1989) بين المملكة المغربية والبنك الاوربي للاستثمار في شأن قرض مبلغه تسعة ملايين وحدة حسابية أوربية (9.000.000) في نطاق المساعدة برؤوس أموال لتمويل مشاريع منتجة.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الآخر 1410 (9 نوفمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.89.536 صادر في 9 ربيع الآخر 1410 (9 نوفمبر 1989) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 8 محرم 1410 (11 اغسطس 1989) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شان قرض مبلغه 31.000.000 وحدة حسابية يرصد لتمويل مشروع دعم تنمية التعليم الاساسي بالوسط القروي.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 18 من جمادى الاولى 1409 (28 ديسمبر 1988) ولاسيما المادة 26 منه ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.88.760 الصادر في 18 من جمادى الاولى 1409 (28 ديسمبر 1988) بتفويض السلطة الى وزير المالية فيما يتعلق بالاقتراضات الخارجية ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 8 محرم 1410 (11 اغسطس 1989) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن قرض مبلغه 31.000.000 وحدة حسابية يرصد لتمويل مشروع دعم تنمية التعليم الاساسي بالوسط القروي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 9 ربيع الآخر 1410 (9 نوفمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.89.625 صادر فى 23 من ربيع الآخر 1410 (23 نوفمبر 1989) بالموافقة على عقد القرض الممتد (الثاني) البالغ قدره 17.150.000 دينار عربي حسابي المبرم فى 5 محرم 1410 (8 اغسطس 1989) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون المالي لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 18 من جمادى الاولى 1409 (28 ديسمبر 1988) ولاسيما المادة 26 منه :

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه :

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على عقد القرض الممتد (الثاني) البالغ قدره سبعة عشر مليون ومائة وخمسين ألف (17.150.000) دينار عربي حسابي ، الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم فى 5 محرم 1410 (8 أغسطس 1989) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير المالية.

وحرر بالرباط فى 23 من ربيع الآخر 1410 (23 نوفمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.89.653 صادر في فاتح جمادى الاولى 1410 (فاتح ديسمبر 1989) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 20 من صفر 1410 (22 سبتمبر 1989) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير في شأن قرض مبلغه 28.000.000 دولار أمريكي.

الوزير الاول ،

بناء على المادة 26 من القانون المالي لسنة 1989 رقم 21.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.88.289 بتاريخ 18 من جمادى الاولى 1409 (28 ديسمبر 1988) :

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 20 من صفر 1410 (22 سبتمبر 1989) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير في شأن قرض مبلغه 28.000.000 دولار أمريكي يرصد لتمويل مشروع البحث والارشاد في الميدان الفلاحي.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الاولى 1410 (فاتح ديسمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.89.590 صادر في 4 جمادى الاولى 1410 (4 ديسمبر 1989) بتعيين المهن أو الاعمال المستثناة من نظام الربح الجزافي تطبيقا للمادة 20 من القانون رقم 17.89 المحدثة بموجبه ضريبة عامة على الدخل.

الوزير الاول ،

بناء على المادة 20 من القانون رقم 17.89 المحدثة بموجبه ضريبة عامة على الدخل ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.116 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في فاتح ربيع الآخر 1410 (فاتح نوفمبر 1989) ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يستثنى من نظام الربح الجزافي عملا بأحكام البند « أ » من المادة 20 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 17.89 :

الصيادلة :

الناشرون :

الكتبيون :

الطابعون :

منتجو الافلام السينمائية :

تجار الجملة في الذهب والحلي والمجوهرات :

تجار التفصيل في الذهب والحلي والمجوهرات :

معشرو الجمارك :

المجزئون والمستثمرون العقاريون :

المتاجرون في العقارات :

سماسرة ووسطاء التأمين :

الممثلون التجاريون المستقلون :

أرباب الفنادق :

مستغلو المصحات :

مستغلو القاعات السينمائية :

مستغلو مدارس التعليم الخاصة :

مستغلو مؤسسات تعليم سياقة السيارات :

المقاولون في الاعمال المعلوماتية :

أرباب مؤسسات التأمين :

مؤجرو الطائرات أو الطائرات المروحية :

أرباب وكالات الاسفار :

مديرو الاملاك :

الاطباء :

الجراحون :

البيطريون :

جراحو الاسنان :

الاطباء المتخصصون في التشخيص بالاشعة :

مستغلو مختبرات التحاليل الطبية :

الدلاكون :

المهندسون المعماريون :

الطبوغرافيون :

المساحون :

المقاولون في الاعمال الطبوغرافية :

المحامون :

المستشارون القانونيون والمستشارون في شؤون الضرائب :

المحاسبون :

الخبراء المحاسبون :

الموثقون.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1410 (4 ديسمبر 1989).

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء محمد برادة.

الامضاء الدكتور عز الدين العراقي.

مرسوم رقم 2.89.591 صادر في 4 جمادى الاولى 1410 (4 ديسمبر 1989) لتطبيق القانون رقم 17.89 المحدثة بموجبه ضريبة عامة على الدخل.

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 17.89 المحدثة بموجبه ضريبة عامة على الدخل ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.116 بتاريخ 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989) ولاسيما المواد 28 و 41 و 100 و 117 منه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في فاتح ربيع الآخر 1410 (فاتح نوفمبر 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

المستندات المنصوص عليها في المادة 100 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 17.89 التي يجب أن تضاف الى الاقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة العامة على الدخل هي :

ا. ـ فيما يتعلق بالخاضعين للضريبة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية :

ـ جدول للنتائج المحاسبية المتعلقة بالسنة المالية يتضمن حسابات الاستغلال العام والخسائر والارباح وقائمة للتصحيحات غير المحاسبية المنجزة لابراز الحصيلة المفروضة عليها الضريبة ؛

ـ الموازنة ؛

ـ بيان مفصل للمصاريف العامة مصنفة بحسب انواعها ؛

ـ قائمة تتضمن بيان مبلغ الفوائد المترتبة على الاقتراضات من الغير ما عدا المؤسسات البنكية والائتمانية وينص فيها على الفوائد المستحقة لكل مقرض على حدة ؛

ـ قائمة تلخيصية للاصول الثابتة واستهلاكاتها ؛

ـ قائمة المبالغ المخصصة للاستهلاكات المنجزة فيما يتعلق بالسنة المالية مع بيان كيفية حسابها ؛

ـ قائمة الاحتياطيات المعفاة من الضريبة مع بيان الغرض منها وكيفية حسابها ؛

ـ قائمة للاكرية والايجارات وعقود الايجار التمويلي ؛

ـ بيان القيم المنقولة التي تشتمل عليها محفظة السندات ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ـ قائمة تتضمن رقم أعمال السنة المالية موزعا بحسب طبيعة العمليات مع التمييز بين رقم الاعمال المنجز فى الداخل ورقم الاعمال المحقق فى ميدان التصدير ؛

ـ قائمة الاستهلاكات المؤجلة فى فترة العجز عملا بأحكام الظهير الشريف رقم 1.59.430 الصادر فى فاتح رجب 1379 (31 ديسمبر 1959) بتنظيم الضريبة على الارباح المهنية والمدرجة فى نتيجة السنة المالية المقصودة وفقا لاحكام المادة 117 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 17.89 ؛

II. ـ فيما يتعلق بالخاضعين للضريبة العامة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة :

ـ جدول النتيجة الصافية المبسطة ؛

ـ قائمة تلخيصية للاصول الثابتة القابلة للاستهلاك والمبالغ المخصصة للاستهلاكات المنجزة فيما يتعلق بالسنة المالية ؛

ـ قائمة تتضمن بيان ما على الخاضع للضريبة وما له من ديون مترتبة على الاستغلال والحسابات التي يتعلق بها ذلك ؛

III. ـ فيما يتعلق بالشركات المشار اليها فى الفقرة 1 من المادة 28 والفقرة ب ـ من المادة 41 من القانون الآنف الذكر رقم 17.89 :

زيادة على القوائم المنصوص عليها في البند I أعلاه :

ـ قائمة تتضمن بيان مبلغ الفوائد المدفوعة مكافأة لحسابات الشركاء الجارية ؛

ـ قائمة تتضمن بيان توزيع رأس مال الشركة على الشركاء.

ويجب أن تقدم المستندات المنصوص عليها فى هذه المادة وفق النماذج التى تحدد بقرار لوزير المالية.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 جماذى الاولى 1410 (4 ديسمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.88.190 صادر فى 5 جمادى الاولى 1410 (5 ديسمبر 1989) يغير بموجبه المرسوم رقم 2.56.248 الصادر في 18 من رجب 1377 (8 فبراير 1958) المتعلق بتطبيق الظهير الشريف رقم 1.56.093 بتاريخ 10 ذي الحجة 1376 (8 يوليو 1957) المتعلق بتنظيم المصالح الطبية للشغل.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.56.248 الصادر فى 18 من رجب 1377 (8 فبراير 1958) المتعلق بتطبيق الظهير الشريف رقم 1.56.093 بتاريخ 10 ذي الحجة 1376 (8 يوليو 1957) المتعلق بتنظيم المصالح الطبية للشغل ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع فى المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يغير كما يلي الفصل 28 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.56.248 الصادر في 18 من رجب 1377 (8 فبراير 1958) :

« المادة 28. ـ لا يطالب بشهادة الدروس العليا فى الطب المهني « أو الصحة المهنية المنصوص عليها فى الفصل الثالث من الظهير « الشريف المشار اليه أعلاه المؤرخ بـ 10 ذي الحجة 1376 « (8 يوليو 1957) إلا ابتداء من 13 مارس 1991. »

المادة الثانية

يسند الى وزير التشغيل ووزير الصحة العمومية ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 5 جمادى الاولى 1410 (5 ديسمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير التشغيل ،

الامضاء : حسن العبادي.

وزير الصحة العمومية ،

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

مرسوم رقم 2.89.582 صادر في 18 من جمادى الاولى 1410 (18 ديسمبر 1989) تمدد بموجبه الى الديون المستحقة على الدولة لبعض المؤسسات العامة اجراءات التسديد الخاصة المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.86.808 بتاريخ 30 من محرم 1408 (25 سبتمبر 1987).

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.86.808 الصادر في 30 من محرم 1408 (25 سبتمبر 1987) بإحداث اجراءات خاصة لتسديد الديون المستحقة على الدولة لمؤسسات عامة ؛

وباقتراح من وزير المالية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في فاتح ربيع الآخر 1410 (فاتح نوفمبر 1989) ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم ما يلي :

المادة الاولى

الديون المستحقة على الدولة للوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للطاقة والمكتب الوطني للبريد والمواصلات الى تاريخ 31 ديسمبر 1989 تسدد وفقا للاجراءات المحددة بالمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.86 808 بتاريخ 30 من محرم 1408 (25 سبتمبر 1987) مع مراعاة الاحكام التالية :

- يجب أن يصدر الامر بصرف النفقات المتعلقة بالديون الآنفة الذكر في أجل أقصاه 30 نوفمبر 1990 ؛
- يجب على السلطات الحكومية المعنية أن توجه الى وزير المالية قبل فاتح سبتمبر 1990 المستندات الاساسية التي تثبت المبالغ المدينة بها للمؤسسات المنصوص عليها أعلاه.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 18 من جمادى الاولى 1410 (18 ديسمبر 1989).

وقعه بالعطف : الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.89.584 صادر في 18 من جمادى الاولى 1410 (18 ديسمبر 1989) بتتميم المرسوم رقم 2.75.839 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) المتعلق بمراقبة الالتزام بنفقات الدولة.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.75.839 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) المتعلق بمراقبة الالتزام بنفقات الدولة ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في فاتح ربيع الآخر 1410 (فاتح نوفمبر 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يتمم على النحو التالي الفصل 5 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.75.839 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) :

« الفصل 5 : النفقات التي تؤدى دون سابق أمر بالصرف عملا بأحكام « الفصل 35 من المرسوم الملكي رقم 330.66 بتاريخ 10 محرم 1387 « (21 أبريل 1967) المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العامة ، لا تعرض « على مراقب الالتزام بالنفقات للتأشير عليها ، ما عدا إذا كانت تتعلق « بأجور مستخدمي الدولة المدنيين والعسكريين. »

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من فاتح يناير 1990.

وحرر بالرباط في 18 من جمادى الاولى 1410 (18 ديسمبر 1989).

وقعه بالعطف : الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1146.89 صادر في 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989) بتحديد تعريفة الاعمال والخدمات التي يقدمها المركز الاستشفائي « ابن سينا ».

وزير الصحة العمومية ،

بناء على قرار الوزير الاول رقم 3.334.71 الصادر في 18 من ذي الحجة 1391 (4 فبراير 1972) بتحديد قائمة البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تتميمه ؛

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في فاتح جمادى الاولى 1392 (13 يونيو 1972) المصنفة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.73.196 الصادر في 7 جمادى الاولى 1393 (9 يونيو 1973) بتفويض السلطة الى وزير الصحة العمومية ، كما وقع تتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.662 الصادر في 9 صفر 1407 (14 أكتوبر 1986) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية :

وبعد استطلاع رأي اللجنة المركزية للاسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تحدد على النحو التالي قيمة الحروف المتخذة أساسا لتقدير الاتعاب الطبية والجراحية وشبه الجراحية بالمركز الاستشفائي « ابن سينا » :

- C 1	(استشارة طبيب عام)	25.....	درهما
- C 2	(استشارة طبيب مختص)	40.....	درهما
- C 3	(استشارة استاذ)	55.....	درهما
- RZ	أعمال الطب الاشعاعي	6.....	دراهم
- K	(أعمال الجراحة والتخصص)	7.....	دراهم
- B	(التحاليل)	1،10.....	درهم
- D	(علاج الاسنان)	5،55.....	دراهم
-	- تحرير شهادة طبية	30،00.....	درهم

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ـ الاجرة الجزافية عن الولادة :

ـ دون إجراء أي عملية :

ـ ولادة عادية ..... 150،00 درهما

ـ ولادة توأمين ..... 190،00 درهما

ـ مع إجراء عملية :

ـ ولادة عادية ..... 300،00 درهم

ـ ولادة توأمين ..... 340،00 درهما

ـ الاعمال شبه الطبية التخصصية :

التدليك الطبي
علاج الحول } 30،00 درهما عن كل حصة
تصحيح النطق

المادة الثانية

تحدد تعريفة الاعمال المهنية والبيولوجيا الطبية باعتبار المعامل المخصص لكل حرف وفقا للمسمية العامة للاعمال المهنية التي يقوم بها الاطباء وجراحو الاسنان والقوابل والمساعدون الطبيون ولمسمية البيولوجيا الطبية المنصوص على أولاهما في قرار وزير الصحة العمومية رقم 1341.77 وعلى الثانية في القرار رقم 1342.77 بتاريخ 2 محرم 1398 (13 ديسمبر 1977).

بيد أن التعاريف تحدد على النحو التالي فيما يخص بعض الاعمال غير الوارد بيانها في المسمية :

ـ الفحص بجهاز السكانير : Z 140 مع زيادة نقطة باعتبار عدد القطاعات وتضاف 12 درهما عن كل قطاعة اضافية بعد كل 20 قطاعة

ـ اكوغرافيا ..... Z 50

ـ B.H.B (الفيزيولوجيا) ..... B 100

ـ قياس ضغط السوائل أو PH ميتري ..... K 45

المادة الثالثة

تحدد الاجرة الجزافية عن كل يوم من أيام الاقامة بالمستشفى وفقا للجدول التالي :

الطب ـ جميع التخصصات			الجراحة ـ جميع التخصصات		
غرفة خاصة 120 درهما	غرفة عدد اسرتها من 2 الى 4 60 درهما	قاعة مشتركة توجد بها 4 اسرة 50 درهما	غرفة خاصة 150 درهما	غرفة عدد اسرتها من 2 الى 4 70 درهما	قاعة مشتركة توجد بها 4 اسرة 60 درهما

تطبق تعريفة جزافية قدرها 100 درهم عن كل يوم فيما يخص المرافق المسموح له بالاقامة مع المريض بناء على طلب من هذا الاخير أو من عائلته وإذا كانت امكانيات المستشفى تتيح ذلك.

غير أن الام المرخص لها بالبقاء مع ولدها القاصر ، تخضع للتعريفة المطبقة على المرضى المقيمين في الغرفة الطبية المشتركة.

المادة الرابعة

تعريفة الخدمات والاعمال الطبية والاقامة بالمستشفى تستحق بكاملها أيا كان صنف غرفة الاستشفاء وطوال مدة الاقامة بالمستشفى.

المادة الخامسة

بالرغم من أحكام المواد 1 و 2 و 3 أعلاه تعتبر التعريفة المقررة في مصالح العلاجات المكثفة المبينة بعده بمثابة أجرة جزافية يومية تدخل فيها أجرة اليوم وجميع الاعمال الطبية :

ـ المحروقون ..... 1.000 درهم في كل يوم

ـ الانعاش الطبي أو الجراحي .. 1.000 درهم في كل يوم

ـ ميز الدم ..... 700 درهم عن كل حصة

ولا يؤدى مع الاجرة الجزافية المذكورة أي مبلغ عن الاعمال الاخرى ما عدا الخدمات الصيدلية الباهظة التكاليف المقدمة عن العلاجات التخصصية والتي تطبق عليها بالاضافة الى ذلك تعريفة الادوية الغالية والمقدرة وفق الاسعار التي يشتريها بها المستشفى.

ويحدد مجلس ادارة المركز الاستشفائي « ابن سينا » قائمة الادوية المذكورة كل سنة.

المادة السادسة

يعمل بهذا القرار من اليوم الاول من الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتنسخ به جميع الاحكام المنافية لما ورد فيه.

وحرر بالرباط في 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989).

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الاقتصادية ،
الامضاء : مولاي الزين الزاهدي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1147.89 صادر في 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989) بتحديد تعريفة الاعمال والخدمات التي يقدمها المركز الاستشفائي « ابن رشد ».

وزير الصحة العمومية ،

بناء على قرار الوزير الاول رقم 3.334.71 الصادر في 18 من ذي الحجة 1391 (4 فبراير 1972) بتحديد قائمة البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تتميمه ؛

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في فاتح جمادى الاولى 1392 (13 يونيو 1972) المصنفة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.73.196 الصادر في 7 جمادى الاولى 1393 (9 يونيو 1973) بتفويض السلطة الى وزير الصحة العمومية ، كما وقع تتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.662 الصادر في 9 صفر 1407 (14 أكتوبر 1986) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة المركزية للاسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تحدد على النحو التالي قيمة الحروف المتخذة أساسا لتقدير الاتعاب الطبية والجراحية وشبه الجراحية بالمركز الاستشفائي « ابن رشد » :

- C I (استشارة طبيب عام) ..... 25 درهما
- C 2 (استشارة طبيب مختص) ..... 40 درهما
- C 3 (استشارة استاذ) ..... 55 درهما
- RZ أعمال الطب الاشعاعي ..... 6 دراهم
- K (أعمال الجراحة والتخصص) .... 7 دراهم
- B (التحاليل) ..... 1.10 درهم
- D (علاج الاسنان) ..... 5.55 دراهم
- تحرير شهادة طبية ..... 30.00 درهم
- الاجرة الجزافية عن الولادة :
- دون إجراء أي عملية :
- ولادة عادية ..... 150.00 درهما
- ولادة توامين ..... 190.00 درهما
- مع إجراء عملية :
- ولادة عادية ..... 300.00 درهم
- ولادة توامين ..... 340.00 درهما
- الاعمال شبه الطبية التخصصية :

التدليك الطبي
علاج الحول
تصحيح النطق
} 30.00 درهما عن كل حصة

المادة الثانية

تحدد تعريفة الاعمال المهنية والبيولوجيا الطبية باعتبار المعامل المخصص لكل حرف وفقا للمسمية العامة للاعمال المهنية التي يقوم بها الاطباء وجراحو الاسنان والقوابل والمساعدون الطبيون ولمسمية البيولوجيا الطبية المنصوص على أولاهما في قرار وزير الصحة العمومية رقم 1341.77 وعلى الثانية في القرار رقم 1342.77 بتاريخ 2 محرم 1398 (13 ديسمبر 1977).

بيد أن التعاريف تحدد على النحو التالي فيما يخص بعض الاعمال غير الوارد بيانها في المسمية :

- الفحص بجهاز السكانير : Z 140 مع زيادة نقطة باعتبار عدد القطاعات وتضاف 12 درهما عن كل قطاعة اضافية بعد كل 20 قطاعة
- اكوغرافيا ..... Z 50
- B.H.B (الفيزيولوجيا) ..... B 100
- قياس ضغط السوائل أو PH ميتري ..... K 45

المادة الثالثة

تحدد الاجرة الجزافية عن كل يوم من أيام الاقامة بالمستشفى وفقا للجدول التالي :

الطب ـ جميع التخصصات			الجراحة ـ جميع التخصصات		
غرفة خاصة 120 درهما	غرفة عدد اسرتها من 2 الى 4 60 درهما	قاعة مشتركة توجد بها 4 اسرة 50 درهما	غرفة خاصة 150 درهما	غرفة عدد اسرتها من 2 الى 4 70 درهما	قاعة مشتركة توجد بها 4 اسرة 60 درهما

تطبق تعريفة جزافية قدرها 100 درهم عن كل يوم فيما يخص المرافق المسموح له بالاقامة مع المريض بناء على طلب من هذا الاخير او من عائلته وإذا كانت امكانيات المستشفى تتيح ذلك.

غير أن الام المرخص لها بالبقاء مع ولدها القاصر ، تخضع للتعريفة المطبقة على المرضى المقيمين في الغرفة الطبية المشتركة.

المادة الرابعة

تعريفة الخدمات والاعمال الطبية والاقامة بالمستشفى تستحق بكاملها أيا كان صنف غرفة الاستشفاء وطوال مدة الاقامة بالمستشفى.

المادة الخامسة

بالرغم من احكام المواد 1 و 2 و 3 أعلاه تعتبر التعريفة المقررة في مصالح العلاجات المكثفة المبينة بعده بمثابة أجرة جزافية يومية تدخل فيها أجرة اليوم وجميع الاعمال الطبية :

- المحروقون ..... 1.000 درهم في كل يوم
- الانعاش الطبي أو الجراحي .. 1.000 درهم في كل يوم
- ميز الدم ..... 700 درهم عن كل حصة

ولا يؤدى مع الاجرة الجزافية المذكورة أي مبلغ عن الاعمال الاخرى ما عدا الخدمات الصيدلية الباهظة التكاليف المقدمة عن العلاجات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التخصصية والتي تطبق عليها بالاضافة الى ذلك تعريفة الادوية الغالية والمقدرة وفق الاسعار التي يشترزيها بها المستشفى.

ويحدد مجلس ادارة المركز الاستشفائي « ابن رشد » قائمة الادوية المذكورة كل سنة.

المادة السادسة

يعمل بهذا القرار من اليوم الاول من الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتنسخ به جميع الاحكام المنافية لما ورد فيه.

وحرر بالرباط في 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989).

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الاقتصادية ،
الامضاء : مولاي الزين الزاهدي.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1408.89 صادر في 11 من صفر 1410 (13 سبتمبر 1989) بتغيير قرار وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية رقم 1030.73 الصادر في 4 شوال 1393 (31 اكتوبر 1973) بتحديد شروط تسليم الشهادة المقررة في الفصل 13 من الظهير الشريف الصادر في 22 من صفر 1345 (فاتح سبتمبر 1926) بوجوب تقييد التجار والشركات التجارية في السجل التجاري.

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على القرار رقم 1030.73 الصادر في 4 شوال 1393 (31 اكتوبر 1973) بتحديد شروط تسليم الشهادة المقررة في الفصل 13 من الظهير الشريف الصادر في 22 من شوال 1345 (فاتح سبتمبر 1926) بوجوب تقييد التجار والشركات التجارية في السجل التجاري ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تنسخ الفقرة الاولى من الفصل الفريد بالقرار المشار اليه أعلاه رقم 1030.73 بتاريخ 4 شوال 1393 (31 اكتوبر 1973) وتحل محلها الاحكام التالية :

« الفصل الفريد. – (الفقرة الاولى) : طلب الشهادة « المنصوص عليها في الفصل 13 من الظهير الشريف المشار « اليه أعلاه بتاريخ 22 من صفر 1345 (فاتح سبتمبر 1926) يجب أن « يودع مقابل وصل بمندوبية وزارة التجارة والصناعة للعمالة « أو الاقليم الموجود بدائرة اختصاصها مقر الشركة أو مؤسسة التاجر « الرئيسية أو يوجه اليها في رسالة موصى بها مع اشعار « بالتسلم. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من صفر 1410 (13 سبتمبر 1989).

الامضاء : عبد الله ازماني.

قرار لوزير المالية رقم 1699.89 صادر في 15 من ربيع الآخر 1410 (15 نوفمبر 1989) تحدد بموجبه فيما يخص محصول سنة 1989 اجراءات تطبيق الظهير الشريف رقم 1.57.295 بتاريخ 7 ربيع الاول 1377 (2 اكتوبر 1957) المتعلق برهن محاصيل القطن السنوية.

وزير المالية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.295 بتاريخ 7 ربيع الاول 1377 (2 اكتوبر 1957) المتعلق برهن محاصيل القطن السنوية ، كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.64.254 بتاريخ 19 من ذي الحجة 1384 (21 أبريل 1965) ؛

وبعد استطلاع رأي وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

للحصول على ضمان الدولة المنصوص عليه في الظهير الشريف المشار اليه أعلاه رقم 1.57.295 الصادر في 7 ربيع الاول 1377 (2 اكتوبر 1957) يجب الا تتجاوز السلفات التي تمنحها المؤسسات المقرضة فيما يخص محصول القطن لسنة 1989 بحسب جودة القطن المرهون المبالغ التالية لكل قنطار :

	بزور القطن	الياف القطن
جميع الاصناف	670 درهما	2.144 درهما

المادة الثانية

يحدد التاريخ الاقصى لارجاع السلفات باليوم 30 من نوفمبر 1990.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1410 (15 نوفمبر 1989).

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.87.287 صادر في 16 من ذي القعدة 1407 (13 يوليو 1987) باحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى باولاد بوسبع (جماعة سيدي المختار القروية ، دائرة شيشاوة ، اقليم مراكش).

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن احداث دوائر لتحسين المرعى ولاسيما الفصول 1 و 5 و 7 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.69.312 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ؛

وباقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي وبعد استشارة وزير الداخلية ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تحدث داخل مراعي اولاد بوسبع (جماعة سيدي المختار القروية ، دائرة شيشاوة ، اقليم مراكش) بغية وقف تدهورها واحيائها وترشيد استغلالها ، منطقة خاصة للعمل القروي تسمى « دائرة تحسين المرعى باولاد بوسبع ».

المادة الثانية

تشمل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه مساحة تبلغ حوالي 12.480 هكتارا ويحدها :

- شمالا : الطريق الرئيسي رقم 10 ؛
- جنوبا : روابي جبل النويريرة ؛
- شرقا : حدود قبيلتي اولاد بوسبع واحمر ؛
- غربا : المسلك الثلاثي المؤدي من شيشاوة الى دار القائد المتوكي.

وقد رسمت الدائرة المذكورة أعلاه بخط أحمر في الخريطة ذات المقياس 1/200.000 الملحقة بأصل هذا المرسوم.

المادة الثالثة

يجب أن يصرح الى السلطات الادارية المحلية لدائرة سيدي المختار خلال أجل ستة أشهر يبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية بجمعيات تربية المواشي المؤسسة قبل نشره داخل حدود الدائرة المشار اليها أعلاه.

ويضرب لاعضاء الجمعيات أجل اثني عشر شهرا (12) يبتدىء من تاريخ النشر الآنف الذكر لحل الجمعية.

المادة الرابعة

يجب على كل شخص يتمتع بحق الرعي في الاراضي الواقعة داخل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه اذا رغب في تسجيل نفسه بالقائمة المنصوص عليها في المادة 7 من الظهير الشريف الآنف الذكر الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) والحصول على بطاقة الرعي المنصوص عليها أيضا في المادة المذكورة أن يصرح بذلك الى السلطات الادارية المحلية بدائرة سيدي المختار التي تقوم بأعمال التحقيق اللازمة وتضع القائمة النهائية.

ويحدد أجل التصريح بستة أشهر تبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

ويجب على من يريد الحصول على بطاقة الرعي :

- أن يكون مسجلا في قائمة المتمتعين بحق الرعي المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ؛
- أن يكون مالكا لماشية ؛
- أن يكون عضوا في احدى الجماعات التي تملك حق الرعي في الدائرة ومقيما بالجماعة التي ينتمي اليها.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 16 من ذي القعدة 1407 (13 يوليو 1987).

الامضاء الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.87.523 صادر في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988) بإحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى بحضرة الرحامنة (جماعة الجعافرة القروية ، دائرة الرحامنة ، اقليم قلعة السراغنة).

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن احداث دوائر تحسين المرعى ولاسيما الفصول 1 و 5 و 7 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.69.312 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ؛

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وباقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي وبعد استشارة وزير الداخلية ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تحدث داخل مراعي حضرة الرحامنة الجماعية (جماعة الجعافرة القروية ، دائرة الرحامنة ، اقليم قلعة السراغنة) بغية وقف تدهورها واحيائها وترشيد استغلالها ، منطقة خاصة للعمل القروي تسمى « دائرة تحسين المرعى بحضرة الرحامنة ».

المادة الثانية

تشمل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه مساحة تبلغ 2.500 هكتار موضوع التحديد الاداري عدد 127 ويحدها :

- شمالا : واد اكيل ؛
- شرقا : الصخور وأولاد احسين ؛
- جنوبا : سلام ربيعة ؛
- غربا : قلعة السراغنة.

وقد رسمت الدائرة المذكورة أعلاه بخط أحمر في الخريطة ذات المقياس 1/200.000 الملحقة بأصل هذا المرسوم.

المادة الثالثة

يجب أن يصرح الى السلطات الادارية المحلية لدائرة الرحامنة خلال أجل ستة (6) أشهر يبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية بجمعيات تربية المواشي المؤسسة قبل نشره داخل حدود الدائرة المشار اليها أعلاه.

ويضرب لاعضاء الجمعيات أجل اثني عشر (12) شهرا يبتدىء من تاريخ النشر الآنف الذكر لحل الجمعية.

المادة الرابعة

يجب على كل شخص يتمتع بحق الرعي في الاراضي الواقعة داخل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه إذا رغب في تسجيل نفسه بالقائمة المنصوص عليها في المادة 7 من الظهير الشريف الآنف الذكر الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) والحصول على بطاقة الرعي المنصوص عليها أيضا في المادة المذكورة أن يصرح بذلك الى السلطات الادارية المحلية لدائرة الرحامنة التي تقوم بأعمال التحقيق اللازمة وتضع القائمة النهائية.

ويحدد أجل التصريح بستة (6) أشهر تبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

ويجب على من يريد الحصول على بطاقة الرعي :

- أن يكون مسجلا في قائمة المتمتعين بحق الرعي المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ؛
- أن يكون مالكا لماشية ؛
- أن يكون عضوا في احدى الجماعات التي تملك حق الرعي في الدائرة ومقيما بالجماعة التي ينتمي اليها.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988).

وقعه بالعطف :
وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

مرسوم رقم 2.87.524 صادر في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988) بإحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى بحضرة السراغنة (جماعة معياط القروية ، دائرة قلعة السراغنة ، اقليم قلعة السراغنة).

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن احداث دوائر تحسين المرعى ولاسيما الفصول 1 و 5 و 7 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.69.312 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ؛

وباقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي وبعد استشارة وزير الداخلية ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تحدث داخل مراعي حضرة السراغنة الجماعية (جماعة معياط القروية ، دائرة السراغنة ، اقليم قلعة السراغنة) بغية وقف تدهورها واحيائها وترشيد استغلالها ، منطقة خاصة للعمل القروي تسمى « دائرة تحسين المرعى بحضرة السراغنة ».

المادة الثانية

تشمل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه مساحة تبلغ 3.000 هكتار وتقع بالعقار الجماعي المسمى « الحضرة ا و ا » موضوع التحديد الاداري عدد 68 ويحدها :

- شمالا : وادي أم الربيع ؛
- شرقا : أربعاء بني عامر ـ بني أحمد الخلافنة ؛
- جنوبا : وناسدة ، اولاد الشرقي ، اولاد شط البور واولاد الزنادي ؛
- غربا : الرحامنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد رسمت الدائرة المذكورة أعلاه بخط أحمر في الخريطة ذات المقياس 1/200.000 الملحقة بأصل هذا المرسوم.

المادة الثالثة

يجب أن يصرح الى السلطات الادارية المحلية لدائرة قلعة السراغنة خلال أجل ستة أشهر يبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية بجمعيات تربية المواشي المؤسسة قبل نشره داخل حدود الدائرة المشار اليها أعلاه.

ويضرب لاعضاء الجمعيات أجل اثني عشر شهرا (12) يبتدىء من تاريخ النشر الآنف الذكر لحل الجمعية.

المادة الرابعة

يجب على كل شخص يتمتع بحق الرعي في الاراضي الواقعة داخل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى إعلاه اذا رغب في تسجيل نفسه بالقائمة المنصوص عليها في المادة 7 من الظهير الشريف الآنف الذكر الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) والحصول على بطاقة الرعي المنصوص عليها أيضا في المادة المذكورة أن يصرح بذلك الى السلطات الادارية المحلية بدائرة قلعة السراغنة التي تقوم بأعمال التحقيق اللازمة وتضع القائمة النهائية.

ويحدد أجل التصريح بستة أشهر تبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

ويجب على من يريد الحصول على بطاقة الرعي :

- أن يكون مسجلا في قائمة المتمتعين بحق الرعي المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة :
- أن يكون مالكا لماشية :
- أن يكون عضوا في احدى الجماعات التي تملك حق الرعي في الدائرة ومقيما بالجماعة التي ينتمي اليها.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.87.917 صادر في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988) بإحداث وتحديد دائرة تحسين المرعى بالفايجة (اقليم خنيفرة).

الوزير الاول،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن احداث دوائر تحسين المرعى ولاسيما الفصول 1 و 5 و 7 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.69.312 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ؛

وباقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي وبعد استشارة وزير الداخلية ووزير المالية،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تحدث داخل مراعي الفايجة الجماعية (ملحقة اتزر، دائرة ميدلت، اقليم خنيفرة) بغية وقف تدهورها واحيائها وترشيد استغلالها، منطقة خاصة للعمل القروي تسمى « دائرة تحسين المرعى بالفايجة ».

المادة الثانية

تشمل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه مساحة تبلغ حوالي 5.400 هكتار ويحدها :

- شرقا : العقار الجماعي أو ملك أيت يوسي ؛
- جنوبا : العقار الجماعي أو ملك أيت بن يعقوب ؛
- غربا : منطقة اكلمان سيدي علي ؛
- شمالا : غابة اغبالو العربي.

وقد رسمت الدائرة المذكورة أعلاه بخط أزرق في الخريطة ذات المقياس 1/50.000 الملحقة بأصل هذا المرسوم.

المادة الثالثة

يجب أن يصرح الى السلطات الادارية المحلية لميدلت خلال أجل ستة (6) أشهر يبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية بجمعيات تربية المواشي المؤسسة قبل نشره داخل حدود الدائرة المشار اليها أعلاه.

المادة الرابعة

يجب على كل شخص يتمتع بحق الرعي في الاراضي الواقعة داخل الدائرة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه إذا رغب في تسجيل نفسه بالقائمة المنصوص عليها في المادة 7 من الظهير الشريف الآنف الذكر الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) والحصول على بطاقة الرعي المنصوص عليها أيضا في المادة المذكورة أن يصرح بذلك الى السلطات الادارية المحلية لميدلت التي تقوم بأعمال التحقيق اللازمة وتضع القائمة النهائية.

ويحدد أجل التصريح بستة (6) أشهر تبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويجب على من يريد الحصول على بطاقة الرعي :

- أن يكون مسجلا في قائمة المتمتعين بحق الرعي المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ؛
- أن يكون مالكا لماشية ؛
- أن يكون عضوا في احدى الجماعات التي تملك حق الرعي في الدائرة ومقيما بالجماعة التي ينتمي اليها.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 11 من شعبان 1408 (30 مارس 1988).

وقعه بالعطف :
وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

مرسوم رقم 2.89.100 صادر في 20 من رمضان 1409 (26 أبريل 1989) باعلان أن المنفعة العامة تقضي بمد شطر من القناة بقطر 500 ملم لتزويد مدينة الحسيمة بالماء الصالح للشرب وبنزع ملكية قطعتين أرضيتين لازمتين لهذا الغرض (اقليم الحسيمة).

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) في شأن تطبيق القانون المشار اليه أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على ملف البحث الذي أجري فيما بين 11 نوفمبر 1987 و 11 يناير 1988 بمكاتب بلدية الحسيمة ؛

وباقتراح من وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر وبعد استشارة وزير الداخلية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يعلن أن المنفعة العامة تقضي بمد شطر من القناة بقطر 500 ملم لتزويد مدينة الحسيمة بالماء الصالح للشرب.

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطعتين الارضيتين غير المحفظتين المثبتتين في الجدول أسفله والمعلم عليهما باللون البني في المخطط التجزيئي ذي المقياس 1/1.000 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

رقم القطعتين في المخطط	اسماء وعناوين الملاك أو المفروض أنهم الملاك	المساحة آر	المساحة س	ملاحظات
248	ورثة محمد الشراط ينوب عنهم : مصطفى الشراط ، مديرية التجهيز ، الحسيمة.	22	49	
249	نفس الملاكين للقطعة 248.	32	11	

المادة الثالثة

يفوض حق نزع الملكية الى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

المادة الرابعة

يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ومدير المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 20 من رمضان 1409 (26 ابريل 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الاشغال العمومية
والتكوين المهني وتكوين الاطر ،
الامضاء : محمد القباج.

مرسوم رقم 2.89.137 صادر في 20 من رمضان 1409 (26 ابريل 1989) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بمد قناة لجلب الماء انطلاقا من سد الكنزرة وذلك قصد تزويد مدينة الخميسات بالماء الصالح للشرب وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم الخميسات).

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) في شأن تطبيق القانون المشار اليه أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على ملف البحث الذي أجري فيما بين 28 يناير و 28 مارس 1987 بمكاتب جماعة خميس آيت يدين (اقليم الخميسات) ؛

وباقتراح من وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر وبعد استشارة وزير الداخلية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يعلن أن المنفعة العامة تقضي بمد قناة لجلب الماء انطلاقا من سد الكنزرة وذلك قصد تزويد مدينة الخميسات بالماء الصالح للشرب (اقليم الخميسات).

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية غير المحفظة المثبتة في الجدول أسفله والمعلم عليها بألوان مختلفة في المخطط التجزيئي ذي المقياس 1/2000 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

أرقام القطع في المخطط	أسماء الاملاك وأرقام رسومها العقارية	أسماء وعناوين الملاك أو المفروض أنهم كذلك	المساحة هـ	أر	س	ملاحظات
		السادة والسيدات :				
12	غير محفظ	حدو بن الشريف ، دوار آيت العسري ، فرقة آيت احمد يعقوب ، قبيلة القبليين ، ناحية الخميسات.	00	04	85	
20	كذلك	السيد عبد السلام بنعيسى ، دوار آيت العسري ، فرقة آيت احمد يعقوب ، قبيلة القبليين ، ناحية الخميسات.	00	45	88	
22	كذلك	ورثة محمّد بوهالي	00	03	15	
		محمد بن محمد بن البهالي ؛				
		بودريس بن محمد بن البهالي ؛				
		علال بن محمد بن البهالي ؛				
		الحسين بن محمد بن البهالي ، نفس العنوان ؛				
		عيادة بن محمد بن البهالي ، نفس العنوان.				
23	كذلك	اعلي بن بنعيسى ، نفس العنوان.	00	06	29	
24	كذلك	عبد السلام بنعيسى ، نفس العنوان.	00	50	65	
26	كذلك	ورثة الوافي بن بلعيد :	00	42	71	
		الحسن بن الوافي بن بلعيد ؛				
		الحسين بن الوافي بن بلعيد ؛				
		بها بنت الوافي بن بلعيد ، نفس العنوان ؛				
		عيادة بنت الوافي بن بلعيد ، نفس العنوان ؛				
		ماما بنت الوافي بن بلعيد ، نفس العنوان ؛				
		فاطمة بنت الوافي بن بلعيد ، نفس العنوان.				
34	كذلك	ورثة محمد بن سعيد (انظر البقعة رقم 34 مكرر).	00	01	35	
34 مكرر	كذلك	محمد بن محمد بن سعيد ؛	01	27	55	
		الحسين بن محمد بن سعيد ؛				
		المعطي بن محمد بن سعيد ؛				
		عمر بن محمد بن سعيد ؛				
		أحمد بن محمد بن سعيد ؛				
		الحاج بن محمد بن سعيد ؛				
		مرو بنت محمد بنسعيد ؛				
		مونى بنت محمد بنسعيد ؛				
		خديجة بنت محمد بنسعيد ؛				
		بها بنت محمد بنسعيد ؛				
		عاشورا بنت محمد بنسعيد ؛				
		عيادة بنت محمد بنسعيد ؛				
		رحمة بنت محمد بنسعيد ؛				
		ماما بنت محمد بنسعيد ،				
		دوار آيت الشرقي ، فرقة آيت حمو أوعلي ، قبيلة القبليين.				
46	كذلك	بنعيسى بن عبد الله ، دوار آيت عيسى ، فرقة آيت حامي ، قبيلة القبليين ، ناحية الخميسات.	00	16	58	قمح
47	كذلك	حمادي بن الحسين ، نفس العنوان.	00	09	08	كذلك
48	كذلك	امحمد بن محمد ، نفس العنوان.	00	03	30	كذلك
58	كذلك	بوسلهام بن بوسلهام :	00	06	55	
		العربي بن بوسلهام ؛				
		بنعاشر بن بوسلهام ؛				
		ادريس بن بوسلهام ؛				
		مولود بن بوسلهام ؛				
		الحسين بن بوسلهام ؛				
		حما بنت بوسلهام ؛				
		زهرة بنت قاسم ،				
		دوار آيت باعيسى ، فرقة آيت حامي ، قبيلة القبليين ، ناحية الخميسات.				
60	كذلك	بنعيسى بن عبد الله ، نفس العنوان.	00	29	58	
61	كذلك	بوعزة بن محمد ، نفس العنوان.	00	05	90	

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ارقام القطع في المخطط	اسماء الاملاك وأرقام رسومها العقارية	اسماء وعناوين الملاك أو المفروض أنهم كذلك	المساحة هـ	أر	س	ملاحظات
		السادة والسيدات :				
62	غير محفظ	محمد بن محمد ، نفس العنوان.	00	08	20	
73	كذلك	عبد السلام بن سي حمو ، دوار البقال ، فرقة احمو اوعلي ، قبيلة القبليين.	00	18	60	قمح
74	كذلك	السي احمد بن عبد السلام ، نفس العنوان.	00	00	76	
75	كذلك	بوعزة بن عبد السلام ، نفس العنوان.	00	01	45	
88	كذلك	بناصر بن محمد ، دوار أيت بلمقري ، فرقة الخطاطين ، قبيلة أيت يدين.	00	01	48	
94	كذلك	علال بن محمد ، دوار أيت عمار ، فرقة الخطاطين ، قبيلة أيت يادين.	00	20	80	
99	كذلك	حمو بن بوعزة ، نفس العنوان.	00	07	01	
103	كذلك	حمادي بن العربي قبلي ، نفس العنوان.	00	06	83	
114	كذلك	بوعزة بن عشير بن التهامي ، دوار أيت موسى أوسالم ، قبيلة أيت يدين.	00	00	80	
119	كذلك	عبد الله بن موسى ، نفس العنوان.	00	02	10	كذلك
121	كذلك	حسن بن الجيلالي ، نفس العنوان.	00	00	60	كذلك
122	كذلك	بوعزة بنعاشر ، دوار أيت فرحاتي ، فرقة الشمارحة ، قبيلة أيت يدين.	00	00	20	كذلك
129 مكرر	كذلك	الشيخ الكبير بن حمادي ، دوار أيت فرحاتي ، خميس أيت يدين بن عمار بن اعلي ، دوار أيت قدور فرقة الشمارحة ، قبيلة أيت يدين.	00	05	25	كذلك
168	كذلك	بن عمار بن اعلي ، دوار أيت قدور ، فرقة الشمارحة ، قبيلة أيت يدين.	00	04	42	كذلك
219	كذلك	السيد الكبير بن حمادي ، دوار أيت العسري ، فرقة الحوادف ، قبيلة المصاغرة.	00	03	75	كذلك
220	كذلك	لحسن بن موحى ، نفس العنوان.	00	01	30	كذلك
223	كذلك	التهامي بن موحى ، نفس العنوان.	00	04	85	كذلك
225	كذلك	علي الشناني ، نفس العنوان.	00	02	53	كذلك
228	كذلك	أحمد أومولود ، دوار أيت العسري ، فرقة الحوادف ، قبيلة المصاغرة.	00	02	35	كذلك
232	كذلك	ورثة الحاج علال :	00	79	17	كذلك
		1 ـ مليكة بنت الحاج علال :				
		2 ـ زهرة بنت الحاج علال :				
		3 ـ نعيمة بنت الحاج علال :				
		4 ـ عبد الله بن الحاج علال :				
		5 ـ الحاج اعلي بن الحاج علال :				
		6 ـ نعيمو بن الحاج علال :				
		7 ـ الحاجة عائشة بنت حطا ؛				
		27 زنقة امبارك البكاري ، الخميسات.				
239	كذلك	ورثة الحاج علال ، انظر البقعة رقم 232.	00	35	90	كذلك
249	كذلك	لحسن بن موحى ، دوار أيت العسري ، فرقة الحوادف ، قبيلة المصاغرة.	00	01	80	كذلك
252	كذلك	العربي بن علال ، دوار الكنزرة ، فرقة الحوادف ، قبيلة المصاغرة.	00	09	34	كذلك

المادة الثالثة ـ يفوض حق نزع الملكية الى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

المادة الرابعة. ـ يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر والى مدير المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 11 من شوال 1409 (17 ماي 1989).

وقعه بالعطف :
وزير الاشغال العمومية
والتكوين المهني وتكوين الاطر ،
الامضاء : محمد القباج.

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.87.721 صادر في 10 ذي القعدة 1409 (14 يونيو 1989) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث تجزئة سكنية بحي القليعة بأسفي وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) في شأن تطبيق القانون المشار اليه أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على ملف البحث الذي أجري من 18 جمادى الاولى 1406 (29 يناير 1986) الى غاية 20 من رجب 1406 (31 مارس 1986) ؛

وباقتراح من وزير المالية وبعد استشارة وزير الداخلية ، ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يعلن أن المنفعة العامة تقضي بإحداث تجزئة سكنية بحي القليعة بأسفي.

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية غير المحفظة المثبتة في الجدول أسفله والواقعة بأسفي حي القليعة والمرسومة حدودها بخط أحمر في المخطط التجزيئي ذي المقياس 1/1000 المرفق بأصل هذا المرسوم :

أرقام القطع في المخطط	المساحة التقريبية (بالمتر المربع)	أسماء الملاك وعناوينهم أو المفروض انهم الملاك
		السادة والسيدات :
5	4.940	عبد الله بن مولاي ادريس الوزاني ، الساكن بدرب مولاي ادريس ، رقم 14 ، سيدي واصل ، أسفي ؛
		أحمد بن مولاي ادريس الوزاني ، الساكن بدرب سيدي أحمد ، رقم 9 ، سيدي واصل ، أسفي.
8	800	مسوكي صدق بن محمد ، الساكن بزنقة مارس ، رقم 4 ، شارع كينيدي ، جنان المساري ، أسفي.
12	40.020	الحبس المعقب من طرف سيدي أحمد بن لمقدم ، ينوب عنه السيد ناظر الاحباس بأسفي.
13	5.820	حادة بنت محمد ؛
		الضاوية بنت فاتح كومي ؛
		حفيظة بنت عمر ؛
		محمد كومي ؛
		زهرة كومي ؛
		أمينة كومي ؛
		أحمد كومي ؛
		هنية كومي ؛
		الساكنون كلهم بدوار دكالة ، حي سيدي أحمد ، أسفي.
13 مكرر	100	مبارك بن عمر بن بلعيد مكدي ، الساكن بدرب التابتي ، رقم 74 ، دوار لغفيرات ، أسفي.
46	1.751	محمد بن عبد الخالق ، الساكن بدرب الجامع ، سيدي واصل، أسفي.
1/46	60	مبارك بن عمر مجيدي
2/46	60	أحمد بن ابراهيم.
3/46	60	امحمد بن أحمد.
4/46	60	محمد بن أحمد سحيتة.
5/46	60	بوشعيب بن محمد قزبوري.
6/46	77	أحمد بن عبد الله جعبة.
7/46	64	محمد بن حميد.
8/46	72	مبارك بن عمر.
9/46	50	محمد بن صالح.
10/46	72	العطار بن عبد القادر.
11/46	66	المعلم عمر.
12/46	50	جيلالي بن صالح.
13/46	50	حبيبة بنت صالح.
14/46	12	جيلالي بن صالح.
15/46	72	أحمد بن علال.
16/46	60	علية بنت الطاهر.
17/46	64	المعلم ابراهيم ؛
		الساكنون كلهم بدوار دكالة ، لغفيرات ، أسفي.
47	2.080	الهاشمي بن أحمد رابوز ، الساكن بالزنقة رقم 6 ، حي لغفيرات ، أسفي.
50 مكرر	560	طامو بنت المامون ؛
		عبد الله بودق ؛
		محمد بودق ؛
		عبد العزيز بودق ؛
		عبد الرحيم بودق ؛
		ابراهيم بودق ،
		الساكنون كلهم 2 ، زنقة الفران ، زاوية سيدي واصل ، أسفي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أرقام القطع في المخطط	المساحة التقريبية (بالمتر المربع)	أسماء الملاك وعناوينهم أو المفروض انهم الملاك
		السادة والسيدات :
54	16.043	الحبس المعقب من طرف سيدي أحمد بن لمقدم ، ينوب عنه السيد ناظر الاحباس بأسفي.
58	6.320	حليمة بنت التهامي بن كروم ، الساكنة بدوار أولاد شريفة ، خميس خنازكان ، سبت كزولة.
		مباركة بنت عبد القادر ؛
		بوشتى بن مبارك بن هدي ؛
		عيسى بن مبارك بن هدي ؛
		أحمد بن مبارك بن هدي ؛
		ابراهيم بن مبارك بن هدي ،
		الساكنون كلهم بدوار الدريوشات ، حي سيدي واصل ، أسفي.
59	6.390	الطاهر بن هدي بن محمد كلادى ، الساكن بدوار الدريوشات ، سيدي واصل ، أسفي.
		زهرة بنت عمر ؛
		خديجة بن الداهي مبارك بن ادريس ؛
		محمد بن الداهي مبارك بن ادريس ؛
		امينة بنت الداهي مبارك بن ادريس ؛
		عبد الجليل بن الداهي مبارك بن ادريس ؛
		مصطفى بن الداهي مبارك بن ادريس ؛
		عبد الرحيم بن الداهي مبارك بن ادريس ؛
		عبد اللطيف بن الداهي مبارك بن ادريس ،
		الساكنون كلهم بزنقة سيدي مبارك ، رقم 10 ، حي الكورس ، أسفي.

المادة الثالثة. ـ يعهد الى مدير الاملاك المخزنية بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 ذي القعدة 1409 (14 يونيو 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.89.349 صادر في 30 من ذي الحجة 1409 (3 أغسطس 1989) بإلغاء المرسوم رقم 2.81.292 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء أماكن لتوزيع الطاقة الكهربائية ومساكن لمستخدمي مركز الاستغلال بتاسيلة وبنزع ملكية القطعة الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم أكادير).

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) في شأن تطبيق القانون المشار اليه أعلاه ؛

وباقتراح من وزير الطاقة والمعادن وبعد استشارة وزير الداخلية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يلغى المرسوم رقم 2.81.292 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) باعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء أماكن لتوزيع الطاقة الكهربائية ومساكن لمستخدمي مركز الاستغلال بتاسيلة وبنزع ملكية القطعة الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم أكادير).

المادة الثانية

يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الطاقة والمعادن ومدير المكتب الوطني للكهرباء كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 30 من ذي الحجة 1409 (3 أغسطس 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الطاقة والمعادن ،
الامضاء : محمد فتاح.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.89.651 صادر في 2 ربيع الآخر 1410 (2 نوفمبر 1989) باعتبار الجمعية المسماة : « جمعية آباء وأولياء وأصدقاء الاطفال المعطوبين بالدار البيضاء » الموجود مقرها بالدار البيضاء ، جمعية ذات منفعة عامة.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الاولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات ، كما وقع تغييره وتتميمه خصوصا بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.73.283 الصادر في 6 ربيع الاول 1393 (10 ابريل 1973) ولاسيما الفصول 9 و 10 و 11 منه :

وبعد الاطلاع على الطلب الذي قدمته « جمعية آباء وأولياء وأصدقاء الاطفال المعطوبين بالدار البيضاء » الموجود مقرها بالدار البيضاء ملتمسة فيه اعتبارها جمعية ذات منفعة عامة :

وعلى نتائج البحث الاداري ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تعتبر الجمعية المسماة : « جمعية آباء وأولياء وأصدقاء الاطفال المعطوبين بالدار البيضاء » المصرح بها في 10 يناير 1973 بالدار البيضاء ، جمعية ذات منفعة عامة.

المادة الثانية

يجوز للجمعية المشار اليها في المادة الاولى أعلاه أن تملك من المنقولات والعقارات ما يلزم لبلوغ أهدافها على ألا تتجاوز قيمة ذلك : ثلاثة ملايين وخمسمائة الف درهم (3.500.000 درهم).

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الآخر 1410 (2 نوفمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

مرسوم رقم 2.89.534 صادر في 10 ربيع الآخر 1410 (10 نوفمبر 1989) بنسخ المرسوم رقم 2.88.216 الصادر في 29 من رمضان 1408 (16 ماي 1988) بتعيين مفتش للصيدلة.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.88.216 الصادر في 29 من رمضان 1408 (16 ماي 1988) بتعيين مفتش للصيدلة :

وباقتراح من وزير الصحة العمومية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

ينسخ المرسوم رقم 2.88.216 الصادر في 29 من رمضان 1408 (16 ماي 1988) بتعيين السيد محمد المنوني مفتشا للصيدلة.

المادة الثانية

يسند الى وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 ربيع الآخر 1410 (10 نوفمبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة العمومية ،

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

قرار للوزير الاول رقم 3.98.89 صادر في 29 من ربيع الاول 1410 (30 اكتوبر 1989) باعتماد توسيع منطقة سلا الصناعية.

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 17.82 المتعلق بالاستثمارات الصناعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.82.220 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1403 (17 يناير 1983) :

وعلى المرسوم رقم 2.82.623 الصادر في 2 ربيع الآخر 1403 (17 يناير 1983) بتطبيق القانون رقم 17.82 المتعلق بالاستثمارات الصناعية ولاسيما الفصل 17 منه :

وعلى قرار الوزير الاول رقم 3.9.83 الصادر في 23 من جمادى الاولى 1403 (9 مارس 1983) بتحديد تأليف اللجنة المنصوص عليها في الفصل 17 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.82.623 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1403 (17 يناير 1983) :

وبعد الاطلاع على قرار الوزير الاول رقم 3.3.86 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1406 (24 فبراير 1986) باعتماد منطقة سلا الصناعية ؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة المذكورة ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعتمد توسيع منطقة سلا الصناعية ويعين موقع المنطقة المذكورة وحدودها في التصميم الملحق بأصل هذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1410 (30 أكتوبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية رقم 1621.89 صادر في 29 من ربيع الاول 1410 (30 أكتوبر 1989) بتحديد مبلغ المساهمة المباشرة في ارتفاع قيمة الاراضي المسقية في منطقة الاستثمار الفلاحي الواقعة داخل دائرة السقي بسوس ماسة.

وزير الفلاحية والاصلاح الزراعي ،
ووزير المالية ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.69.25 بتاريخ 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالاستثمارات الفلاحية ، كما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.9 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1404 (10 يناير 1984) ولاسيما الفصلين 16 و 17 منه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.84.21 بتاريخ 7 ربيع الاول 1404 (11 يناير 1984) المتعلق بتحديد مبلغ المساهمة المباشرة في ارتفاع قيمة الاراضي المسقية في مناطق الاستثمار الفلاحي الواقعة داخل دوائر السقي ،

قررا ما يلي :

المادة الاولى

يحدد على النحو التالي مبلغ المساهمة المباشرة المنصوص عليها في الظهير الشريف المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.9 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1404 (10 يناير 1984) :

– مناطق الاستثمار الفلاحي الواقعة داخل دوائر السقي بسوس ماسة.

* قطاعات ايسن : خمسة وعشرون ألفا وستمائة وثمانون درهما (25.680) للهكتار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1410 (30 أكتوبر 1989).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير المالية ،
الإمضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1632.89 صادر في 30 من ربيع الاول 1410 (31 أكتوبر 1989) بالاذن للشركة المغربية للايداع والائتمان بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر الزيادة في رأس مالها.

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم 1067.66 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان ، ولاسيما الفصل 6 منه ؛

وعلى الرأي الذي أبدته اللجنة المصغرة للجنة الائتمان والسوق المالية خلال اجتماعها المنعقد في 2 ربيع الاول 1410 (3 أكتوبر 1989) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يؤذن للشركة المغربية للايداع والائتمان الكائن مقرها بشارع الحسن الثاني ، رقم 79 بالدار البيضاء بالاستمرار في مزاولة نشاطها في أنحاء المملكة المغربية على اثر زيادة رأس مالها من 56،7 الى 101،25 مليون درهم.

المادة الثانية

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من ربيع الاول 1410 (31 أكتوبر 1989).

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1778.89 صادر في 16 من ربيع الآخر 1410 (16 نوفمبر 1989) باحداث مكتب طبوغرافي بمدينة مراكش – مقر دائرة أحواز مراكش.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.73.163 الصادر في 28 من ربيع الآخر 1393 (31 ماي 1973) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بوضع وحفظ السجل الوطني لاحصاء العقارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.73.055 الصادر في 2 جمادى الاولى 1393 (4 يونيو 1973) في شأن تطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ولاسيما الفصل الاول منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يحدث مكتب طبوغرافي بمراكش – مقر دائرة أحواز مراكش.

المادة الثانية

يكلف المكتب الطبوغرافي المشار اليه في المادة الاولى أعلاه بالتعهد اليومي للوثائق المتعلقة باحصاء الاملاك والمحافظة عليها للجماعات القروية الآتية :

أولاد حسون ، اثنين الاوداية وسعادة دار العرجة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1410 (16 نوفمبر 1989).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1730.89 صادر في 16 من ربيع الآخر 1410 (16 نوفمبر 1989) بتحديد تاريخ الشروع في عمليات احصاء العقارات باقليمي مراكش وقلعة السراغنة.

وزير الداخلية ،

ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.73.163 الصادر في 28 من ربيع الآخر 1393 (31 ماي 1973) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بوضع وحفظ السجل الوطني لاحصاء العقارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.73.055 الصادر في 2 جمادى الاولى 1393 (4 يونيو 1973) لتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ولاسيما الفصول 3 و 7 و 9 منه ،

قررا ما يلي :

المادة الاولى

يضرب أجل شهرين لتسلم الملاحظات المحتملة المتعلقة بوضع وثائق احصاء العقارات بالجماعات القروية : آيت ايمور (دائرة تاحناوت) والعطاوية الشعيبية وتاملالت (دائرة العطاوية).

المادة الثانية

يبتدىء الاجل المنصوص عليه في المادة الاولى أعلاه يوم 6 فبراير 1990 وينتهي يوم 5 أبريل 1990.

المادة الثالثة

الملاحظات والمطالب التي يقدمها المعنيون بالامر يقع تسلمها إما بمقر الجماعات المشار اليها أعلاه أو في كل دوار من لدن مأموري المصلحة المكلفة بإحصاء العقارات وإما بمقر المصلحة الطوبوغرافية بمراكش في الايام والساعات المحددة عن طريق إلصاق اعلانات بمكاتب القيادة.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1410 (16 نوفمبر 1989).

وزير الداخلية ، وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : ادريس البصري. الامضاء : عثمان الدمناتي.

اذن في ممارسة الهندسة المعمارية

بموجب قرار للامين العام للحكومة رقم 1679.89 صادر في 17 من ربيع الاول 1410 (18 أكتوبر 1989) يؤذن للسيد محمد فيصل الرافعي المرخص له بحمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية بالمغرب مع جعل مكتبه بمدينة الدار البيضاء بمقتضى القرار رقم 244.86 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1406 (14 فبراير 1986) أن ينقل مكتبه من مدينة الدار البيضاء الى مدينة خنيفرة.

بموجب قرار للامين العام للحكومة رقم 1638.89 صادر في 23 من ربيع الاول 1410 (24 اكتوبر 1989) يؤذن (الاذن رقم 1077) للسيد محمد علي بن جلون التويمي الحامل لشهادة دبلوم مهندس معماري مسلمة له من مدير المدرسة الخاصة للهندسة المعمارية بباريز بتاريخ 7 يونيو 1978 ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالمغرب مع جعل مكتبه بمدينة الرباط.

***

بموجب قرار للامين العام للحكومة رقم 1639.89 صادر في 23 من ربيع الاول 1410 (24 أكتوبر 1989) يؤذن (الاذن رقم 1084) للسيد عبد الرحمان خباز الحامل لشهادة مؤقتة لدبلوم مهندس معماري مسلمة له من مدير الوحدة البداغوجية للهندسة المعمارية بمرساي بتاريخ فاتح يونيو 1979 ، مضمنها أنه أنهى دراسته في الهندسة المعمارية وتتوفر فيه جميع الشروط للحصول على دبلوم مهندس معماري ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالمغرب مع جعل مكتبه بمدينة سطات.

***

بموجب قرار للامين العام للحكومة رقم 1637.89 صادر في 24 من ربيع الاول 1410 (25 اكتوبر 1989) يؤذن (الاذن رقم 1075) للسيد محمد عز الدين الحسيني صقلي الحامل لدبلوم مهندس معماري مسلم له من وزارة البيئة واطار الحياة بباريز بتاريخ 29 أبريل 1981 ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالمغرب مع جعل مكتبه بمدينة الدار البيضاء.

نظام المياه

اعلانات باجراء ابحاث

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1700.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة تارودانت خلال ثمانية ايام تبتدىء من 20 يناير 1990 بحث علني في طلب السيد محمد بن أحمد معضاوي الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 627 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، غير مسجلة تسمى « بوطويل » مساحتها 15 هكتارا تقع بدوار اولاد عبو ، جماعة اولاد برحيل ، دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت.

***

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1701.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة تارودانت خلال ثمانية أيام تبتدىء من 20 يناير 1990 بحث علني في طلب السيد ابراهيم

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التلكجونتي الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 135 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، غير مسجلة تسمى « بومية » مساحتها 3 هكتارات و 65 آرا تقع بدوار البرج ، جماعة أولاد برحيل القروية ، دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1702.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 اكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة تارودانت خلال ثمانية أيام تبتدىء من 20 يناير 1990 بحث علني في طلب ورثة المرحوم علي بن عثمان الترخيص لهم في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 111 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، غير مسجلة تسمى « تلمعدرت » مساحتها 3 هكتارات تقع بدوار الشامة ، جماعة اخدا علي القروية ، ملحقة أولاد برحيل ، دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1703.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 اكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة تارودانت خلال ثمانية أيام تبتدىء من 20 يناير 1990 بحث علني في طلب الجماعة النيابية افريجة لصالح المستفيد محمد أمرايت الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 111 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، غير مسجلة تسمى « الغويبة » مساحتها 3 هكتارات تقع بدوار اولاد عجال ، جماعة افريجة القروية ، دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1704.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 اكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة تارودانت خلال ثمانية أيام تبتدىء من 20 يناير 1990 بحث علني في طلب السيد الحسين أيت الكابوس الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 46 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، غير مسجلة تسمى « ثلاث نوزكاع » مساحتها هكتار واحد (1) و 8 آرات و 36 سنتيارا تقع بدوار زاوية أكضاض ، جماعة أولوز القروية ، دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 1705.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 اكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت خلال ثمانية أيام تبتدىء من 20 يناير 1990 بحث علني في طلب السيد محمد بن العربي بن الحاج محمد الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 74 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، غير مسجلة تسمى « فدان أوريك » مساحتها هكتاران (2) تقع بدوار عين الشيخ ، جماعة أولاد برحيل القروية ، ملحقة أولاد برحيل ، دائرة تارودانت ، اقليم تارودانت.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز رقم 1706.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 اكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة العطاوية الشعبية خلال شهر يبتدىء من 2 يناير 1990 بحث علني في طلب السيد عبد العزيز التازي الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 240 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية تسمى « عزيب القائد » مساحتها 25 هكتارا تقع بدوار أولاد الشتوي ، فرقة أولاد خيرة ، قبيلة السراغنة ، دائرة العطاوية ، اقليم قلعة السراغنة.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز رقم 1707.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 أكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة آيت أورير خلال شهر يبتدىء من 2 يناير 1990 بحث علني في طلب الشركة المدنية العقارية ليسبيريد الترخيص لها في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 1247 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية ، مسجلة تحت عدد 11780 و 12143 مساحتها 142 هكتارا و 84 آرا و 60 سنتيارا تقع بدوار أيمودن ، فرقة ايت رانكة مسفيوة ، دائرة آيت أورير ، اقليم مراكش.

*
**

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز رقم 1708.89 صادر في 19 من ربيع الاول 1410 (20 اكتوبر 1989) سيجري بمكاتب دائرة أحواز مراكش خلال شهر يبتدىء من 2 يناير 1990 بحث علني في طلب التعاونية الفلاحية للاصلاح الزراعي « النجاح » الترخيص لها في أخذ الماء بواسطة الضخ من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب اليومي الاقصى المطلوب الحصول عليه 1288.77 مترا مكعبا ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية مسجلة ، رقم الصك العقاري 4045 م مساحتها 150 هكتارا و 52 آرا تقع بدوار الشريفية الجيش ، جماعة السمادة ، دار العرجاء ، دائرة أحواز مراكش ، اقليم مراكش.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 3986 بتاريخ 14 من شعبان 1409 (22 مارس 1989) صفحة 401

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط رقم 58.89 صادر في 4 جمادى الآخرة 1409 (12 يناير 1989) بتغيير القرار رقم 1193.86 الصادر في 26 من محرم 1407 (فاتح اكتوبر 1986) بتفويض الامضاء.

بدلا من :

الاسم الشخصي والعائلي	الدرجة	المهام
السيد صالح بوعسرية	متصرف المصالح الخارجية	رئيس القسم الاداري

يقرأ :

الاسم الشخصي والعائلي	الدرجة	المهام
السيد صالح بوعسرية	متصرف الادارات المركزية	رئيس القسم الاداري

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة الداخلية والاعلام
(الاعلام)

مرسوم رقم 2.88.278 صادر في 30 من ذي الحجة 1409 (3 أغسطس 1989) المتعلق باعادة تنظيم المعهد العالي للصحافة

الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1166.66 بتاريخ 22 من شوال 1387 (2 فبراير 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة الانباء ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 2.71.509 بتاريخ 25 من شعبان 1391 (16 أكتوبر 1971) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.670 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين بمؤسسات تكوين الاطارات العليا ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.57.1841 بتاريخ 23 من جمادى الاولى 1377 (16 ديسمبر 1957) بتحديد أجور الموظفين والاعوان والطلبة الذين يتابعون تمارين تكوين أو دروس استكمال خبرة ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في مجلس الوزراء المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

الباب الاول

مقتضيات عامة

المادة 1

تحدث بالرباط تحت اسم « المعهد العالي للصحافة » مصلحة تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالاعلام.

المادة 2

تناط بالمعهد العالي للصحافة مهمة تكوين الاطارات العليا في ميدان الصحافة والاتصال.

ويمكنه بالاضافة الى ذلك أن يتكفل باستكمال خبرة الصحفيين وتجديد تكوينهم واعداد المرشحين للمباريات التي تنظمها السلطة الحكومية المكلفة بالاعلام أو مؤسسات معهود اليها بالوصاية عليها.

الباب الثاني

تسيير المعهد

المادة 3

يسير المعهد مدير يعين طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

المادة 4

يدبر المدير شؤون جميع المصالح والموظفين الموضوعين تحت سلطته ، ويكون مسؤولا عن المحافظة على النظام وعن مراقبة فروع التعليم النظرية والتطبيقية الملقنة بالمعهد.

المادة 5

يساعد المدير مجلس لاستكمال الخبرة ومجلس داخلي.

المادة 6

يتألف مجلس استكمال الخبرة من :

- السلطة الحكومية المكلفة بالاعلام أو ممثلها بصفة رئيس ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بتكوين الاطر أو ممثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو ممثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية أو ممثلها ؛
- المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية ؛
- عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط ؛
- مدير وكالة المغرب العربي للانباء ؛
- عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط ؛
- مدير مدرسة علوم الاعلام ؛
- مدير الدروس بالمعهد ؛
- استاذين تنتخبهما هيئة التدريس بالمعهد في مستهل كل سنة دراسية ؛
- طالبين ينتخبهما طلبة المعهد في مستهل كل سنة دراسية ؛
- ثلاث شخصيات من قطاع الاعلام يعينها وزير الاعلام ، بناء على اقتراح من مدير المعهد العالي للصحافة.

ويمكن أن يضيف مجلس استكمال الخبرة اليه قصد الاستشارة بطلب من رئيسه أعضاء آخرين يختارون نظرا لاهليتهم.

المادة 7

يستشار مجلس استكمال الخبرة في جميع المسائل المتعلقة ببرامج التعليم وتنظيم الدراسة والتداريب.

ويدعى مجلس استكمال الخبرة بصفة عامة الى ابداء رأيه في جميع المسائل ذات الصبغة التقنية والعلمية والتربوية والمالية المتعلقة بالمعهد العالي للصحافة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 8

يجتمع مجلس استكمال الخبرة باستدعاء من رئيسه كلما دعت حاجات المعهد إلى ذلك ومرة واحدة على الأقل في كل سنة دراسية.

المادة 9

يتألف المجلس الداخلي من :

- مدير المعهد العالي للصحافة بصفة رئيس ؛
- مدير الدروس ؛
- الكاتب العام ؛
- ممثلي هيئة التعليم في مجلس استكمال الخبرة ؛
- ممثلي الطلبة في مجلس استكمال الخبرة.

ويمكن أن يضيف المجلس الداخلي اليه قصد الاستشارة بطلب من رئيسه أعضاء آخرين يختارون نظرا لاهليتهم.

المادة 10

يضع المجلس الداخلي مشروع النظام الداخلي الذى يعرض على مجلس استكمال الخبرة لابداء الرأي فيه وعلى السلطة الحكومية المكلفة بالاعلام للموافقة عليه.

وتحدد في هذا النظام على الخصوص اختصاصات المجلس الداخلي وكيفيات تنظيم المباريات والامتحانات.

المادة 11

يجتمع المجلس الداخلي باستدعاء من رئيسه أو بطلب ثلثي أعضائه مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة (3) أشهر خلال السنة الدراسية.

ويجتمع المجلس الداخلي في شكل مجلس تأديبي كلما دعت الظروف الى ذلك.

المادة 12

يتألف موظفو المعهد العالي للصحافة بالاضافة الى المدير من :

- مدير الدروس ؛
- كاتب عام ؛
- هيئة للتعليم ؛
- موظفين اداريين ؛
- موظفين تقنيين ؛
- أعوان للخدمة.

المادة 13

يوظف أعضاء هيئة التعليم طبقا للشروط المحددة على الخصوص في المرسوم رقم 2.75.670 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) المشار اليه أعلاه.

الباب الثالث

تنظيم الدروس

المادة 14

يشتمل المعهد العالي للصحافة على طور لتكوين الصحفيين تستغرق مدته سنتين في فروع تخصص الصحافة المكتوبة والناطقة والسمعية البصرية.

المادة 15

يتم القبول في السنة الاولى بالمعهد العالي للصحافة على اثر مباراة تفتح في وجه المرشحين من الموظفين أو من غير الموظفين حملة اجازة التعليم العالي أو دبلوم يعادلها والذين قضوا ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بعد الحصول على الاجازة.

وبصفة انتقالية وخلال خمس (5) سنوات من تاريخ نشر هذا المرسوم ، فإن شرط الاقدمية المنصوص عليه في المقطع الاول المومأ اليه أعلاه غير مطلوب من لدن المرشحين.

المادة 16

التعليم الملقن بالمعهد تعليم نظري وتطبيقي ويسلم اثر هذا التعليم الى كل طالب متخرج دبلوم الدراسات العليا للصحافة.

وتحدد شروط تسليم الدبلوم بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالاعلام

المادة 17

يمكن أن يعين حملة دبلوم الدراسات العليا للصحافة بناء على الشهادات في سلك رؤساء التحرير أو سلك مماثل مرتب في سلم الاجور رقم 11.

الباب الرابع

مقتضيات مختلفة

المادة 18

يمكن أن يقبل في المعهد الطلبة الاجانب الذين ترشحهم حكوماتهم وتقبلهم الحكومة المغربية ، بعد دراسة ملفاتهم وفي حدود المقاعد المتوفرة.

المادة 19

يستفيد طلبة المعهد العالي للصحافة ، غير الموظفين خلال مدة دراستهم ، من تعويض إجمالي ، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 1.57.1841 بتاريخ 23 من جمادى الاولى 1377 (16 ديسمبر 1957).

المادة 20

بصرف النظر عن حالات المرض أو التغيب الشرعي التي يقبلها المجلس الداخلي ، لا يمكن الاذن لطالب في تكرار سنة دراسية الا مرة واحدة طيلة مدة الدراسة بالمعهد.

المادة 21

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به ابتداء من 26 محرم 1408 (21 سبتمبر 1987) وبعد صدوره في الجريدة الرسمية للوزير المكلف بالاعلام ووزير المالية ، والوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية.

ويلغى ابتداء من نفس التاريخ المرسوم رقم 2.77.509 بتاريخ 16 من شوال 1397 (30 سبتمبر 1977) باحداث المعهد العالي للصحافة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الا أن الطلبة الناجحين بالمعهد العالي للصحافة قبل التاريخ المشار اليه أعلاه ، تستمر مقتضيات المرسوم رقم 2.77.509 بتاريخ 16 من شوال 1397 (30 سبتمبر 1977) مطبقة عليهم الى أن تنتهي مدة دراستهم.

وحرر بالرباط في 30 من ذي الحجة 1409 (3 أغسطس 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية والاعلام ،
الامضاء : ادريس البصري.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.
الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الادارية ،
الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

وزارة الصحة العمومية

مرسوم رقم 2.89.25 صادر في 9 ربيع الاول 1410 (10 أكتوبر 1989) في شأن النظام الاساسي لهيئة الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات.

الوزير الأول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، كما وقع تتميمه ؛

وعلى القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) بتحديد السن التي يحال عند بلوغها على المعاش موظفو ومستخدمو الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 011.71 بتاريخ 11 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج الاطر والدرجات والمناصب بالادارات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.81.26 الصادر في 28 من جمادى الاولى 1402 (25 مارس 1982) في شأن النظام الاساسي الخاص بهيئة الاطباء والصيادلة وجراحي الاسنان ؛

وعلى المرسوم رقم 2.77.81 الصادر بتاريخ 23 من ربيع الاول 1377 (14 مارس 1977) المعفى الموظفون بموجبه من شرط السن المطلوب نظاميا لتعيينهم في اطار جديد من اطر الدولة ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

الباب الاول

أحكام عامة

المادة 1

تحدث في حظيرة وزارة الصحة العمومية هيئة للاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات.

المادة 2

يزاول الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان بالمستشفيات أعمالهم في المستشفيات العامة وغيرها من التشكيلات والمصالح الصحية التابعة لوزارة الصحة العمومية.

ويعهد اليهم أساسا بالمهام التالية كل واحد في ميدان اختصاصه :

- التشخيص والعلاج ؛
- تأطير الاطباء والجراحين المتدربين والطلبة القائمين بأعمال الداخليين ؛
- التكوين المستمر واستكمال التكوين المنظمان لفائدة المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين ؛
- تسيير شؤون المصالح التي قد يعهد اليهم بالمسؤولية عنها ؛
- الوقاية والتربية الصحية ؛
- التقييم والبحث في ميدان الاوبئة.

المادة 3

تشتمل هيئة الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان على ثلاث (3) درجات هي :

أ) الدرجة « أ » التي تشتمل على ثمان رتب تخصص لها الارقام الاستدلالية التالية :

الرتبة الاولى	الرقم الاستدلالي 580
الرتبة الثانية	الرقم الاستدلالي 620
الرتبة الثالثة	الرقم الاستدلالي 660
الرتبة الرابعة	الرقم الاستدلالي 720
الرتبة الخامسة	الرقم الاستدلالي 779
الرتبة السادسة	الرقم الاستدلالي 812
الرتبة السابعة	الرقم الاستدلالي 840
الرتبة الثامنة	الرقم الاستدلالي 870

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ب) الدرجة « ب » التي تشتمل على ست رتب تخصص لها الارقام الاستدلالية التالية :

الرتبة الاولى	الرقم الاستدلالي 760
الرتبة الثانية	الرقم الاستدلالي 785
الرتبة الثالثة	الرقم الاستدلالي 810
الرتبة الرابعة	الرقم الاستدلالي 835
الرتبة الخامسة	الرقم الاستدلالي 860
الرتبة السادسة	الرقم الاستدلالي 885

ج) الدرجة « ج » التي تشتمل على أربع رتب تخصص لها الارقام الاستدلالية التالية :

الرتبة الاولى	الرقم الاستدلالي 915
الرتبة الثانية	الرقم الاستدلالي 945
الرتبة الثالثة	الرقم الاستدلالي 975
الرتبة الرابعة	الرقم الاستدلالي 1005

الباب الثاني

التوظيف والترقية

المادة 4

الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان بالمستشفيات من الدرجة « أ » يوظفون على اثر مباراة يشارك فيها الدكاترة في الطب والصيادلة وجراحو الاسنان المتوافر فيهم أحد الشرطين التاليين :

1 ـ قضاء أربع (4) سنوات على الاقل في الخدمة الفعلية بصفة أستاذ مساعد :

2 ـ القيام في الخارج طوال أربع (4) سنوات على الاقل بمهام الاستشفاء الجامعي كامل الوقت ، وذلك وفق نفس الشروط المطبقة على رعايا البلد المضيف أو المعادلة على الاقل للشروط المطلوب توافرها في الاساتذة المساعدين من المواطنين.

المادة 5

تحدد بقرار لوزير الصحة العمومية كيفية تنظيم واجراء المباراة المنصوص عليها في المادة السابقة.

وتضم لجنة المباراة خمسة (5) أعضاء على الاقل يعينون بقرار لوزير الصحة العمومية من بين أساتذة كليات الطب والصيدلة وكليات طب الاسنان.

وتشتمل المباراة على اختبار ينصب على المؤهلات واختبارات نظرية وتطبيقية.

المادة 6

الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان من الدرجة « أ » الناجحون في المباراة المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه يعينون ويرسمون في الرتبة الاولى من الدرجة التي ينتمون اليها.

على أن الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات من الدرجة « أ » المنتمين لاطار الاساتذة المساعدين يعينون ويرسمون إن اقتضى الحال ذلك في رتبة مخصص لها رقم استدلالي يساوي أو يفوق مباشرة الرقم الاستدلالي الذي كانوا يستفيدون منه في اطارهم الاصلي.

ويحتفظون بالاقدمية المكتسبة في رتبتهم السابقة اذا كان رقمها الاستدلالي يساوي الرقم الاستدلالي للرتبة الجديدة التي عينوا فيها أو كانت الفائدة الناتجة عن تعيينهم تقل عن الفائدة التي كان في امكانهم الحصول عليها لو ارتقوا الى الرتبة التالية لرتبتهم السابقة في اطارهم الاصلي ، ويفقدون الاقدمية الآنفة الذكر في الحالات الاخرى.

المادة 7

الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان بالمستشفيات من الدرجة « ب » يعينون بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات من الدرجة « أ » الذين يثبتون قضاء أربع (4) سنوات من الاقدمية بهذه الصفة.

المادة 8

الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان من الدرجة « ب » يعينون في الرتبة الاولى من الدرجة التي ينتمون اليها وإن اقتضى الحال في رتبة يساوي رقمها الاستدلالي أو يفوق مباشرة الرقم الاستدلالي الذي كانوا يستفيدون منه في اطارهم الاصلي وفق الشروط المحددة في المادة 6 أعلاه.

المادة 9

الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان من الدرجة « ج » يعينون بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان من الدرجة « ب » الذين يثبتون قضاء ثلاث (3) سنوات من الاقدمية في الرتبة السادسة من الدرجة التي ينتمون اليها.

المادة 10

يكون الترقي من درجة الى درجة كل ثلاث (3) سنوات فيما يتعلق بالاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات من الدرجات « أ » و « ب » و « ج ».

الباب الثالث

نظام التعويضات

المادة 11

الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان بالمستشفيات من الدرجات « أ » و « ب » و « ج » يستفيدون ، علاوة على المرتب الخاص بدرجتهم ، من منحة طبية وتعويض عن الاخطار وتعويض عن التأطير والبحث التطبيقي وتعويض عن التخصص وتعويض عن الاعباء الاستشفائية وفقا للمبالغ المحددة في الجدول الملحق بهذا المرسوم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 12

تؤدى جميع المنح والتعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة عند انتهاء كل شهر.

ولا يتقاضى معها أية تعويضات أو مكافآت أو منح أخرى كيفما كان نوعها ما عدا التعويضات العائلية والتعوضات عن المصاريف وعن السكن وعن القيام بالمهام.

الباب الرابع

أحكام مشتركة

المادة 13

يكون الاطباء والجراحون والاحيائيون والصيادلة وجراحو الاسنان بالمستشفيات تابعين لسلطة وزير الصحة العمومية.

ويتولى الوزير المذكور تدبير شؤونهم وفق الشروط المنصوص عليها في النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، وله علاوة على ذلك أن يحدث لجانا ادارية متساوية الأعضاء وفق الشروط المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 14

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية الى وزير الصحة العمومية ووزير التربية الوطنية ووزير المالية والسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية كل واحد فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الاول 1410 (10 أكتوبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة العمومية ،

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الطيب الشكيلي.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

*
**

الجدول الملحق المتعلق بتحديد نظام التعويضات الممنوحة لهيئة الاطباء والجراحين والاحيائيين والصيادلة وجراحي الاسنان بالمستشفيات

الدرجات التعويض (المبالغ الشهرية بالدرهم)	الدرجة « أ »	الدرجة « ب »	الدرجة « ج »
المنحة الطبية	2.200	2.200	2.200
التعويض عن الاخطار	1.000	1.000	1.000
التعويض عن التأطير والبحث التطبيقي	6.700	8.500	15.000
التعويض عن التخصص	2.000	2.000	2.000
التعويض عن الاعباء الاستشفائية			
	الرتبة الاولى 3.500	الرتبة الاولى 4.000	9.500
	الرتبة الثانية 4.300	الرتبة الثانية 5.500	
	الرتبة الثالثة 5.100	الرتبة الثالثة 6.700	
	الرتبة الرابعة 6.000	الرتبة الرابعة 8.000	
	الرتبة الخامسة 7.000	الرتبة الخامسة 9.500	
	الرتبة السادسة 7.000	الرتبة السادسة 9.500	
	الرتبة السابعة 7.000		
	الرتبة الثامنة 7.000		

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

مرسوم رقم 2.89.55 صادر في 8 ذي الحجة 1409 (12 يوليو 1989) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بمستخدمي المعهد الوطني للبحث الزراعي.

الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بمستخدمي المعهد الوطني للبحث الزراعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.668 الصادر في 17 من ربيع الآخر 1405 (9 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.83.311 بتاريخ 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) :

« المادة 17. ـ تشتمل هيئة مستخدمي الشعبة التقنية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي على الاطر التالية :

. . . . . .

. . . . . .

« ـ اطار المساعدين التقنيين المختصين :

« ـ هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين. »

(الباقي لا تغيير فيه).

« المادة 23. ـ تشتمل هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين على « الاطر التالية :

« ـ اطار مهندسي التطبيق :

« ـ اطار مهندسي الدولة :

« ـ اطار المهندسين المعماريين :

« ـ اطار المهندسين الرؤساء :

« ـ اطار المهندسين المعماريين الرؤساء. »

« المادة 23 المكررة. ـ يشتمل اطار مهندسي التطبيق على درجتين هما :

« ـ الدرجة الاولى :

« الرتبة الاولى ..... الرقم الاستدلالي 275

« الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 300

« الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 326

« الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 351

« الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 377

« ـ الدرجة الممتازة :

« الرتبة الاولى ..... الرقم الاستدلالي 402

« الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 428

« الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 456

« الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 484

« الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 512

« الرتبة السادسة ..... الرقم الاستدلالي 564. »

« المادة 23 المكررة مرتين. ـ يوظف مهندسو التطبيق بعد « النجاح في امتحان انتقائي يشارك فيه حملة دبلوم مهندسي « التطبيق أو شهادة تعادله. »

« المادة 24. ـ يشتمل اطار مهندسي الدولة واطار المهندسين « المعماريين على الدرجتين التاليتين :

« ـ الدرجة الاولى :

« الرتبة الاولى ..... الرقم الاستدلالي 336

« الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 369

« الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 403

« الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 436

« الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 472

« ـ الدرجة الممتازة :

« الرتبة الاولى ..... الرقم الاستدلالي 509

« الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 542

« الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 574

« الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 606

« الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 639

« الرتبة السادسة ..... الرقم الاستدلالي 704. »

« المادة 25. ـ يوظف مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون « في حدود المناصب المتبارى بشأنها :

« 1 ـ فيما يخص مهندسي الدولة :

« أ) بعد النجاح في امتحان انتقائي يشارك فيه حملة « دبلوم مهندسي الدولة أو شهادة تعادله :

« ب) بعد النجاح في مباراة يشارك فيها مهندسو التطبيق « من الدرجة الاولى الذين قضوا ما لا يقل عن أربع (4) سنوات « في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ومهندسو التطبيق من « الدرجة الممتازة :

« ج) بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه « مهندسو التطبيق من الدرجة الممتازة الذين بلغوا الرتبة الثالثة « على الاقل من الدرجة التي ينتمون اليها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« 2 – فيما يخص المهندسين المعماريين :

« بعد النجاح في امتحان انتقائي يشارك فيه حملة دبلوم « مهندس معماري. »

« المادة 25 المكررة. – يكون الترقي من درجة الى درجة فيما « يتعلق بأطر مهندسي التطبيق ومهندسي الدولة والمهندسين المعماريين « بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه مهندسو التطبيق « ومهندسو الدولة والمهندسون المعماريون الذين قضوا كلهم ما لا يقل « عن أربع (4) سنوات من الخدمة الفعلية في الدرجة التي « ينتمون اليها. »

« المادة 25 المكررة مرتين. – يدرج المستخدمون المعينون « تطبيقا لاحكام المادة 25 (الفقرتين أ و ب) والمادة 25 المكررة « أعلاه في الرتبة التي لها رقم استدلالي يعادل الرقم الاستدلالي « الذي كان لهم في اطارهم القديم أو يفوقه مباشرة عند عدم « وجود العادل ، ويحتفظون ضمن حدود مدة الخدمات المبينة في العمود « الاول من نسق الترقي المنصوص عليه في الجدول الوارد بيانه « في المادة 30 المكررة بالاقدمية المكتسبة في رتبتهم السابقة « إذا كان رقمها يساوي الرقم الاستدلالي للرتبة الجديدة التي عينوا « فيها أو كانت الفائدة الناتجة عن هذا التعيين تقل عن « الفائدة التي كان في امكانهم الحصول عليها لو ارتقوا « الى الرتبة التالية لرتبتهم السابقة بإطارهم الاصلي ويفقدون « الاقدمية المذكورة في الحالات الاخرى.

« واستثناء من أحكام المادة 25 المكررة أعلاه فإن مهندسي « التطبيق من الرتب 4 و 5 و 6 من الدرجة الممتازة الذين وقع « توظيفهم عملا بالمادة 25 أعلاه يعينون في الدرجة الممتازة لمهندسي « الدولة. »

« المادة 25 المكررة ثلاث مرات. – يمكن أن تمنح بعد « الترسيم أقدمية اعتبارية لا تجاوز سنتين للمترشحين حملة « احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة 25 أعلاه والمتوفرين « بالاضافة الى ذلك على شهادة مهندس للدولة من مدرسة أخرى تمكن « من التوظيف في اطار مطابق ، وتمنح الاقدمية الاعتبارية المذكورة « بعد استشارة اللجنة المنصوص عليها في المادة 86 بعده.

« ولا تطبق هذه الاحكام على المستخدمين الذين سبق أن « استفادوا من الاقدمية الاعتبارية المذكورة. »

« المادة 26. – يشتمل كل من اطار المهندسين الرؤساء واطار « المهندسين المعماريين الرؤساء على درجة واحدة تخصص لها « الارقام الاستدلالية التالية :

« الرتبة الاولى ..... الرقم الاستدلالي 704

« الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 746

« الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 779

« الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 812

« الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 840

« الرتبة السادسة ..... الرقم الاستدلالي 870. »

« المادة 27. – يمكن بناء على مقرر يصدره المعهد الوطني « للبحث الزراعي بعد استشارة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي أن يقع « التعيين في اطار مهندس رئيس واطار مهندس معماري رئيس « وفق الشروط التالية :

« 1 – إما بعد قيام مهندسي الدولة والمهندسين المعماريين « الذين بلغوا كلهم الرتبة الثانية من الدرجة الممتازة بمناقشة رسالة « تتناول التخصصات أمام لجنة ، وعلاوة على ما ذكر ، يجب على مهندسي « الدولة المنتمين لاطار مهندسي التطبيق أن يثبتوا قضاء « خمس (5) سنوات في العمل الفعلي بصفة مهندسين للدولة.

« ويعين أعضاء لجنة المناقشة حسب الحالة من بين « المهندسين الرؤساء أو المهندسين المعماريين الرؤساء بمقرر « لمدير المعهد.

« ويمكن أن تضيف اللجنة اليها أعضاء آخرين يزاولون عملهم « بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي أو في مؤسسات عامة معهود « بالوصاية عليها الى وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي وذلك « رعيا لاهليتهم.

« 2 – وإما بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من « بين مهندسي الدولة والمهندسين المعماريين الذين بلغوا الرتبة « الرابعة على الاقل من الدرجة الممتازة.

« ويحدد على النحو التالي عدد مناصب اطار المهندسين « الرؤساء والمهندسين المعماريين الرؤساء.

« فيما يخص اطار المهندس الرئيس : 20 ٪ من مناصب اطار « مهندس الدولة المقيدة في الميزانية.

« فيما يخص اطار مهندس معماري رئيس 20 ٪ من مناصب « اطار مهندس معماري المقيدة في الميزانية. »

« المادة 30 المكررة. – استثناء من احكام المادة 30 أعلاه « فإن الترقية من رتبة الى رتبة بالنسبة الى مهندس التطبيق ومهندسي « الدولة والمهندسين المعماريين يتم باعتبار اقدمية المستخدم « وتقييم نشاطه ، وتقرر فيما يخص كل درجة وفقا للنسق المنصوص « عليه في الجدول التالي :

الترقي	السريع	المتوسط	البطيء
الدرجة الاولى :			
من الرتبة الاولى الى الرتبة الثانية	سنة	سنة	سنة
من الرتبة الثانية الى الرتبة الثالثة	سنتان	سنتان ونصف	ثلاث سنوات
من الرتبة الثالثة الى الرتبة الرابعة	سنتان	سنتان ونصف	ثلاث سنوات
من الرتبة الرابعة الى الرتبة الخامسة	سنتان	سنتان ونصف	ثلاث سنوات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الترقي	السريع	المتوسط	البطيء
الدرجة الممتازة :			
من الرتبة الاولى الى الرتبة الثانية	سنتان	سنتان ونصف	ثلاث سنوات
من الرتبة الثانية الى الرتبة الثالثة	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات ونصف	اربع سنوات
من الرتبة الثالثة الى الرتبة الرابعة	ثلاث سنوات	اربع سنوات	خمس سنوات
من الرتبة الرابعة الى الرتبة الخامسة	ثلاث سنوات	اربع سنوات	خمس سنوات
من الرتبة الخامسة الى الرتبة السادسة	ثلاث سنوات	اربع سنوات	خمس سنوات

« المادة 31 ـ الفقرة الثانية. ـ ويكتسب الحق في الترقي في « الرتبة بالنسبة الى المهندسين الرؤساء والمهندسين المعماريين « الرؤساء بعد ثلاث سنوات من الخدمة الفعلية ويتم الترقي بمقرر « لمدير المعهد. »

« المادة 58. ـ تحدد اجراءات وبرامج وكيفية المباريات والامتحانات « الانتقائية وامتحانات الاهلية المهنية ومناقشة الرسالة بقرار « لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بناء على اقتراح من مدير المعهد « الوطني للبحث الزراعي وبعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة « بالوظيفة العمومية. »

« المادة 66. ـ يمنح المستخدمون المرسمون والمتدربون بالمعهد « الوطني للبحث الزراعي تعويضا عن الاقامة وتعويضا عن المنصب.

« 1 ـ يحدد التعويض عن الاقامة بنسبة موحدة قدرها 10 ٪ « من المرتب الاساسي المنصوص عليه في المادة 63 أعلاه.

« غير أنه يحدد بالنسبة للمهندسين والمهندسين المعماريين « وفقا للمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.77.67 بتاريخ 12 من « صفر 1397 (2 فبراير 1977).

« 2 ـ يساوي مبلغ التعويض عن المنصب 30 ٪ أو 20 ٪ أو 10 ٪ « من معدل المرتب الاساسي المقرر لسلم الاجور « المرتب فيه المعنيون بالامر حسب مكان تعيينهم « في احدى المناطق « أ » و « ب » و « ج » كما هي « محددة في المرسوم رقم 2.77.67 بتاريخ 12 من صفر 1397 « (2 فبراير 1977).

«غير أن هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين لا تستفيد « من التعويض المذكور.»

« القسم 2 المكرر. ـ المكافآت والتعويضات الممنوحة لهيئة « المهندسين والمهندسين المعماريين

« المادة 67 المكررة. ـ تمنح هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين « اعانة عن التقنية وتعويضا عن الاعباء وتعويضا عن التأطير تؤدى « عند انتهاء كل شهر وتحدد مبالغها على الوجه التالي :

الاطار والدرجة	المبلغ الشهري بالدرهم		
	الاعانة عن التقنية	التعويض عن الاعباء	التعويض عن التأطير
اطار مهندس التطبيق :			
الدرجة الاولى	1.000	1.000	1.000
الدرجة الممتازة	1.000	1.000	1.000
اطار مهندس الدولة :			
الدرجة الاولى	2.000	1.000	950
الدرجة الممتازة	2.500	1.000	4.400
درجة مهندس رئيس ومهندس معماري رئيس	3.000	1.000	5.500

« لا يمكن أن يتقاضى مع الاعانة والتعويضات المذكورة اية « تعويضات أو مكافآت كيفما كان نوعها ما عدا التعويضات العائلية « والتعويض عن الاقامة أو التعويضات عن المصاريف والمنحة عن « المردودية والتعويض عن المهام. »

« المادة 67 المكررة مرتين. ـ تمنح هيئة المهندسين والمهندسين « المعماريين مكافأة عن المردودية تؤدى كل سنة.

« وتحدد المكافأة المذكورة باعتبار طريقة سلوك المعنيين « بالامر في العمل وفقا للقواعد التي يحددها مدير المعهد ، وتتراوح « بين 0 و 200 ٪ من اجمالي الاجرة الشهرية.

« ولا يمكن أن يجاوز اجمالي مبلغ المكافأة المذكورة 8.33 ٪ « من اجمالي الاجرة السنوية الممنوحة بالفعل للمستخدمين المنتمين « للهيئتين المشار اليهما أعلاه.

« ويساوي اجمالي الاجرة مجموع المرتب الاساسي وتعويض الاقامة « في نظام التعويضات المنصوص عليه في المادة 67 المكررة أعلاه « مضافا الى التعويض عن المهام. »

« المادة 68. ـ يمنح مستخدمو الشعبة التقنية باستثناء هيئة المهندسين « والمهندسين المعماريين تعويضا عن التقنية يحدد مبلغه على « الوجه التالي :

« ..... «

(الباقي لا تغيير فيه).

« المادة 70. ـ يمنح مستخدمو الشعبتين التقنية والادارية باستثناء « هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين مكافأة عن الموسم ومكافأة « عن نهاية السنة.

« ..... «

(الباقي لا تغيير فيه).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

المهندسون والمهندسون المعماريون المزاولون مهامهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم يدرجون في الاطر المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه وفقا لما يلي :

ـ مهندسو التطبيق من الرتبة الاولى الى الرتبة الخامسة بإدخال الغاية بصفة مهندسين للتطبيق من الدرجة الاولى ؛

ـ مهندسو التطبيق من الرتبة السادسة الى الرتبة الاستثنائية بصفة مهندسين للتطبيق من الدرجة الممتازة ؛

ـ مهندسو الدولة من الرتبة الاولى الى الرتبة الخامسة بإدخال الغاية بصفة مهندسين للدولة من الدرجة الاولى ؛

ـ مهندسو الدولة من الرتبة السادسة الى الرتبة الاستثنائية بصفة مهندسين للدولة من الدرجة الممتازة ؛

ـ المهندسون المعماريون من الرتبة الاولى الى الرتبة الخامسة بإدخال الغاية بصفة مهندسين معماريين من الدرجة الاولى ؛

ـ المهندسون المعماريون من الرتبة السادسة الى الرتبة الاستثنائية بصفة مهندسين معماريين من الدرجة الممتازة ؛

ويحتفظ المعنيون بالامر بنفس وضعية الرقم الاستدلالي والاقدمية التي يتمتعون بها في تاريخ العمل بهذا المرسوم.

المادة الثالثة

يعمل بأحكام هذا المرسوم من 10 جمادى الاولى 1408 (فاتح يناير 1988).

وحرر بالرباط في 8 ذي الحجة 1409 (12 يوليو 1989).

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

ادارة الدفاع الوطني

مرسوم رقم 2.89.18 صادر في 17 من ذي الحجة 1409 (21 يوليو 1989) بتغيير المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375 (2 اغسطس 1956) بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وكذا قواعد الادارة والمحاسبة.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.86.302 الصادر في 9 صفر 1407 (14 أكتوبر 1986) بتفويض السلطة فيما يرجع لادارة الدفاع الوطني ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وكذا قواعد الادارة والمحاسبة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.58.1381 الصادر في 15 من جمادى الاولى 1378 (27 نوفمبر 1958) بتحديد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين والعسكريين ومستخدمي الدولة والبلديات والمؤسسات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تغير على النحو التالي الفقرة الاولى من الفصل الخامس من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.56.680 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) :

« الفصل 5. ـ التعويض عن التكاليف العائلية.

« للعسكريين أرباب الاسر الحق في تعويض عن التكاليف « العائلية.

« ولا يمنح التعويض المذكور فيما يخص المستخدم الواحد سوى الى « غاية ستة أطفال دون اعتبار ترتيبهم.

« وتحدد المبالغ الشهرية للتعويض الآنف الذكر على النحو « التالي :

« ـ 54 درهما عن كل طفل الى غاية ثلاثة أطفال.

« ـ 36 درهما عن كل طفل فيما يتعلق بالاطفال الثلاثة « الآخرين .....

« .....

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

يستفيد من الجدول التالي بصفة انتقالية العسكريون الذين يتقاضون أجرة تصاعدية خاصة ويقبضون الى تاريخ العمل بهذا المرسوم تعويضات عائلية على أكثر من ستة أطفال :

ـ 54 درهما عن كل طفل الى غاية ثلاثة أطفال ؛

ـ 36 درهما عن كل طفل فيما يتعلق بالاطفال الثلاثة الآخرين ؛

ـ 36 درهما عن كل طفل فيما يتعلق بالاطفال الآخرين دون امكانية تعويضهم والى أن ينتهي حق هؤلاء الآخرين في التعويض.

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من 10 جمادى الاولى 1408 (فاتح يناير 1988).

وحرر بالرباط في 17 من ذي الحجة 1409 (21 يوليو 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.88.139 صادر في 17 من ذي الحجة 1409 (21 يوليو 1989) بتسليم لباس للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.56.138 الصادر في 16 من ذي القعدة 1375 (25 يونيو 1956) باحداث القوات المسلحة الملكية ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.611 الصادر في 8 ذي القعدة 1377 (27 ماي 1958) في شأن حالة وتعيين ضباط القوات المسلحة الملكية ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.74.383 الصادر في 15 من رجب 1394 (5 أغسطس 1974) بالموافقة على نظام الانضباط العام في القوات المسلحة الملكية ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.57.015 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1376 (15 يناير 1957) بتحديد مرتبات العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة شهرية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375 (2 اغسطس 1956) بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وكذا قواعد الادارة والمحاسبة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.86.302 الصادر في 9 صفر 1407 (14 اكتوبر 1986) بتفويض السلطة فيما يرجع الى ادارة الدفاع الوطني ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

العسكريون بالقوات المسلحة الملكية المزاولون نشاطهم يتسلمون بالمجان الملابس والقبعات والاحذية والشارات والعلامات الخاصة بالدرجة والتي تتألف منها البذلة العسكرية.

ويستفيد العسكريون الفرسان علاوة على ذلك من مجانية عدة رحال الدواب.

وتحدد بمقرر للاركان العامة للقوات المسلحة الملكية طبيعة مختلف البذلات العسكرية وشروط وفترات ارتدائها وكذا مدة استعمال الامتعة المسلمة.

وتحدد مصلحة التموين بالقوات المسلحة الملكية اجراءات تسليم الامتعة وادراجها في المحاسبة وتعويض الامتعة المسلمة عند انصرام مدة استعمالها وامساك المجذات المتعلقة بها وكذا جميع الترتيبات الشكلية والمحاسبية.

المادة الثانية

يجب أن ترجع وتعتبر غير صالحة للاستعمال جميع الامتعة التي نفدت مدة استعمالها.

وتقوم باتلاف الامتعة المعتبرة غير صالحة للاستعمال لجنة يحدد تأليفها واجراءات سيرها بمقرر للاركان العامة بالقوات المسلحة الملكية.

المادة الثالثة

اذا وقع اتلاف أو ضياع أمتعة في ظروف لا يمكن أن ينسب أمرها الى المصلحة وجب على العسكري المعني بالامر القيام بتعويضها على نفقته.

ويتوجه الضباط لهذه الغاية الى مخازن للتموين التابعة للتموين العسكري التي تؤهل قانونا لحيازة الامتعة المذكورة وتباع بها وحدها مثل هذه الامتعة.

وفيما يخص العسكريين غير الضباط يقتطع مبلغ الامتعة الواجب تعويضها من الأجور التي يتقاضونها.

وتحدد شروط وأسعار البيع بمقرر للاركان العامة للقوات المسلحة الملكية.

المادة الرابعة

يجب على العسكريين غير المأذون لهم في ارتداء البذلة العسكرية تطبيقا لنظام الانضباط العام للقوات المسلحة الملكية أن يرجعوا البذلة المذكورة عند حذفهم من سجلات الجيش.

والبذلات العسكرية المرجعة بهذه الطريقة تعتبر وجوبا غير صالحة للاستعمال.

المادة الخامسة

يكون العسكريون المأذون لهم في بعض الظروف بارتداء البذلة العسكرية بعد حذفهم من سجلات الجيش مسؤولين شخصيا عن البذلة المحتفظ لهم بها.

ويجوز لهم اذا بليت البذلة المذكورة أن يشتروا على نفقتهم لدى مخازن التموين الامتعة الواجب تعويض هذه البذلة بها.

المادة السادسة

تعويض الامتعة المتلفة أو البالية تطبيقا للمادتين 3 و 5 أعلاه يجب أن يتم بجميع الحالات في أن واحد مع ارجاع الامتعة المقصودة واعتبارها غير صالحة للاستعمال.

المادة السابعة

يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينسخ جميع الاحكام التنظيمية المنافية لما ورد فيه ولاسيما الجزءين الثاني والثالث من الملحق الثاني بالمرسوم رقم 2.57.015 بتاريخ 13 من جمادي الآخرة 1376 (15 يناير 1957).

وحرر بالرباط في 17 من ذي الحجة 1409 (21 يوليو 1989)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.88.135 صادر في 9 ربيع الاول 1410 (10 اكتوبر 1989) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.510 الصادر في 15 من شوال 1397 (29 سبتمبر 1977) بتحديد الشروط التي يكلف بموجبها بعض الاطباء والصيادلة العسكريين بمهام التعليم في كليتي الطب والصيدلة.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.75.102 بتاريخ 13 من صفر 1395 (25 فبراير 1975) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتنظيم الجامعات ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.011 الصادر في 8 ذي القعدة 1377 (27 ماي 1958) بشأن حالة وتعيين ضباط القوات المسلحة الملكية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.665 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) في شأن النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين بالتعليم العالي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما بالمرسوم رقم 2.81.350 بتاريخ 16 من رجب 1402 (11 ماي 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.77.510 الصادر في 15 من شوال 1397 (29 سبتمبر 1977) بتحديد الشروط التي يكلف بموجبها بعض الاطباء والصيادلة العسكريين بمهام التعليم في كليتي الطب والصيدلة ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تغير وتتمم على النحو التالي الفصول 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.77.510 بتاريخ 15 من شوال 1397 (29 سبتمبر 1977) :

« الفصل 1. ـ يمكن أن يكلف الاطباء والصيادلة وجراحو
« الاسنان العسكريون .....
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

« وتمارس أنشطة التعليم والتأطير والبحث في كليتي الطب
« والصيدلة وكليات طب الاسنان .....
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

« الفصل 2. ـ الاطباء والصيادلة العسكريون الناجحون في مباريات
« التبريز والتخصص والمساعدة لفال دوكراس (فرنسا) وكذا جراحو
« الاسنان العسكريون يشاركون في التعليم العالي الطبي
« وفق الشروط المطبقة على رجال التعليم الباحثين في كليات
« الطب والصيدلة وطب الاسنان ».

« الفصل 3. ـ يمكن أن يشارك الاطباء والصيادلة وجراحو
« الاسنان العسكريون في المباريات التي تنظمها كليتا الطب
« والصيدلة وكليات طب الاسنان .....
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

« الفصل 4. ـ الاطباء والصيادلة وجراحو الاسنان العسكريون ....
« ..... وذلك في حدود الحاجات الخاصة
« بكلية الطب والصيدلة وكليات طب الاسنان والمستشفى
« العسكري المعنيين بالامر.
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

« الفصل 5. ـ الاطباء والصيادلة وجراحو الاسنان العسكريون
« الناجحون .....
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

« الفصل 6. ـ تعتبر الخدمات المنجزة من طرف الاطباء والصيادلة
« وجراحي الاسنان في كليتي الطب والصيدلة وكليات طب الاسنان لتقدير...
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

« الفصل 7. ـ الاطباء والصيادلة وجراحو الاسنان العسكريون ....
« ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

يمكن بصفة انتقالية لمدة ثلاث سنوات تبتدىء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية واستثناء من أحكام الفصلين 18 و 26 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.75.665 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) أن يعين أساتذة محاضرين وأساتذة مساعدين بكليات طب الاسنان ، جراحو الاسنان العسكريون المتوافرة فيهم الشروط المنصوص عليها في الفصل 2 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.81.350 بتاريخ 16 من رجب 1402 (11 ماي 1982).

المادة الثالثة

يسند الى السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والصحة العمومية والدفاع الوطني والمالية والوظيفة العمومية كل واحد منها فيما يخصها تنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل بأحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الاول 1410 (10 اكتوبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير التربية الوطنية ،
الامضاء : الطيب الشكيلي.
وزير الصحة العمومية ،
الامضاء : الطيب بن الشيخ.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.
الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الادارية،
الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.84.193 صادر في 29 من ربيع الاول 1410 (30 اكتوبر 1989) بتحديد الشروط التي يتم بموجبها ولوج أكاديمية أو مدرسة لتأهيل الضباط بالنسبة لخريجي مدارس تأهيل المترشحين.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.138 الصادر في 16 من ذي القعدة 1375 (25 يونيو 1956) باحداث القوات المسلحة الملكية ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.011 الصادر في 8 ذي القعدة 1377 (27 ماي 1958) في شأن حالة وتعيين ضباط القوات المسلحة الملكية ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل 35 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.80.628 بتاريخ 22 من رجب 1402 (17 ماي 1982) المتعلق بمدارس ومراكز تأهيل المترشحين ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.173 بتاريخ 20 من ربيع الآخر 1395 (12 ماي 1975) المتعلق بتنظيم وتسيير الأكاديمية الملكية العسكرية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.77.231 الصادر في 4 رمضان 1397 (20 أغسطس 1977) باحداث وتنظيم المدرسة الملكية للجو ؛

وعلى المرسوم رقم 2.79.427 بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 ماي 1980) المتعلق بتنظيم وتسيير المدرسة الملكية البحرية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 4 محرم 1406 (19 سبتمبر 1985) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يمكن أن يقبل في أكاديمية أو مدرسة لتأهيل الضباط خريجو مدارس ومراكز تأهيل المترشحين بشرط أن تتوافر لهم الشروط المبينة في المادة 2 بعده وأن ينجحوا في اختبارات الرياضة البدنية والثقافة العامة لمباراة خاصة تنظم بمسعى من الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية.

المادة الثانية

تحدد فيما يلي الشروط المطلوب توافرها في المترشحين الذين يريدون المشاركة في المباراة المشار اليها في المادة 1 أعلاه :

- أن يكونوا قد قضوا مالا يقل عن أربع (4) سنوات في الخدمة بصفة مترشحين في تاريخ اجراء المباراة ؛
- أن يكونوا قد زاولوا طوال مالا يقل عن سنة المهام المسندة عادة لاحد الضباط ؛
- أن يبلغوا من العمر اقل من اثنتين وأربعين (42) سنة في التاريخ المحدد لنهاية طور تأهيل الضباط.

ويسمح للمترشحين بالمشاركة في المباراة بناء على مقرر لرئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية ، على الا يجوز لهم أن يشاركوا في المباراة أكثر من ثلاث (3) مرات.

المادة الثالثة

المترشحون الناجحون في اختبارات المباراة يتابعون برتبتهم في أكاديمية أو مدرسة لتأهيل الضباط دروس طور تأهيل خاص يحدد تنظيمه وتسييره ومدته بمقرر لرئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية.

ويعين المترشحون الناجحون في امتحان نهاية الطور في درجة ملازم ثان وفقا لأحكام الفصل 35 من الظهير الشريف رقم 1.58.011 المشار اليه أعلاه الصادر في 8 ذي القعدة 1377 (27 ماي 1958).

المادة الرابعة

يرجع المترشحون غير الناجحين في امتحان نهاية الطور الى جيوشهم الأصلية ، ولا يجوز لهم ، بالرغم عن أحكام المادة 2 أعلاه ، أن يشاركوا في المباراة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا المرسوم.

المادة الخامسة

يوقع المترشحون في تاريخ قبولهم بأكاديمية أو مدرسة لتأهيل الضباط تعهدا جديدا يسمح لهم بالعمل في القوات المسلحة الملكية طوال ثمان (8) سنوات وفقا للأحكام الواردة في الفصل 37 من الظهير الشريف رقم 1.58.011 الآنف الذكر الصادر في 8 ذي القعدة 1377 (27 ماي 1958).

المادة السادسة

يتنافس المترشحون على الترقي مع رجال الجيوش أو المصالح الأخرى طوال مدة طور التأهيل.

ويجوز للمترشحين المتوافرة لهم الشروط المطلوبة أن يشاركوا في المباريات العادية للقبول بأكاديميات أو مدارس تأهيل الضباط.

المادة السابعة

يبتدىء العمل بأحكام هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1410 (30 أكتوبر 1989).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل

المجلس الاعلى للحسابات

مرسوم رقم 2.84.807 صادر في 8 ذي الحجة 1409 (12 يوليو 1989) بتمديد الفقرة الانتقالية المنصوص عليها في القانون رقم 28.80 المتعلق بالنظام الاساسي لقضاة المجلس الاعلى للحسابات.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 28.80 المتعلق بالنظام الاساسي لقضاة المجلس الاعلى للحسابات ولاسيما الفصل 67 منه :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ذي القعدة 1409 (20 يونيو 1989) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

الفقرة الانتقالية المنصوص عليها في الفصل 67 من القانون رقم 28.80 المتعلق بالنظام الاساسي لقضاة المجلس الاعلى للحسابات تمدد لأربع سنوات ابتداء من 30 ربيع الآخر 1405 (22 يناير 1985).

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ذي الحجة 1409 (12 يوليو 1989).

وقعه بالعطف :
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الادارية ،
الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

وزارة الاشغال العمومية
والتكوين المهني وتكوين الاطر

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 1531.89 صادر في 28 من صفر 1410 (30 سبتمبر 1989) بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك مهندسي التطبيق.

وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ،

بناء على المرسوم رقم 2.82.668 الصادر في 17 من ربيع الآخر 1405 (9 يناير 1985) بمثابة النظام الاساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة ما بين الوزارات ولاسيما الفصل الثامن منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقبل لمعادلة الشهادات المنصوص عليها في الفصل 8 من المرسوم رقم 2.82.668 السالف الذكر لولوج سلك مهندسي التطبيق :

شهادة مهندس تطبيقي في الاشغال الطبوغرافية المسلم من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ تعيين المعني بالأمر بموجب هذه الشهادة.

وحرر بالرباط في 28 من صفر 1410 (30 سبتمبر 1989).

الامضاء : محمد القباج

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالتخطيط

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط رقم 1770.89 صادر في 15 من ربيع الآخر 1410 (15 نوفمبر 1989) بإجراء مباراة لتوظيف مساعد واحد (1) في الاحصاء الرياضي بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه :

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط والتنمية الجهوية رقم 377.76 بتاريخ 24 فبراير 1976 بتحديد كيفيات اجراء المباراة قصد تعيين المساعدين بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تجري يوم الاثنين 15 يناير 1990 مباراة لتوظيف مساعد واحد (1) في الاحصاء الرياضي بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي.

المادة الثانية

يجب أن تصل ملفات الترشيح الى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالتخطيط ، مصلحة تسيير الموظفين قبل يوم الجمعة 5 يناير 1990.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1410 (15 نوفمبر 1989).

الامضاء : الراشيدي الغزواني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الموظفين وتدابير التسيير

التسميات والترقيات

المصلحة الادارية والمالية للبلاط الملكي

رسم اعلامي (السلم 10) ابتداء من 20 فبراير 1988 ، الرتبة الثانية بدون أقدمية : السيد محمد بنعبد السلام.

رسموا أعوانا عموميين خارج الصنف (السلم 7) :

ابتداء من فاتح يناير 1988 ، الرتبة الرابعة مع اقدمية فاتح يوليو 1986 : السيد عبد الواحد مرجان.

الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح يناير 1987 : السيد المصطفى غريب.

الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح يوليو 1987 : السيدان العربي شواردي ومبارك كوشة.

الرتبة الثالثة بدون أقدمية : السادة : سعيد الجحفي ، عبد اللطيف امليح والعربي كريم.

أعوانا عموميين من الصنف الثاني (السلم 5) .

ابتداء من 10 سبتمبر 1988 ، الرتبة الثانية بدون أقدمية : السيد عبد النبي عواش.

ابتداء من 20 سبتمبر 1988 ، الرتبة الثانية مع أقدمية 11 نوفمبر 1987 : السيد احماد بولعوان.

كتاب (السلم 5) :

ابتداء من فاتح يناير 1988 ، الرتبة الرابعة بدون أقدمية : السيد عبد الجليل اعراب.

ابتداء من فاتح فبراير 1988 : الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح فبراير 1987 : السيدة نعيمة عبادي.

أعوانا عموميين من الصنف الثالث (السلم 4) :

ابتداء من فاتح يناير 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح يناير 1987 : السيدين محمد شعيبي وأحمد المريجي :

الرتبة الثالثة بدون أقدمية : السيد الحسين عزيز :

الرتبة الثانية بدون أقدمية : السيدين ابراهيم بوروس والادريسي مولاي الحسن :

ابتداء من فاتح فبراير 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح فبراير 1987 . السيد محمد افريطس.

ابتداء من فاتح ابريل 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح ابريل 1987 : السيد محمد الحديبي.

ابتداء من فاتح ماي 1988 ، الرتبة الثانية بدون اقدمية : السيد محمد بوتري.

ابتداء من فاتح يونيو 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح يونيو 1987 : السيد مصطفى بلغوات.

ابتداء من فاتح أكتوبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح أكتوبر 1987 : السيد مصطفى نجم.

ابتداء من 12 أكتوبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية 12 أكتوبر 1987 ، السيد علي يخلف.

ابتداء من 5 نوفمبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية 3 يونيو 1988 . السيد الرجراجي اكة.

ابتداء من فاتح ديسمبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح ديسمبر 1987 : السيد محمد الخوخ.

عون التنفيذ (السلم 2) .

ابتداء من فاتح يناير 1988 ، الرتبة الرابعة مع اقدمية فاتح ابريل 1987 . السيد محمد المحمدي.

أعوانا للخدمة (السلم 1) :

ابتداء من فاتح يناير 1987 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح يناير 1986 : السيدان محمد علام وعبد النبي المنصوري.

ابتداء من فاتح يناير 1988 ، الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح ديسمبر 1986 : السيد بوشعيب شهوب.

ابتداء من فاتح يناير 1988 ، الرتبة الرابعة بدون أقدمية : السيد محمد الهلالي.

الرتبة الثالثة مع اقدمية فاتح يناير 1987 :

السادة : عبد الله أفندي ، لحسن اجديد ، عبد القادر عريض ، محمد عرار ، حسن عزيزو ، عبد القادر عصمان ، مبارك برال ، جمال بن العايدي ، الحسن بروال ، مصطفى بلقايد ، عبد النبي البخاري ، عبد الله بوخاري ، ادريس الشعايبي ، عمر الشفح ، عبد الرحيم شيبان ، أحمد شقرون ، جمال الدداحي ، أحمد فريج ، عبد الغني گادي ، محمد كجان ، محمد الحجباوي ، محمد حوليم ، حسن حليمي ، عبد العلي جمي ، ميمون لعرج ، بوشتى لمسركر ، الكبير كزان ، الجيلالي خليل ، ادريس كرام ، مولاي أحمد العلوي ، أحمد الراوي ، محمد المسيكي ، الحسن الميموني ، فارس اللواح ، محمد الحراثي ، عبد الله اليوسفي ، المشيش العلمي الشقوري ، رشيد الوردي ، عبد الغفور الطالب ، محمد الميموني ، المصطفى الطويل ، سيدي محمد الادريسي ، سيدي نجيب العلوي البلغيثي ، مولاي حفيظ الادريسي ، محمد الگفة ، سيدي نجيب البكاري ، عبد الغفور المحمودي ، عبد الاله المحمودي ، محمد مقدام ، خالد المؤذن ، احمد المحفوظي ، سعيد مشلاف ، محمد ملهوف ، ادريس ماء الزهر ، عبد العلي مرفق ، ادريس مرزوك ، محمد ادحو ، المدني ولد ماني ، حدو وعجو ، محمد غابة ، محمد غيثي ، محمد ريان ، عبد القادر غوجان ، محمد صالحي ، المختار سماعيلي ، بوشتى تويتي ، الحسين تكوصت ، عبد الكامل توشيم ، خالد الخليل وعبد الفتاح المسعدي.

ابتداء من فاتح فبراير 1988 .

الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح فبراير 1987 : السيد عبد الله باي باي.

الرتبة الثالثة مع أقدمية فاتح مارس 1987 : السيد محمد الابندوني.

ابتداء من فاتح ابريل 1988 ، الرتبة الثالثة مع اقدمة فاتح ابريل 1987 :

السادة : ميلود بدار ، ابراهيم جوهال ، محمد زغمين ، مولاي احفيظ الجعيدي ، عبد الجليل فركاط ، المصطفى القوبي ، المصطفى البكاري وابراهيم واجو.

ابتداء من فاتح يونيو 1988 ، الرتبة الثالثة مع اقدمية فاتح يونيو 1987 : السيد عمر لحرش.

ابتداء من فاتح سبتمبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع اقدمية فاتح سبتمبر 1987 : السيدان عمرو شنونوا ومحمد بابا دحمان.

ابتداء من فاتح أكتوبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع اقدمية فاتح أكتوبر 1987 : السيد عبد اللطيف خزيم.

ابتداء من فاتح نوفمبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع اقدمية فاتح نوفمبر 1987 : السيد الميلودي لغزال.

ابتداء من فاتح ديسمبر 1988 ، الرتبة الثالثة مع اقدمية فاتح ديسمبر 1987 : الآنسة هنية بوعيد.

وقع حذف السادة الآتية أسماؤهم تبعا لاحالتهم على التقاعد :

من 31 ديسمبر 1987 السيد الحسين وكاك ، أستاذ محاضر من الرتبة الخامسة.

من 6 يوليو 1988 السيد محمد عطار ، عون للخدمة ممتاز (السلم 2) الرتبة العاشرة.

من 13 اغسطس 1988 : السيد الخالدي اسماعيل ، عون عمومي خارج الصنف (السلم 7) الرتبة العاشرة.

من 31 ديسمبر 1988 :

السيد عبد الصمد العاقل ، أستاذ محاضر ، الرتبة الرابعة :

السيدان العربي صرف وعمر بنعيسى ، عونان عموميان من الصنف الاول (السلم 6) الرتبة العاشرة :

السيد أحمد الحرشاوي ، عون عمومي من الصنف الاول (السلم 6) الرتبة الثامنة :

السيد العربي الخمالي ، عون عمومي من الصنف الثاني (السلم 5) الرتبة الثامنة :

السادة : احمد القصفي ، عبد الله بوخبزة ، أحمد زروال ، أحمد زرزوف ، عمر الرحالي ، ادريس بوخبزة ، الحسين ستان ، صالح بومان ، محمد الرماحي وعبد المالك بالوك ، رؤساء المخازنية (السلم 2) الرتبة العاشرة :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السادة : لحسن بنعمي ، محمد المحمودي ، أحمد بورحيم ، محمد اليزيدي ، الجيلالي رزقي والهاشمي فراح ، رؤساء المخازنية (السلم 2) الرتبة التاسعة :
السيد الميلودي البوخاري ، رئيس المخازنية (السلم 2) الرتبة الثامنة :
السيد سي عبد المالك موساوي ، رئيس المخازنية (السلم 2) الرتبة السابعة :
السيد ابراهيم فهمي ، عون للخدمة ممتاز (السلم 2) الرتبة العاشرة :
السيد محمد الهواري ، عون للخدمة ممتاز (السلم 2) الرتبة السادسة.

قرارات حررت بتاريخ 22 من جمادى الآخرة 1408 (11 فبراير 1988) و 3 شوال 1408 (19 ماي 1988) و 13 من صفر 1409 (26 سبتمبر 1988) و 13 من جمادى الاولى 1409 (23 ديسمبر 1988) و 15 من جمادى الآخرة 1409 (23 يناير 1989).

نتائج المباريات والامتحانات

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية (مركز تكوين أعوان التنفيذ والكتاب)

نتائج مباراة الدخول الى مركز تكوين أعوان التنفيذ والكتاب

(دورة 25 يونيو 1989)

شعبة الرقن والاختزال

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

العلمي للا مخلصة ، اقزار خديجة ، بلول حليمة ، رخي حفيظة ، الكتاني هناء ، سعيدي يطر ، اسيموري نادية ، كحاش حياة ، تنلوست خديجة ، باعسي زهراء ، بنعلال نعيمة ، البراقزي خديجة ، العمراني للا فاطمة ، اكحيلي حورية ، المعدل اسمة ، بتبلال بشرى ، بوطارة لطيفة ، الواهلي سميرة ، مفتاح لطيفة ، كُربوز ربيعة ، الفيلالي مينة ، كنوني محمد ، المجاهد حياة ، نكّاي مينة ، الواقدي نور الدين ، جلال رشيدة ، ايت المحجوب عبد الغني ، نوري فاطمة ، زبيطي فاطمة ، الزعيم لطيفة ، شنتوف عبد الكريم ، مسرار سهام ، بلال نادية ، بوانزيدان لطيفة ، الرافعي بشرى ، الشرقاوي نورة ، الفزاري فوزية ، با يعلي أمينة ، شوخيري ثوريا ، بنخديخة فتيحة ومحمودي حياة.

الموظفون :

التابعي حفيظة ، عفاري دليلة ، البخاري فوزية ، اليعقوبي زهور ، بن خضرة فطيمة ، الناصري حياة ، عزوزي فطيمة ، أمين نجية ، فرحان رجاء ، الزرهوني فاطمة ، بوخنيف حياة ، الهموني خديجة ، بنسودة نجيب ، الشرقاوي مريم ، الشياخي فتيحة ، الموساوي محمد ، زبيضي نجاة وخطيب حبيبة.

نتائج مباراة الدخول الى مركز تكوين أعوان التنفيذ والكتاب

(دورة 25 يونيو 1989)

شعبة الراقنين

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

الكرح خديجة ، بودركة مينة ، نايت منصور السملالي مولاي الحسين ، الابراهيمي عبد العزيز ، الباشا بوشعيب ، الحنفي الحسنية ، لحششدي بوشعيب ، اتوتاو خديجة ، بوحريم فاطمة ، الابيض فاطمة ، شرفي بسمة ، سليكة رضوان ، ضعيف مصطفى ، البجاوني خديجة ، سلامي حفيظة ، بنعلال سميرة ، الحداد زكية ، الحيطية بشرى ، علمي خديجة ، ارگيوي فنيدة ، بلمجدوب سعيد ، بلعود عائشة ، الگروي رشيدة ، نمار زهور ، اليونسي الادريسي للا فاطمة الزهراء ، الادريسي للا زبيدة ، الورادي فاطمة ، بوگرين رضوان ، جبور الزهرة ، دمواد بديعة ، بنعلال نجية ، النفاح زهور ، مزين جمعية ، القاسمي ايمان ، بوعمامة بشرى ، دهلات أسماء ، حطن ليلى ، بوخريص سعيدة ، بلفقيه أم كلثوم ، باردي سعاد واللواح سمية.

الموظفون : (شعبة الراقنين) :

اقجوج امحمد ، كريط أحمد ، المجدي ابراهيم ، الغربالي نور الدين ، بوصاكة محمد ، الفارابي التهامي ، الادريسي بركة مولاي لحسن ، الغوتي السعيد ، الفزاز أحمد ، صالحي محمد ، الدغمي محمد ، بوشكارة محمد ، زهار عائشة ، كور گايز اسماعيل ولباركي محمد.

شعبة الكتاب

الرقانة والاختزال

(دورة يوليو 1989)

لائحة بأسماء الناجحين في امتحان التخرج حسب الترتيب والاستحقاق :

مجدوبي أم كلثوم ، بنعمر نجاة ، بوخريص مينة ، شكري مينة ، الصبيحي إلهام ، غربي حبيبة ، الگرح مليكة ، تغري المصطفى ، گنون رشيدة ، جبلة نزهة ، الجبيل حفيظة ، الكتامي بشرى ، بوق مينة (موظفة) ، بايعلي فاطمة ، بوطارة حسن ، صلاح الدين حكيمة ، خيي حمو نادية ، اخواج نادية ، لارضي مينة ، عصري الدريسية ، العناوي عائشة ، ماني رجاء ، الدحاني عبد الهادي ، الحمداني عفيفة ، اشعيلات سعيدة ، بيتيتي إكرام ، زنان مليكة ، المانوري وفاء ، مواقي الخياطية ، الشبيهي القدوري عزيزة (موظفة) ، الدحاني لطيفة ، ناصر فاطمة ، بومراح جميلة ، ديان نعيمة ، بوعدي سهيلة ، تيفغلت حسنة ، الاتراسي فتيحة ، بنا مغار عزيزة ، الحارثي نادية ، ابن أحمد فوزية ، صادقي عبد السلام ، فليس سميرة ، هرداك نجاة ، ترزيم نزهة ، الكيحل امباركة ، ابو النصر العلوي فاطمة ، مرزق فاطمة ، كفيل فتيحة ، طيگي فوزية ، الحمداوي فتيحة ، الجمعي نادية ، اخراوش زهور ، السعدي السعدية ، حوري مريم ، البخاري سعيدة ، لوفتيل حسن (موظف) ، سعلاوي جلال ، الحداني نجيمة ، مهدي عبد الكبير والرزواني محمد.

شعبة أعوان التنفيذ

الرقانة العربية

(دورة ماي 1989)

لائحة بأسماء الناجحين في امتحان التخرج حسب الترتيب والأستحقاق :

دونيا فاطمة ، الخلوفي فاطمة ، شانة سميرة ، ابدور حياة ، صمودي الحسين (موظف) ، بنانة جميلة ، الركراكي خالد ، الجزولي الباتول ، قنديل محمد ، صديق فاطمة ، مجان مليكة ، الخرساني سمية ، إفراح الادريسية (موظفة) ، متمني نبيلة ، بابا عبد الكبير ، برودي محمد ، اكريم عبد الكريم ، الرجراجي وفاء ، فرحات كريمة ، گورزال مينة ، الرافعي أمنية ، التايك حسن ، رامي عبد الله ، اجرايدي زهراء ، العاقل ثريا ، السعيدي ليلى ، بيض عزيزة ، اونكّيدوت امينة ، فرظاسي كريمة ، المنصوري أحمد (موظف) ، بنعلي عزيزة ، مفتاحي سعيد (موظف) ، الغناجي محمد (موظف) ، طبيب بنعيسى (موظف) ، شكار أمال ، اللطفي ابراهيم ، البابلوتي خديجة ، الواسعي خديجة ، البوكيلي فاطمة ، الزوهري بوعزة ، الافرجي عبد الكريم (موظف) ، مغاري سعاد ، بواجمال المصطفى ، وردي فاطمة والعتروسي ادريس (موظف).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.